

روبرت أ. داف

التحليل السياسي الحديث

ترجمة: د. علا أبو زيد
مراجعة: أ. د. علي الدين هلال

الطبعة الخامسة

مركز الأهرام

للترجمة والنشر



أهدأت ٢٠٠٣

أسرة المرحوم الأستاذ/محمد سعيد البصوي

الإسكندرية

الطبعة الخامسة

التحليل السياسي للحزب

روبرت أ. داف

ترجمة: د. علاء أبو زيد
مراجعة: أ. د. علي الدين هلال

MODERN POLITICAL ANALYSIS, fifth edition, edited by Robert A. Dahl.

Copyright © 1991 by Prentice-Hall, Inc.

ALL RIGHTS RESERVED.

الطبعة الأولى

١٤١٤هـ - ١٩٩٣م

جميع حقوق الطبع محفوظة

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء القاهرة

تليفون ٥٧٤٧٠٨٣ - تلكس ٩٢٠٠٢ يوان

المحتويات

صفحة

٧	■ تصدير
	□ الفصل الأول : ما هي السياسة ؟
	- طبيعة الجانب السياسي
	- تغفل السياسة
٢٢	□ الفصل الثاني : وصف النفوذ
	- نماذج : من الأدنى إلى الأقصى
	- المواطنون : من الأدنى إلى الأقصى
	- لماذا يعتبر تحليل القوة أمراً معقداً وليس بسيطاً
	- ملحق
٤٢	□ الفصل الثالث : تفسير النفوذ
	- غياب المصطلحات العلمية المتفق عليها
	- النفوذ والميضية
	- الجدل حول تعريف النفوذ
	- ما هو المقصود بتعبير « نفوذ كبير » ؟
	- ملاحظة ووصف النفوذ : خلاصة
٥٣	□ الفصل الرابع : شرح وتقييم النفوذ
	- شرح الاختلافات في النفوذ
	- الاحتمالات والحدود
	- أشكال النفوذ
	- تقييم أشكال النفوذ
٧١	□ الفصل الخامس : النظم السياسية : أوجه التشابه
	- وجهتنا نظر منطرقتان
	- سمات النظم السياسية
٨٤	□ الفصل السادس : النظم السياسية : أوجه الاختلاف
	- مسار النظام إلى الوضع الراهن
	- درجة « الحداثة »
	- توزيع الموارد والمهارات السياسية
	- التصدع والتلاحم

- حنة الصراع
- مؤسسات اقتسام القوة وممارستها
- ١٠٠ □ الفصل السابع : الاختلافات : حكم الكترة وحكم اللا كترة
 - حكم الكترة
 - المؤسسات السياسية فى حكم الكترة
- ١١٢ □ الفصل الثامن : نظم حكم الكترة ونظم حكم اللا كترة : تفسير
 - كيف يوظف الحكام القسر العنيف
 - مجتمع حديث ودينامى وتعددى
 - الثقافات الفرعية
- ١٢٧ □ الفصل التاسع : الرجال والنساء المهتمون بالسياسة
 - الشريحة غير السياسية
 - الشريحة السياسية
 - المساعون وراء النفوذ
 - الأقوياء
 - للتغير والتنوع فى التوجهات السياسية
- ١٥٧ □ الفصل العاشر : التقييم السياسى
 - مشكلة القيم فى الفلسفة السياسية
 - تيارات معاكسة
 - التراضى العقلانى : هابرماس
 - العدالة من خلال العقد : راولز
 - بعض الأفكار المتضعة
 - التنوع والصراعات والعهود السياسية
- ١٨٠ □ الفصل الحادى عشر : اختيار السياسات : استراتيجيات الاستقصاء والقرار
 - استراتيجيات العلم البحث
 - الاستراتيجيات الكالية
 - استراتيجيات الرشادة المحدودة
 - الاستراتيجيات التجريبية
 - البحث عن بدائل

تصدير

عند مراجعة كتاب « التحليل السياسى الحديث » لإعداده لهذه الطبعة الخامسة ، وهى المراجعة التى اعتبرها بحق من أكثر المراجعات التى قمت بها شمولاً ، اهتممت بوجه خاص بمناقشة مفهومى القوة والنفوذ . والواقع أن مناقشة هذين المفهومين كانت أحد المعالم البارزة للكتاب منذ طبعته الأولى ، وبطبيعة الحال فإن النص الأصيل للكتاب كان يعكس فهمى وتفسيرى ، وقت كتابته ، لهذه المسألة الملحة فى صعوبتها . ورغم اقتناعى أن الجزء الأكبر مما كتبت وقتها صمد لاختبار السنين ، إلا أنه لا يمكننى إنكار أنه منذ ظهور الكتاب فى طبعته الأولى ، وحتى اليوم ، ظهرت مجموعة من الأعمال الجديرة بالاهتمام والتى تدور حول هذا الموضوع ، والتى قام بعضها بانتقاد الصياغة الأصلية التى قمتها . ولقد حاولت أن أضمن الطبعات السابقة للكتاب جوانب متنوعة من المناقشات والجدل الأكاديمي الدائر حول هذا الموضوع . ولكن بدأ يملكنى شعور متنام بأن هذه التعديلات الجزئية التى أدخلتها على الطبعات السابقة لم تعد تفى بالغرض ، وأن إعادة صياغة شاملة لما كتبت أضحت ضرورية .

ثم إننى مقتنع أيضاً بأن العرض السابق كان معيباً من زاوية أخرى . فلما كانت الغالبية العظمى من قراء هذا الكتاب هم من الطلاب الذين ليس لديهم خبرة واسعة بالعالم المعقد للقوة والنفوذ ، فقد خلصت إلى أن صياغتي الأصلية للموضوع كانت على درجة عالية من التجريد . وبما أنه من المتوقع أن يقوم القراء بتفسير المجردات كل على قدر خبرته ، فقد تملكى شعور بأن الأفكار المجردة فى هذا الكتاب ستظل ، بالنسبة للعديد ، مجردات كما هى . ومن ثم ، فإنه عند إعدادى لهذه الطبعة الخامسة فإننى قد أضفت فصلاً جديداً ، هو الفصل الثانى ، الذى يقدم وصفاً للأشخاص فى مواقف قوة ، بما فى ذلك الأشخاص عند الدرك الأدنى لها أو قريباً منه فى طرف ، وهؤلاء الواقعون عند ذروتها فى الطرف الآخر . وأنا أدعو القارئ لى

يحلول ، على الرغم من صعوبة ذلك ، أن يتمثل خبرات هؤلاء الأشخاص ، وآمل أن يتقرب على ذلك تضمين الأفكار المجردة معاني أكثر ثراء وعمقا .

وبالإضافة إلى إعادة صياغة الأجزاء الخاصة بالقوة والنفوذ ، فإني ركزت كثيرا على الاختلافات الهامة بين النظم الديمقراطية والنظم غير الديمقراطية (الفصل السابع) ، وكذلك على بعض العوامل التي تساعد على إيضاح لماذا توجد الديمقراطية التنبؤية في بعض الدول بينما تختفى في دول أخرى (الفصل الثامن) . وبسبب تزايد عدد الدول في العالم ، وكذا تزايد كم المعلومات المتاحة فستجد أن معظم الجداول والأرقام جيدة . وأود أن أنتهز الفرصة هنا لأعبر عن عرفاني لكل من : مايكل كوبيدج وولفجانج راينيك لأبحاثهما التي أضافت كثيرا لهذه الفصول . وأيضا أرغب في شكر اندليك توتولوجان ، من كلية سالم الحكومية ، وتوماس ج . برايس ، من جامعة تكساس في إلباسو ، وجورج ج . جراهام الابن ، من جامعة فاندربيلت . لمراجعتهم الكتاب ، وكذا لأقترحاتهم التي أفادتنى كثيرا .

ومما لا شك فيه أن أى شخص سيقوم بمطابقة هذه الطبعة على الطباعات السابقة سوف يلحظ تغييرا واضحا ، اعترف بأنه جاء متأخرا بعض الشيء . فالفصل الذى كان معنونا ، الرجل السياسى ، أصبح يحمل فى هذه الطبعة اسم ، الرجال والنساء المهتمون بالسياسة . وبالرغم من أن تعبير ، الرجل السياسى ، هو مصطلح يحظى باحترام شديد فى علم السياسة . فهو عنوان لكتابين على الأقل لاثنين من العلماء الأمريكيين البارزين - وبالرغم من أن مصطلح ، رجل ، أو إنسان ، فى معناه النوعى الشامل إنما يطوى تحته النساء أيضا ، إلا أن الكلمة قد تحمل أكثر من إحياء بأن السياسة ، أو فننقل التحليل السياسى ، هو مهمة للرجال دون النساء . ولأتى رغبة أيضا فى أن أضيف جزءا إلى هذا الفصل أؤكد فيه على التغيرات فى التوجهات السياسية ، فإن العنوان أضحي غير مناسب أكثر من أى وقت مضى ، لأن النساء أصبحن يقدمن نموذجا هاما لهذه التغيرات .

وأنا مدرك تملأ أنه بالرغم من كل ما شمله هذا الكتاب ، فإنه مازال هناك الكثير جدا مما يجب تضمينه والحديث عنه . ولكنى رغبة دائما . منذ الطبعة الأولى لهذا الكتاب وحتى الطبعة الحالية - أن يكون كتابا قصيرا . وبالطبع فإن كتابة نسخة أطول كنت متكون أيسر بكثير . وحتى أبقي هذه الطبعة قريبة فى حجمها من النسخة الأصلية ، فإنى كنت عادة ما أقوم بحذف بعض الأجزاء لأحل محلها الأجزاء الجديدة التي أرئت إضافتها . وأنا آمل ألا يعتبر القارئ هذا الكتاب أكثر من كونه بابا للولوج إلى عالم من الخبرة - جد معقد ، ولكنه معن ربما بنفس القدر .

روبرت أ . دال

الفصل الأول

ما هي السياسة ؟

سواء شئنا أو لم نشأ ، فلا يوجد أحد قادر على أن يئأى بنفسه عن الوقوع فى دائرة التأثير لنظام سياسى ما . فالمواطن يتعامل مع السياسة عند تصريف أمور الدولة ، والمدينة ، والمدرسة ، والكنيسة ، والشركة ، والنقابة ، والنلادى ، والحزب السياسى ، والجمعيات التطوعية .. وغير ذلك كثير من منظمات عديدة أخرى . فالسياسة هى حقيقة من حقائق الوجود الإنسانى لا يمكن تجنبها ، فكل فرد يجد نفسه مشتركاً بطريقة ما ، فى لحظة ما ، فى شكل ما من أشكال النظم السياسية .

وإذا كان المرء لا يمكنه تجنب السياسة ، فإنه بالضرورة لا يمكنه تجنب النتائج المتولدة عنها . وفى الماضى عبارة كهذه كانت لاتلقى اهتماماً بل وكانت مستهجنة باعتبار أنها عبارة خطابية ، أما اليوم فإنه حقيقة واضحة لا مرأى فيها . فمصير الجنس البشرى اليوم ، وهل يكون إلى ققاء ودمار أم إلى بقاء ونماء ، إنما تحده السياسة والسياسيون ، وذلك من خلال صياغتهم للترتيبات السياسية .

وهكذا ، فإن إجابة السؤال : لماذا نحلل السياسة ؟ ، تضعى واضحة إذن . فالواقع أنه رغم أننا قد نحاول تجاهل السياسة فإنه لا يمكننا تجنبها ، وهذا فى حد ذاته يعتبر سبباً قوياً يدفعنا إلى محاولة فهم السياسة . فأنت قد ترغب فى فهم السياسة لأنك تريد أن تشجع فضولك وحسب ، أو لأنك تريد أن تشعر أنك مُستوعب ومُتروك لما يجرى حولك فى هذا العالم ، أو لأنك تريد أن تصل إلى أفضل الخيارات من

بين بدائل عدة متاحة - بعبارة أخرى ، لأنك تريد أن تتصرف بحكمة . وبالرغم من أن التوصل إلى أفضل الخيارات قد يكون هو الدافع الأقوى لدى معظم الناس للقيام بالتحليل السياسى ، إلا أنه لا يمكننا إنكار أن البشر فى عمومهم يشعرون بحاجة قوية إلى فهم العالم الذى يعيشون فيه . وواقع الأمر أن أى فرد يستطيع أن يفهم السياسة يقدر ؛ ولكن السياسة موضوع غالية فى التعقيد ، بل ربما هى أكثر المواضيع التى يواجهها الإنسان تعقيداً . وتكمن الخطورة فى حقيقة أنه مع افتقاد الخبرة اللازمة للتعامل مع تعقيدات السياسة ، فإن المرء ينزع إلى تبسيطها بصورة مخلة . ولكن لأن بعض التبسيط ضرورى ، فإن هذا الكتاب يعمد أيضاً إلى تبسيط التعقيدات السياسية ، ولكنه لا يتبع هذا النمط بصورة مكثفة . وكما سوف نرى ، فإن اكتساب المهارات الأساسية اللازمة لفهم السياسة ليس بالمهمة السهلة .

طبيعة الجانب السياسى

ما الذى يميز الجانب السياسى للمجتمع الإنسانى عن الجوانب الأخرى لهذا المجتمع ؟ ماهى سمات النظام السياسى فى تميزه مثلاً عن النظام الاقتصادى ؟ بالرغم من أن دارسى السياسة لم يتفقوا مطلقاً على إجابة واحدة لهذين السؤالين ، إلا أنهم يميلون إلى الاتفاق حول بعض النقاط الأساسية . فمثلاً من المستبعد أن يوجد خلاف حول الفكرة التى مؤداها أن النظام السياسى هو نمط من العلاقات السياسية . ولكن ، ماهى العلاقات السياسية ؟

ويعتبر كتاب أرسطو ، السياسة ، (الذى كُتب بين ٣٣٥ - ٣٣٢ ق . م .) بمثابة نقطة بدء هامة ، وإن كانت غير مدركة دائماً ، للإجابة عن هذا السؤال ؛ وكثير غيره من الأسئلة . ففى الكتاب الأول من السياسة ، يحرص أرسطو على فحص وجهة نظر هؤلاء الذين يقولون بتطابق كل أنواع السلطة ، ويحاول من ثم أن يميز سلطة القائد السياسى فى الرابطة السياسية ، أو دولة المدينة polis ، عن أشكال أخرى للسلطة من قبيل سلطة السيد على عبيده ، أو سلطة الزوج على زوجته ، أو سلطة الآباء على أبنائهم .

ولكن أرسطو يسلّم بأن جانباً على الأقل من الجوانب المميزة للرابطة السياسية هو وجود سلطة أو حكم . فأرسطو يُعرّف دولة المدينة polis ، أو الرابطة السياسية ، بأنها أكثر الروابط تسييداً واحتوائية . ويعرّف المستور ، أو نظام الحكم polity ، بأنه تنظيم لدولة المدينة بشأن المناصب الموجودة بها بصفة عامة ، ولكن

بالنظر بصفة خاصة إلى ذلك المنصب الذى يتمتع بالمساعدة فى كافة القضايا ، (١)
وأحد المعايير التى يستخدمها أرسطو عند تقسيمه للنماتير هو : مع أى شريحة فى
جماعة المواطنين تستقر السلطة النهائية أو الحكم النهائي .

وهكذا ، ومنذ زمن أرسطو ، أضحت هناك اتفاق واسع حول فكرة أن العلاقة
السياسية تتضمن السلطة أو الحكم أو القوة بشكل ما . وعلى سبيل المثال ، فواحد
من أكثر علماء الاجتماع المحدثين تأثيراً ، وهو الأستاذ الألماني ماكس فيبر
Max Weber (١٨٦٤ - ١٩٢٠) قرر أن الرابطة يجب أن تسمى سياسية ، إذا
كانت هناك استمرارية فى فرض نظمها داخل نطاق إقليمى محدد عن طريق استخدام
القوة المادية من جانب الهيئة الإدارية ، أو التهديد باستخدامها . . وهكذا ، وبلا رغم
من أن فيبر ركز على المكون الإقليمى فى الرابطة السياسية ، إلا أنه ، ومثل
أرسطو ، أبرز أن سمة من السمات الأساسية لها هى علاقات السلطة أو الحكم (٢).

ولتأخذ مثلاً أخيراً . فقد عرّف هارولد لازويل Harlod Lasswell ، وهو من
أبرز علماء السياسة المحدثين ، « علم السياسة بوصفه نظاماً معرفياً تجريبياً ،
(ويوصفه) دراسة تشكيل واقتسام القوة » ، وعرّف « العمل السياسى (بوصفه)
فعلاً يتم إنجازه من منظور القوة » (٣) .

ويوضح الشكل (١.١) جوانب الاتفاق وعدم الاتفاق ، فى مواقف كل من
أرسطو وفيبر ولازويل ، فيما يتعلق بطبيعة السياسة . فأرسطو وفيبر ولازويل ،
وكذا معظم علماء السياسة ، يتفقون على أن العلاقات السياسية توجد فى مكان ما
داخل الدائرة (أ) ، وهى مجموعة العلاقات التى تتضمن القوة أو الحكم أو السلطة .
فيرى لازويل أن كل شئ داخل الدائرة (أ) هو سياسى بالتعريف . وعلى الجانب
الأخر ، يعرف أرسطو وفيبر مصطلح سياسى بطريقة تتطلب إضافة سمة أو أكثر ،
ويمثل ذلك الدائرتان (ب) و (ج) . فعلى سبيل المثال : فإنه وفقاً لفيبر فإن مجال
السياسى لن يكون كل شئ داخل الدائرة (أ) ، أو كل شئ داخل الدائرة (ب)
(الإقليمية) ولكن كل شئ فى منطقة للتدخل بين (أ) و (ب) ، والتى تتضمن

Ernest Barker, ed., *The Politics of Aristotle* (New York : Oxford University Press, 1962), (١)

PP. 1, 110.

Max Weber, *The Theory of Social and Economic Organization*, trans. A.M. Henderson and (٢)

Talcott Parsons (New York : Oxford University Press, 1947), PP. 145-54.

Harold D. Lasswell and Abraham Kaplan, *Power and Society* (New Haven : Yale University (٣)
Press, 1950), PP. xiv, 240.

كلا من الحكم و الإقليمية . وبالرغم من أن أرسطو يعتبر أقل وضوحا من كل من فيير ولازويل فيما يتعلق بهذه النقطة ، فإنه بلاشك يحد من مجال المياسى بصورة أكبر فيقتصره على العلاقات داخل الهيئات للقلادة على الاكتفاء الذاتى (ج) . وبالتالي ، فإن ، المياسة ، عند أرسطو توجد فقط فى المصاحبة التى تتداخل فيها الدوائر (أ) و (ب) و (ج) .

ومن الواضح إذن أن كل شيء يسميه أرسطو وفيير ، سياسيا ، ، يعتبره لازويل ، سياسيا ، أيضا . ولكن هناك بعض الأشياء التى يعتبرها لازويل من قبيل ماهو ، سياسى ، ولايراهها فيير وأرسطو كذلك . فقد تتضمن الشركة أو النقابة ، على سبيل المثال ، جوانب ، سياسية ، . ومن ثم ، دعنا نعرف النظام المياسى بأنه أى نمط مستمر للعلاقات الإنسانية يتضمن للتحكم ، والتفوذ ، والقوة ، أو السلطة بدرجة عالية^(٤) .



الشكل (١ - ١) تعريفات السياسة

(٤) فى الفصل الثالث ، سُمى عبارات مثل التحكم ، القوة ، التفوذ والسلطة ، مصطلحات التفوذ . . وسوف يتم تعريف مفهوم التفوذ فى ذلك الفصل أيضاً .

تغلغل السياسة

لابد من الاعتراف بأن التعريف السابق فضفاض للغاية . فهو يعنى أن الكثير من الهيئات التي عادة ما لا يعتبرها الناس « سياسية » تملك نظاماً سياسياً مثل : النوادي الخاصة ، والشركات ، واتحادات العمال ، والمنظمات الدينية ، والجماعات المدنية ، والقيقتا البدائية ، والعشائر بل وحتى الأمر . ويمكن أن نموق عدة اعتبارات تساعد على إيضاح تلك الفكرة غير المألوفة ، والتي مؤداها أن كل المنظمات البشرية تقريباً لها جانب سياسى :

١ - إننا نتحدث فى لغة للتعامل اليومية المعتادة عن « حكومة » النادي أو الشركة .. وهكذا . بل وقد نصل إلى حد وصف تلك الحكومات بالديكتاتورية أو الديمقراطية أو النيابية أو السلطوية ، وعادة مانسمع عن « السياسة » و « المناقشات السياسية » التي تحدث فى هذه الهيئات .

٢ - النظام السياسى هو جانب واحد فقط من جوانب أى هيئة . فعندما نشير إلى شخص ما بوصفه طبيباً أو معلماً أو مزارعاً نقدر لافتراض أنه طبيب وحسب ، أو معلم وحسب ، أو مزارع وحسب . وبالمثل فلا توجد أى هيئة بشرية هى سياسية وحسب ، فالناس يقيمون علاقات عدة لاتستند فقط إلى القوة أو السلطة : فهناك الحب ، والاحترام ، والولاء ، والمعتقدات المشتركة الخ .

٣ - تعريفاً لاينكر أى شيء تقريباً عن الدوافع البشرية ، فمن المؤكد أنه لا يتضمن أى إشارة إلى أنه فى كل نظام سياسى نجد للناس مساقين بلحتياجات داخلية قوية تدفعهم كي يحكموا الآخرين ، أو إلى أن القادة ينزعون نحو السلطة أو إلى أن السياسة هى معركة غريزية شرسة من أجل القوة . فمن المفهوم أن علاقات السلطة من الممكن وجودها بين أناس لا يملك أى منهم شغفاً أو ولعاً بالقوة ، أو فى مواقف يكون فيها أكثر الناس تعطشاً للسلطة هم أقلهم فرصة للوصول إليها . وهكذا نجد أن هنود الزونى فى الجنوب الغربى الأمريكى يؤمنون بشدة بأن السعى نحو القوة هو فعل محرم ، ومن ثم ، فإن الساعين إلى القوة يجب ألا يُحكَموا منها .^(٥) وأقرب إلى خبرتنا من هذا المثال السابق نجد وجهة النظر الشائعة بين أعضاء بعض المنظمات الأمريكية للخاصة ، ومؤداها أن أكثر الأفراد إلحاحاً فى السعى لتولى رئاسة المنظمة هم أقلهم ملاءمة للاضطلاع بهذا المنصب ، فى حين أن أفضل من يتولى منصب الرئاسة هم الأقل رغبة فى هذا

المنصب بالفعل . ولكن بغض النظر عن الدلالات التي يمكن استخلاصها سواء من علم الإنسان (الأنثروبولوجيا) أو من الأنب الشعبي (الفولكلور) ، فإن النقطة المحورية هنا هي أن تعريفنا للنظام السياسي ، والذي يقسم بالعمومية الشديدة ، لا يمتدنا عمليا بأى فرضية تتعلق بماهية أو طبيعة الدوافع الإنسانية . وبالرغم من اتساع هذا التعريف فإنه يتيح لنا فرصة إجراء بعض التمييزات الهامة ، والتي عادة مالا تكون واضحة في المناقشات العادية .

٤ - وتعريفنا أيضا يتجاهل ، وعن عمد ، سمة دأب الفلاسفة السياسيون منذ أرسطو وحتى اليوم على أن ينسبونها إلى السياسة ، وهي أن السياسة - هي بمعنى من المعاني - نشاط علم ينطوى على أهداف عامة ، أو مصالح عامة ، أو خير عام ، أو أى مظهر آخر من مظاهر الحياة البشرية يكون علما بصورة واضحة . فإذا قبلنا بهذا التعريف للسياسة فهو نجد لزما علينا أن نضيف دائرة رابعة إلى الشكل (١ - ١) ، وسنجد أن مجال السياسة سوف يزداد انكماشاً بالضرورة . ولكن هناك أسبابا وجيهة لعدم تضمين هذه الفكرة في تعريفنا ، ذلك أنها رغم ما تحظى به من احتفاء بين الفلاسفة السياسيين ، فإنها زاهرة بالصعوبات . فهذا الفهم لمعنى « السياسة » يعكس - بدلية - الطريقة للخاطئة التي يستخدم بها المصطلح في لغة التعامل اليومي في الوقت الحالى ، حيث عادة ما يشير إلى نشاط السياسيين للطموحين الساعين لإثبات الذات . وينفس القدر ، فإنه لا يمكن اعتباره وصفاً امبريقيا للدوافع التي تسوق الأشخاص المشتغلين بالسياسة . ذلك أن التوصل إلى الدوافع التي تحفز الناس يتطلب بحثا امبريقيا ، فهي إذن مسألة لا يمكن حسمها بالتعريف وحسب . ولكن لا الخبرة العادية ، ولا البحث المنظم يدعم أى منهما للفرضية القائلة بأن المشتغلين بالسياسة إنما يدفعهم إلى ذلك اهتمام حقيقى بالمصالح العام . وهذا السؤال الذى يتعلق بماهية الدوافع التي تحفز الناس سوف نعود إليه مرة أخرى في الفصل للتوسع . وعلى الجانب الآخر ، فإنه إن لم تكن هذه الفكرة مقصودة لا كتعريف ولا كوصف امبريقى وإنما كتأكيد لما يجب أن تكون عليه غاية أو نتيجة الحياة السياسية وهدفها ، بضحي واضحاً إن أنها لا تمتد أن تكون بياناً معياريا . ولكن لأنها تحمل تأكيدا على الغايات والقيم ، فإنه تتطلب فحصا واختبارا ، ولا يكون من الحكمة تمريرها ببساطة كأداة لتعريف السياسة . وسوف نرجع مرة أخرى إلى مشكلة القيم في الفصل العاشر .

السياسة والاقتصاد

التحليل السيلسي يتعامل مع القوة أو الحكم أو السلطة ، أما الاقتصاد فيهتم بالموارد النادرة أو بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات . والسياسة هي جانب واحد من مجموعة كبيرة ومتنوعة من المؤسسات البشرية ، والاقتصاد هو جانب آخر ، ومن ثم ، فإن كلا من رجل الاقتصاد وعالم السياسة قد يدرسان نفس المؤسسة - مثلاً نظام الاحتياطي الفيدرالي أو الميزانية . ولكن رجل الاقتصاد سيكون مهتماً بصفة خاصة بالمشكلات المتعلقة بالنقدية وباستخدام الموارد النادرة ، في حين أن عالم السياسة سوف يتعامل أساساً مع المشاكل المرتبطة بعلاقات القوة أو الحكم أو السلطة .

ومثلها مثل معظم التمايزات القائمة بين مجالات البحث العظمى ، فإن التمايزات بين السياسة والاقتصاد لا يمكن تحديدها بشكل قاطع .

النظم السياسية والنظم الاقتصادية

يستخدم عديد من الأشخاص مصطلحات مثل الديمقراطية ، والديكتاتورية ، والرأسمالية ، والاشتراكية لوصف النظم السياسية والاقتصادية دون تمييز . وتنبع هذه النزعة إلى الخلط بين النظم السياسية والاقتصادية من غياب مجموعة موحدة من التعريفات ، وكذا من الجهل بالجنور التاريخية لهذه المصطلحات ، وأيضاً - في بعض الحالات - من الرغبة في استغلال مصطلح سيلسي يحظى باحترام واسع ، مثل الديمقراطية ، أو لا يحظى بأى احترام ، مثل الديكتاتورية ، بغرض التأثير في المواقف من النظم الاقتصادية .

ويترتب على ذلك أن الجوانب السياسية لأي مؤسسة ليست هي بذاتها الجوانب الاقتصادية . فتاريخياً نجد أن مصطلحي الديمقراطية ، والديكتاتورية ، عادة ما كانا يشيران إلى الأنظمة السياسية ، في حين أن مصطلحي الرأسمالية ، والاشتراكية ، كانا يشيران إلى المؤسسات الاقتصادية . وبالنظر إلى الطريقة التي استخدمت بها المصطلحات تاريخياً ، فإن التعريفات التالية تعتبر دقيقة :

(١) الديمقراطية هي نظام سيلسي يقتسم فيه المواطنون البالغون فرص المشاركة في صنع القرارات .

(٢) الديكتاتورية هي نظام سيلسي تنحصر فيه فرص للمشاركة في القرارات بين القلة .

(٣) للرأسمالية هي نظام اقتصادى تضطلع فيه الشركات المملوكة ملكية خاصة بمعظم الأنشطة الاقتصادية الكبرى .

(٤) الاشتراكية هي نظام اقتصادى تقوم فيه المنظمات التى تملكها الحكومة أو المجتمع بمعظم الأنشطة .

كل زوج من هذه المصطلحات : الديمقراطية - الديكتاتورية ، الرأسمالية - الاشتراكية ، يعنى ضمنا وجود ثنائية . ولكن الثنائيات عادة مالا تقى بالفرص . فالعديد من الأنظمة السياسية هي فى الواقع ليست ديمقراطية تماماً ولا ديكتاتورية بصورة كاملة أيضاً ، كما أنه فى العديد من الدول نجد تتخللاً كثيفاً بين العمليات الخاصة والحكومية . وفى عالم الواقع نجد أن السياسة والاقتصاد متداخلان بشدة . هذا التداخل لا يوضح قصور المزوجة بين الرأسمالية - الاشتراكية ، وحسب ، ولكنه يؤكد أيضاً حقيقة واضحة وهي أن بعض المؤسسات والعمليات يمكن أن تعتبر ، ولأغراض محددة ، أحد مكونات النظام الاقتصادى ، فى حين أنه يمكن النظر إليها بوصفها جزءاً من النظام السياسى ، وذلك إذا أخذنا فى الاعتبار أغراضاً أخرى .

والنقطة الواجب تذكرها هي أنه بالرغم من هذا التداخل ، بل وربما بسببه ، فإنه قد ثبت أن تمييز بعض جوانب الحياة بوصفها اقتصادية وبعضها الآخر بوصفها سياسية إنما هو أمر مثير من الناحية الفكرية .

النظم والنظم الفرعية

يمكن اعتبار أى مجموعة من العناصر تتفاعل مع بعضها البعض على أى صورة من الصور بمثابة نظام : مجرة ، فريق كرة قدم ، سلطة تشريعية ، حزب سياسى^(١) . وعند التفكير فى النظم السياسية قد يكون من المفيد أن نتذكر نقلاً أريماً يمكن أن نتطبق على أى نظام :

(١) إن تسمية شيء ما نظاماً ، ماهى إلا طريقة مجردة للنظر إلى أشياء محسوسة . ومن ثم ، ينبغي للمرء أن يكون حريصاً لكى لا يخلط الشيء المحسوس

(٦) من أكثر المحاولات شمولاً لتطبيق نظريات النظم على علم السياسة ما نجده فى عمليتين لدايفد إيستون هما :

A Framework for Political Analysis (Englewood Cliffs, N.J. : Prentice-Hall, Inc. 1965) and
A Systems Analysis of Political Life (New York : John Wiley & Sons, Inc. 1965).

« بالنظام ، المجرد . و « النظام ، هو أحد مكونات الأشياء ، والذي يُجرّد بدرجة ما وذلك لأغراض التحليل : والدورة الدورية عند التنبؤات أو بنيان الشخصية عند الإنسان ، مثالان يثيران إلى ما نرمى إليه .

(٢) ولتحديد ماذا يقع داخل نظام ما ، وماذا يقع خارجه ، فلنحتاج إلى ترميم حدود ذلك للنظام . وأحياناً تكون هذه المهمة سهلة للغاية كما في حالة النظام الشمسي أو المحكمة العليا في الولايات المتحدة ، ولكن هذه العملية غالباً ماتم بقرار تحكيمي . فعلى سبيل المثال : ما هي حدود حزبنا للكبيرين ؟ هل سندخل هنا مسؤولي الحزب وحسب ؟ أم سوف نضم إليهم أيضاً كل المسجلين كديمقراطيين أو جمهوريين ؟ أم سنوسع أكثر لندخل كل هؤلاء الذين يُعرفون أنفسهم بوصفهم ديمقراطيين أو جمهوريين بغض النظر عن كونهم مسجلين في الكشوف الرسمية ؟ أم أننا سوف نُضمّن هؤلاء الذين يصوتون بصفة منتظمة لأى من الحزبين ؟

(٣) النظام قد يكون عنصراً في نظام آخر ، أو نظاماً فرعياً له . فالأرض هي نظام فرعي لمجموعتنا الشمسية ، التي هي بدورها نظام فرعي لمجرتنا ، والتي هي بالتالي نظام فرعي للكون كله . ولجنة العلاقات الخارجية هي نظام فرعي لمجلس الشيوخ الأمريكى ، والذي هو نظام فرعي للكونجرس .. وهكذا .

(٤) الشيء قد يكون نظاماً فرعياً لنظامين مختلفين - أو أكثر - لا يتداخلان إلا جزئياً ، فاستاذ الجامعة قد يكون عضواً نشيطاً في الرابطة الأمريكية لأساتذة الجامعات وفى الحزب الديمقراطي ، وكذا فى رابطة الآباء والمعلمين (PTA) .

ومن المفيد إبقاء هذه الملاحظات حلصرة فى الذهن عند اعتبار الاختلاف بين النظام الميسى والنظام الاجتماعى .

النظم السياسية والنظم الاجتماعية

ما هو المجتمع الديمقراطى ؟ المجتمع الحر ؟ المجتمع الاشتراكى ؟ المجتمع السلطوى ؟ المجتمع الدولى ؟ وكيف يتميز النظام الاجتماعى عن النظام الميسى ؟ إن الإجابة عن مثل هذه الأسئلة صعبة خاصة أن مصطلحي مجتمع ونظام اجتماعى يستخدمان بطريقة فضفاضة حتى من قبل العلماء الاجتماعيين . وبصفة عامة ، فإن لاجتماعى هو مصطلح احتوائى وشامل ، فالعلاقات الاقتصادية والسياسية

إنما هي أنواع من العلاقات الاجتماعية . وبالرغم من أن تعبير النظام الاجتماعي يُستخدم أحياناً للإشارة إلى معنى محدد ، فهو يعتبر من قبيل المفاهيم الواسعة . وهكذا ، فإن تالكوت بارسونز Talcott Parsons ، وهو أحد علماء الاجتماع الأمريكيين المبرزين ، عرّف النظام الاجتماعي بثلاث خصائص :

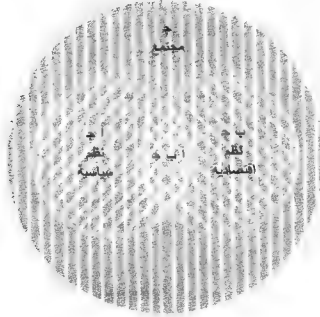
(١) تفاعل شخصين أو أكثر .

(٢) أن يأخذوا في اعتبارهم عند تحركهم كيف يمكن أن يتصرف الآخرون .

(٣) وأحياناً ما يعملون معاً سعياً وراء أهداف مشتركة (٧) .

النظام الاجتماعي إذن هو نظام يتضمن درجة عالية من الاحتوائية .

وفقاً لاستخدام بارسونز ، فالنظام السياسي ، وكذا النظام الاقتصادي هما جزءان أو جانبان أو نظامان فرعيان للنظام الاجتماعي . والنظر إلى المسألة من هذه الزاوية يوضحها الشكل (١ - ٢) حيث (أ ج) تمثل كل الأنظمة السياسية الفرعية (أ ب ج) تمثل كل الأنظمة الفرعية التي يمكن اعتبارها إما سياسية وإما اقتصادية ، وذلك وفقاً للجوانب التي نهتم بها . ومن الأمثلة التي يمكن أن نسوقها



الشكل (١ - ٢) : المجتمع ، النظام السياسية ، النظام الاقتصادية .

Talcott Parsons and Edward A. Shils, eds., *Toward a General Theory of Action* (Cambridge, (٧) Mass.: Harvard University Press, 1951), P.55.

والمناقشة لمعنى وتاريخ مفهوم « المجتمع » انظر :

International Encyclopedia of the Social Sciences, s.v. "society."

على (أ ب ج) : شركة جنرال موتورز ، أو لجنة الميزانية في مجلس الشيوخ الأمريكي ، أو مجلس المحافظين في جهاز الاحتياطي للفيرالي .

وهكذا ، فإن المجتمع الديمقراطي يمكن تعريفه بأنه نظام اجتماعي لا يقتصر على النظم (الفرعية) السياسية الديمقراطية وحسب ، ولكنه يحوى أيضا نظاما فرعية أخرى تعمل بحيث تضيف - سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة - إلى قوة العمليات السياسية الديمقراطية . وعلى النقيض من هذا فإن المجتمع السلطوي يشتمل على أنظمة فرعية هامة ومتعددة مثل : الأسرة ، الكتائس ، المدارس ، والتي تعمل كلها على تعزيز العمليات السياسية السلطوية . ودعنا نستعرض مثلين : ففى كتابه الشهير ، الديمقراطية فى أمريكا ، (١٨٣٥ - ١٨٤٠) وضع الكاتب الفرنسى الشهير الكسيس دو توكفيل Alexis de Tocqueville قائمة بعدد من ، الأُمُيَاب الأساسية التى تنزع نحو الحفاظ على الجمهورية الديمقراطية فى الولايات المتحدة . . ولم تتضمن قائمته هذه الهيكل الدستوري وحسب ، ولكنها أشارت كذلك إلى عوامل أخرى مثل غياب مؤسسة عسكرية ضخمة ، وللمسلواة فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، ونظام اقتصادى زراعى مزدهر ، وكذلك أخلاقيات الأمريكيين وعاداتهم ومعتقداتهم الدينية^(٨) . وفى رأى توكفيل أنه مما قوى من احتمالات قيام نظام سياسى ديمقراطى صحى فى الولايات المتحدة، حقيقة أن الدستور الذى يتسم بالديمقراطية العميقة تمسده وتدعمه مظاهر أخرى عديدة فى المجتمع . وترتبطا على هذا كان من الممكن وصف المجتمع الأمريكى بأنه مجتمع ديمقراطى .

وعلى عكس الوضع فى الولايات المتحدة ، فإن العديد من المراقبين كان يملؤهم شعور بالتشاؤم فيما يتعلق باحتمالات قيام ديمقراطية فى ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك لأنهم اعتقدوا أن جوانب عديدة فى المجتمع الألمانى تتسم بالسلطوية الشديدة ، وبالتالي فإنها تضعف احتمال قيام علاقات سياسية ديمقراطية . ولقد أولى هؤلاء اهتماما واضحا لاتجاه كافة المؤسسات الاجتماعية للخضوع لنمط قوى من التسلط والإذعان ، وذلك فى الأسرة والمدارس والكتائس ومجالات العمل ، وكذا فى كل العلاقات التى يشكل موظفو الحكومة ، سواء العسكريون أو المدنيون ، أحد طرفيها ويمثل المواطنون الماديون طرفها الآخر . فحقيقة أن الديمقراطية السياسية كان سيتم إدخالها فى بيئة اجتماعية شديدة للسلطوية ، لم تكن تبشر بمستقبل ناجح لها فى ألمانيا . أما الآن ، فإن العديد من المراقبين يشعر بالتفاؤل حيال قيام

Alexis de Tocqueville, *Democracy in America*, vol. I (New York : Vintage Books, 1955), (A) PP. 298-342.

ديمقراطية ميليسية فى ألمانيا ، وذلك لأنهم يلحون شواهد على التقلص الواضح للطابع المملوئى فى المؤسسات الاجتماعية الأخرى .

الحكومة والدولة

فى كل مجتمع ينزع الناس نحو تطوير توقعات متفق عليها تتعلق بالمسلوك الاجتماعى فى المواقف المختلفة . فالمرء يتعلم كيف يتصرف كمضيف أو كضيف ، كزب أسرة أو كجد ، كجندى ، كموظف بنك ، كوكيل نيابة ، كقاضى ... الخ . وأنماط مثل هذه تسمى أدواراً ، وتنشأ عندما يشترك الناس فى اقتسام توقعات ، تتشابه بدرجة عالية ، حول السلوك المتوقع فى مواقف معينة . وكلنا نلعب أدواراً متعددة ، وعادة ما تنتقل - وبسرعة - من دور إلى دور آخر .

وحينما يضفى النظام السياسى معقداً ومستقراً ، فإن الأدوار السياسية تنمو . ولعل أوضح الأدوار السياسية هى تلك التى يؤدىها الأشخاص الذين ينشئون ويصرون ويطبّقون الأحكام التى تكون ملازمة لأعضاء النظام السياسى . هذه الأدوار ما هى إلا مناصب ، ومجموع المناصب فى النظام السياسى بشكل حكومة هذا النظام . وفى أى لحظة ، فإن شاغلي هذه المناصب أو الأدوار يكونون بالضرورة أفراداً محددين ، أى أشخاصاً محسوسين (باستثناء المناصب الشاغرة) - مثل عضو مجلس الشيوخ فرغورن ، القاضى كرانكى ، أو العمدة تويمبلى . وفى العديد من النظم لا تتغير الأدوار بتغير الأفراد الذين يتتابعون على القيام بها . ومما لاشك فيه أن اللاعبين المختلفين للأدوار قد يقدمون تفسيرات مختلفة لدور هاملت أو عطيل . والواقع ، أنهم عادة ما يفعلون ذلك ، بل وأحياناً ما يكون الاختلاف فى التفسير جنرياً . وهكذا الحال مع الأدوار السياسية . فعلى سبيل المثال نجد أن جيفرسون وجكسون ولينتون وتيودور روزفلت وويلسون وفرانكلين روزفلت ، قد مارس كل منهم دور الرئيس بطريقة أوسع كثيراً مما كان ملابداً فى عهد سابقه ، وذلك عن طريق بناء توقعات جديدة فى عقول الأفراد تتعلق بما يجب على الرئيس ، أو بشرعية ما يستطيع الرئيس ، للقيام به وهو فى منصب الرئاسة . وكما أكد نيلسون بولسبى Nelson Polsby : هناك عدد كبير ومختلف من الطرق لكى تكون رئيساً ، وذلك بقدر عدد الرجال المستعدين للاضطلاع بالمنصب (٩) . وبالرغم من هذا فإن

(٩) أنظر : N. Polsby's Congress and the Presidency, 3rd, ed. (Englewood Cliffs, N.J. : Prentice-Hall, Inc., 1976). ولقد ألّف بولسبى فى هذا الكتاب بين الرئاسة بدءاً من فرانكلين روزفلت وحتى جيرارد فورد .

أنظر أيضاً : James David Barber, The Presidential Character : Predicting Performance in the White House (Englewood Cliffs, N.J. : Prentice-Hall, Inc., 1972).

التوقعات الخاصة بالدور الواجب على الرئيس القيام به تحد هي الأخرى من المدى الذى يستطيع الرؤساء التماذى إليه فى تحويل المنصب إلى مايرغبون فيه ، وهى حقيقة جسدتها الرئيس جونسون عندما قرر عام ١٩٦٨ عدم إعادة ترشيح نفسه للرئاسة ، مبرراً ذلك بأنه لم يعد يستطيع أن يلعب الدور الرئيسى بالطريقة التى يؤمن أن المنصب يتطلبها .

ولكن قد يتساءل القارىء ، ألا نضع أنفسنا ، بتعريفنا السابق للحكومة ، فى مشكلة جديدة ؟ فلو سلمنا بأن هناك مجموعة ضخمة ومتنوعة من الأنظمة السياسية ، بدءاً من نقابات العمال والجامعات وحتى الدول والمنظمات الدولية ، فماذا عن (ال) حكومة ؟ فبالرغم من كل شيء ، فى الولايات المتحدة ، كما فى معظم الدول الأخرى ، عندما نتحدث عن (ال) حكومة فإن المقصود بذلك يبدو واضحاً لكل الناس . فمن بين كل صور الحكومات ، المرتبطة بهذه الأنظمة سالفة الذكر فى إقليم محدد ، حكومة واحدة فقط عادة ما ينظر إليها بوصفها (ال) حكومة . كيف تختلف (ال) حكومة التى نهتم بها إذن عن الحكومات الأخرى ؟ هناك ثلاث إجابات ممكنة :

(١) تسمى (ال) حكومة نحو أهداف ، أسمى ، وه أقبل ، من الحكومات الأخرى . ولكننا نواجه هنا بثلاث صعوبات على الأقل . الأولى ، لأن الناس تختلف حول ماهية الأهداف ، الأسمى ، أو الأقبل ، . بل وتختلف حول ما إذا كان هناك معنى نحو تحقيق هدف معين فى أى لحظة ، فإن هذا المعيار قد لا يكون معاوناً على تحديد ما إذا كانت هذه الحكومة أو تلك هى (ال) حكومة . الثانية ، بالرغم من أن الناس عادة ما تختلف حول الترتيب التصاعدي للأهداف أو للقيم ، وبالرغم من أنهم قد يكونون متشككين بأن (ال) حكومة تسمى نحو تحقيق غايات شريفة ، فإنهم لا يزالون يتفقون حول ماهى (ال) حكومة . والفوضى يدرك بالتأكيد أن (ال) حكومة هى التى تقوم بقمعه . الثالثة ، وماذا عن الحكومات الفاسدة ؟ على سبيل المثال ، هل كل من الحكومات الديمقراطية والشمولية تسمى نحو أهداف نبيلة ؟ هذه النقطة تبدو من الناحية المنطقية ، سخيفة . فالإجابة المقترحة الأولى تخطئ إذن بين مشكلة تعريف الحكومة وبين المهمة الأكثر صعوبة والأكثر أهمية أيضاً ، والتى تتعلق بتحديد معيار الحكومة ، الصالحة ، أو العادلة ، . فقبل أن نقرر ماهى أفضل حكومة ، لابد أن نعرف أولاً ماهى (ال) حكومة .

(٢) أما أرمطو فقد اقترح حلاً آخر : (ال) حكومة تميزها سمة الهيئة التي تقوم عليها - أى الهيئة السياسية ذات الاكتفاء الذاتي ، بمعنى أنها الهيئة التي تمتلك كل السمات والموارد اللازمة لإقامة حياة صالحة - هذا التعريف يعانى من بعض المشاكل ذاتها التي ولجهاها التعريف السابق . وبالإضافة إلى هذا ، لو طبق هذا التعريف بحذافيره ، فإن يكون هناك مناص من الوصول إلى نتيجة حتمية مؤداها أنه لا توجد أى حكومة ! فتصير أرمطو المثالي للدولة - المدينة كان بعيداً جداً عن الواقع حتى بالقياس إلى زمانه . فأثينا لم تكن مطلقاً مكتفية ذاتياً : ثقافياً أو اقتصادياً أو عسكرياً . فالواقع أنها كانت مفتقرة تماماً للقدرة على ضمان أمنها واستقلالها ، فبدون حلفاء ماكنت تستطيع الحفاظ على حرية مواطنيها واستقلالهم . وما كان يصدق بالأمس على الدول - المدينة فى اليونان ، فإنه يصدق بالتأكيد على دول اليوم وينص القدر .

(٣) (ال) حكومة هى أى حكومة تنجح فى دعم ادعائها أن لها الحق فى التنظيم المطلق للاستخدام الشرعى للقوة المادية من أجل تطبيق قواعدها داخل إقليم محدد ^(١٠) . والنظام السياسى يتكون من المقيمين فى هذا الإقليم ، وحكومة الإقليم هى الدولة .

هذا التعريف يفرض فى الحال ثلاثة أسئلة :

(١) ألا يمكن للأفراد الذين ليسوا بموظفين حكوميين استخدام القوة بطريقة مشروعة ؟ ماذا عن الآباء الذين يصفعون أطفالهم ؟ الإجابة بالتأكيد هى أن حكومة الدولة ، وإن كانت لا تستحوذ بالضرورة على استخدام القوة بصورة منفردة ، إلا أنها تملك السلطة المطلقة لوضع الحدود التى يمكن أن تستخدم القوة فى نطاقها بصورة مشروعة . وحكومات معظم الدول تسمح للأفراد باستخدام القوة فى ظروف معينة . مثلاً ، بالرغم من أن العديد من الحكومات تحظر إنزال عقوبات قاسية على الأطفال ، فإن معظمها تسمح للآباء بصفع أبنائهم ، كما أن المملكمة مسموح بها فى العديد من الدول .

(٢) ماذا عن المجرمين الذين لا يتعصب عليهم ؟ فيالرغم من كل شيء ، فإنه لا توجد دولة تخلو من وجود جرائم تحرش وقتل واغتصاب ، وغير ذلك من أشكال

(١٠) مقابلة بتصريف من : Weber, *Theory of Social and Economic Organization*, P. 154 . وذلك بلحاح عبارة : التنظيم المطلق . محل كلمة . احتكار . . وكذا كلمة . أحكام . محل كلمة . نظامها . .

العنف . ورغم أن المجرمين أحيانا لا يقعون تحت مظلة القانون ، إلا أن المحك هنا هو أن حكومة الدولة تتجح في ادعائها الحق المطلق في ضبط العنف ، لأن القلة من الناس هم الذين يقومون بتحد مسافر لحق الدولة المطلق هذا في معاقبة المجرمين . فيلارغم من أن العنف الإجرامى موجود إلا أنه غير مشروع .

(٣) ماذا عن الأوضاع التي تنتشر فيها أعمال العنف والقوة على نطاق واسع مثلما يحدث في حالات الحروب الأهلية أو الثورات ؟ بالنسبة لهذه الحالات فإنه لا يمكن تقديم إجابة واحدة شافية . ففي بعض الحالات ، فإنه لا توجد دولة على الإطلاق ، وذلك حينما لا توجد أى حكومة قادرة على ادعاء حق السيطرة المطلقة على الاستخدام المشروع للقوة المادية . أو قد تتنافس أكثر من حكومة على حكم ذات الإقليم كما كلن الحال بالنسبة للبنان بعد انفجار الحروب الطائفية الدينية فيها عام ١٩٧٥ . أو قد ينقسم الإقليم فيضحي محكوماً بواسطة حكومات دولتين أو أكثر ، مع وجود مساحات رمالية لادولة فيها ، بعد أن كان في الماضى إقليما تحكمه حكومة دولة واحدة .

هناك شيء واحد مؤكد : عندما يبدأ عدد كبير من الناس في إقليم معين الشك في ادعاء للحكومة الحق المطلق في تنظيم استخدام القوة ، أو إنكار هذا الادعاء ، فإن الدولة القائمة تواجه خطر التحلل .

الفصل الثانى

وصف النفوذ

عرّفنا فى الفصل السابق النظام الميلى بأنه أى نمط للعلاقات الإنسانية ينسجم بالاستمرارية ، ويتضمن إلى حد كبير علاقات التحكم أو النفوذ أو القوة أو السلطة . ولكن ماذا تعنى هذه المصطلحات : التحكم ، النفوذ ، القوة ، السلطة ؟

سوف نرى أن المقصود بهذه المصطلحات معقد وغامض^(١) . فالناس لا يتفقون على الكيفية التى تستخدم بها هذه المصطلحات لا فى لغة التعامل اليومية العادية ، ولا فى علم الميلى . وعلماء الميلى ، مثلهم مثل غيرهم ، فى محاولتهم إبراز الاختلافات الهامة فى المعانى ، فإنهم يستخدمون مجموعة متنوعة من الكلمات : التحكم ، القوة ، النفوذ ، السلطة ، الإقناع ، العزم ، القدرة ، القسر .. الخ . ولكنهم مثل الآخرين أيضاً ، عادة ما لا يعطون تعريفات محددة لهذه المصطلحات ، وعندما يفعلون ذلك فإنهم عادة ما لا يتفقون جميعاً على استخدام واحد للعبارة الواحدة . « فالنفوذ » عند أحد الكتّاب قد يصبح « القوة » وفقاً لكتّاب آخر .

(١) المشكلة لا تخص علم السياسة وحده . فعلماء الطبيعة ، يعرفون المعنى الطبيعى للكلمات الحسابية . t, x, F, m باستخدام الكلمات المتلجة فى اللغة الإنجليزية : الزمن ، المادة ، القوة .. الخ . لكن اثنان من علماء الطبيعة طرحا السؤال التالى : هل نحن متأكدون ما الذى تعنيه هذه الكلمات ؟ ذلك أن أى درس للأسس الإمبريقية لعلم الميكانيكا التقليدى يدرك مدى صعوبة إعطاء تعريفات لهذه الكلمات واضحة ولا يلفها الغموض .. (نقلاً عن "A Midrash Upon Quantum Mechanics," *Science News* 132 (July 11, 1987), P.26).

فى الوقت الراهن سوف أقوم باستخدام هذه المصطلحات ، ولنسمها
« مصطلحات النفوذ » ، دون محاولة لتعريفها . فلأنا أرغب فى تأجيل مناقشتى
للتعريفات والمفاهيم ، وسوف ألج مباشرة إلى « عالم القوة » عن طريق اعتبار بعض
من العدد اللانهائى للأشكال والصياغات التى يمكن للقوة ونظائرها أن تعبر عن نفسها
من خلالها . فاستعراضنا لبعض الحالات ، سوف يساعدنا ، بعد ذلك ، على
الاضطلاع بمهمة توضيح معنى مصطلحات النفوذ .

نماذج : من الأئنى إلى الأقصى

دعنا نبدأ باستعراض بعض النماذج المعبرة عن الانعدام التام للقوة . وبما أن
هذا الوضع المتطرف - لحسن الحظ - هو وضع بعيد جدا عن واقع خبرة معظمنا ،
فسوف أطلب القارئ بأن يحاول جادا أن يتخيل نفسه فى موقف الأشخاص الذين
سأقوم بوصفهم .

هل تستطيع أن تتصور على سبيل المثال مايمكن أن يكون عليه وضع الانعدام
التام للقوة هذا ؟ هناك تقرير حديث عن الامتيطان فى استراليا يمتدنا بوصف لمجموعة
من البشر قريبين تماما من نقطة الصفر فيما يتعلق بقدرتهم على التحكم فى
حياتهم (٢) . فبين عامى ١٧٨٧ ، ١٨٢٨ رحلت بريطانيا حوالى ١٦٠٠٠ مننوب
إلى استراليا . وبالرغم من أن الجرائم التى أدين على أسسها هؤلاء المجرمون
لايتمدى أخطرها مجرد السرقة الصغيرة ، إلا أن معاملتهم كانت مغرطة فى صيوتها .
وهذا تقرير عما حدث فى أحد المواقع فى تاسمانيا :

« فى أحد المواقع فى تاسمانيا ، كان يتم سوقيهم إلى البر الرئيسى لقطع
الأخشاب ، ويجبرون على العمل مثل حيوانات الجر لمسحب جنوع
الأشجار الضخمة ، وكان لبعض منها وزن ما يصل إلى اثنى عشر طنا ،
على امتداد طريق الأخشاب المنحدر . وعلى الساحل كانوا يربطون
الأخشاب فى شكل أطواف لنقلها إلى الجزيرة ، حيث يتشبهون بكتل
الأخشاب الضخمة لمسحبها للشاملء ، وهم يعملون وخصوصهم منغمسة
فى مياه متلجة . وكان مقن الطعام اليومي مقابل هذا العمل ، هو رطلا

(٢) نقلًا عن : THE FATAL SHORE by Robert Hughes. Copyright © 1986 by Robert Hughes.

وأعيد طبعه بإذن من : Alfred A. Knopf, Inc. British Commonwealth/Uk rights courtesy :

of William Collins Sons and Co. Ltd.

من اللحم ، ورطلا وربع الرطل من الخبز ، وأربع أوقيات من الحبوب ، إضافة إلى سلاطة . وفي بعض الأحيان كان اللحم غير طازج وفلسدا بدرجة لا تجعله صالحا للاستهلاك حتى من قبل المنزبيين .

وكان هؤلاء المسجونون عند الدرك الأدنى للتحكم ، أقصى درجات انعدام القوة . وعند الدرك الأدنى أيضا نستطيع أن ننكر مجموعة أخرى من المسجونين ، وهم هؤلاء الموجودون في معسكرات الاعتقال النازية والسوفيتية في الثلاثينات والأربعينات . ولكي نساعدك على تخيل وضعهم ، فلتراجع شهادة بريمو ليفي Primo Levi ، وهو أحد اليهود الناجين من معسكر الاعتقال النازي في أوشفيتز ببولندا^(٣) . ليفي يعتبر من الاستثناءات النادرة حيث إن الموت كان هو مصير معظم اليهود من ضحايا معسكرات الاعتقال . ولقد جاء الموت لبعض ضحايا هذه المعسكرات بأسرع مما جاء لغيرهم . فعندما وصل ليفي إلى أوشفيتز في قطار محمل كله بالمساجين ، جاءهم ثلثا عشر عضواً في اليوليس المري ، وبدلوا يمسألونهم أسئلة تبدو بريئة في ظاهرها ، مثل : كم عمرك ؟ هل أنت متمتع بالصحة أم مريض ؟ . ولكن في أقل من عشر دقائق كان قد تم فصل المرضى وكبار السن والنساء والأطفال عن باقي المجموعة ، ولم يشاهد هؤلاء أبداً بعد ذلك لأن أفران الغاز كانت مصيرهم .

والعديد من القراء سوف يحاولوا جاهداً بلا شك أن يتصور كيف حاول هؤلاء المسجونون الهروب ، أو كيف تمردوا على مصيرهم هذا . ولكن واقع الأمر أن القليل جداً من المسجونين في معسكر أوشفيتز (أو أي معسكر اعتقال نازي آخر) استطاعوا الهرب أو حتى حاولوا التمرد . فلقد أوضح ليفي أن معنوياتهم كانت محطمة ، وأنهم كانوا على درجة بالغة من الوهن نتيجة للجوع والمعاملة السيئة ، هذا فضلاً عن أنه كان لهم علامات تميزهم بوضوح أهمها الزي الذي كانوا يرتدونه وكذا رؤوسهم الحليقة ، كما أنهم لم يكونوا يتحدثون البولندية ، وعند القبض عليهم مرة أخرى كانوا يعمون بعد عمليات تعذيب وحشية . ولإرهاب الآخرين كان تعذيبهم وإعدامهم يمان أمام بقية المسجونين ، أما زملاء الضحية فكانوا يعاملون معاملة المتواطئين ، وكانوا يتركون ليموتوا جوعاً في الزنازين . وزيادة في تخويف المسجونين ، فإن كل المسجونين في القشلاق الذي حاول أحد المحتجزين به الهروب ، كانوا يرغبون على الوقوف لمدة أربع وعشرين ساعة متواصلة دون راحة .

(٣) Primo Levi, Se Questo E Un Uomo (Turin : Giulio Einaudi editore, 1976), PP. 26-27, 239.

والآن حاول أن تتخيل نفسك فى وضع أعلى قليلا من الدرك الأدنى للقدرة على التحكم هذا ، وذلك بأن تتصور نفسك وقد ولدت كمعد فى إحدى مزارع الجنوب الأمريكى فى فترة ما قبل الحرب الأهلية ، أو قتل فى البرازيل . فقد نجا أجسادك من الموت فى رحلة الشحن الرهيبة فى سفينة العبيد حيث كانوا مثلهم مثل سجناء تاسمانيا أو أوشفيتز عند الدرك الأدنى للانعدام للتم لل قوة . أما أنت ، فبوصفك عبداً ، فأنت ملك لمينك ، يتصرف فيك وفقاً لما يراه مناسباً ، ومن ثم فأنت رهن تماماً بأحكامه وقراراته وممارساته وأخلاقه ولفعالته ومشاعره وأهوائه . وبفكر حيا مرهون إذن بمدى قدرتك على التأقلم . ولكن بوصفك عبداً فى مزرعة ، فإنك غالباً ما تكون أعلى درجة بسيطة عن الصفر المطلق ، لأن مالك له مصلحة فى الإبقاء عليك فى مستوى معين يجعلك قادراً على العمل ، وربما على التماسل . واعتماداً على طبيعة المالك ، وكذا على طبيعة البلاد (فالأكثر احتمالاً هو أن تجد المعاملة لطيب فى البرازيل عنها فى الولايات المتحدة الأمريكية) ، فإنك قد تتمتع ببعض الاستقلالية فى العمل أو وسط مجتمع العبيد ، بل وقد تكتسب بعض السلطة على آخرين - الأطفال ، الأمرة ، بعض العاملين الآخرين فى الحقول أو فى المنزل - ثم إنك - وبالرغم من ضعف احتمالات النجاح - قد تضحي واحداً من القلائل المحظوظين الذين يستطيعون الهروب ، أو حتى قد يمنحك أسيادك حريتك .

فأنت وإن كنت لست عند الدرك الأدنى للتحكم ، إلا أنك على أفضل التقديرات على سبيل سبيل ، واحدة فقط من هذا الدرك .

والآن حاول أن تتخيل كيف يكون حالك إذا عشت باستقلالية ، وتمتعت بقوة أكثر من العبد ، ولكن أقل كثيراً مما يتمتع به المواطن الحر : ربما كأحد أقبان الأرض أو فلاحى العصور الوسطى فى أوروبا أو الصين أو اليابان ، أو حتى فى وقتنا الحالى فى كثير من الدول النامية . وسوف أورد الآن لقطات من الحياة اليومية فى إحدى القرى الصغيرة فى الجمهورية الدومينيكية فى أوائل السبعينات^(١) .

، الربو قرية صغيرة على طريق المياريات ، تبعد حوالى ساعتين سيراً على الأقدام أو بركوب البغال من جايدا أربيا (وهذا ليس الاسم الحقيقى لها) . وهناك ثلاثة أنهار لا بد من عبورها للوصول إلى المياريات الجيب اللاندروفر التى تترك المدينة فى الصباح الباكر ، وذلك رغم أن

Kenneth Sharpe, *Peasant Politics* (Baltimore, Md. : The Johns Hopkins University Press, (1) 1977), PP. 6, 17.

منسوب المياه بها أصبح عاليا بصورة منكرة بالخطر بعد هطول الأمطار الغزيرة . هذه السيارات المكممة بالناس والطيور والخنازير ، والمساخين المحشورين بالدخل أو للرايحين على السطح ، والمتأخرين في الحضور المتدلين من مؤخرة السيارة أو الجالسين على الرف الخاص بالأمعة ، هذه السيارات من الوسائل القليلة التي تربط القرية بالعالم الخارجى . وأقرب طبيب يوجد فى عاصمة البلدية ، سان خوان ديلاسييرا ، وهى على بعد ساعتين من الريو ، أما أقرب مدينة بها رعاية صحية متخصصة ومستشفيات ومتاجر طعام كبيرة وأسواق ومحلات ضخمة فهى سانتياجو التي تصلها السيارات فى حوالى ثلاث ساعات . وتنتظر السيارات هناك ساعات قليلة لتتيح الفرصة للناس لكي يقوموا بمشترياتهم ويزوروا الأطباء والأقرباء ويقضوا بعض مصالحهم . وتعود السيارات بعد الظهيرة . ولكن الكثير من سكان جايدا أريبا يعودون سيرا على الأقدام ، ويصلون مدينتهم فى الساعة أو الثامنة مساءً .

« ولقد سألت ميليدا عن ولادة الأطفال فى هذه المستوطنة ، فقالت إنها ولدت تسعة من أطفالها العشرة فى المنزل بمساعدة القابلة . وأخذها شاجويتو إلى سانتياجو لتلد طفلا واحدا فقط فى المستشفى العام ، وذلك لأن الطفل كان قد تأخر خمسة أيام عن ميعاد ولادته ، وكان ذلك مبعثا لقلقها . والعناية الطبية فى المستشفى العام مجانية ، ولكن كان على ميليدا أن تحضر معها طمينا لاستحمام الطفل وكوبا وملعقة ، كذلك كان لابد من شراء معظم الأدوية من صيدلية قريبة من المستشفى . كان شاجويتو فى حاجة إلى خمس وثلاثين بيزو ليغطى نفقات السفر والأكل والعلاج ، ولكنه لم يكن يملك نقوداً فى ذلك الحين . « لقد ذهبت إلى منزل دون بابلو لأقترض منه المبلغ ، ولكنه أخبرنى أنه لا يوجد معه نقود . فذهبت إلى منزل خوزيه ، ولكن دون جدوى ! هؤلاء الناس معهم ألفان أو ثلاثة آلاف بيزو ولكنهم كانوا يؤثرون أنفسهم . وشعرت باليأس ، ولكن جامعى أحد أولاد عمومى كان قد سمع بالمشكل التي أواجهها ، وقال لى : انظر ، إذا كنت فى حاجة إلى المال فستجده عندى ، فقلت له إنى فى حاجة إلى خمسة وثلاثين بيزو . فوضع يده فى جيبه وقال لى : هذه أربعون بيزو . وعندما رددت له الدين فيما بعد قال لى : يمكنك دائما الاعتماد على فى أى وقت تحتاج فيه إلى أى شيء . »

ثم هناك احتمال آخر . فكر فى نفسك كمواطن فى دولة حديثة يحكمها ديكتاتور

شديد القمع - الاتحاد السوفيتي تحت حكم ستالين ، أو ألمانيا تحت حكم هتلر - حيث يمكن أن تتعرض حياتك للخطر نتيجة وشاية ، أو حتى نتيجة لشك لا أساس له^(٥) . ولكن حتى النظم الديكتاتورية تختلف في درجة القمع الذي تمارسه ، وكذا في درجات الاستقلالية والتحكم والقوة التي تسمح بها لرجالها . فبعضها ، على سبيل المثال ، يسمح بقاعدة عريضة من المجلات والصحف وغيرها من وسائل التعبير المكتوبة ، وذلك إلى درجة تأثير النهضة ، ولكنها تقيد بشدة حق عقد المؤتمرات العامة والتنظيمات السياسية . ويسمح للبعض الآخر للرأى العلم بدرجة عالية من القدرة على التعبير ، ويسمح كذلك بالتنظيمات السياسية ، ولكنه في الواقع ، يمنع الناس من إنشاء أى حزب سياسى مناص ، ويحد من قدرتهم على المشاركة فى انتخابات حرة يمكن أن تتعرض فيها القيادة القائمة للهزيمة . وبعد صعود ميخائيل جورباتشوف لزعامة الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٥ ، فإنه لم يكتف بالإدانة الصريحة لحكم ستالين العنيف ، بل إنه وسّع وبشكل ملحوظ نطاق فرص التعبير والمشاركة فى التنظيمات وفى انتخاب المرشحين للمناصب ، وحتى فرص معارضة بعض الممارسات والمؤسسات القائمة . ورغم أن الأمور كانت فى حالة تغيير مستمر وعدم يقين ، إلا أنك كمواطن ينتمى إلى الاتحاد السوفيتي وقت حكم جورباتشوف ، فإن تمتعك بفرص عظيمة للتأثير على الحكومة وعلى المواطنين لا يمكن مقارنته بما كان فى وسعك حتى أن تحلم به فى ظل حكم ستالين^(٦) .

بعد مراوحتك لوضعك متخيلا من الدرك الأدنى للتحكم ، وهو الانعدام التام للقوة ، إلى درجة من التحكم والنفوذ يتمتع بها المواطن فى نظام على درجة من الليبرالية ولكنه غير ديمقراطى ، فإنك قد تشعر بالراحة إذا بدأت تفكر فى مدى قوتك ونفوذك كمواطن فى دولة ديمقراطية . ولكن قبل أن تفعل هذا ، قد يكون من المفيد أن نتأمل قليلا فى بعض حالات القوة غير العادية ، وهى الحالات التى تقع عند نزوة مقياس القوة وتبتعد عن الدرك الأدنى للقوة بقدر ما تسمح به حدود الطبيعة البشرية .

(٥) روى مينغديف وهو مؤرخ روسى ، قتر ضحايا القمع الستاليني بأربعين مليوناً ، منهم عشرون مليوناً ماتوا فى مصحات العمل أو للمزارع الجماعية ، المفروضة بالقوة ، أو نتيجة المجاعة ، أو بالقتل . ولقد نشرت هذه التقديرات فى إحدى الصحف الأسبوعية السوفيتية : *Argumenti i Fakti* (The New York Times, Feb. 2, 1989, P.1).

ولقد ضن روبرت كونست قبلأ فى كتابه : *The Great Terror, Stalin's Purge, of the Thirties* : (New York : Macmillan, 1968, P. 533). نفس الرقم المقدر بمئتين مليوناً .

(٦) من الأمثلة الواضحة على هذا ، الموافقة على نشر مقالة مينغديف المذكورة فى هاشم رقم (٥) ، وهو الأمر الذى ما كان يمكن حتى تصويره قبل هذا بعلم ولحد .

لقد نكرت قبلا الديكتاتوريات ، وأشرت صراحة إلى نظامي ستالين وهتلر . ومن الصعب تخيل تركيز التحكم في يد فرد واحد - أو مجموعة صغيرة من الأفراد - يمارس على مجموعة أخرى كبيرة من البشر أكثر مما كان عليه الحال في بعض الديكتاتوريات الحديثة . ففي ظل حكم ستالين وهتلر ، كانت قوة الحكم ضخمة جدا بالمقارنة بما هو موجود في أي نظام آخر قديم أو معاصر ، حتى أن مصطلحا جديدا هو الشمولية قد سُكِّد للدلالة على هذه الأنظمة . ولكي نصف هذه الديكتاتوريات بدقة فسوف نستهلك مساحة من الكتاب أكبر مما نريد . ومن ثم فلنرى أريد فقط أن أسترعى الانتباه إلى حقيقة هامة : وهي أنه حتى في الديكتاتوريات الشمولية ، فإن قوة الحكام أبعد من أن تكون مطلقة . فقوتهم كانت بالتأكيد محدودة بالطبيعة ذاتها . فستالين لم يكن يستطيع التحكم في المناخ وآثاره ، والذي كثيرا ما كان مدمرا للزراعة في روسيا ، كما أنه لم يستطع أن يجعل النباتات والحيوانات تخضع ، للتوانين العلمية ، التي وضعها ت. د. ليمسكو T.D. Lysenko المهندس الزراعي السوفييتي ، والذي أعلن الحزب الشيوعي عام ١٩٤٨ أن نظريته في الوراثة هي النظرية الصحيحة وهي النظرية الرسمية للدولة . وبالرغم من أن سياسات ستالين المحدودة الأفق ساعدت على التعجيل بوفاة بضعة ملايين من المزارعين ، إلا أنه لم يستطع أن يجبر الفلاحين الروس على أن يذعنوا تماما لإرادته حيث أثبت النظام الزراعي الروسي عند وفاة ستالين ، بعد ربع قرن من المجهودات ، فضلا نريعا . ومثله مثل هتلر ، فإن ستالين لم يستطع التحكم في تحركات القوى العظمى الأخرى في العالم . فستالين وهتلر ، في ذروة قوتهما ، تسببا الناس في بلديهما وكذا في البلاد التي غزواها ، وذلك بدرجة لم ينجح أي من القادة الآخرين في تحقيقها . ولكنهما ، رغم هذا ، لم يستطعا مطلقا السيطرة على باقي أجزاء العالم . وفي عام ١٩٤١ ، تعرض ستالين لخيانة حليفه السابق - هتلر - ولم يستطع أن يمنع غزوا ألمانيا لبلاده كان قاب قوسين أو أدنى من تحقيق النصر . أما بالنسبة لهتلر ، فقد مات عام ١٩٤٥ ، وربما انتحر في مخبأ تحت الأرض في برلين تحت أنقاض دولته التي تمررتها الحرب ، ووسط أطلال نظام أعلن قبلا أنه سيبقى ألف عام .

المواطنون : من الأدنى إلى الأقصى

يقع مواطنو الدول الديمقراطية في مكان ما بين الدرك الأدنى للقوة وذروتها . وبما أنني مازلت راغبا في تأجيل إيراد أي تعريفات ، فسوف أفترض أننا متفقون على المقصود بمصطلح دولة ديمقراطية (٧) .

(٧) لتحديد أكثر ، انظر الفصل السابع .

وربما نظن أننا يمكننا الآن أن نتقدم مباشرة لوصف ماهية قوة المواطن في دولة ديمقراطية . ولكن واقع الأمر هو أن هذه مسألة بالغة التعقيد إلى درجة نشر جدلا واسعا بين الباحثين حول مكونات الوصف الملائم لماهية قوة المواطن في دولة ديمقراطية .

ولكن يمكن أن نبدأ بتبني افتراض مؤداه أن المواطن في دولة ديمقراطية يتمتع بمجموعة متنوعة واسعة إلى حد معقول من فرص المشاركة في الحياة السياسية ، وكذا فرص ممارسة التحكم في الحكومة والتأثير في المواطنين الآخرين ، وفرص تشكيل أو الاشتراك في عضوية مجموعة متنوعة من المنظمات السياسية والدينية والاقتصادية وغيرها ، وفرص التحكم في مجال واسع من القرارات المتعلقة بسلوكه وحياته الشخصية .

ولكن أى شخص يمكن أن يلحظ بسهولة أن المواطنين في الدول الديمقراطية لا يملكون القوة بقدر متساو .

وجه اهتمامك حاليا للراشدين واترك الأطفال جانبا . ولتأخذ مجال العمل مثلا . فالعمل يستنفد الجزء الأكبر من الحياة اليومية لمعظم الناس بغض النظر عن الزمان والمكان . وعلى مدار التاريخ ، وفي كل أنحاء العالم ، سوف نجد أن التحكم في أى مجال للعمل عادة ما ينظم بشكل هيراركي (تسلسل هرمي) : رؤساء ومُدرسين ، ومُشرفين ، ومُلاحظين ، وعمال ؛ أناس يصدرون الأوامر لغيرهم وآخرون يتبعون هذه الأوامر . ولقد سُنل عامل في مصنع كيميائيات في شمال شرق الولايات المتحدة :

س : هل يُسأل العمال عن رأيهم في ظروف العمل ؟

ج : مطلقا ، مطلقا . فأنت عادة ماتسمع إشاعات ، ثم ترى القرار معلقا . أما العمال فإنهم لا يُستشارون مطلقا ، ولا يكون لهم أى رأى ولا يدهم أى شيء يتعلق بإحداث أى تغيير .

س : عندما يتخذ قرار ما بخصوص العمل (ولقد سُميت بعض أنواع القرارات) ، من الذى يتخذ هذه القرارات وكيف تسمع بها ؟

المجيب أ : إنها تُتخذ في المستويات العليا بعيدا عنا ، ولا تسمع بها إلا في المرحلة الأخيرة . وليس لنا أى قول بتاتا ، إذا كان هذا هو ماتسأل عنه . العمال بالساعة لا يؤخذون في الحسبان . وهذا وضع بالغ السوء ، وأنا أرى هذا يحدث كل يوم بل ويسوء يوما بعد يوم .

المجيب ب : من ؟ نحن ؟ يستمعون لنا ؟ إنهم لا يجدون أى فرق بيننا وبين سيارات النقل . إنهم يريدوننا أن نؤدى أعمالنا وحسب ، وألا نمسب أى مشكل وأن نخرج بهدوء من الباب . وهذا هو ما أفعله . على أى حال فلنا عندما أعبر لهم عن رأيي فإنيهم لا يستمعون له (٨) .

والأمن له أهمية قصوى فى مصنع الكيميلويات هذا . وفى الاجتماعات التى تتم فيها مناقشة ترتيبات الأمن ، فإن بعض الذين يتمتعون بالجرأة يعبرون عن آرائهم ، ولكن الأغلبية تبقى صامتة (٩) .

ويتباين رد فعل العمال لهيكلية التحكم فى العمل . ففى مصنع الكيميلويات ، يتقبل الكثيرون هذا الوضع ، ربما على مضض ، ولكنهم عادة مايؤمنون به بوصفه حقيقة من حقائق الحياة . وعبر أحد العاملين فى منجم الفحم فى ألاباثيا فى الثلاثينيات عن عجز العديد من زملائه فى المنجم فى مواجهة تحكم شركة الفحم بقوله :

«أعتقد أنهم مثلهم مثل أية شركة أخرى يريدون أن يسيطروا على حياة عمالهم . ووسيلتهم لتحقيق ذلك هى تملك كل شيء . وبالطبع ، إذا عمل رجل فى شركة فحم ، واشترى احتياجاته من متجر الشركة ، وقطن فى مسكن توفره له الشركة فإنه سيشعر أنه ، سياسيا واجتماعيا ، لا بد وأن يتبع الطريق الذى يريدونه فلا يحيد عنه» (١٠) .

كان بعضهم يعلن تمرده بالطريقة التى توارثها العمال عبر التاريخ ، وهى الإهمال فى العمل . وكان الآخرون يتمردون بصورة أوضح من خلال عمل جماعي ، فكثروا يحاولون تكوين نقابات أو الضغط من أجل تشريعات تحد من تجاوزات الإدارة . وعندما انهالت صناعة الفحم أثناء الكساد الاقتصادى الكبير : «ساد جو من التمرد بين عمال الفحم فى ألاباثيا الجنوبية . وقد عبر أحد العمال عن هذا الجو بقوله : «إذا كنت عبدا تعمل مقابل لا شيء ، فهذا لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية» (١١) .

(٨) Marc R. Lender, *Just the Working Life* (San Francisco : M.E. Sharpe, forthcoming).

(٩) المرجع السابق .

(١٠) John Gaventa, *Power and Powerlessness* (Urbana, Ill. : University of Illinois Press, 1968).

P. 93.

(١١) المرجع السابق ، ص ٩٦ .

ولقد توافد عمال المناجم أفواجا مطالبين بنقلية لهم ، وهى نقابية عمال المناجم
المتحدين فى أمريكا United Mine Workers of America . ولم يكن من للممتغرب
أن تحارب شركلت الفحم بضراوة محاولاتهم الحصول على اعتراف بهذه النقابية .
فقد فصلت أعضاء النقابية ، وأجلتهم عن المسكن المملوكة للشركة ، ورفضت
إعطاءهم بطاقات الضمان ، وهى البطاقات التى كانوا يعتمدون عليها للحصول على
الطعام وغيره من الاحتياجات من المتاجر المملوكة للشركة . وفى مقاطعة هارلان
بولاية كنتاكي :

« قُتل اثنان من عمال المناجم فى هارلان ليلة الإضراب . وفى الثالث من
يناير ، وهو اليوم الثانى للإضراب ، هوجم مقر النقابية فى بانيفيل بواسطة
المندوبين . وسُجن تسعة من المنظمين للإضراب بتهمة إنشاء تجمع نقابى
غير مسموح به قانونا ، بينما نظم سبعائة وخمسون من عمال المناجم
والمؤيدين لهم مسيرة إلى مبنى الحجز لمانصرة المحتجزين . وفى الرابع
من يناير ، تم القبض على الآن توب ، وهو المحملى الذى أرسل للدفاع
عن المحتجزين ، وذلك فى غضون ساعتين فقط من وصوله إلى بانيفيل ،
واحتجز لمدة ثمانية أيام . وفى الوقت ذاته سرت الشائعات يوم السابع من
يناير بأن ستة أشخاص قتلوا فى جاتليف ، وأن عشرة آخرين قُبض عليهم
بتهمة إنشاء تجمع نقابى غير مسموح به قانونا فى مقاطعة بيل . وفى
الأسبوع الثانى للإضراب ، تم القبض على جيل جرين ، وهو أحد
المنظمين السود فى ميلزبورو . أما فير ودانكان ، وهما اثنان من أبرز
المنظمين ، فقد قبض عليهما مأمور مقاطعة كليورن ، وأوسعهما ضربا
حتى أنهما نجوا من الموت بالكاد . وفى الرابع عشر من يناير ، أطلق
الرصاص على أحد المنظمين ، وهو هارى سميث البالغ من العمر تسعة
عشر عاما ، واغتيل بواسطة قنلة محترفين بالقرب من باربورفيل بولاية
كنتاكي . ونقل جثمانه إلى نيويورك حيث سار خلفه أكثر من ألفي مشيع
فى جنازة مهيبة من محطة قطار « بين » وحتى ميدان الاتحاد . وفى
الوقت نفسه ، حظرت مدينة ميلزبورو فى مقاطعة كامبرلاند أى
اجتماعات للنقابة . وفى العشرين من مارس تم القبض على خمسة عشر
من الزعماء أثناء عقد اجتماع سرى بواى بلول فى مقاطعة كليورن .
وأعلن فرانك رايلي ، المأمور المحلى ، أنه تم استدعؤه لينهى « حفلة
مستمرة طوال الليل » . » (١٧)

وبعد مصادمات أخرى ومزيد من إراقة الدماء ، تمت هزيمة عمال المناجم الذين كانوا يواجهون ، بالإضافة إلى الملاك ، الدولة والحكومة الفيدرالية . ولكن بعد عامين من هذه الأحداث ، ومع وجود كونجرس متعاطف وكثا رئيس متعاطف أيضا ، تغير حال قوتهم مرة أخرى ، هذه المرة عن طريق التدخل الفيدرالي ، الذى اتخذ شكل تشريع جديد ضمن حق عمال المناجم فى عضوية النقابات ، وفى أن يتفاوضوا بشكل جماعى مع أصحاب العمل . ولكن مسخريه القدر تمثلت فى أن نقابة عمال المناجم المتحدتين فى أمريكا أصبحت هى ذاتها نموذجا للهيراركية الشديدة حيث تركز كل التحكم فى يد قائدهما جون ل. لويس John L. Lewis الذى « طلب إما بالولاء أو الإقصاء » (١٦) .

والأمثلة التى اخترعتها هى لأفراد فى موقع أعلى بكثير من الدرك الأدنى . فهم بالتأكيد ليسوا معدومى قوة ، ولكن تنقصهم أيضا القوة اللازمة لممارسة تحكم قوى فى جوانب هامة من حياتهم ، وعادة ما يكونون غير قادرين على مجابهة التحكم الذى يمارسه آخرون أكثر قوة منهم .

ومن الواضح أن مجموعة النماذج التى اخترعتها تعتبر ناقصة بصورة كبيرة ، ومن ثم فإنه سيكون خطأ جسيما أن يتصور المرء أن هذه النماذج ممثلة للواقع أو مطابقة له بأى صورة من الصور . فالمراجعة الأشمل لمواطنى دولة ديمقراطية ستظهر تنوعا هائلا فى مدى القدرة على التحكم الذى يمارسه المواطنون المختلفون إزاء المسائل المختلفة فى الأوقات المختلفة ، وفى ظل الظروف المتغيرة .

ولكن افترض - مع ذلك - أننا سوف ننظر فوق هذه التتويجات اللانهائية لنصل فى وثبة واحدة إلى الذروة ، إلى هذه المجموعة الفرعية المتميزة من المواطنين فى دولة ما الذين يمثلون أكثر زعمائها نفوذا فى الحياة الاقتصادية ، فى الحكومة ، فى الاتصالات ، فى التعليم ، فى العلم الخ . وسوف نجد أن وصفا وافيا لشاغلي هذه المناصب عند ذروة القوة فى الدول الديمقراطية ، يمثل جهدا شاقا . فبالرغم من وجود عدد كبير من الدراسات عن بعض جوانب هذه المجموعة ، فإنه لا يوجد وصف واف وشامل عنها تماما فى أى دولة ديمقراطية . والسبب واضح . فمثلا ، لكى نصف منصبا واحدا فقط من مناصب القمة فى دولة واحدة ، ولنقل منصب الرئاسة الأمريكية ، فإن هذا يتطلب من الباحث الأمين كتابا كاملا . وبالرغم من هذا ، وللوفاء بغرضنا ، يكفى أن نشير هنا مرة أخرى إلى هذه الحقيقة البسيطة : بالرغم من القوة

التي يتمتع بها هؤلاء القابضون على القمة بالمقارنة بقوة المواطنين الآخرين في دولهم ، فإن قوة كل واحد منهم منفردا هي بالفعل قوة محدودة للغاية . قوتهم محدودة بعوامل كثيرة منها الطبيعة ، والممارسات والمؤسسات القائمة سواء قانونية أو غيرها ، والندرة التي لا يمكن تجنبها في الموارد ، والأحداث ، والقوة التي يتمتع بها الآخرون ، بمن فيهم بالتأكيد القادة الآخرون الذين قد يتحركون إما فرادى ، وإما جماعات ، بطريقة غير رسمية أو بطريقة منظمة ، والذين يوجدون ليس فقط داخل حدود الدولة ولكن في أمكن أخرى من العالم أيضا .

لماذا يعتبر تحليل القوة أمرا معقدا وليس يسيرا

وأنت تتأمل في هذه المجموعة القليلة من النماذج التي تم اختيارها من بين عدد لا نهائي من الاحتمالات ، سوف يرد على ذهنك بلاشك - إن لم يكن قد خطر لك قبلا - أن القوة والنفوذ يوجدان بصياغات عدة ومنوعة إلى درجة تجعل أي وصف مبسط بخصوصيهما يُمسَق أو يشوه بالضرورة جوانب هامة وضخمة مما يحدث فعلا في الواقع .

وقد تصل بعد لحظة تفكير في المسألة إلى أن هذا هو مايقوم به أي تحليل ، وأي علم ، وأي محاولة تعمل على تقديم الحقيقة المعقدة بطريقة تنسجم بغير من النظامية . ثم إننا إذا ماعصنا إلى وصف القشور السطحية للأشياء ، كما نلاحظها في الواقع ، فسوف لا نصل إلا إلى التفاصيل المشوشة التي انطلقنا منها ابتداء .

ولكن هذه الإجابة المريحة لا يمكن أن تكون كافية في حالة القوة والنفوذ . فلأسباب كثيرة لا بد وأن نقر بأن القوة معقدة تماما ، وأنت إذا قمت بطمس تعقيداتها فإنك لا يمكن أن تحسن فهمها . دعني أذكر بعض الأسباب التي تدعوني إلى القول بأن التحليل البسيط غير مقنع (وننكر أنني مازلت لا أستخدم أي تعريفات ، بل قد استخدم عبارات غير دقيقة تماما) .

١ - التوزيع

لكي نصل إلى وصف واف للقوة والنفوذ السائدتين في بعض الجماعات - أسرة ، مدرسة ، كنيسة ، حي ، شركة ، نقابة ، مدينة ، ولاية ، دولة ، مجتمع دولي ، أو أي شيء يخطر لك - فإنه من الواضح أن هذا يتطلب منا أن ننكر شيئا عن الكيفية التي تتوزع بها أي من القوة أو النفوذ بين أفراد الجماعة . وإذا كنا ننشد الوضع المثالي ، فإننا لا بد وأن نسعى إلى الوصول إلى وصف للقوة مواز لوصف

توزيع الدخل أو للثروة أو للتعليم ، أو متوسط عمر الإنسان ، أو أى من الأشياء الأخرى التى من هذا القبيل . ولكن لأسباب عديدة ، فإن وصفاً على نفس الدرجة من الدقة للكيفية التى تتوزع بها القوة هو أصعب بكثير ، بل وربما يكون من المحال تحقيقه .

٢ . المجموعات

حتى الآن كان كل حديثي متعلقاً بالأشخاص . ولكننا نريد أن نعرف شيئاً أيضاً عن كيفية توزع القوة بين مجموعات من الناس (منظمات ، طبقات ، شرائح ، مناطق ، مؤسسات مثل الكونجرس أو الرئاسة ... وهكذا) . وبلغة أساتذة العلوم الاجتماعية المَطوّعة ، يمكننا أن نستخدم مصطلح : فاعلين ، للإشارة إلى كل من الأفراد والمجموعات من قبيل تلك التى ذكرناها تَوّاً .

٣ . التراتب

عن طريق الملاحظات السببية (انظر الأمثلة المعطاة قبلاً) نستطيع أن نصل بثقة إلى نتيجة مؤداها أنه فى معظم المجتمعات فى جل الأوقات ، لا يكون أغلب الناس عند الدرك الأدنى لاتعلم القوة ولا عند ذروة القوة كذلك ، ولكنهم يشغلون مستويات ومحطات ومواضع لاتحصى بين الدرك والذروة . ومن الواضح أن هذا التعقيد فى توزيع القوة لا يمكن أن نعبر عنه بثقة إذا ماوصفنا قوة الفاعلين المختلفين بأنها واحد أو صفر ، كل شيء أو لا شيء . فالتوزيع الذى يقسم الفاعلين إلى أقوياء بشكل مطلق ومعدومي القوة تماماً ، أو مسيطرين وتابعين وحسب ، سيتجاهل كثيراً من التفرعات التى من المفيد معرفتها . فلك أن تتخيل كم سيكون قاصراً هذا التوزيع للدخول الذى يقسم أصحاب الدخول إلى مجموعتين فقط ، إحداهما تحت خط معين للدخل والأخرى فوقه ، وكم سيكون مضللاً أن نصف دولة ما بأنها تتكون من طبقتين فقط ، طبقة المليونيرات وطبقة المتضورين جوعاً . وقد يدهشك أن تعلم أنه بالرغم من هذا فإن بعض الصياغات التى نصف القوة مازالت تقع فى هذا الخطأ الأسئسى ، مثلما يحدث عندما يعتبر بعض الكتاب أن التقسيم إلى « نخب » و « جماهير » هو تقسيم واف وملائم لوصف توزيع القوة فى دولة ما .

٤ . القوة الكامنة والقوة المتحققة

إن القوة التى يتمتع بها أى شخص محددة لعدد من العوامل الهامة . ولايوجد من يملك قوة مطلقة غير محدودة . بما فى ذلك الزعماء فى ذروة القوة . وهذا يتضمن زعماء مثل هتلر وستالين اللذين استطاعا أن يصلا إلى أعلى حد للقوة عرفه

بشر . افترض أننا نحاول أن ندرك مستوى أو قدر القوة (لاحظ أن للكلمتين : مستوى ، و ، قدر ، غير معرفتين) الذي يمكن لأي من الأشخاص - منهم مثلا أليس وبيل - أن يصل إليه في إطار الحدود التي نعرفها ، ووفق قوانين الطبيعة والتكنولوجيا القائمة والمعرفة الإنسانية^(١٤) . ولتسم هذه القوة النظرية للكلمة لبيل أو أليس - ربما لا يصل أي شخص أبدا إلى قوته النظرية للكلمة أبس فقط بسبب الحدود التي تضعها المؤسسات والممارسات القائمة ، ولكن أيضا بسبب معوقات إدراكية وانفعالية محددة . وحتى الأفراد القابعون عند ذروة القوة ، فإنهم لا يحققون قوتهم النظرية للكلمة . فمثلا ، بعض من منظمات متالين وهتلر الكبرى كان سببها قصورها الإبراهيمي والانتفاعي . ومن ثم ، فإن متالين فشل في أن يتنبأ برد فعل فلاحي روسيا تجاه سياسات للمزارع الجماعية المفروضة بالقوة ، وكذا بالنتائج المدمرة لقتله العديد من أكفأ كبار ضباط الجيش بنهمة التآمر ، وأيضا بهجوم هتلر على الاتحاد السوفيتي ، وهو الهجوم الذي فاجأ متالين تماما دون أدنى فرصة للاستعداد . ومنطبع بالطبع أن نتخيل كيف أن قلنا أكثر حكمة كان يمكنه أن يكون أكثر قدرة على تجنب مثل هذه الحسابات الخاطئة ، مما كان يمكنه من تحقيق قدر من القوة أقرب إلى قوته النظرية للكلمة . لكن حتى القادة الحكماء يخطئون أحيانا في حساباتهم ، وهم دائما مطوَّعون - ولو إلى حد ما - بعجز المؤسسات القائمة .

لتفترض أنه من المسلم به أن أليس وبيل سوف يقيدهما عدم قدرتهما على إعادة تشكيل كل المؤسسات والممارسات التي يتواجدان داخلها . ولتسم هذا الحدود المؤسسية لقوتها . والآن تذكر الحدود المؤسسية التي يمكن استخراجها من النماذج التي ذكرناها أعليا : بالنسبة للعبيد ، مؤسسة الرق ؛ بالنسبة لعامل منجم الفحم ، مؤسسات وممارسات الملكية الخاصة لمناجم الفحم ؛ بالنسبة للرئيس الأمريكي ، المؤسسات والممارسات الدستورية مثل الكونجرس والمحكمة العليا والأحزاب السياسية والانتخابات والنظام الاقتصادي الخ . وإذا أخذنا في الاعتبار حدودا مؤسسية مثل هذه فنجد أن القليل جدا من الناس ، أو ربما لا أحد إطلاقا ، يستطيع أن يحقق درجة للقوة التي يمكنه الوصول إليها نظريا ، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار قوانين الطبيعة والتكنولوجيا والمعرفة الإنسانية . باختصار ، إن بعض الناس سوف يحاول تعظيم قوته ، ولكن القلة ، أو ربما لا أحد إطلاقا ، سوف ينجح في تحقيق ذلك .

(١٤) من أجل معلومات أكثر عن مشكلة القوة للكلمة والقوة المتوقعة ، انظر الملحق في آخر الفصل .

٥ - المحيط والمجال

حتى نستطيع أن نصف توزيع القوة ، فقد نحتاج إلى أن نجيب عن السؤال التالي : : التوزيع بالنظر إلى من ؟ وبخصوص ماذا ؟ إذا كان بيل مالكا لمبيد لكانت له قدرة عظيمة على التحكم في عبيده ، خاصة بالنظر إلى عملهم وظروفهم الحياتية ، ولكن لن تكون له مثل هذه القوة على الملاحظين الذين يعملون عنده ، أو على فلاح حر في أرض قريبة منه ، أو على المبيد الموجودين في مزرعة مالك آخر . فالأشخاص الذين يكون لفاعل ما قوة عليهم أحيانا ما يسمون مجال قوة الفاعل ، أما المسألة التي يكون للفاعل عليها قوة - الـ ماذا - فأحيانا ما يطلق عليها محيط قوة الفاعل (١٥) .

من السهل إذن إدراك أن عبارات مثل « بيل سميت بملك قذراً كبيراً من القوة » ، والتي لاتحدد المجال والمحيط ، تُسقط بعضاً من أكثر المعلومات حيوية عن قوة بيل سميت ولا تأخذها في الحسبان .

٦ - القوة الفردية والجماعية

الطريقة التي نصف بها توزيع القوة سوف تختلف حسب ما إذا كان الفاعلون أفراداً أو مجموعات . إن أليس أو بيل ، بوصفهما فردين ، قد يكونان معنويي القوة نسبياً ، ولكن بالإضافة لمدارهما الضئيلة إلى موارد أفراد آخرين - ربما في وضع قوة مشابه - فقد يصبحون جميعاً أعضاء في جماعة قوية نسبياً . والاقتراح مثال يمكن أن نسوقه هنا . فصوت مواطن واحد في انتخابات قومية لاقيمة له ، ولكن إجمالي أصوات مجموعة كبيرة من المواطنين قد يكون كافياً في دولة ديمقراطية لتغيير القادة المنتخبين وكذا سياساتهم . أو اعتبر المثال الذي ذكرناه قبلاً ، والخاص بعمل المناجم في أبالاشيا . فهم كأفراد كانت قوتهم لا تقارن بقوة للملاك ، ولكن عندما تمت حماية حقوقهم في أن يتفاوضوا جماعياً مع أصحاب العمل ، واجتمعوا معاً ليكونوا نقابة ، أصبحوا يشكلون قوة جماعية هائلة في حقول الفحم .

(١٥) تم اقتراح هذا الاستخدام لأول مرة بواسطة هارولد د . لازويل ، وإبراهيم كابلان في كتاب : *Power and Society, A Framework for Political Inquiry* (New Haven, Conn. : Yale University Press, 1958). ويعتبر لازويل واحداً من أبرز الكتاب المحافظين المبدعين والمنطقيين فيما يتعلق بمشكلة توضيح معنى مصطلحات القوة .

٧ - دائرة التحكم

خيارات من على جدول أعمال : عند وصف قوة الفاعلين المختلفين ، نحتاج إلى تحديد دائرة تحكمهم . وأستطيع أن أوضح ما الذى أعنيه به ، دائرة التحكم ، من خلال طرح اقتراض مؤده أن أليس وبيل مولناتن فى دولة ديمقراطية تتبنى سياسة اقتصاد السوق . وأن البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية توفر لهما بدائل عديدة يمكنهما الاختيار من بينها سواء فى الاقتراع ، أو تقرير ماسوف يشترطانه من منجر ما ، أو من ميلعبان معه التمس عصر يوم السبت ، أو مثالبه ذلك . هذه هى خيارتهما الشخصية ، وبعد ملاحظتهما ومناقشتهما لبعض الوقت نستطيع أن نصف مدى تحكمهما فى هذه الخيارات . ولكن هناك على الأقل ثلاث دوائر أخرى للتحكم يجب أن نصفها إذا كنا نرغب فى تقديم صورة أكمل لقوتها ونفوذها .

جدول الأعمال : تتكون إحدى الدوائر من مجموعة البدائل ، وتتضمن الاختيارات والقرارات المتاحة لهما ، أى جدول أعمالهما . فما هو قدر النفوذ الذى تتمتع به أليس أو بيل ، عند تقرير ماهية البدائل التى توضع على جدول الأعمال ولأيها إن يوضع على هذا الجدول ؟^(١٦) . فضلاً فى وقت الانتخاب دعنا نقل إن أليس تستطيع أن تختار بين مرشحين أو ثلاثة ، ولكن هل تستطيع أن تؤثر فى القرار الخاص بالأشخاص الذين يتم اختيارهم كمرشحين ؟ أو خذ مثالا آخر ، وهو حالة شائعة بين طلاب الكليات والجامعات الأمريكية . فالطلاب عادة ما يمكنهم الاختيار فى حدود معينة ، من بين مجموعة من المواد الموضوعة على جدول المقررات . ولكن القرار الخاص بأى المواد سوف يقدم للطلاب للاختيار من بينها لا دخل لهم فيه ، ولكنه قرار أعضاء هيئة التدريس بالكلية . وهكذا ، فإن أليس بوصفها طالبة أو مواطنة ، قد تملك قدرة تامة على التحكم فيما تختاره من جدول الأعمال كما يقدم لها ، ولكنها قد تملك قدراً ضئيلاً من القدرة على التحكم ، أو قد لا تملك أى قدرة على التحكم على الإطلاق ، فى الكيفية التى يتشكل بها جدول الأعمال .

البنى : ما قدر النفوذ إذا كان هناك أى قدر منه ، الذى تملكه أليس أو يملكه بيل لتغيير أو الإبقاء على البنى التى تمدهما بجدول الأعمال ؟ الذى أعنيه به بنية ، هو مؤسسة أو منظمة أو ممارسة تتمتع باستمرارية نسبية تحدد ، أو على الأقل تؤثر ، بصورة

(١٦) هذا هو أحد أشكال القوة الذى أكد عليه بيتر بلشراخ ومورتون س . بارلتر فى مقالتهما

المشهورة : "Two Faces of Power," *American Political Science Review* 56, no. 4 (December: 1962), pp. 947-52.

حاسمة في تحديد قيم هامة مثل : الهيبة ، المكانة ، النقود ، الثروة ، التعليم ، الصحة وغيرها ، وأيضاً بالتأكيد : القوة ، النفوذ ، السلطة ، وما شابهها .

ومن ثم ، فإن البنى تتضمن منظمات محسومة نسبياً مثل الترتيبات الأمنية ، نظم القبيلة والعشيرة والقرابة ، وأيضاً نظم للتصويت ، الأحزاب السياسية ، الهيئات التشريعية ، الجامعات ، للثقات ، للمنظمات الدينية . ثم إنها تتضمن أيضاً نظاماً أوسع مثل الأنظمة الديمقراطية أو السلطوية ، ونظم اقتصادات السوق والاقتصاد المخطط ، ونظم الملكية الخاصة والعاملة ، وهكذا .

ولو تساعلنا : هل يملك أى من بول أو أليس نفوذاً ملموساً فى خلق أو إصلاح أو تحويل أو إحلال بنى كهذه ؟ فالإجابة المحتملة ستكون أنهما بوصفهما فردين فإنهما لا يمكن أن يقدرا ملموس من النفوذ حتى إذا ما تكتلا فى تحرك جماعى . فبالنسبة لمعظم الناس فى معظم الأحيان ، فإن البنى تُقبل كما هى عليه .

وبالرغم من هذا فإن بعض الناس يؤثرون ، سواء فرادى أو جماعات ، تأثيراً ملموساً فى البنى . فصانعو الدستور الأمريكى على سبيل المثال ، لعبوا دوراً حاسماً فى خلق بنى دستورية محددة عبرت من خلالها الحياة الأمريكية عن نفسها طيلة مائتى عام . ومن الممكن أن نذكر أيضاً بعض القادة فى القرن العشرين الذين غيروا البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى دولهم تغييراً حاسماً . ومن بين الثوريين المحدثين يمكن أن نذكر لينين ، ستالين ، هتلر ، فيدل كاسترو ، ماوتسى تونج ، ودينج زيلو بنج . كما أن بعض التغييرات الهامة فى البنى تمت من خلال إصلاحات بعض القادة المنتخبين فى دول ديمقراطية مثل فرانكلين د . روزفلت فى الولايات المتحدة ، أو قادة الحزب الديمقراطي الاجتماعى فى السويد الذين وضعوا الأساس لدولة الرفاهية فيها ، أو خوزيه فيجيريس فيرير رئيس كوستاريكا عام ١٩٤٨ / ١٩٤٩ الذى ألقى للقوات المسلحة ، فوضع بذلك نهايةاً لتهديد الدكتاتورية العسكرية ، والتي تعتبر تاريخياً قاسماً مشتركاً أعظم فى جميع دول أمريكا الوسطى والجنوبية . (١٧)

٨ - الوعي

بافتراض أننا نستطيع أن نصف قدرة أليس على التحكم فى جدول أعمالها الخاص ، وقدرة كل من أليس وبيل وغيرهما على التحكم فى مكونات جداول

Cl. Morris J. Blackman and Ronald G. Hellmann, "Costa Rica," in Blackman, William (١٧)
M. LeGrand, and Kenneth Sharpe, *Confronting Revolution : Security Through Diplomacy
in Central America* (New York : Pantheon Books, 1986), pp. 156-82.

أعمالهم ، وكذا في البنى التي تولد جداول الأعمال التي تشتمل على الخيارات والقرارات ، فإنه سيظل هناك عنصر على جانب عظيم من الأهمية غالب عن نمطاً . هذا العنصر هو الطريقة التي يتظر بها كل من أليس وبيل وغيرهما إلى العالم ، وإدراكهم للخيارات المتاحة والنتائج المترتبة على تفضيل أحد الخيارات دون الآخر ، باختصار : إدراكهم أو « وعيهم » . وإدراكات الناس تتفاعل مع البنى التي يحدون خياراتهم وقراراتهم داخلها . هذه التفاعلات بين البنى والوعي معقدة - بل وغلبة في التعقيد بدرجة لا تسمح بمناقشتها هنا .

ولكن من الأهمية بمكان أن ندرك كيف أن وصفاً وافياً لقوة ونفوذ أليس وبيل لابد أن يقدم لنا بعض المعلومات عن مدى إدراكهما . لنفترض وجود خيار متاح ولكن أليس غير مدركة لوجوده . بل أكثر من ذلك ، لنفترض أنه خيار سوف تفضله عن أى من الخيارات الأخرى المتاحة لها لو أدركته . ودعنا نتخيل أنها إذا قامت بإجراء مكالمات تليفونية لمكتب عمدة المدينة ، تستطيع أن تدرج الحفرة الموجودة في الشارع الذي تقطن به . ولكن أليس غير مدركة ، أو ببساطة هي لا تصدق ، أن مجرد مكالمات تليفونية بسيطة ستؤدي إلى تحقيق نتائج فعلية . وهكذا فإن وعي أليس جعلها أقل قدرة على التأثير مما يمكنها أن تكون عليه بالفعل ، فتأثيرها الفعلي أقل من تأثيرها الكامن .

أو اعتبر حالة أخرى محيرة بدرجة أكبر . فالمسياسات العامة التي يرغب بيل في أن يراها مطبقة لا تتمتع بأى قدر من الشعبية ، إلى درجة أن أى شخص يبتناها ستكون فرصته للنجاح في الانتخابات محدودة تماماً . أما تشارلي ، جار بيل ، الذي يعتبر نموذجاً مثلاً للمواطن العادي ، فهو يقف مع التيار الرئيسي الذي تلقى مطالبه مساندة أكيدة من كلا الحزبين فيعملان على التأكيد من أن الحكومة تحقق هذه المطالب . وفي كافة الأمور الأخرى نجد أن بيل وتشارلي لا يميزهما شيء عن بعضهما البعض . ولكن بما أن أصحاب المناصب المنتخبين عادة ما يستجيبون أكثر لتفضيلات شخص مثل تشارلي ، فإنه يمكن أن نقول إن بيل أقل نفوذاً من تشارلي . ومن ثم ، فإن أى وصف مقارن لبيل وتشارلي لابد وأن يتضمن شيئاً يبرز الاختلافات بينهما في الوعي. (١٨)

(١٨) في حين أن إدراك بيل للخيارات المتاحة واضح بقدر معقول ، إلا أن كيفية تفسير خلافات مثل تلك الموجودة بين بيل وتشارلي هي أقل وضوحاً . ويؤكد جيمس ج . مارش بشدة أهمية أن يؤخذ في الاعتبار وضع الفاعل النسبي في طريقة توزيع التفضيلات بين الفاعلين الذين لهم علاقة بالموضوع : James G. March, "Preferences, Power, and Democracy," in Shapiro and Reicher, eds., *Power, Inequality, and Democratic Politics* (Boulder, Colo. and London : Westview Press, 1986), pp. 50-66.

من ثم ، فإن قدرة بيل وأليس على التحكم في جداول أعمالهما الخاصة محددة
بجداول الأعمال ذاتها ، وبالبنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تولد فرص
الاختيارات والقرارات ، وكذلك بإدراكهما الشخصي للفرص المتاحة أمامهما
لممارسة النفوذ في أى من هذه المجالات . فأى وصف شامل عن وضعهما لا بد وأن
يتضمن إذن إجابة عن السؤال : « من هم الفاعلون الذين يمارسون نفوذاً في هذه
المجالات ، ومن ثم يؤثرن بطريقة غير مباشرة على اختيارات وقرارات بيل
وأليس ؟ »

ملحق (انظر هامش ١٤)

بالرغم من أنه من الواضح أن للتمييز بطريقة ما بين القوة الفعلية والقوة للكلمة
هو أمر هام في التحليل السياسي ، إلا أن التعريفات والمفاهيم تختلف هنا كما تختلف
في حقول معرفية أخرى . فهارولد لازويل وإبراهيم كابلان في محاولتهما الرائدة
تقديم توضيح منسق للمفاهيم السياسية في كتابهما ، *القوة والمجتمع* ، : *Power and Society* (New Haven : Yale University Press, 1950) ، عرّفا مؤشراً تحقق نمط
من التقييم بأنه : الدرجة التي يقارب بها الكلام ، ثم إنها عرّفاً النفوذ بأنه
« الوضع الراهن للقيمة واحتمالاتها للكلمة » ، مؤكدين : أنه من المهم أن يؤخذ كل
من الاحتمالات للكلمة والوضع الراهن في الاعتبار ، (ص ٥٩ - ٦٠) . ولكنهما
عرّفاً *القيمة الكلمة* بأنها : وضع القيمة الذي سوف يتم إحرازه في الغالب الأعم
كنتيجة لصراع ، (ص ٥٨) . ويبدو لي التعريف غير كافٍ ، وهما لم يطوراه أكثر
من هذا . وفي كتاب : *من يحكم* ، : *Who Governs* (New Haven : Yale University Press, 1961) ،
لدى فصل قصير يناقش « النفوذ الفعلي والنفوذ للكلمة » ،
(ص ٢٧١ - ٢٧٥) أوضح بعض التعقيدات المتعلقة بفكرة النفوذ للكلمة ، ولكنى
لم أفضل في هذا . أما فيليكس أوبنهايم ، فيفضل عدم الخلط بين *القوة* و*القوة*
Political : Concepts (Chicago : University of Chicago Press, 1981) , pp.29-31.
ومن وجهة النظر المضادة ، يميز بيتر موريس بين « القوة بوصفها القدرة » (القوة
الكامنة للفاعل في ظروف معينة) وبين « الاقتدار » (قوة الفاعل المحققة في ظل
الظروف المعطاة بالفعل) . انظر : *Power: A Philosophical Analysis* (Manchester : Manchester University Press, 1988) .
ويقدم بريان بارى نقداً متعلّفاً
لمقولة موريس في : « The Uses of 'Power' », *Government and Opposition* 23 ,

No.3 (Summer, 1988), PP.340-53. أما دوجلاس راى فإنه يقترح ، انطلاقاً من مقرب آخر لفكرة النفوذ للكلمن والقوة للكلمنة ، تمييزاً بين ماعرفه بأنه إمكانية شاملة (قدرة الفاعل على الاختيار بين أى أشكال ممكنة للنظم) ، وإمكانية أسرية (قدرة أفراد البيت على أن يغيروا أياً من المعايير داخل نطلق تحكمهم) ، وإمكانية محلية (تغييرات ممكنة داخل نطلق الحكومة المحلية) . «Knowing Power: A Working Paper», in Ian Shapiro and Grant Roeder, eds., Power, Inequality, and Democratic Politics (Boulder and London: Westview Press, 1988) pp. 17-49, at pp.35, 38.

الفصل الثالث

تفسير النفوذ

كان اهتمامى منصباً حتى الآن ، وبشكل أسلمى على الأسئلة التى قد تثار عند محاولة وصف ماهية القوة وكيفية توزيعها . أما الآن فسوف أحول اهتمامى إلى الأسئلة المتعلقة بالمعنى .

غياب المصطلحات العلمية المتفق عليها

عند وصفى لبعض من أهم مظاهر القوة ، استخدمت مجموعة متنوعة من المصطلحات - أسميتها قبلاً - وهى مصطلحات النفوذ . ولقد استخدمتها بطريقة تبديلية وفضفاضة ، دون محاولة منى لتوضيح معناها . ومن سوء الحظ أنه لا يوجد اتفاق حول تعريف مصطلحات النفوذ ، ولا حول الطريقة التى تستخدم بها ، لا فى لغة التعامل العادية ولا فى علم السياسة . وعلماء السياسة مثلهم مثل غيرهم ، يستخدمون مجموعة متنوعة من الكلمات التى عادة ما لا يهتمون بتعريفها ، وهم عندما يعرفون المصطلحات التى يستخدمونها فإن التعريفات التى يطرحونها عادة ما تختلف . وبلا رغم من أن مصطلحات النفوذ كانت دائماً وعلى مر العصور محورية فى التحليل السياسى ، إلا أنه يبدو أن معظم المنظرين افترضوا ، كما فعل أرسطو ، أن هذه المصطلحات لا تحتاج إلى توضيح كبير على أساس أن معناها يسهل فهمه حتى على الأشخاص العاديين . وحتى ملكيافالى ، الذى يعتبر أكثر الدارميين لظاهرة القوة افتقاراً بها ، استخدم مجموعة من المصطلحات غير المعروفة لوصف

وشرح الحياة السياسية . وفي الواقع ، لقد شهدت العقود القليلة الماضية مجهولات لتحديد هذه المفاهيم بشكل أكثر منهجية مما عرفه الفكر السياسي في الألف عام الماضية ، وكنيجة لهذا حدث تقدم ملموس في درجة وضوح هذه المفاهيم . ولكن بالرغم من هذا ، لابد أن نقر بأن الدارسين مازالوا غير متفقين على معنى « القوة » . « فالنفوذ » عند كاتب هو « القوة » عند كاتب آخر ، ومن الصعوبة بمكان أن نضع أيدينا بدقة على المقصود عندما نقول إن « أ » يملك قوة أكثر (أو نفوذاً .. الخ) من « ب » .

ولكني مرة أخرى سوف أؤجل محاولتي للتمييز بين مصطلحات النفوذ المختلفة ، وسوف أمضي في استخدامها بطريقة تبادلية . ولكن لكي أسبغ قدراً من الحمية على المناقشة ، سوف أستمّر أيضاً في الحديث عن أليس وبيل وتشارلي بوصفهم فاعلين معبرين عن الواقع ، متجاهلاً في الوقت الراهن حقيقة أن العديد من أهم الفاعلين ليسوا أفراداً وإنما هم جماعات أو كيانات كلية ، وأن العلاقات التي تتضمن قوة ونفوذاً لا توجد فقط في شكل العلاقة الأحادية بين فاعلين - وننقل أليس وبيل مثلاً - ولكنها عادة ما توجد في شكل شبكة معقدة من علاقات النفوذ المتبادل بين مجموعة متعددة من الفاعلين ، أفراداً أو جماعات .

النفوذ والسببية

ربما تكون قد لاحظت أنني في معرض وصفي للنفوذ والقوة ، وغيرهما من المفاهيم ، قد استخدمت مصطلحات مثل « يحدث » مثلاً الحال عندما نقول إن « أ » يحدث فعلاً ما بواسطة « ب » . « يحدث » هي ببساطة طريقة أخرى للحديث عن سبب حدوث شيء ما . ترتيباً على هذا ، نجد أن بعض الكتاب يعرفون القوة ومثيلاتها بوصفها أنواعاً من السببية^(١) .

ولقد أوضح الفلاسفة أن فكرة السببية تتضمن صعوبات أعمق بكثير مما قد يتخيله غير الفلاسفة . ولكن بالرغم من أي تحفظات قد يحملها الفيلسوف تجاه مدى دقة فهمنا للسببية ، فمن الواضح أننا لامتطيع أن نحيا في هذا العالم ، وبالتأكيد لامتطيع أن نحيا فيه بطريقة مرضية ، دون أن نتعامل مع هذه الفكرة . فنحن في

(١) وجهة النظر هذه أعماها جاك هـ . تاجل في : *The Descriptive Analysis of Power* (New Haven : Yale University Press, 1975) وأيضاً في : *"The Marriage of Normative Values and Empirical Concepts : Mutual Integrity or Reciprocal Distortion ?"* In Ian Shapiro and Grant Roeder, eds., *Power, Inequality, and Democratic Politics* (Boulder, Colo. and London : Westview Press, 1988), pp. 73-79.

حلجة إلى إحداث نتائج معينة مثل خلق الفرصة لكي نأكل القدر الكافي من الطعام الذي يضمن لنا الحياة ، كما أننا في حلجة إلى أن نتجنب إحداث نفلج أخرى (مثلا الامتناع عن الأكل حتى الموت) . بلختصار ، لكي نحيا لا بصورة مرضية ولكن لكي نحيا ابتداء ، لابد وأن نجعل بعض الأشياء تحدث وأن نمنع أشياء أخرى من الحدوث . ولن يكون كافياً أن نؤثر في الطبيعة أو في أنفسنا وحسب ، بل أننا في حلجة لأن نؤثر في سلوك الأشخاص الآخرين^(٢) . وكما نكرت قبلاً ، فإن دائرة القوة الاجتماعية هي محور اهتمامنا هنا .

هل نحن مهتمون إذن بمجموع العلاقات السببية بين أليس وبيبل ؟ ليس بالضرورة . افترض أن أليس التي ترشح نفسها لمنصب ما قد هاجمت بالفعل شركة مملوكة لبيل ، معتقدة أن هذه الشركة متورطة في التخلص من النقابات بطريقة غير قانونية ففقدت بذلك دعم بيل ومساندته . ولتعتبر هذا مثلاً على النفوذ السلبى لأليس تجاه بيل فيما يتعلق بدعوى الميالى لها . وبالرغم من أن النفوذ السلبى يستحق الذكر لأهميته التي تبرز من حين لآخر ، إلا أن النفوذ الإيجابى هو عادة الذى يستحوذ على اهتمامنا عند التحليل السياسى . ترتباً على هذا ، فإن مصطلحات النفوذ المستخدمة من الآن فصاعداً سوف تشير دليماً إلى علاقات سببية نتائجها دليماً إيجابية ومفضلة بالنسبة للفاعل الذى يمارس النفوذ^(٣) .

الجدل حول تعريف النفوذ المصالح مقابل الرغبات

ولكن بأى معنى تكون هذه العلاقات السببية إيجابية أو مفضلة ؟ إحدى القضايا الأساسية التى تبرز عند توضيح معنى مصطلحات مثل القوة هي الغايات التى تستخدم القوة لتحقيقها . وهناك وجهة نظر هامة ترى أن قوة أليس هي قدرتها على إحداث نتيجة تتوافق مع رغباتها أو تفضيلاتها^(٤) . ولكن وجهة النظر هذه لاقت معارضة من آخرين أرادوا أن يؤسسوا فكرة القوة على شيء أكثر جوهرية للبشر من مجرد الرغبات والتفضيلات . ومن ثم ، نجدهم يطرحون فكرة أن القوة لابد أن ينظر إليها بوصفها قدرة على إحراز نتيجة تتضمن تحققاً للمصالح . ولقد

- (٢) وماذا عن الشخص الذى لا يهتم مطلقاً على الأشخاص الآخرين في إشباع أى من احتياجاته ؟ هذا الوضع هو بالتأكيد وضع نادر للغاية بما يتفقاً من تجاربه كاية . بل وحتى هذا لابد أنه قد اعتمد على الآخرين من أجل بقائه أثناء فترة طفولته .
- (٣) التأثير الإيجابى لصيقاً وشار إليه بوصفه تمكناً .
- (٤) انظر على سبيل المثال : Nagel in Analysis of Power .

تمت صياغة وجهة النظر المعاكسة هذه بطريقتين مختلفتين تماماً . وربما تكون الصياغة الأكثر تأثيراً هي تلك التي قدمها ستيفن ليوكس Steven Lukes ، والذي اقترح مفهوماً للقوة ، يجعل «أ» مملوفاً لقوة على «ب» عندما يؤثر «أ» في «ب» بطريقة مناقضة لمصالح «ب» .^(٥)

صعوبات فيما يتعلق بمفهوم المصالح

إن التعريف الذي اقترحه ليوكس يواجه مجموعة من الصعوبات الجسيمة . بداية ، باستبعاده أشكال التحكم التي يمارسها ، أ ، بالتوافق مع مصالح ، ب ، ، فإن تعريف ليوكس لا يعد فقط مناقضاً للاستعمال الشائع في لغة التعامل العادية وفي علم السياسة وفي الفلسفة السياسية ، بل ويبدو تحكيمياً أيضاً . واستبعاد كل المواقف التي يكون فيها تحكم ، أ ، غير مناقض لمصالح ، ب ، ، فإن تعريف ليوكس يهمل بشكل تحكمي بعض الحالات التي يمكن اعتبارها مشتملة على القوة بشكل معقول . مثلاً ، افترض أن بيل أرغم ابنه المشاكس على اللعب في حديقة منزلهم الخلفية الضيقة لتجنب احتمال أن يندفع الطفل إلى الشارع المزدهم . إن القول بثقة إن «أ» إنما يعمل على حماية مصالح ، ب ، وليس ضدها ، ينطبق بلاشك على هذه الحالة . ولكن هل يمكننا القول ، وفق مايلمبه علينا تعريف ليوكس ، إن بيل لا يمارس أي نوع من القوة على طفله ؟ قد يمكننا أن نلتف حول هذه الصعوبة عن طريق تجاهل مصالح ، ب ، ، واعتبار مصالح ، أ ، فقط وهو ، مالك القوة . ومن ثم ، نجد أن جيمس مارش James March يقترح علينا أن نعرف « القوة بوصفها شيئاً قريباً من القدرة على حمل الآخرين للتصرف بطريقة تصيف إلى مصالح مالك القوة ... »^(٦)

ولكننا نقابل هنا صعوبة ثانية يواجهها أي تعريف يماثل تعريف ليوكس ، والذي يجعل معنى مصطلح ما من مصطلحات النفوذ يعتمد بدوره على معنى « المصالح » . ففي المثال الخاص ببيل وابنه ، لم تشكل ، مصالح ، الطفل مشكلة كبرى . ولكن مثلها مثل مصطلحات النفوذ الأخرى ، فإن ، المصلحة ، أثبتت في حالات كثيرة جداً ومحسوسة أنها متعصية على التعريف بصورة واضحة ، أو على الأقل بصورة تجعل في الإمكان تجنب إصدار أحكام تثير الجدل . فمثلاً ، هل يطلب القاتلون من

(٥) Steven Lukes, *Power, A Radical View* (London: Macmillan, 1974), pp. 27, 34. ولقد نهى

وجهة نظر ليوكس تلميذه جون جالانتا : John Gavetti, in *Power and Powerlessness* (Urbana, :

Ill.: University of Illinois Press, 1980).

(٦) James G. March, "Preferences, Power, and Democracy" in Shapiro and Bachar, *Power, Inequality, and Democratic Politics*, P. 51

راكبي الدراجات البخارية أن يلتزموا بارتداء خوذة ل حمايتهم ، أم لأن هذا ضد مصالحهم ؟ لو خالصنا إلى أن القاتون يعمل ضد مصالحهم ، فإنه وفقاً لعبارات ليوكس فإن صانعي القاتون سيكونون ممارسين ملقوة بجزاء راكبي الدراجات البخارية ، ولكن إذا كان القاتون يحمي مصالح هؤلاء ، فإن صانعي القاتون ، وفقاً لليوكس ، لن يكونوا ممارسين لأى قوة بجزاء راكبي الدراجات البخارية . وبالرغم من أننا لسنا فى حاجة إلى أن نقرر ماهية المصالح المتضمنة هنا ولا حتى مصالح من ، إلا أننا سنكون فى حاجة إلى اتخاذ قرار بخصوص قضية المصالح قبل أن نستطيع اتخاذ قرار بخصوص قضية القوة .

إن صعوبة تقرير ما الذى يكون مصالح « ب » تنبع من حقيقة أن حكمنا على هذا سوف يعتمد كثيراً على نظريتنا الضمنية أو الصريحة ، والمتعلقة بماهية المصالح . وبالرغم من أنه قد يكون من الصواب القول إننا عندما نستخدم أى مصطلح فى عالم الواقع فإننا نكون متبنين سلفاً لنظرية ما ، إلا أنه لا يمكن إنكار أن بعض المصطلحات هى أكثر اعتماداً على النظريات من غيرها . فمصطلح « التفاح » مثلاً أقل اعتماداً على النظرية من مصطلح « الذرة » ، والذرة بدورها أقل اعتماداً على النظرية من « الجزيء المفترض » . ومن حسن الطالع أن كل الناس تقريباً متفقون على ماهية النظرية المرتبطة « بالتفاح » ، ومعظم علماء الطبيعة متفقون على النظرية المرتبطة « بالذرة » ، ومنذ منتصف الستينات وصل علماء الطبيعة إلى قدر معقول من الاتفاق حول النظرية المرتبطة « بالجزيء المفترض » . ويعتمد مصطلح « مصلحة » بشكل أسلمى على النظرية (٧) ، مثله فى ذلك مثل مصطلحات « الجزيء المفترض » ، « الحرية » ، « الديمقراطية » . وترتيباً على ذلك ، فإذا كان معنى القوة يعتمد على معنى المصالح ، فلا بد لنا من الاتفاق حول نظرية تتعلق بالمصالح البشرية قبل أن نستطيع أن نحقق اتفاقاً حول ما إذا كان بيل يمارس القوة حيال ابنه ، أو ما إذا كان صانعو القاتون يمارسون قوة بجزاء راكبي الدراجات البخارية . والنظريات المتعلقة بالمصالح الإنسانية هى من أكثر النظريات إثارة للجدل فى ميدان الفلسفة ، أو علم السياسة ، أو للنظرية الاجتماعية .

(٧) يتضح قدر الاعتماد على النظرية من بروز قضيتين فى المسائل الأمريكية : هل الجنين له مصالح تجعله مستحقاً للحماية ، ومتى تبدأ مصالحه هذه فى الظهور ، وماهى الحقوق التى تؤاد هذه المصالح إذا كان له حقوق أصلاً ؟ هل الحيوانات مصالح ، ومن ثم حقوق تتلق بحماية هذه المصالح ؟ أياً كانت الإجابة التى يقدمها أى منا ، فإن إجابتنا تعتمد إلى حد كبير على نظرية للمصالح هى موضع جدل واسع .

وحتى بالنسبة للحالات التي قد يبدو للوهلة الأولى أنه من السهل الوصول إلى قرار بخصوصها ، قد تظهر صعوبة كبيرة عند التعمق فيها . إذا نظرنا في حالة عمال المناجم في ألبانثيا التي ذكرناها قبلاً ، وباقتراض أن الوصف الذي قدمناه يتسم بقدر معقول من الدقة ، فمن ذا الذي يستطيع أن يجادل في أنه حتى عام ١٩٣٣ نجح ملاك المناجم ، عادة من خلال توحيد جهودهم مع الدولة والموظفين الغيراليين ، في استخدام قوتهم بجزء عمال المناجم وغيرهم لمنع هؤلاء العمال من الحصول على اعتراف بنقلية عمال مناجم الفحم . ولكن حتى نستطيع الحكم على ما إذا كان قيام هذه النقابة هو في مصلحة العمال ، أو على ما إذا كان منعها في مصلحة الملاك ، سنكون في حاجة إلى نظرية للمصالح ، قصيرة المدى وطويلة المدى أيضاً . وأنا أتفق مع آخرين كثيرين في تبني نظرية (بالرغم من كونها فضفاضة) تمكّننا من استنتاج أن النقابة كانت في مصلحة عمال المناجم وربما - في المدى الطويل - في مصلحة الملاك أيضاً . ولكن هذه النظرية تنير جدلاً واسعاً . أما من يتمسك بحرفية النظرية الاقتصادية الكلاسيكية ، فقد يصل إلى نتيجة مؤداها أنه إذا تم فرض قيود على حرية التنافس في سوق العمل ، فإن النقابات تعد بالفعل ضارة للمصالح الطويلة المدى لأصحاب العمل وللعمال والمستهلكين . مرة أخرى ، نحن لسنا في حاجة إلى الوصول هنا إلى قرار بخصوص هذه القضية ، ذلك لأن هدف المثال هو فقط إظهار مدى اعتماد مفهوم « المصالح » على افتراضات نظرية مؤثرة للجدل . وكنتيجه لذلك ، فلو أننا قمنا بتضمين فكرة المصالح في مفهوم القوة ، فسوف نضمن بالتأكيد أن يكون وصفاً للقوة - باستثناء الحالات المخففة جداً - مثيراً للجدل بصورة عميقة .

مزاياء التفرقة بين القوة والمصالح

بدلاً من هذا ، لو أننا جعلنا المصطلحين غير معتمدين في تعريفهما على بعضهما البعض ، فإتة سيظل في إمكاننا أن نقول عن القوة والمصالح أى شىء نريد قوله . يمكننا أن نقول على سبيل المثال ، إن « أ » يمارس قوة على « ب » بطريقة لا تتطابق مع مصالح « ب » ، أو نستطيع أن نقول إن قوة « أ » على « ب » تخدم مصالح « أ » . ولكن لكي ندعم هذه التكميدات سنكون في حاجة إلى : (١) أن نصف العلاقة (للقوة ، النفوذ ، السلطة ... الخ) بين « أ » و « ب » ، و (٢) أن نحدد نظرية للمصالح تنطبق على « أ » ، أو « ب » ، أو كليهما .

ومن ثم فإن محاولة تعريف القوة عن طريق ربطها بالمصلحة سوف تحوى كل المشاكل المرتبطة ، ليس بمفهوم معقد واحد ، ولكن بمفهومين من أكثر المفاهيم

إثارة للمشاكل^(٨) . وهذا الحل يعدّ دون داع مشكلة تحليل القوة ودراستها . أما الحل الأسهل (ولكنه ليس سهلاً في ذاته) فهو أن نعرّف المصطلحين بصورة مستقلة عن بعضهما البعض . وهكذا ، وبدون أن نقصر فكرة القوة على الحالات التي تتضمن مصالح مالكي القوة (مارش) أو الخاضعين لقوتهم (ليوكس) ، فإن المرء قد يصل في بعض الحالات إلى نتيجة مؤداها أن : أ ، يوظف في الواقع قوته على : ب ، بطريقة مناقضة لمصالح : ب ، (ليوكس) أو معضدة لمصالح : أ ، (مارش) .

على أى النتائج ؟

باعتبار وجهة النظر التي نعرض على تضمين : المصالح ، في مفهوم القوة ، فقد نجد أنه من الأوفق أن نعرّف للقوة (وربما غيرها من مصطلحات النفوذ) ، بأن نقول مثلاً إنها قدرة : أ ، على استخراج نتائج متوافقة مع تفضيلات : أ ، أو رغباته^(٩) . وبالرغم من أن تحديد معنى : تفضيلات ، وه رغبات ، لا يخلو من صعوبة ، إلا أن معانها بالتأكيد أقل اعتماداً من : المصالح ، على افتراضات نظرية مثيرة للجدل^(١٠) .

ولكن عند تعريفنا لمصطلحات النفوذ ، بثور السؤال : ماهى النتائج التي سوف نعتبر أنها ذات علاقة بموضوعنا ؟ وبصفة خاصة ، هل سوف ندخل الطبيعة ؟ في لغة التعامل اليومي دائماً ما نتكلم عن القوة تجاه الطبيعة ، والتحكم في قوى الطبيعة ، والقوة تجاه الحيوانات ،... وهكذا^(١١) . ولكن في التحليل السياسي فإن

(أ) وصف مارش في "Preferences, Power, and Democracy" بعضاً من الصعوبات التي تواجهها عند تحديد المصالح . وإن كان قد ركز بالأساس على الصعوبات التي تظهر عند قياس المصالح ، وعند القيام بمقارنات بين الأفراد . بالإضافة إلى هذا ، ومع إيراد استنتاجات قليلة مثل الموضحة في الاقتباس المذكور أعلياً ، فإنه استخدم بوضوح تام مصطلحي : المصالح ، و : التفضيلات ، بطريقة تبغولية . والواقع أن المشكلة التي يهتم بها في مقالته - وهي مشكلة تفسير المساواة السياسية - يمكن أن تظهر في كلتا الحالتين .

(٩) القوة السلبية (أو النفوذ السلبي) ستكون إذن هي القدرة على إحداث نتائج لا تتوافق مع تفضيلات أو رغبات الفاعل .

(١٠) الاعتراضات على استخدامهما في تعريف القوة لا تبني كثيراً على أنها يتسمان بالقوض أو أنه من الصعب تحديدهما . ولكن على أسس أنهما مثل الأقوى وعلى خلاف المصالح ، يعتبران شديدَي الإسم بالذاتية إلى درجة تجعلهما خاضعين لاستقلال الآخرين ، وفيه إذا كان هذا هو الوضع ، فإن الاستقلال لابد أن يصبح جزءاً من وصف توزيع القوة (على الأقوى ، التفضيلات والرغبات وغيرها) .

(١١) والقوة والتحكم أو التأثير في القوى فوق الطبيعة .

المصطلح عادة ما يستخدم بصورة أضيق للإشارة إلى النتائج التي تتعلق بتحركات الأشخاص .

وبالتالي ، فإنه في الجزء المتبقى من الكتاب ، سوف تشير مصطلحات النفوذ إلى التحكم الاجتماعي وليس التحكم في الطبيعة . ومن ثم يمكننا أن نصيغ تعريفاً على الوجه التالي (مستخدمين « النفوذ » كمثال يصدق على كل المصطلحات المنتمية إلى نفس العائلة) : النفوذ هو علاقة بين فاعلين حيث تؤثر احتياجات أو رغبات أو تفضيلات ، أو نوايا فاعل أو أكثر ، على تصرفات أو نوازع للتصرف لدى فاعل آخر أو أكثر^(١٢) .

ما هو المقصود بتعبير « نفوذ أكبر » ؟

بالرغم من أن التعريف السببي على النمط السابق يبدو مناسباً للمحللين السياسيين ، فإنه مازال يتركنا في مواجهة مشكلة عميقة . فعند وصف النفوذ ومثله من المصطلحات ، عادة ما نقول إن فاعلاً ما لديه نفوذ أكبر من الآخر . ولكن القدرة على أن نقول « أكبر » توحى بأننا قد قمنا بمقارنة شيئين أو أكثر ، ووجدنا أن واحداً منهما أكبر من الآخر بالنظر إلى صفة ما . ولكن كيف نستطيع أن نقيس القوة أو النفوذ أو غيرهما^(١٣) ؟ وما الذي نقصده عندما نقول إن رئيس الولايات المتحدة لديه قدر كبير من القوة ؟ إذا لم نستطع أن نقيس القوة بطريقة مرضية ، فإن نكون قادرين على وصف النفوذ النسبي الذي يتمتع به الفاعلون المختلفون في النظام السياسي ، أو وصف النفوذ الذي يمارسه نفس الفاعل في أوقات أو ظروف مختلفة . أو فلنحاول صياغة للمشكلة بطريقة أخرى ، كيف نستطيع أن نصف توزيع النفوذ في نظام ما ، وكيف نستطيع أن نصف التغيرات في توزيع النفوذ التي تحدث بمرور الوقت وذلك باستخدام أفضل الطرق الممكنة ؟

(١٢) هذا هو الأساس تلخيص لتعريف ناول في *Analysis of Power* .

(١٣) القياس لا يتطلب بالضرورة مقياس بيني ، وهو أقوى أشكال القياس . فلوحدت على المقياس البيني بفترض أنها متساوية . والأمثلة على ذلك : القمم والعمق القياس المسافة ، وقتنود لقياس الأسطر والدخول والفترة .. الخ . وهناك مقياس آخر مفيد جداً ، ولكنه أضيق . وهو المقياس الترتيبي ، والذي لا تكون الوحدت عليه متساوية بالضرورة ولكنها ترتب وفقاً لرتب : أكبر من ، يساوي ، أو أصغر من وحدت أخرى . والأمثلة على ذلك : تغيرات المود الدراسية ، درجات مقياس الكفاءة ، صلاحية المود ، قياسات الأمم النسبية .. الخ . والمقياس الترتيبي الذي يمكن الاعتماد عليه لمقارنة التأثير في محيط ومجال محددين يعتبر مفيداً جداً ، بل إنه قد يكون أفضل ما يمكننا توافقه . وإذا كان هذا هو الحال ، فإن يكون هناك معنى إطلاقاً لأن نقول إن « أ » لديه تأثير أكثر مرتين من « ب » (على « ج » بالنظر إلى « س ») . وبالرغم من هذا ، فإن المناقشات حول النفوذ والقوة أحياناً ما تعطي الطابعاً بأنه يمكن قياسهما بمقياس بيني .

واستخدامنا للقياس قد يكون مفيداً هنا . فرجال الاقتصاد ، أو المسؤولون عن تعداد السكان ، أو صلفو للسياسة عادة ما يريدون معرفة كيف يتوزع الدخل والثروة في الدولة ، وما مدى اتساع فجوة عدم المساواة في للدخول والثروات بين المواطنين الأمريكيين ، وماهو أثر الضريبة على توزيع الدخول ؟ وهل تتناقص الفجوة بين دخول العمال البيض والعمال السود ؟ وهل تتناقص الفجوة في قوة العمل بين الذكور والإناث ؟ ولحدى الميزات الكبرى التي يتمتع بها رجال الاقتصاد عند قياس كم الدخول للأفراد المختلفين هي وجود النقود كوسيلة للتبادل . وبالرغم من أن النقود ليست مقياساً دقيقاً لكل شيء نعتبره دخلاً ، فلأغراض عدة نجد أن الذي نهتم حقيقة بمعرفته هو الدخل الذي يتخذ شكل النقود . أيضاً فإن النقود تعتبر مؤشراً مرضياً ، وإن لم يكن مثاليًا ، على الثروة . و بالتالي ، ورغم عدم كمال النقود كأداة قياس ، فإنها مفيدة جداً لوصف توزيع الدخل أو الثروة .

ولكن كيف يمكننا أن نقيس حجم نفوذ الفاعلين المختلفين في نظام ما ؟ أى كيف نقيس توزيع النفوذ ؟

كما ذكرت قبلاً ، فإن أى عبارة تتعلق بالنفوذ لاتشير بوضوح إلى المجال (ممارسة النفوذ على من من الأشخاص ؟) والمحيط (بخصوص أية قضايا ؟) لاتعدو أن تكون عبارة لاعمى لها . ولكن كيف يمكننا أن نقارن حجم القوة الذى يملكه أشخاص مختلفون حتى بخصوص مجال ومحيط محددين ؟ وإذا كان النفوذ أحد أشكال السببية ، فإن حجم تأثيره أ ، على نتيجة ما لابد وأن يساوى إذن حجم النتيجة (استجابة ب) التى سببتها رغباته أ ، . وبالرغم من أن هذا يعد نهجا مباشراً ، فقد أهمله المنظرون بسبب صعوبة قياس قدر النفوذ الممكن رده إلى سبب مفترض^(١٤) . ولكن بالرغم من هذه الصعوبات ، فإن هذا النهج يرشد الفكر والبحث لأنه يتمخض عن سؤال أساسى : إلى أى مدى تؤثر احتياجات ورغبات بعض

(١٤) كان هناك محاولات ، تفاوتت في درجة نجاحها ، للتغلب على مشكلة القياس . والحل الذى قمناه بتجريبه يتطلب استخدام تفكيك إحصائى يعرف باسم " تحليل المسار " ، وهو الذى يفترض أن المتغيرات يتم قياسها بمقياس بينى . انظر : Nagel, *Analysis of Power*, pp. 55 ff. ولكن ، وكما أشار ناهل ، فإن ، مدى ملائمة تحليل المسار للبيانات الترتيبية مشكلة كبرى لم تحسم بعد ... (ص ٢٧) . ولقد حاول أن يصمم العديد من الصعوبات فى مقالة متلفرة (، تطورات حديثة فى قياس القوة ، ، والتي قدمها فى اجتماع الجمعية للدولاب للعلوم السياسية فى موسكو ، ١٩٧٩) ، ولقد أعد تأكيد إيمانه حديثاً ، بأننا يمكننا أن نلاحظ ونقيس القوة فى أكثر من موقف ، وأنه يمكننا أن نظور (ولقد طورنا بالفعل إلى حد ما) نماذج ونظريات تشرح ما نلاحظه . . انظر : "The Marriage of Normative Values and Empirical Concepts" in *Power, Inequality, and Democratic Politics*, p.77 .

الفاعلين على تحركات وميول الآخرين ؟ وبغض النظر عن الأساليب التي قد يستخدمها المرء للوصول إلى إجابة عن هذا السؤال ، فإنه لو تم إدراك القوة بوصفها نوعاً من السببية ، فإن هذا بالتأكيد هو السؤال الذي يجب طرحه .

وحتى لو أمكننا استخدام مقياس كمى لتقدير مدى نفوذ فاعل ما داخل محيط ومجال محددين ، سوف نظل مُواجهين بمشكلة تجميع حجم النفوذ الذى يمارسه فاعل ما فى محيطات ومجالات مختلفة ، لكى نصل إلى إجمالى النفوذ الذى يتمتع به . فكيف نستطيع أن نحدد ، على سبيل المثال ، ما إذا كان الرئيس فى الإجمال ، أكثر قوة من الكونجرس ؟

هذه الصعوبة يمكن صياغتها بالطريقة التالية : لا يبدو أنه توجد أية وسيلة موضوعية مرضية لتقدير وزن المحيطات والمجالات . فالمحيطات قد تتنوع بشدة فتتراوح بين السياسة الخارجية ، والضرائب ، ولجنة الاعتمادات ، والرأى العام ، والانتخابات ... وهكذا . أما المجالات فقد تتراوح من جمع وفير من الفاعلين إلى شخص واحد فقط ، ولكنه قد يكون رئيس لجنة قوية من لجان الكونجرس . فإذا كانت أليس تستطيع أن تستقلب ١٠٠٠٠ صوت فى الانتخابات ، فى حين أن بيل يستطيع أن يقنع رئيس لجنة الاعتمادات ليساند اقتراحاً ما تقدم به ، فمن منهما يتمتع بنفوذ أكبر ، أليس أم بيل ؟ قد يبدو من المنطقى أن نقول إن أليس تملك نفوذاً إجمالياً أكبر من بيل ، ولكن ذلك يكون صحيحاً فقط إذا كان نفوذ أليس مساوياً لنفوذ بيل فى كل المحيطات والمجالات ، وأكبر منه فى محيط ومجال واحد على الأقل . ولكن ، وكما يوحى مثالنا ، فإن الحياة فى الواقع لا توجد بها مواقف بهذه الدقة .

وبالرغم من محاولتنا تخصيص أوزان للمناطق المختلفة ، فإن الأوزان سوف تكون تحكمية بالتأكيد . فإذا أعطيت المدارس وزن = ١ ، فما هو الوزن الذى لابد وأن تعطيه للترشيح السيمسى : - ٢ ، ٥ ، ١/٢ ؟ والآن ، لا توجد لدينا طريقة واحدة مثلى لحل مشاكل المقارنة عندما يكون لدى الفاعلين أحجام مختلفة من النفوذ فيما يتعلق بالمحيطات والمجالات المختلفة .

ملاحظة ووصف النفوذ : خلاصة

فى ضوء الصعوبات فى تفسير مصطلحات النفوذ ، فإذ قد تبدأ فى التساؤل عن كيفية الوصول إلى وصف مرضٍ لعلاقات القوة . والإجابة هى أن الأفكار التى تم عرضها هنا يمكن توظيفها كمرشد للملاحظة والتحليل ، فهى تشكل معايير لا تنطبق بشكل كامل إلا نادراً ، ويكون انطباقها عادة بصورة أقل كمالاً .

وأتبع المراقبين المسلمين مزالوا يطرحون ذات الأسئلة التي تضمنها تحليلنا حتى الآن . فضلاً قد يتساءلون : أى الأشخاص أو الجماعات يملكون النفوذ الأكبر فيما يتعلق بالسياسات الضريبية التي يفرضها الكونجرس ؟ أو من يقوم بطرح المقترحات ابتداء ؟ أو من يعمل على كسب الآخرين لصف هذه المقترحات وللدفاع عنها فى مواجهة التيارات المعارضة ، أو للاعتراض على مقترحات الآخرين أو لتحويل هذه المقترحات إلى أن تصبح قضايا جانبية ؟ لماذا لا تتطور بعض المسائل مطلقاً لتصبح قضية عامة ؟

وبسبب الصعوبات القائمة فى سبيل إيجاد مقاييس كمية قادرة على التعبير الكافى عن ثراء المعانى المتضمنة فى علاقات القوة والنفوذ ، فإن أشمل الأوصاف عن علاقات القوة فى الواقع نادراً ما تكون كمية بصورة مطلقة . حتى أكثر التحليلات الكمية دقة تحتاج إلى تفسيرات كيفية تدعمها حتى يمكنها أن تضمن التحليل معنى مقبلاً . ولكن الوضع الأكثر شيوعاً هو أن التحليل الكمي يعد إضافة مفيدة - وأحياناً لا يمكن التغاضى عنها - للصياغات الكيفية ، رغم أنه لا يحل محلها . وقد يبدو منيراً للأذهان أن نعرف أن تعقيدات علاقات القوة تبرز على أفضل وجه فى القصص الخيالية . ولكن بوصولنا إلى هذه المرحلة من التحليل ، وبعد كل ماكرناه ، فإن هذه النتيجة لا ينبغي أن تصدمنا أو تفاجئنا .

الفصل الرابع

شرح وتقييم النفوذ

في الفصلين السابقين استعرضنا المسألة المتعلقة بتفسير معنى النفوذ ووصفه ، مفترضين أننا نستطيع أن نتوصل إلى وصف شاف لنظام ما من أنظمة علاقات النفوذ . ولكن كيف يمكننا أن نشرح ما توصلنا إليه ؟ وكيف يمكننا أن نقدر أو نقيم النظام الذي وصفناه وشرحناه ؟

شرح الاختلافات في النفوذ

بصفة عامة ، يمكننا أن نرجع الاختلافات في حجم النفوذ الذي يمارسه الأشخاص إلى ثلاثة عوامل تفسيرية أساسية :

(١) الاختلافات في توزيع الموارد السياسية . والموارد السياسي هو أداة يستطيع الشخص أن يستخدمها ليؤثر على سلوك الأشخاص الآخرين . ومن ثم ، فإن الموارد السياسية تشمل النقود ، المعلومات ، الطعم ، التهديد باستخدام العنف ، الوظائف ، الصداقات ، المستوى الاجتماعي ، حق صنع القوانين ، أصوات الناخبين ، ومجموعة أخرى كبيرة ومنوعة من مثل هذه الأشياء .

(٢) التباين في المهارات والكفاءات التي يستخدم بها الأفراد مواردهم السياسية . والاختلافات في المهارات السياسية تتبع بدورها من التباين في المواهب والفرص والحوافز لتعلم وممارسة المهارات السياسية .

(٢) التباين في مدى استخدام الأفراد لمواردهم لأغراض ميسابية . فمن بين فريدين متساويين في الثروة قد نجد واحداً يستخدم ثروته ليحصل على النفوذ ، في حين أن الآخر قد يستخدم ثروته لتحقيق النجاح في العمل . هذا التباين يمكن إرجاعه إلى اختلافات في الدوافع تنبع من تباين المواهب والخبرات .

شبكة الأسباب

من ثم ، فإنه يمكن توضيح بعض الحلقات الأماسية في شبكة السببية من خلال الشكل (٤ - ١) . هذه الحلقات ماهي إلا جزء من شبكة السببية . فهناك روابط أخرى تشع بلا حدود بعيداً عن بؤرة التركيز هذه . ويمثل تحليل النفوذ أى تحليل سببي آخر . فكيف يمكننا تفسير أسباب اندلاع حريق في غابة معينة ؟ إذا توصلنا إلى أن هذا الحريق سببه بعض المترددين على أحد المخيمات في الغابة ، فلماذا أحتنوه ؟ هل أشعلوه عمدًا ؟ ولو كان هذا صحيحاً ، فلماذا أرادوا أن يشعلوا النار في الغابة ؟ وإذا لم يكونوا قد أشعلوا الحريق عمدًا ، فكيف نفسر إهمالهم الذي تسبب فيه ؟ ثم ماذا عن الأسباب الأخرى للحريق ؟ هل كانت أشجار الغابة جافة على غير العادة ؟ لو كان هذا هو الوضع فعلاً ، فلماذا حدث ذلك ؟ ثم هل منحاول أيضاً أن نشرح حالة المناخ وقتها ؟ هل من الممكن أن يكون هذا المناخ نتاجاً لدورة بعيدة المدى ؟ ولماذا لم تحاول إدارة الغابة منع إقامة مخيمات أثناء فترة الجفاف هذه ؟

وتعتمد الحلقات التي نركز انتباهنا عليها عند تقديم أى شرح سببي على أهدافنا واهتماماتنا . ربما نكون راغبين في إدراك لماذا يتسم المترددون على المخيم بالإهمال فيما يتعلق بالحرائق ، بلأمل إيجاد برنامج للتوعية وتوفير التعليمات للعامة قد يكون مفيداً في مثل هذه الحالات . أو قد نكون راغبين في التوصل إلى تحديد كيف يمكن لإدارة الغابة أن تمنع الحرائق . أو قد نكون راغبين في أن تؤخذ في الاعتبار إمكانية تغيير الطقس خلال فترات الجفاف عن طريق تخصيب السحاب . وإذا كان التحليل الكامل يتطلب أن نرجع كل احتمال إلى أسبابه ، ومع وجود شبكة واسعة وغير محددة من الأسباب ، فإن التحليل الكامل لحرائق الغابات سيكون مستحيلًا .

وهذا هو الوضع أيضاً بالنسبة لتحليل النفوذ . فإين نريد لاستقصائنا أن ينتهي ، إنما يتوقف على اهتماماتنا . فعلى سبيل المثال ، فلئنا إذا أردنا أن نشرح لماذا يتخذ بعض صانعي القرارات ، مثل الرئيس ، القرارات التي يصدرونها ، فعلياً أن نختبر تأثيرات :

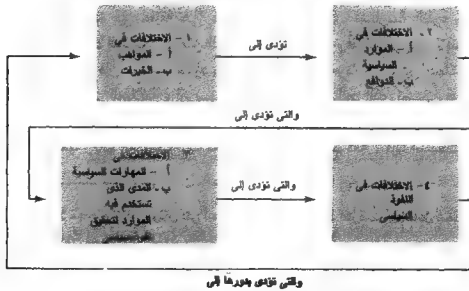
قيمهم وتوجهاتهم وتوقعاتهم ومعلوماتهم الحالية .

توجهاتهم وقيمهم ومعتقداتهم وأيديولوجياتهم وبناء شخصياتهم ونوازعهم السابقة الأكثر تأسلاً .

قيم وتوجهات وتوقعات ومعلومات ومعتقدات وأيديولوجيات وشخصيات الآخرين الذين ترتبط تصرفاتهم بطريقة ما بالقرار .
عملية الاختيار أو التجنيد أو الدخول التي وصل بها صانعو القرار إلى مناصبهم .

قواعد صنع القرار التي يتبعونها ، البنى السياسية ، النظام الدستوري .
مؤسسات المجتمع الأخرى - البنى الاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية والتعليمية التي تقوم بتخصيص الموارد الرئيسية .
الثقافة السائدة ، خاصة الثقافة السياسية .
الأحداث التاريخية التي تركت آثارها على الثقافة والمؤسسات والبنى .. وهكذا .

وسوف يسعى أى شرح كامل لعلاقات النفوذ في نظام سياسي ما بلاشك إلى وصف وشرح الآثار التي يمكن إرجاعها إلى كل هذه الحلقات في سلسلة السببية الاجتماعية ، وغيرها كذلك . ولكن تلك مهمة مرهقة إلى حد يجعلها تصلح لأن تشكل برنامجاً تتشغل به كافة العلوم الاجتماعية لأجيال عدة قائمة . أما في الوقت الحالي ، فإن المهم هو أن يحدد المرء الحلقات في السلسلة التي يعكف على دراستها . ويظهر قدر كبير من الخلط والجدل عندما يركز المحللون على حلقات مختلفة في سلسلة القوة والسببية دون تحديد واضح للآثار التي يرغبون في شرحها .



الشكل (٤ - ١) : بعض العوامل المؤثرة للاختلافات في النفوذ السياسي

الاحتمالات والحدود

السهم السفلى في شكل (٤ - ١) يمثل إحدى خصائص النفوذ الهامة جداً :
النفوذ يمكن أن يستخدم من أجل اكتساب نفوذ أكثر .

وتوظيف للنفوذ بفرض الحصول على مزيد من النفوذ هو بالتأكيد واحد من المواضيع الأساسية في تاريخ البشرية . تخيل مجموعة من الناس الذين يعيشون ، بسبب مواهبهم وخبراتهم (١ في الشكل ٤ - ١) ، في حالة مساواة إلى حد كبير فيما يتعلق بالموارد السياسية (٢ أ) . ولكن بسبب الاختلافات في الحوافز والدوافع (٢ ب) وكذلك فيما يتعلق بالمدى الذي يستطيعون الوصول إليه عند توظيف مهاراتهم السياسية ، وعند استخدام مواردهم من أجل الحصول على النفوذ (٣ أ وب) ، فإن شخصاً واحداً فقط منهم (١) يحصل على النفوذ (٤) ، ثم يستخدمه بعد ذلك لاكتساب موارد أكثر (١) ، ومن ثم نفوذ أكثر (٢ ، ٣ ، ٤) ، ثم موارد سياسية أكثر وهكذا دواليك . ومثلما يقول المهندسون ، فإننا نواجه هنا مثالا لنظام الانطلاق بسرعة فائقة بلا قيود . ويؤدي هذا إلى نظام سياسي يمتلك شخص واحد فيه قوة كاملة وتامة على الآخرين الذين سيضجون بدورهم معنوي القوة تماماً وبالكامل . ودعنا نشر إلى هذا النظام بوصفه نظام السيطرة التامة على الرعية من قبل حاكم منفرد . لكن الأمثلة التي أوردناها في الفصل الثالث تشير إلى أن الأنظمة التي تتضمن سيطرة تامة هي أنظمة نادرة للغاية ، أو أنها لا توجد في الواقع على الإطلاق . فلماذا لا يؤدي المبدأ القائل بأن النفوذ يمكن استخدامه لاكتساب نفوذ أكثر إلى قيام أنظمة السيطرة التامة ؟

السبب نجده في حقيقة هي غاية في البساطة (٧) . فممارسة النفوذ تتطلب الإنفاق من الموارد السياسية . ولكن الموارد محدودة ، أو وفقاً للغة رجال الاقتصاد ، نادرة . ومن ثم ، فإن ممارسة النفوذ تكون مسألة مكلفة . وبالتالي ، فإن الحاكم الذي يتمتع ولو بقدر من العقلانية ، لن يستنفد من موارده إلى الحد الذي تضحي فيه قيمة المكاسب التي يتوقع أن يحصل عليها أقل مما ينفق . ومن ثم ، يمكن تعريف أهمية النفوذ بوصفها زيادة المكاسب المتوقعة على التكاليف المتوقعة . فإذا أصبحت تكلفة

(١) أو لفاعلاً مهماً بالتكثيف . ولكن لكي أعطى مثلاً مصحوباً ، فقد افترضت أن للفاعل شخص وأنه ذكر ، حيث إن هذا هو الوضع الشائع على مدار التاريخ .

(٢) من أجل معالجة مطولة للموضوع راجع للمؤلف :

Dilemmas of Pluralist Democracy, Autocracy vs. Control (New Haven, Conn. : Yale

University Press, 1982) والتي تم اقتباس الفقرات التالية منها (ص. 33 ff.)

ممارسة النفوذ على الآخرين في مجال ومحيط محددين تزيد على المكسب التي يحصل عليها للحاكم الساعى إلى تحقيق النفوذ ، فإن النفوذ الفعال في هذا المجال أن يصبح له قيمة بالنسبة للحاكم . فالحاكم الرشيد (أو حتى ذو الحكمة المحدودة) سوف يخصص موارده ويوزعها على أهدافه المبتغاة بطريقة تُعظم من صافى الفائدة التي يتوقع الحصول عليها . أما حينما تتعدى تكاليف النفوذ للفوائد المتوقعة ، فسوف يعتمد الحاكم العاقل إلى تخفيض هذه التكاليف من خلال التخلي عن بعض التصرفات أو المواضيع التي يدرك أنه لا يمكنه للتحكم فيها ، أو سيكون عليه أن يتقبل مستوى أعلى من ضعف تأثير نفوذه أو للتنبؤ بتأثير هذا النفوذ على الآخرين .

أما هؤلاء الخاضعون للسيطرة ، فإنهم يسعون إلى تعظيم تكاليف السيطرة عليهم ، ومن ثم يخفصون قيمة السيطرة للحاكم . وهناك العديد من العوامل التي قد تمكنهم من القيام بهذا . بداية ، لقد رأينا في الفصل الثاني أن الرعايا مهما كانت درجة ضعفهم ، عادة مايكونون قادرين على امتلاك بعض الموارد ، وأحياناً مايتعاونون ويوحدون مواردهم ليزيدوا من النفقات التي يتكبدها الحاكم للسيطرة عليهم . ثم إن الحكام ، بسبب الحدود المضمنة في الوقت والمهارات والموارد التي يملكها أى شخص منفرداً ، يكونون في حاجة إلى تعضيد الآخرين ودعمهم ، ويبرز هذا خاصة في النظم الكبيرة . فالحكام يحتاجون دائماً إلى القادة العسكريين على سبيل المثال ، وهؤلاء سوف يرأسون مؤسسة عسكرية . ومن ثم ، فإنه باستثناء الوضع في الأنظمة الصغيرة جداً ، فإن ، الحاكم ، عادة مايكون جماعة أو اثنتائياً أو طبقة ، أو تجمعاً من أى نوع آخر . ولكن الجماعات والحكمة نادراً مايتسمر موحدة ، فسرعان مايتظهر الانشقاقات ، وتبدأ الزمر المختلفة في التنافس من أجل القوة . فإذا كان بعض الرعايا يملكون موارد معينة يمكن أن تُستغل في المعركة من أجل القوة والنفوذ - موارد مثل القدرة على القتال والرغبة فيه - فإن للمساعدة التي يقدمها هؤلاء الرعايا ستكون حاسمة في إحراز زمرة ما للنصر على الزمر الأخرى .

وبالرغم من أن هذه الخلاصة الموجزة تبسط العملية بشكل مغل ، إلا أن المرء يستطيع أن يورد عدداً لا نهائياً من النماذج التاريخية التي تظهر كيف أن المنتمين إلى جماعة أضعف قد وحدوا مواردهم ، ورفعوا من نفقات التحكم فيهم ، وقضوا على سيطرة الحاكم عليهم في مسائل مهمة بالنسبة لهم ، واكتسبوا قدراً من الذاتية السياسية ، وتمكنوا بفضل وضعهم التفاوضي من أن يوجدوا نظاماً من التحكم المتبادل يؤثر فيه الرعايا على الحاكم في بعض الجوانب الهامة ، بالرغم من أن الحاكم يظل هو الفاعل المسيطر (وإن لم يعد المسيطر تلاماً) في النظام . مثل هذه الأنظمة عادة ما تنتهي إلى تبني بعض الترتيبات المؤسسية التي تلقى قبولاً واسعاً ، خاصة من قبل

الطبقة الحاكمة ، إلى درجة تجعل تغيير هذه الترتيبات دون تكلفة ، أمراً غير ممكن . وفى بعض الحالات ، قد تتطور الممارسات السياسية لتأخذ شكل دستور مكتوب أو غير مكتوب ، يكون ملزماً لكل من الحكام والرعايا على حد سواء . ومن ثم ، فإن إضفاء طابع مؤسمى قد يرفع تكلفة التنفيذ ، ويخفض الموارد المتاحة للحاكم بدرجة حاسمة .

ورغم أن مثل هذه العوامل تنزع إلى منع السيطرة التامة من قِبل الحاكمين على المحكومين ، خاصة فى النظم الكبيرة ، إلا أنها لا تمنع بالضرورة ضخامة عدم المساواة فى القوة والتنفيذ . فهذه العوامل لاتضمن بالتأكيد ، نفوذاً متساوياً للجميع بأى معنى من المعانى^(٣) . كما أنها غير كافية لضمان قيام نظام ديمقراطى ، الذى هو فصيلة نادرة من النظم السياسية تتطلب شروطاً غير عادية لقيامها^(٤) . ولكن هذه العوامل توضح لنا لماذا لاتقوم نظم السيطرة التامة على نطاق واسع إلا نادراً ، أو أنها لاتوجد بالمرّة ، بالرغم من حقيقة أن التنفيذ يمكن أن يستخدم لكسب نفوذ أكثر^(٥) .

أشكال التنفيذ

يستخدم الشرح السابق مصطلحاً آخر شائعاً من مصطلحات التنفيذ رغم أنه غير معرّف ، وهو السيطرة . وأعتقد أن الوقت قد حان لكى أقدم بعض التمييزات التى أجلت التعرض لها .

إن كلمات مثل التنفيذ ، القوة ، السلطة ، التحكم ، السيطرة تعنى أشياء مختلفة بالنسبة لمعظمنا . فأحد أعضاء الكونجرس عند وصفه لرئيس اللجنة التى ينقاد عضويتها قال : " إن أستخدم مصطلح قوى . أفضل مصطلح صاحب نفوذ . فهناك

(٣) للتعرف على صعوبة تحديد ماذا نعقد بالمساواة السياسية ، راجع : James G. March , "Preferences, Power and Democracy" in Ian Shapiro and Grant Keiser, eds., *Power, Inequality and Democratic Politics* (Boulder, Colo. and London : Westview Press, 1988) pp. 13-79

(٤) هذه الشروط تناقش فى الفصل الثامن .

(٥) تم ابتكار مصطلح الشمولية كاسم يدل على الأنظمة التى أحياناً ما توصف بأنها تتضمن السيطرة التامة من قِبل الحكام . وبالتحديد تلك التى كانت موجودة فى الاتحاد السوفيتى ، إيطاليا الفاشية ، وألمانيا النازية . ولكن ورغم قدر القوة الذى تمتع به ستالين أو موسوليني أو هتلر ، فلم يحظى أى منهم بسيطرة تامة على كل الأفراد فى دولهم .

فرق^(٦) . وسوف يعاني الوصف المياسي والتفسير المياسي ققرأ في المعاني إذا ما أرغنا على استخدام المعنى النوعي فقط لمصطلح النفوذ ، والذي أسماه في الفصل السابق . ذلك لأن الاختلافات في معنى النفوذ تجعل الأمور مختلفة بالنسبة لنا .

وبالرغم من أن توضيح الاختلافات في معنى النفوذ ، والتي يتضمنها الاستخدام الشائع للمصطلح ، يقع بالتأكيد خارج إطار هدفنا ، إلا أنني أود أن أؤكد بعضاً من أهم الاختلافات في أشكال النفوذ .

التحكم

لقد استرعت الانتباه في الفصل السابق إلى التمييز بين النفوذ السلبى والنفوذ الإيجابى ، وقلت إننا نهتم عادة في التحليل المياسي بالنفوذ الإيجابى . وتأكيداً على التمييز ، فإن النفوذ الإيجابى يشار إليه أحياناً بوصفه تحكماً .

الإقناع

الإقناع العقلانى : أحد أشكال النفوذ المرغوبة والكريمة يتم بواسطة الاتصال العقلانى . وهذا الشكل لممارسة النفوذ هو مجهود ناجح يقوم به ، أ ، ليكن ب ، من الوصول إلى فهم للموقف ، الحقيقى ، من خلال توفير المعلومات الصحيحة^(٧) . ويتفق الإقناع عن طريق الاتصال العقلانى (**الإقناع العقلانى**) مع المبدأ الأخلاقى الذى أوصى به كانط Kant ، ومؤداه أن المرء لا بد وأن يتعامل مع أقرانه من البشر بوصفهم غايات فى نواتهم وليس مطلقاً كوسائل فى سبيل الوصول إلى غاية . ومن هذا المنظور ، قد يعترض البعض على اعتبار الإقناع العقلانى مؤثراً بأى صورة من الصور . ولكن الواقع أنه مؤثر بالفعل ، ويمكن إيراد بعض النماذج لتوضيح ذلك .

(٦) ملفوظة من John Monley, *The Politics of Finance: The House Committee on Ways and Means* (Boston : Little, Brown & Co., 1970), pp. 122-23.

(٧) قريباً من مفهوم الإقناع العقلانى فهنا ، مواقف المقلدة المثالية ، و ، الأخلاقى الاتصالية ، ، اللذين وضعهما الفيلسوف والمنظر الاجتماعى يورجان هابرماس Jürgen Habermas . انظر مقالته : "Towards A Theory of Communicative Competence," *Inquiry*, 13:4 (Winter 1970), pp. 368-75.

وانظر معالجة موجزة ونقد فى : William A. Galston, *Justice and the Human Good* (Chicago : University of Chicago Press, 1980), pp. 41-46.

ولعرض أكثر تكاملاً انظر : Thomas McCarthy, *the Critical Theory of Jürgen Habermas* (Cambridge : MIT Press, 1979), Chap. 4 pp. 271-357.

فمثلاً يحذر الطبيب مريضه قاتلاً : « إن لم تتوقف عن تدخين ثلاث علب مجائر في اليوم فإنك تعرض نفسك لخطر الإصابة بسرطان الرئة ، كما أنك بذلك تضر بقلبك الضعيف » . ويمدئ المحامي النصيحة لأحد عملائه فيقول : « وفقاً لتقديراتي فإنك لو أخذت هذه القضية إلى المحكمة سوف تخسرهما » . ويستنذر المهندس المعماري قاتلاً : « أنا أسف ، ولكنني قُدرت النفقات التي سوف يحتاجها المنزل الذي تحلم به ، ووجدت أن تكلفته ستبلغ مثلي الرقم الذي قررت أنه الحد الأقصى لما يمكنك إنفاقه » . في كل حالة من هذه الحالات ، لو استجاب العميل للبدائل المتاحة أمامه ، في ضوء هذه المعلومات الجديدة ، فهذا يعني أن الطبيب والمحامي والمهندس المعماري قد تسببوا في أن يقوم العميل بعمل شيء محدد ما كان يقوم به . ولكن من منظور النفوذ ، فإن رغبات أصحاب المهن المتخصصين قد أثرت على تصرفات العملاء أو على نوازعهم للتصرف .

ولم يكن مصادفة أن الأمثلة التي اخترتها مأخوذة كلها من علاقات بين أصحاب المهن وعملائهم . فثانون أخلاقيات المهنة يفرض على أصحاب المهن في تعاملهم مع العملاء أن ينقلوا إليهم المعلومات التي تعتبر صادقة ، وفقاً لتقديرهم .

الإقناع الخداعي : الإقناع العقلاني يمثل الاتصال العقلاني في أُنقى صورته . ولكن هناك صور أخرى غير آمنة للاتصال لاتضمن نقل المعلومات الصحيحة وحسب . فالإقناع يمكن أن يكون خداعاً مقصوداً . في هذه الحالة يسمى « أ » إلى إقناع « ب » ، ليقيم بتصرف ما ليس عن طريق تزويده بالفهم الصحيح للبدائل الممكنة على المعلومات الصحيحة ، ولكن عن طريق تشويه فهم « ب » لهذه البدائل . والإقناع الخداعي يوجد عندما يؤثر « أ » في « ب » عن طريق الاتصال الذي يشوه أو يزيّف أو يسقط ، عن عمد ، بعض جوانب الحقيقة التي يعرفها « أ » ، والتي إذا عرفها « ب » سوف تؤثر جذرياً على قراره . ومعظم الإعلانات ماهي إلا شكل من أشكال الإقناع الخداعي .

وعلى خلاف الإقناع العقلاني ، فإن الإقناع الخداعي لايتوافق مع المبادئ الأخلاقية لكناط : ففي الإقناع الخداعي لايعمل الناس كغليات ولكن كوسائل أو أدوات أو مواضيع . وبالرغم من أن الإقناع الخداعي عادة مايعتقد أنه يحتل مكانة أخلاقية أدنى بكثير من الإقناع للعقلاني ، إلا أنه كثيراً مايجد في المعالجات الفلسفية والأيدولوجية أن الغليات الكبرى تستخدم كمبرر لتبني وسائل شريرة . ومن ثم ، نجد أفلاطون يوصي بلتباع الإقناع الخداعي كوسيلة تساعد على تحقيق جمهوريته الفاضلة .^(٨) والواقع أن الحركات السياسية من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين

G. M. A. Grube, trans., *Plato's Republic* (Indianapolis : Basic Books, 1974) Book (A) 414 d-415 d.

اتبعتم أفلاطون وأخذت بنصيحته . فالرئيس السابق نيكسون ومستشاروه برروا مؤامرة ، ووترجيت ، على هذا الأملس .

الحوافز : عندما يرغب أ ، في التحكم في ب ، فيما يتعلق بنشاط ما ، فإنه عادة ما لا يعتبر كافياً أن يقوم أ ، بتوصيل معلومات - حقيقية أو زائفة - إلى ب ، تتعلق بالبدائل التي من المفترض أن ب ، يواجهها . فصاحب العمل الذي يحذر عماله قائلاً : « إذا أضربتم ، فسوف تفقدون مرتباتكم » يكون معبراً عن الواقع ، ولكن قد يختار العمال أن يضربوا بالرغم من هذا . وقد يحاول صاحب العمل أن يؤثر على فهم العمال عن طريق المزاوغة في قول الحقيقة ، أو حتى عن طريق التفوه بأكاذيب تامة : « انظروا ، إذا أضربتم ، فلن تحصلوا مطلقاً على أى وظيفة في هذه الشركة . » وبالرغم من هذا قد لاينجح صاحب العمل مرة أخرى في إقناع العمال الذين يعتقدون بأن مرتباتهم منخفضة جداً ، ومن ثم يضربون مع زملائهم مطالبين بمرتبات أعلى . وقد يفضل صاحب العمل أن يتجنب الإضراب كلية عن طريق التسليم بمطالب العمال في رفع مرتباتهم ، ومن ثم يحفزهم على الاستمرار في وظائفهم . وفي هذه الحالة فإن صاحب العمل يؤثر في العمال عن طريق تغيير طبيعة البدائل ذاتها : فهو يضيف مزيداً من الجاذبية على بديل الاستمرار في العمل إذا ما قورن ببديل الإضراب .

وعلى خلاف الإقناع العقلاني ، الذي يعتبر بصفة عامة وسيلة محدودة لممارسة النفوذ ، وعلى خلاف الإقناع الخداعي ، الذي هو مدان على نطاق واسع (رغم أنه يمارس على نطاق واسع أيضاً) ، نجد أن ممارسة النفوذ عن طريق الإثابة ليس لها تقييم أخلاقي محدد سواء بالموافقة أو بالإدانة . ولنا أزعج أن كل امرئ تقريباً يعتبر أن الحوافز الإيجابية محدودة في مواقف ، ومنعومة في مواقف أخرى . فلكي تصدر حكماً متعلقاً بما إذا كان صاحب العمل محقاً في عرضه مرتبات أعلى على العمال حتى لا يضربوا ، وغما إذا كان للعامل محقاً في قبول هذا العرض ، فإن هذا يتطلب تحليلاً عميقاً للموقف وأيضاً منظوراً اجتماعياً سياسياً ، وفلسفة أو أيديولوجية سياسية تمننا بأساس يمكننا من الوصول إلى حكم .

القوة : ولكن مع أشكال أخرى لممارسة النفوذ من خلال الحوافز ، فإن الاعتبارات الأخلاقية تصبح أكثر حدة ومباشرة . افترض مثلاً أن صاحب عمل قال : « الإضراب هو ضد عقد الشركة مع النقابة . لو أضربتم فسوف أحصل على إنذار قضائي لكم ، وسوف تسجنون في ظرف أربع وعشرين ساعة » . ثم افترض أن هذه مقولة حقيقية . ففي حين أن صاحب العمل في المثال السابق غير ترتيب

تفضيلات للعمل عن طريق إضافة بديل يتمثل في حافز إيجابي ، فإن صاحب العمل في المثال الحالي يغير من بديل قائم - الإضراب - عن طريق إضافة احتمال العقاب الصارم . إن ممارسة النفوذ من هذا النوع - أى عندما يتحقق الإذعان عن طريق خلق الاحتمال بلياق العقوبات الصارمة في حالة عدم الإذعان - عادة مايسمى قوة (٩) .

ربما كان مثل هذا المفهوم للقوة هو الذى دار فى أذهان أعضاء إحدى لجان الكونجرس الذين أنكروا أن هـيس لجنتهم ، ويلبور ميلز Wilbur Mills ، يمارس قوة عليهم :

« قوة - هل تعنى نفوذاً ؟ بمعنى نفوذ ؟ أنا أوافق على هذا . هو رجل يعامل الآخرين باحترام . فهو يهتم بأحدث عضو قدر اهتمامه بأقرب عضو . وهذا هو السبب فى أنه « قوى » . سوف لا أستخدم مصطلح قوى ، فأنا أفضل مصطلح صاحب نفوذ . وهناك فرق . سوف أقارن بينه وبين ... كارل فينسون . كارل كان لديه قوة ولقد استخدمها ، ولم يتردد فى ذلك . أما ميلز فهو مختلف . فهو لديه نفوذ . ولا أعنى بالنفوذ هنا معنى المساومة . فالأمر ليس ، أفضل هذا من أجلي ، ، فهو قادر دائماً على أن يجمع الناس ويوفق بينهم . وهو يملك قدراً كبيراً من الاحترام والنفوذ. (١٠) »

ولكن ما يشكل بالتحديد خسارة أو حرماناً « صارماً » هو أمر تحكى إلى حد ما . فالذى يعتبره الأفراد « صارماً » يختلف باختلاف الخبرات والثقافة والظروف الجسمانية ، وما إلى ذلك . وبالرغم من هذا ، فربما يعتبر كل الناس النفي والسجن والموت عقوبات صارمة . ومن ثم ، فإن أى شخص قادر على فرض هذه العقوبات

(٩) هذا يتفق مع تعريف هارولد لازويل وإبراهيم كابلان فى القوة والمجتمع :

• Harold D. Lasswell and Abraham Kaplan, in *Power and Society* (New Haven : Yale University Press, 1950) : « القرار هو سياسة تتضمن عقوبات شديدة (حرمان) ... للقوة هى مشاركة فى صنع القرارات ... والتهديد بإزالة العقوبات هو عادة مايميز القوة عن النفوذ . القوة هى حالة خاصة من حالات ممارسة النفوذ : فهى الصلية التى مؤداها للتأثير فى سياسات الآخرين عن طريق إمالة حرامن على صارم ، أو للتهديد به كعقاب على عدم التوافق مع السياسات المستهدفة . » وهورد لازويل استخدم جون فوك للمصطلح فى « مقالته عن الحكومة ، *Treatise of Government* ، على سبيل المقارنة : « القوة السياسية اعتبرها إن حق صنع القوانين التى تتضمن عقوبة الموت ، وبالتالي كل العقوبات الأخرى من ذلك . » ص ٧٤ - ٧٦ . (١٠) يجب أن نذكر أن مثلى فسر هذه الملاحظات على أساس أنها توحى بأنه يوجد فرق بين العلاقة فى اتجاه واحد (قوة) ، و، عملية إثارة تبادلية ، (نفوذ) .

لا بد أن يكون مهماً . وبالتأكيد فإن ما يميز الدولة عن الأنظمة السياسية الأخرى ، هو مدى نجاحها في التمسك بإدعائها بأن لها الحق المطلق في تحديد الظروف التي تنضج فيها العقوبات الصارمة المتضمنة لألم جسماني أو حبس أو عقوبة شديدة أو الموت ، قابلة للتطبيق بصورة شرعية .

الكسر : افترض أنه في حالة الإضراب فإن كارسون يرغب بشدة في أن يستمر في العمل لأن زوجته مريضة ، وعليه نفقات علاج باهظة ، وفواتيره غير المدفوعة ضخمة ، وهو على وشك أن يبيع سيارته ومنزله ليحصل على نقود - والتقالبة ليس لديها بند في الميزانية لدعم العمال المضربين . في ظل هذه الظروف فإن تفضيلات كارسون من الأفضل إلى الأسوأ هي :

- (١) أن يستمر في العمل بنفس المرتب .
- (٢) أن يترك العمل ويبحث عن وظيفة أخرى .
- (٣) أن يشترك في الاضراب .

ولكن دعنا نفترض أن نقابة العمال قد سيطرت عليها عناصر إجرامية تمتدح سلاح الاضراب لابتزاز الأموال من الشركات . ويهدد ألسون ، وهو أحد ممثلي النقابة ، قتلًا : : كارسون ، إذا لم يشترك في الإضراب ، وإذا لمحاولت أن تخترق صفوف العمال المتجمعين حول المبنى لتدخل إلى العمل فسوف تضربك حتى تكسر عظامك . ولاتصور أنك تستطيع أن تتحايل علينا وتحصل على وظيفة أخرى . فإن أطفالك قد يصيبهم حادث وهم في طريقهم إلى المدرسة . سوف تنضم إلى الإضراب - وإلا . . وبعد التفكير في الأمر ، فإن كارسون سوف يشعر بأن بدائله الوحيدة أصبحت من الأفضل للأسوأ هي :

- (١) أن يشترك في الإضراب .
- (٢) أن يستمر في العمل . (ويجازف بأن يضرب ضرباً مبرحاً) .
- (٣) أن يستقيل (ويُعرض أطفاله للإصابة) .

ومن وجهة نظره ، فإن كارسون يواجه معضلة حادة ، فإن كل الخيارات المتاحة له غير مرضية . وهو مجبر على القيام بما لا يرغب فيه لأن البدائل المتبقية له كلها أكثر سوءاً . ولو حاول كارسون أن يشرح موقفه لقال : : « أنا لا أريد أن أشارك في الإضراب ولكني مجبر على ذلك . فليس عندي أي خيار ، فإنهم يرغبونني على القيام بذلك . . وهذا السوق يمكن أن يصفه فيلنوف بأن كارسون مُجبرٌ قسراً .

وفي مثل هذه الحالة ، فإن العلاقة تتضمن شكلاً للقوة بالغ الشر ، لأن كل الخيارات المتاحة أمام كارمسون تقضى إلى عقوبات صارمة . وبغض النظر عما يفعله كارمسون ، فإن وضعه سيكون غالية في السوء . فهو مجبر على أن يختار بديلاً مؤذياً له لأن كل البدائل الأخرى أسوأ . هذا هو القصر ، والمثال الكلاسيكي له هو : « تفردك أو حياتك » .

وكما أن ممارسة القوة هي شكل من أشكال النفوذ ، فإن القصر هو شكل من أشكال القوة . ولكن القوة لا تتضمن دائماً جانب القصر بالمعنى المحدد الذي سبق شرحه ، فإذا اقترنت الحوافز الإيجابية بالعقوبات الصارمة لإحداث التصرف المرغوب فيه ، فإن العلاقة هنا ستكون علاقة قوة ولكنها لن تكون علاقة قصر بالمعنى الحرفي .

الإجبار المادى : إن القوة والقصر لا يتطلبان بالضرورة استخدام الإجبار المادى ، أو التهديد بذلك . ولكن ، بالرغم من أن الإجبار للمادى هو شكل غير كفء من أشكال ممارسة النفوذ ، فإنه جدٌ أخطر ومكلف بالنسبة لمعظم الأهداف ، إلا أنه عادة ما يوجد في علاقات القوة والقصر . فالطغاة قد يحكمون الناس بالخوف ، ولكنهم لا يمكن أن يحكموهم بالإجبار فقط . فحتى الطاغية يحتاج إلى حراس وسجلين ومؤسسة عسكرية تدن له بالطاعة والولاء . والطاغية لا يستطيع وحده أن يحصل على طاعة كل جندي وكل سجان وكل عسكري عن طريق الاستخدام المباشر للإجبار .

والذى يجعل للقصر مؤثراً ليس الاستخدام الفعلى للإجبار المادى ، ولكنه التهديد بانزال الأذى عن طريق استخدام الإجبار المادى في حالة عدم الإنعان . وعادة ماينجح التهديد باستخدام الإجبار فى أن يجعل من القصر إما حافزاً وإما رادعاً للتصرف . أما الاستخدام الفعلى للإجبار ، فقد يفيد من حين لآخر لإضفاء مصداقية على التهديد . ولكن إذا كان التهديد يطبق فى كل حالة ، فإن القصر من خلال الإجبار يصبح غير ذى جدوى . فللص يمكن أن يقتل ضحيته فيحولها من ضحية حية إلى ضحية ميتة ، ولكن الجثث لا تستطيع أن تتحرك لتفتح الخزائن . وإذا ماقامت القوى العظمى بتنفيذ التهديد بحرب نووية ، فقد لا يضحى هناك أحياء على ظهر الأرض . ومن ثم ، فإن للتوظيف الفعلى للإجبار المادى عادة مايدل على أن السياسة القائمة على التهديد باستخدام الإجبار قد فشلت .

السيطرة : أحياناً ما تصور النظم السياسية وكأنها تتكون فقط من علاقات « السيطرة » و « الإخضاع » . وبالرغم من أن هذين المصطلحين نادرا ما يتم تعريفهما فى هذه الحالة بشكل دقيق ، فإن الكتاب الذين يستخدمون مثل هذه المفاهيم

الوصفية كثيراً ما يبدو أنهم يقصدون : (١) أن كل علاقات القوة هي علاقات قسرية بدرجة عالية ، (٢) أن كل الفاعلين إما أنهم يمارسون القوة ، وإما أنهم مجردون منها تماماً (حجم القوة هو واحد أو صفر ، كل شيء أو لا شيء) ، (٣) أن كل فرد هو إذن عضو إما في الطبقة المسيطرة ، وإما في الطبقة الخاضعة . وبالنظر إلى مجموعة الأسباب التي ناقشناها قبلاً ، فإن التفسيرات من هذا النوع مبسطة جداً إلى درجة تجعلها غير قادرة على التعبير عن العلاقات المعقدة حتى في الأنظمة السلطوية ، وتزداد عدم قدرتها هذه في حالة النظم الأكثر ديمقراطية . وبسبب تبسيطها المخل هذا ، فإن التوصيفات التي تتبع هذا النمط من التفكير تبدو وكأنها قد فقدت بربقها لدى علماء الاجتماع ، ولكنها مازالت تلعب دوراً في الكتابات الشعبية والصحفية والدعائية^(١١) .

النفوذ الظاهر والضمني

على مدار عدد من السنين السابقة على عام ١١٧٠ ، كان الملك هنري الثاني غاضباً بشدة من توماس بيبيك رئيس أساقفة كانتربري نتيجة لبعض أقواله وأفعاله . ففي أواخر ديسمبر من عام ١١٧٠ ، عيّر الملك عن غضبه من توماس بيبيك مستخدماً عبارات قاسية إلى درجة أن فسرهما أربعة من الفرسان على أنها بمثابة تعبير عن رغبة الملك في أن يُقتل بيبيك ، ومن ثم ، قُتلوه في كانترلثية كانتربري بعد عيد ميلاد السيد المسيح بأربعة أيام . ومن القدر الذي نعرفه نستطيع أن نحدد أن الملك لم يأمر بالفعل الفرسان بأن يقوموا بعملية القتل . كما أنه لا يمكننا أن نحدد بدقة ما إذا كان الملك قد أراد بالفعل أن يُقتل بيبيك ، أم أنه بدأ فقط وكأنه يوحى بذلك في إحدى فورات غضبه . محاولة الحكم على مدى مسئولية هنري عن القتل لا تثير قضايا أخلاقية وحسب ، بل وتطرح مسائل أمبريقية أيضاً (وهي التي سوف ينبني عليها الحكم الأخلاقي) .

ومن الواضح أن هنري قد نُظر على الفرسان بصورة ما . وعلى الرغم من أنه لم يتم ظاهرياً بإحداث القتل ، فهل تسبب ضمناً في قتل الفرسان ليبيك ؟ فلو كان راغباً في قتل بيبيك ، وإذا كان الفرسان قد فسرُوا رغبته بطريقة سلمية وتصرفوا وفقاً لهذا ، فمنكون قادرين على القول بأن هنري مارس نفوذاً ضمناً على الفرسان ، ومن ثم يصبح مسؤولاً أخلاقياً عن جريمة القتل^(١٢) .

(١١) هذا لا يعني أن مفهوم السيطرة والإخضاع لا يمكن أن يكونا مفهولين ، إذا ما عُرفا بدقة ، بل يعني أنهما لن يكونا مفهولين إلا إذا تم تعريفهما بدقة ، وهذا نادر ما يحدث .

(١٢) الصياغة الدرامية للموضوع قدمها ت . س . إلبوت في مسرحية *Murder in the Cathedral* . والواقع أن النقوض الذي أحاط بالمواقف هو الذي جعل من مسرحية إلبوت أكثر من مجرد وصف تاريخي .

وبالرغم من أن ملاحظة ووصف وتفسير وتقييم النفوذ الضمني يتضمن صعوبات جادة ، فإنه يعتبر شكلاً هاماً جداً من أشكال التحكم^(١٣) . إن القادة في كل مكان ، مثلهم مثل هنري الثانی ، يتحكمون في رعاياهم باستخدام النفوذ الضمني ، ربما بنفس قدر استخدامهم للنفوذ الظاهر . فأصحاب المناصب المنتخبون يستجيبون للطلبات الضمنية لتأجيلهم ، ويستجيب البالغون للأطفال ، ورجال الأعمال للمستهلكين ، والحكومات لرجال الأعمال وجماعات المصالح الأخرى^(١٤) .

تقييم أشكال النفوذ

هذه التميزات تهتما بسبب دلالاتها الأخلاقية والعملية . فمثلاً معظمنا يميل إلى اعتبار الإقناع العقلاني مرغوباً فيه مقارنة بالقصر . وإن القيام بعملية تقييم رشيدة للأشكال المختلفة للنفوذ ليس بالأمر الهين . وأنا لا أستطيع هنا إلا أن أقدم مجموعة قليلة من الاقتراحات التي يجب اعتبارها مقدمة للموضوع وليست خاتمة له .

فمن بين أشكال النفوذ يمكن للإقناع العقلاني ادعاء شغل موقع أخلاقي متميز . وأساس هذا الادعاء يمكن صياغته على النحو التالي : لأن النقل الدقيق للمعلومات التي يعتقد أنها صادقة تماماً هو الوسيلة الوحيدة التي يوظفها هذا الشكل للنفوذ ، فإن الإقناع العقلاني يعتبر من ثم أحد أشكال التنوير . فيلقد الذي تكون فيه المعلومات المنقولة عن طريق الإقناع العقلاني حقيقية ، فإنها لا يمكن أن تكون ضارة في حد ذاتها للآخرين . ولكنها قد تحمل بذور ضرر محتمل ، مثل القول : « إذا لم تتوقف عن التدخين فقد تصاب بسرطان الرئة » . فالإقناع العقلاني هو إذن محايد في ذاته : فهو لا يضيف أو ينقص من خير الآخرين . ورغم ذلك ، فإنه الأداة المفضلة ، لأنه من خلال التنوير الذي يتضمنه قد يساعد على تحقيق الخير للآخرين : فالآخرون ، مسلحين بالمعرفة المكتسبة من خلال الاتصال العقلاني ، قد يختارون الآن البديل الأفضل وليس الأموا ، أو على الأقل قد يتقبلون البديل الذي لا يمكن تجنبه .

(١٣) ابتعد كارل فريدريش ، قانون رد الفعل لمتوقع ، عام ١٩٣٧ يشير إلى الوضع الذي يكون فيه فاعل واحد . ب . - يشكل سلوكه ليتواءم مع ما يعتقد أنه رغبات فاعل آخر . - أ . - بالرغم من أنه لم يتلق أى رسائل ظاهرة تنطلق بمطلب ونوايا . أ . منه ، أو من مثله .

Man and His Government (New York : McGraw - Hill Book Co. 1963), pp. 201-2.

(١٤) تشارلز أ . لونديوم يدعى أنه في البلاد التي تتبنى نظاماً اقتصادياً تقوم على أساس الملكية الخاصة وسياسات السوق ، فإن رجال الأعمال يشتعون بوضع ، متميز . لأن الحكومات لكي تحمّلهم على الأداء المرضي لابد وأن تمدّهم بمجموعة متنوعة واسعة من المكافآت *Politics and Markets* (New York : Basic Books, Inc., 1977), pp. 170-200.

ومن ثم ، فإنه ليس من قبيل المصادفة إذن أن تكون فكرة النفوذ المتبادل للتأتم على الإقناع العقلاني مستترة لدخل الكثير من المفاهيم التي تهتم بالمجتمع المثالي . فالنسبة لعديد من أبناء أثينا ، فإن دولة - المدينة التي يمكن أن توصف بالمثالية كانت تتمتع بهذه السمة . والنفوذ الذي كان يمارسه قادة ملهون مثل بركليز على الجمعية التشريعية كان يبنى بصورة تامة على قدراتهم الفريدة على الإقناع العقلاني . ومفهوم روسو عن الجمهورية التي يكون فيها كل مواطن متمتعاً بالحرية من منظور أخلاقي ، ويكون ملزماً في ذات الوقت بقوانين من صنعه ، تظهر فيه أيضاً هذه الفكرة . فالمواطنون يشاركون في عمليات إقناع عقلاني متبادل ، ويقولون دون قسر الالتزام للناسء عن القرارات الجماعية التي تتخذ عند إغلاق باب المناقشة . هذه المثالية نجدها موجودة ضمناً في جزء كبير من تاريخ الفكر الديمقراطي . أما في الفكر الفوضوي فكثيراً ما ترد بشكل أكثر صراحة .

ولكن عندما يتفاعل عدد كبير من الأفراد على مدار فترة ممتدة من الزمن داخل وخارج الجماعة التي ينتمون إليها ، فلا بد أنهم يطورون أدوات أخرى لممارسة النفوذ إلى جانب الإقناع العقلاني .

والإقناع الخداعي والقوة والقصر والتهديد باستخدام الإجبار المادي هي مظاهر شائعة للحياة السياسية . فكل دولة تستخدم القوة بداخلها لتأمين الإنعان لسياسات الحكومة . والإقناع الخداعي والقصر والإجبار المادي أدوات شائعة في التعامل بين الدول . وفي السياسات الدولية ، فإن الحرب أو التهديد بها كثيراً ما استخدم كبدل للجمود أو للتصحيح السلمي . كما أن الحروب الأهلية والثورات تتضمن القوة والقصر ، فكل جانب يلجأ إلى الإجبار المادي لفرض إرادته على الآخرين . ومن المهل أن يقد الأفراد المعتادون على الحياة في أنظمة سياسية مستقرة نسبياً ، مثل بريطانها والولايات المتحدة ، القدرة على تبين مدى تكرار للثورات والحروب الأهلية والعنف . وحتى في الوقت الحاضر ، في أنحاء كثيرة من العالم ، نجد أن التوترات الداخلية وحروب العصابات والنضالات الثورية والإرهاب والعنف وقع المعارضين السياسيين باستخدام الإجبار المادي ، تعتبر ممارسات سياسية علانية وشائعة . وقد يكون من المفيد للأمريكيين لكي يفهموا مدى انتشار وتغلغل « الحروب الداخلية » ، أن يتذكروا أن الحرب الأهلية الأمريكية استمرت خمس سنوات ، وكانت واحدة من أكثر الحروب دموية في التاريخ الحديث ، والتي تضمنت قتل الأخ لأخيه .

وبالرغم من أن مثل هذه الأمور تحدث ، إلا أن هذا لايعنى أنه يمكن تبريرها أخلاقياً . ومن ثم ، فإن للفرد يتساءل إذا ما كانت هناك أي وسيلة أخرى بجوار

الإقناع العقلاني يمكن أن تتمم بالأخلاقية . فالإقناع الخداعي يتعارض مع مبدأ أخلاقي أساسي ومقبول على نطاق واسع ، وهو تفضيل الحقيقة على الكذب . أما القوة ، خاصة إذا ما اتخذت شكل القسر ، أو استخدمت الإكراه المادي ، فإنها تتضمن إمكانية إيقاع الألم بالآخرين ، بل وقد تتسبب أحياناً في وفاتهم . ومن ثم ، فإن القوة أحياناً لمعتبر ضارة في حد ذاتها ، أما القسر فهو دائماً ضار .

ولتجنب أي وسيلة غير مرغوبة لذاتها ، يمكن أن يصل المرء إلى نتيجة مؤداها أن وسيلة التأثير الوحيدة المقبولة أخلاقياً هي الإقناع العقلاني . دعني أسم هذا بالمبدأ المطلق للإقناع العقلاني . ولكن هذا الحل يقودنا مباشرة إلى نوع من التناقض الذاتي ما لم يتم قبوله من الجميع . افترض أن بعض الناس يستخدمون الإقناع الخداعي أو القسر للحصول على ما يريدون . فكيف يمكننا إذن أن نطبق مبدأ الإقناع العقلاني ؟ من ناحية ، قد نخلص إلى أن المبدأ يُملى علينا ألا نستخدم إلا الإقناع العقلاني حتى نقتنع من ينتهكون هذا المبدأ بالعدول عن ذلك . ولكن من ناحية أخرى ، لو أثبت الإقناع العقلاني أنه غير مؤثر ، وهو ما سوف يحدث في أحيان كثيرة ، فلهذا أن يكون أمامنا أي طريقة مؤثرة للحفاظ على مبدئنا هذا في الحياة العملية . وهكذا ، وحتى نستطيع أن نفرض مبدئنا ، فلننا قد نعاقب ، أو نهذب بمعاوية من ينتهكون هذا المبدأ . ولكن في مثل هذه الحالة ستكون نحن أيضاً من المنتهكين للمبدأ .

وبسبب هذه المعضلة ، يبدو أن اعتبار الإقناع العقلاني مبدأ مطلقاً لا يمكن أن يتم إلا إذا التزم به كل فرد باستمرار . وترتبياً على هذا ، فحتى دعاة السلم ومناصري عدم العنف نادراً ما يكونون مستعدين لأن يمدوا برنامجهم لكى يشمل كل الحالات . فقلة من دعاة السلام قد تعارض صدور قولتين تنظم تلوث الجو والمياه ، أو تنظم السرعة في المناطق المزدحمة أو بيع واستخدام الأسلحة النارية أو سلوك الشرطة أو المراقبين لمظاهرة سلمية ؛ أو تعارض تطبيق هذه القوانين ؛ أو تدعو إلى ألا يتضمن تطبيقها أي استخدام لوسائل قسرية مثل الغرامات أو الحبس .

وقد يعتبر بعض الأفراد أن الوصول إلى اتفاق عن طريق الإقناع العقلاني هو معارسة للقصر على الآخرين . ففي عام ١٧٨٧ ، قام المؤتمر الدستوري الأمريكي بالتفاوض من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للقضايا المتعلقة بالدمتور الجديد . وكان أحد الحلول الوسط التي أخذ بها المؤتمر هو استمرار مؤسسة الرق . ولكن بعد عقد واحد من إلغاء الرق كنتيجة للحرب الأهلية المدمرة ، فإن الحلول الوسط السلمية التي تمت بين القادة القوميين في واشنطن سمحت باستعادة البيض

مربحاً لوضعهم المتفوق في الجنوب . وكان على الشخص المعارض للرق أو لاستعلاء البيض أن يواجه إذن مجموعة بدائل : فلما أن يقع البيض الموجودين في الجنوب بأن يتخلوا عن معتقداتهم وممارساتهم - وهي محاولة كانت تبدو مستحيلة بالنظر إلى ما كان قائماً وهناك - أو أن يُحدث تغييراً في الجنوب بالإجبار أو بالتهديد باستخدامه ، أو أن يسمح للجنوب بأن يفرض قسراً قضيماً على سكانه السود .

إذا كانت هذه الأمثلة تبرز صعوبة الالتزام الدائم بالموقف الذي مؤداه أن استخدام وسائل النفوذ غير المرغوب فيها لذاتها لا يمكن تبريره مطلقاً ، فإنها لا تعارض مع وجهة النظر القائلة بأن بعض الوسائل التي نؤمن بأننا من الواجب علينا استخدامها سينة في حد ذاتها . ولكنها تساعد على إبراز المعضلة المحزنة التي يمكن أن يواجهها البشر بوصفهم كائنات سياسية . فالفرد قد يظهر قسراً من المسؤولية عند مواجهته هذه المعضلة أو قد لا يظهر أي إحساس بها ، ولكن حتى الآن لم يكتشف أحد وسيلة لتجنبها .

ومن ثم ، هناك إجابة أخرى لهذه المشكلة هي الاعتقاد بأن التصرف الذي ينطوي على استخدام القوة ، وأحياناً القسر ، قد يكون أفضل من أي بديل متاح آخر . ومن ثم ، فرغم أن المرء قد يحكم على القسر بأنه سييء في حد ذاته ، إلا أنه قد يخلص إلى أنه مرغوب فيه أحياناً لاعتبارات ذرائعية وخارجية . هذا الصراع القائم بين بعض أدوات النفوذ بوصفها غير مرغوب فيها في حد ذاتها من جانب ، وعدم القدرة على تجنبها كأدوات من جانب آخر ، يعد من أكثر المشاكل حدة وإزعاجاً ، والتي نواجهها في حياتنا بوصفنا كائنات اجتماعية وسياسية .

وهناك إجابة ثالثة ، تتبع المنطق المتضمن في الإجابة الثانية ، وهو اكتشاف ما إذا كان يمكن إقامة نظام سياسي ينزع إلى الحد من استخدام القسر وغيره من أشكال التحكم غير المرغوب فيها ، وينزع في الوقت نفسه إلى تعظيم استخدام الأشكال المرغوبة أكثر . ومن الواضح أن اختبار هذه الإمكانية يتطلب منا أن نأخذ في الاعتبار بعض الأسئلة الأميريقية الأساسية . مثلاً ، هل الأنظمة السياسية متشابهة في الواقع إلى الدرجة التي تجعل الاختلافات الموجودة بينها لا تثنى الكثير ؟ أو هل تختلف في أوجه هامة إلى حد كبير - وهو ما أتصور أن معظمنا يعتقد ؟ وإذا كان هذا هو الوضع فكيف تختلف ؟ ولتأخذ احتمالاً واحداً ، كيف تختلف الأنظم الديمقراطية عن النظم غير الديمقراطية ؟ ماهي الظروف المساندة في دولة ما والتي سوف ترجح قيام نظام ما دون نظام آخر ؟ وأخيراً ، إلى أي مدى تعتبر الطبيعة الإنسانية محدّدة

للاحتمالات المتعددة ؟ إلى أى حد يختلف الناس فيما يتعلق بسلوكهم فى الحياة
الميلسية ؟ وفى الفصول الأربعة التالية سوف نقوم باستعراض هذه الأسئلة بليجاز ...
ولكن ، وكما رأينا بالفعل ، فإن اهتمامنا بالأشكال المختلفة للتحكم يعكس أيضاً
اهتمامنا بقيم ومستويات محددة ، وهو ما لمسته لمساً طفيفاً فى الصفحات القليلة
السابقة . مثلاً ، كيف يمكننا أن نبرر - إذا كنا نستطيع أن نفعل هذا أصلاً - اعتقادنا
بأن النظام القائم على الاتفاق يفضّل النظام القائم على القصر ؟ أو كيف نستطيع أن
نبرر أن الديمقراطية أفضل من الديكتاتورية ؟ أو أن الشعوب لديها حق فى الحياة
والحرية والبحث عن السعادة ، ، وهكذا . ومنزى فى الفصل العاشر كيف أن بعض
الكتّاب المحدثين حاولوا أن يتعاملوا مع قضايا من هذا النوع .

الفصل الخامس

النظم السياسية : أوجه التشابه

كم يبلغ بالتحديد عدد النظم السياسية فى العالم ؟ لا أحد يعرف . إذا أخذنا فى الاعتبار المعنى الضيق لـ " النظام السياسى " ، الذى نستخدمه هنا ، فلا بد أن العدد سيصل إلى الملايين . فى عام ١٩٩٠ كانت الكرة الأرضية مقسمة إلى أكثر من ١٧٠ دولة مستقلة اسمياً . وفيما بين هذه الدول كانت توجد شبكة متزايدة الكثافة من النظم السياسية التى تضم المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ، والمنظمات الإقليمية مثل الجماعة الأوروبية ، وعددًا آخر لا حصر له من الروابط والعلاقات ، الرسمية وغير الرسمية ، الحكومية وغير الحكومية . ودلّ كل دولة كان يوجد عدد آخر لا حصر له من الأنظمة السياسية الأخرى : للوحدات الحكومية المرتبطة بالأرض مثل الولايات والمقاطعات والمحليات ؛ ووحدات حكومية أخرى مثل الرؤساء ورؤساء الوزراء والمحافظين والعمد والمشرعين والمنظمات الإدارية ، وهكذا ؛ وكذا النظم التى لا تعتبر جزءاً مباشراً من حكومة الدولة مثل الشركات ، والتقليبات العمالية ، والمنظمات الدينية ، والأحزاب السياسية ، والصحف ، والمؤسسات التعليمية ، ومجموعة أخرى متنوعة ولا نهائية من الروابط الأخرى بدءاً من الأسرة وحتى الاتحادات الرياضية .

وفى الولايات المتحدة ، وفى عام ١٩٨٧ فقط ، كانت توجد ٥٠ ولاية ،

٣٠٤٢ مقلطة ، ١٩٢٠٥ حكومات محلية ، ١٦٦٩١ بلدة ، ١٤٧٤١ منطقة تعليمية ، و٢٩٤٨٧ منطقة خاصة أخرى .

وفي نفس الوقت تقريباً كان هناك ٨٨ مليون منزل ، ٥٥ مليون أسرة ، ٨٤٠٠٠ مدرسة أولية وثانوية حكومية ، ١٤٨٤٦ بنكاً و٦١٥٤٨ فرعاً بنكياً ، ١٦ مليون شركة ومؤسسة اقتصادية ، و٢,١ مليون مزرعة (١) .

ومعرفتنا المنظمة لا تمتد لتشمل إلا جانباً صغيراً من السلوك السياسي لعدد ضئيل من هذه النظم . وبالرغم من غرابة الأمر ، فإن بعضاً من أهم النظم السياسية عادة ما لا يدرسها علماء السياسة (ولا حتى أساتذة العلوم الاجتماعية الأخرى في أغلب الأحيان) بوصفها نظاماً سياسية تتضمن علاقات قوة ومؤسسات للحكم . ومن أبرز المؤسسات التي نقصدها هنا تلك للمنظمات التي يقضى الناس معظم حياتهم اليومية بها : أمكن العمل والشركات والمؤسسات الاقتصادية . كما أن علماء السياسة لم يولوا اهتماماً كبيراً للنظام السياسي الصغير الذي يقضى الناس معظم المتبقى من يومهم به - الأمرة . أما الذي ركز عليه علماء السياسة (والفلاييف السياسيون) على مدار قرون عديدة ، فهو مجموعة فرعية صغيرة من النظم السياسية ذات الأهمية غير العادية في الواقع ، وهي تلك النظم المتعلقة ، بصورة أو بأخرى ، بحكم الدولة - الحكومة ، كما أسميناها في الفصل الأول . وبالرغم من أن اهتمامنا سوف ينصب في هذا الفصل ، والفصل الذي يليه ، على هذه المجموعة الفرعية الحيوية من النظم السياسية ، فإنه من المهم أن نتذكر أننا في حياتنا اليومية - في علاقات النفوذ والتحكم والقوة ، ولحياتنا القصر - نكون محاطين دائماً بنظم سياسية ، قد لا ندرك حتى أن لها حكومات ، بالرغم من المدى الذي تصل إليه هذه الحكومات في الضغط على وجودنا اليومي وتشكيله .

والنظم الكبيرة التي تتمتع بالاستمرارية ، والتي درسها علماء السياسة ، تتشابه بصفة أساسية في بعض المناحي ، ولكنها تختلف جذرياً في مناح أخرى . وسوف نحول اهتمامنا الآن إلى أوجه التشابه والاختلاف هذه .

وجهتا نظر متطرفتان

هناك وجهتا نظر متطرفتان ، وإن كانتا شائعتين ، حول النظم السياسية . فإحداها ترى أن للنظم السياسية لاختلاف عن بعضها البعض أبداً فيما يتعلق بالمظاهر

(١) U.S. Bureau of the Census, Statistical Abstract of The United States : 1968, 100th ed. (Washington, D.C. : U.S. Government Printing Office, 1967), Table 429, p.256; Table 58, p. 44; Table 288, p.124; Table 773, p. 471; Table 823, p. 495; and Table 1056, p. 608.

الهامة . ووفقاً للأخرى ، فالنظم السياسية مطّلة إلى الحد الذى يمكن معه إعادة تشكيلها حسب الرغبات المختلفة .

حتى إذا كانت الاختلافات فى هذه المنظورات ، مثلما هو الوضع فى كل حالات الاختلاف فى الأمور السياسية ، هى اختلافات لقوية بحتة ، فالصراع فى الأسس هو أكثر من كونه مسألة خلاف حول استخدام الكلمات . اعتبر على سبيل المثال الفرضية التى مؤداها أن كل النظم السياسية تسيطر عليها طبقة حاكمة أو نخبة حاكمة ، وهى وجهة نظر ترتبط برجال ثلاثة غطت منى حياتهم فترة التحولات المضطربة فى أوروبا خلال الربع الأخير من القرن للتاسع عشر ، والربع الأول من القرن العشرين . اثنان منهم كانا إيطاليين : فيلفريدو باريتو Vilfredo Pareto (١٨٤٨ - ١٩٢٣) وجاينتو موسكا Gactano Mosca (١٨٥٨ - ١٩٤١) ، أما الثالث ، روبرتو ميتشلز Roberto Michels (١٨٧٦ - ١٩٣٦) ، فهو من أصل ألماني وعاش معظم منى عمره فى إيطاليا . ولقد حقق الثلاثة شهرة بين علماء الاجتماع الذين لم تبهرهم الديمقراطية وتشككوا فيها . وهناك عبارة صاغها موسكا تظهر فحوى أطروحتهم :

« بين الحقائق والاتجاهات الثابتة والتى توجد فى كل الكيانات والجماعات السياسية ، هناك حقيقة واضحة جداً إلى درجة تجعلها ظاهرة حتى للعين العابرة . ففى كل المجتمعات - بدءاً من المجتمعات البدائية والتى أدركت بالكاد بزوغ فجر الحضارة ، وحتى أكثر المجتمعات تقدماً وقوة - تظهر طبقتان من البشر : طبقة تحكم وطبقة تُحكم . الطبقة الأولى ، وهى دائماً أقل عدداً ، تقوم بكافة الوظائف السياسية ، وتحكم القوة وتنمتع بالامتيازات التى تجلبها القوة . فى حين تقع الثانية ، وهى الطبقة الأكثر عدداً ، تحت توجيه وسيطرة الأولى ، بأسلوب أصبح الآن - بشكل أو بآخر - قانونياً وأقل تحكيمياً وعتفاً ، وهى نمد الأولى ، على الأقل فى الظاهر ، بوسائل ملدية للبقاء ، وبالآليات الأساسية لضمان حيوية الكيان السياسى » (١) .

Mosca, *The Ruling Class (Elementi di scienza Politica)*, 1896, ed. Arthur Livingston (New York : McGraw-Hill Book, Co. 1939), p. 58. (Copyright 1939 by McGraw-Hill. Used by permission of McGraw-Hill Book Company.)

ولقد ألقم هذه الفرضية أيضاً : Pareto, *The Mind and Society: Tratto di Sociologia Generale*, (New York : Harcourt Bruce Jovanovich, 1935), in vol. 4, p. 1569.

وإذا ألقمها أيضاً : Michels, *Political Parties* (1915) (New York : Collier Books, 1962), p. 342 ff. وهناك دراسة رائعة عن موسكا تتضمن كملحق الصياغة النهائية لتفريته حول الطبقة الحاكمة وهى James H. Michel, *The Myth of the Ruling Class* (Ann Arbor : University of Michigan Press, 1956).

وعلى طرف نقيض من ذلك ، يوجد هؤلاء المتحمسون المُدَّج (وهم ليسوا دائماً صغاراً في السن) الذين يضعون أملاً كبيراً على مولد المدينة الفاضلة ، فيعتلون ، بل وقد يكونون معتقدين حقاً ، أنه عندما يبرز فجر اليوم الجديد فإن السياسة سوف تختفي .

ويختلف المحللون حول مساحة التثبيت والمعتبر في السياسة . ومن قبيل التضليل القول بأن الخلاف يمكن حسمه تملأ في إطار المعرفة المتوافرة حالياً . فكل من وجهتي النظر المتطرفتين تتضمن بعض الحقيقة ، ولكن كليهما غير كاملة أيضاً .

وفيما يتعلق بوجهة النظر التي ترى أن السياسة مطلوبة بلا حدود ، فإن خبرات عديدة تبين لنا أنه بعد أن تشرق شمس مجتمع جديد « بلا سياسة » ، فإنه ما إن تأتي الظهيرة حتى تكون السياسات « القديمة » قد عادت لتأخذ بالتأثر . ووفقاً لبعض المعايير فإن السياسات الجديدة قد تكون أفضل ، بل وربما أفضل بكثير ، من السياسات القديمة ؛ أو قد تكون أسوأ ، بل وربما أسوأ بكثير ؛ ولكن على الأقل في بعض الجوانب ستكون الائتلاف متشابهتين إلى حد بعيد .

وأود أن استرعى انتباهكم الآن إلى أوجه التشابه هذه ، وإلى هذه الأنماط المتكررة ، والتي حتى الآن يبدو أنه من غير الممكن تجنبها .

سمات النظم السياسية

التحكم غير المتكافئ في الموارد السياسية

إن التحكم في الموارد السياسية موزع بطريقة غير متكافئة . وهناك أربعة أسباب لذلك :

- (١) يوجد في كل مجتمع بعض التخصص في الوظائف ، وفي المجتمعات المتقدمة يكون التخصص مكثفاً . والتخصص في الوظائف (تقسيم العمل) يوجد اختلافات في القدرة على الاستفادة من الموارد السياسية .

- وهناك تعريف ممتاز لباريتو في *Vilfredo Pareto : Sociological Writings, selected and introduced* by S.E. Finer (New York : Holt, Rinehart and Winston, 1964).

ونظر أيضاً : S.E. Finer, "Pareto and Proto-Democracy : The Retreat to Casteism", *American Political Science Review*, 62 (June 1968), pp. 449-58.

وهناك خلاصة بلوغه ونقد لمتشاز في John D. May's "Democracy, Organization, Michels," *American Political Science Review*, 59 (June 1965), pp. 417-29.

(٢) وبسبب الاختلافات الموروثة ، لا يبدأ كل الناس حياتهم بنفس القدرة على الاستفادة من الموارد ، فهؤلاء الذين تكون بدايتهم متفوقة عادة ما يُعظمون من مركزهم المتقدم . والأفراد والمجتمعات هم إلى حد ما سجناء للماضى ، ونقطة البداية لأى منهم لا تكون مطلقاً صفحة بيضاء بيولوجياً أو اجتماعياً . وبعض المواهب تكون بيولوجية ، ولكن الكثير منها لا يكون بيولوجياً وإنما اجتماعى مثل الثروة والمستوى الاجتماعى ومستوى تعليم الأسرة وتطلعاتها . وبغض النظر عن المصدر ، فإن الاختلافات فى المواهب البيولوجية والاجتماعية وقت الميلاد عادة ما تتضاعف لتصبح اختلافات أعظم فيما يتعلق بالموارد المتاحة للبالغين . ففى كل مكان تقريباً نجد أن فرص للتعليم ، على سبيل المثال ، مرتبطة على الأقل جزئياً بالثروة أو المستوى الاجتماعى ، أو الوضع الميسى للأسرة التى ينتمى إليها المرء .

(٣) إن اختلاف الميراث البيولوجى والاجتماعى ، مضافاً إليه تباين الخبرات يودى إلى بروز اختلافات فى حوافز وغايات الأشخاص المنتمين إلى أى مجتمع . واختلاف الدوافع يودى بدوره إلى اختلاف المهارات والموارد : فلا يتساوى كل الأفراد فى الحوافز التى تدفعهم للاشتغال بالسياسة ، أو التى تجعلهم قادة ، أو التى تكسبهم الموارد اللازمة لكى يمتلك القائد نفوذاً بإزاء الآخرين .

(٤) وأخيراً ، فإن بعض الاختلافات فى الحوافز والغايات عادة ما تلقى تشجيعاً فى كل المجتمعات ، وذلك لإعداد الأفراد للتخصصات المختلفة . وهنا تكتمل للدائرة : فإذا كان التخصص فى الوظائف يعتبر أمراً نافعاً ، فإن بعض الاختلافات فى الدوافع تعتبر فى هذه الحالة مفيدة أيضاً . ولكن من المرجح أن تقود الاختلافات فى الدوافع إلى اختلافات فى الموارد - فعلى سبيل المثال تودى إلى أقدم عسكرى بين المحاربين أكثر مما هو موجود بين الرعاة .

وبالنظر إلى هذه الأسباب الأربعة (٢) ، يبدو مستحيل أن يقوم مجتمع تتوزع فيه الموارد السياسية بين الراشدين فى مساواة تامة . وبالرغم من هذا لا يجب أن نخلص إلى أنه لا توجد اختلافات هامة فى أسلوب توزيع الموارد السياسية فى

(٢) نمالجه نُشر شمولاً طبع : McGraw-Hill (New York : Gerhard Lenski, *Power and Privilege* Book Co., 1966) ، خلاصة للفصل الرابع .

المجتمعات المختلفة . وذلك لأن هذه الاختلافات موجودة بالفعل ، ولأنها هامة أيضاً .
وهذه المسألة منتقولة في الفصل التالي .

البحث عن النفوذ السياسى

يسعى بعض أعضاء النظام السياسى إلى اكتساب قدرة على التأثير فى السياسات والأحكام والقرارات التى تطبقها الحكومة - أى النفوذ السياسى .
والناس لا يسمعون بالضرورة وراء النفوذ السياسى فى حد ذاته ، ولكن لأن التحكم فى الحكومة يساعدهم على تحقيق غاية أو أكثر من غاياتهم . فالتحكم فى الحكومة هو وسيلة شائعة جداً لتحقيق المرء لغاياته وقيمه إلى الحد الذى يجعل من الصعب تخيل وجود نظام سياسى خال من سعى الأفراد من أجل القوة .

التوزيع غير المتكافئ للنفوذ السياسى

يتوزع النفوذ السياسى بصورة غير متكافئة بين أعضاء النظام السياسى .
ومن الواضح أن هذا الافتراض شديد الارتباط بالافتراض الأول ، والمتعلق بالموارد . فلأن بعض الأفراد لديهم موارد أكثر يستطيعون من خلالها التأثير فى الحكومة ، فإنه يكون من السهل عليهم أن يمارسوا تأثيراً أكبر على الحكومة لو أرادوا ذلك ، وحينما يريدون . فالأشخاص الذين لديهم قدرة أكبر على التأثير فى الحكومة ، يستطيعون استخدام نفوذهم هذا ليحتقوا تحكماً فى موارد سياسية أكثر .

إن وجود نفوذ سياسى غير متساو هو أمر تمت ملاحظته على مدار قرون عديدة ؛ وبالرغم من أن العديد من المحللين يتفقون حول هذه الحقيقة ، إلا أنهم يختلفون فى تقييمهم لها ، فبعضهم يبررها والبعض الآخر يهاجمها . فالمقالة الافتتاحية لكتاب « المياسة » لأرسطو سمعت نحو شرح وتبرير الاختلافات فى السلطة بين الأسىد والعبيد ، الأزواج والزوجات ، الآباء والأبناء . ثم بعد عشرين قرناً ، وفى منتصف عصر النهضة ، سعى روسو لشرح عدم المساواة فى القوة ومهاجمته فى مقاله الشهيرة « محاضرة عن جنور عدم المساواة » (١٧٧٥) .
ولقد تتبع روسو أصول عدم المساواة فى القوة وأرجعها لعدم المساواة فى الملكية . فقد قرر أن عدم المساواة فى الملكية أدى إلى عدم مساواة فى الموارد الأخرى . وبعد أقل من قرن من وفاة روسو ، قدم كل من ماركس وإنجلز تفسيراً مشابهاً فى « البيان الشيوعى » وفى مجموعة أخرى من كتاباتهما الثورية التى نلتها .

وأحياناً ما يتم الخلط بين الافتراض القائل بأن النفوذ السياسى يتوزع بطريقة غير متساوية من جانب ، وبين افتراض موسكا القائل بأنه فى كل نظام سياسى توجد

طبيعة حاكمة . ولكن الواقع أن أحد الافتراضين لايفضى بالضرورة إلى الآخر . وسوف نعود إلى هذا التمييز مرة أخرى فى الفصل القادم ، ذلك لأن وجود أو غياب طبقة حاكمة هو أحد الجوانب التى تختلف بخصوصها النظم السياسية . ولكن فى الواقع إذا ما أسعينا الأفراد الذين يملكون النفوذ السياسى الأكبر قادة سياسيين ، فإن افتراضنا الثالث سوف يوجب إذن بأن كل نظام سياسى به قادة سياسيون . وهذا هو المعنى الذى منستخدم به مصطلح « قائد » أو « قائد سياسى » فى هذا الكتاب : أى للإشارة إلى هؤلاء الأفراد الذين يملكون النفوذ الأكبر فى النظام السياسى .

ثينى وحل الأهداف المتعارضة

يتبنى أعضاء النظام السياسى أهدافاً متعارضة ، وهذه يتم التعامل معها بواسطة حكومة النظام السياسى بالإضافة إلى وسائل أخرى . فالصراع والتراضى مظهران هاملان للنظم السياسية . والأشخاص الذين يحبون سوبياً لا يتفقون أبداً حول كل شيء ، ولكنهم إذاكانوا يرغبون فى الاستمرار فى العيش سوبياً ، لايمكنهم أن يختلفوا تماماً فى أهدافهم .

وبالرغم من أن المنظرين السياسيين أدركوا هذه الثنائية ، إلا أن بعضهم وضع ثقلاً أكثر على طرف منها دون الآخر . فالبعض ، مثل هوبز Hobbes ، ركز على استعداد الناس للصراع مع بعضهم البعض ؛ أما البعض الآخر ، مثل أرسطو وروسو ، فركز على قابلية الناس للاتفاق والتعاون .

والحكومة لا تتدخل بالضرورة فى كل مرة تتعارض فيها أهداف وتصرفات الأفراد المختلفين . فالصراع عادة مايلمتم التعامل معه بعيداً عن الأدوات السياسية - مثلاً بالقيل والقال ، أو بالمحر والعرافة ، أو باستخدام لغة عدوانية حادة ، أو حتى ببعض انفجارات العنف المتفرقة . وفى المجتمعات المعقدة ، فإن جزءاً يعتد به من الصراع يتم التوسط بخصوصه أو التحكم فيه أو كبحه أو حله أو التعامل معه بصورة ما بواسطة نظم سياسية غير الدولة . وبالرغم من هذا ، فإنه عندما تبرز الحاجة إلى درجة من القصر تخرج عن نطاق الممكن أو المسموح به للحكومات الأخرى التى تعمل فى حدود النطاق الإقليمى للدولة ، فإن مسئولى الحكومة يمكنهم استخدام قوتهم المتفرقة بغضل تحكم الحكومة المطلق فى الظروف التى يمكن فى ظلها توظيف العنف بصورة مشروعة . ومن ثم ، فإن الحكومة تتدخل عندما يضحي الصراع غير قابل للتسوية عن طريق الوسائل غير السياسية أو من خلال حكومات بخلاف حكومة الدولة .

اكتساب الشرعية

يحاول القادة فى النظام السياسى أن يضمنوا أنه فى أى وقت يتم فيه استخدام الوسائل الحكومية للتعامل مع الصراع ، أن تكون القرارات التى يتم التوصل إليها مقبولة على نطاق واسع ليس فقط بسبب الخوف من العنف أو العقاب أو القسر ، ولكن أيضاً بسبب الإيمان بأنه من الصواب والملائم أخلاقياً أن يتم ذلك . ووفقاً لأحد استخدامات المصطلح ، فالحكومة تعتبر « شرعية » إذا كان الأشخاص الموجهة إليهم أوامرهم يؤمنون بأن بنين واجراءات وتصرفات وقرارات وسياسات ومسئوليات وقادة الحكومة يمتلكون صفة « الصلاح » أو « الملاءمة » أو « المسمو الأخلاقى » - باختصار ، حق صنع قواعد ملزمة . ومن ثم ، فإن افتراضنا الرابع هو القول بأن : القادة فى النظام السياسى يحاولون أن يسيغوا على تصرفاتهم ممة الشرعية .

عندما يفتح نفوذ القائد بثوب الشرعية ، فهذا عادة ما يشار إليه بالميلطة . فالسلطة إذن هى نوع خاص من أنواع النفوذ : وهو النفوذ المشروع . وبالتالي فإن افتراضنا الرابع يضحى موازياً أيضاً للقول بأن : القادة فى نظام سياسى ما يعملون على أن يحولوا نفوذهم إلى سلطة . ولأنهم عادة ماينجحون ، فلننا نجد الشرعية منتشرة وهامة .

ومن السهل أن نرى لماذا يسعى القادة من أجل الشرعية . فالسلطة هى شكل كفاء جداً من أشكال النفوذ . فهى لاتعتبر أكثر قابلية للاعتماد عليها ، وأكثر بقاءً من القصر المسافر وحسب ، ولكنها تمكن للحاكم أيضاً من أن يحكم مستخدماً الحد الأدنى من الموارد السياسية . صوب يكون من المستحيل الاعتماد على الخوف والإرهاب لإتجاز المهام المعقدة فى منظمة بيروقراطية ضخمة مثل هيئة البريد الأمريكية ، أو وزارة الدفاع ، أو مستشفى ماسشوسيتس العام ، أو شركة جنرال موتورز ، أو نظلم المدارس الحكومية فى مدينة نيويورك . كما أنه قد يكون من المستحيل ، أو على أقل تقدير أكثر تكلفة ، أن نعتد على المكافآت المباشرة ، لأن هذا سوف يتطلب نظاماً يعتمد على العمل بالقطعة . فعندما يعتبر المرؤوسون أن الأوامر والتكاليف التى يتلقونها ملزمة أخلاقياً ، سيكون هناك إفاق صغير نسبياً من الموارد ، عادة فى شكل مهاليا ومرتبات ، وسيكون هذا وحسب هو اللزم لضمان الأداء للمرضى .

وبالرغم من أن هناك أنواعاً كثيرة ومختلفة من النظم السياسية التى يمكنها اكتساب الشرعية ، فإن الديمقراطية قد تكون أكثر حاجة إليها من معظم الأنظمة

الأخرى . وفى المدى البعيد ، لا يمكن فرض الديمقراطية على جماعة من الناس ضد إرادتهم . فى الواقع ، من غير المرجح أن تحيا الديمقراطية عندما تعارضها أقلية ضخمة ، لأن المؤسسات الديمقراطية سوف تواجه مساراً شاقاً إذا اضطرت الأغلبية إلى فرض حكمها فرضاً بصفة مستمرة على أقلية كبيرة .

ويبدو أن هناك عدداً ضخماً ومنوعاً من النظم الميسمية التى نجحت فى اكتساب شرعية ملحوظة فى أوقات وأمكن مختلفة . وحتى داخل مجتمع الولايات المتحدة الديمقراطية نسبياً ، فالنظم السياسية التى تعكس مبادئ متناقضة جداً بخصوص السلطة ، تمتلك شرعية . فعلى سبيل المثال ، نجد أن الشركات وهىئات الحكومة وبعض التنظيمات الدينية منتظمة وفقاً لمبادئ هيراركية وليس وفقاً لمبادئ ديمقراطية ؛ وبالرغم من ذلك ، فإن العديد من المواطنين الذين يعترفون بالشرعية للحكومة الأمريكية بسبب بنائها الديمقراطية ، نجدهم يعترفون بالشرعية أيضاً لهذه الأنظمة الهراركية . وهكذا فإن كل ترتيب سياسى يمكن تصوره - إقطاعاً ، ملكية أوليجاركية (حكم القلة) ، أرستقراطية موروثية ، بلوتوقراطية (حكم الأثرياء) ، حكومة تمثيلية ، ديمقراطية مباشرة - قد اكتسب فى مكان ما وزمان ما ، شرعية عميقة إلى درجة جعلت الناس يضحون بحياتهم من أجل الدفاع عنه .

تطور الأيديولوجية

عادة ما ينتمى القادة فى نظام سياسى ما مجموعة متكاملة من المذاهب التى تتمتع بقدر معقول من الثبات ، والتى تهدف إلى شرح قيادتهم للنظام وتبريرها . ومجموعة المذاهب من هذا النوع عادة ما تسمى أيديولوجية ميسمية (أسماها موسكا : « الصيغة الميسمية »)^(١) . وهناك سبب واضح يبين لماذا يطور القادة أيديولوجية : لإمباغ الشرعية على قيادتهم ، ولتحويل نفوذهم الميسمى إلى سلطة . ثم إن الحكم باستخدام الاعتبار والثقة (السلطة) أكثر اقتصاداً من الحكم باستخدام القسر .

وبعض القادة ، بما فى ذلك أصحاب المناصب الحكومية العليا وحفلوهم ، يتبنون عادة أيديولوجية لا تبرر قيادتهم وحسب ، ولكن تبرر أيضاً النظام السياسى ذاته . وتصبح أيديولوجيتهم إذن هى الأيديولوجية الرسمية أو الحكمة . والأيديولوجية الحكمة تشير إلى الافتراضات الأخلاقية والدينية وتلك المرتبطة بالوقائع وغيرها ، والتى من المفترض أنها تبرر النظام . وإذا كتلت الأيديولوجية الحكمة متطورة إلى حد بعيد ، فهى تتضمن عادة معايير لتقييم تنظيم وسياسات وقادة

Mosca, *The Ruling Class*, pp. 70-71 (٤)

النظام ، وتحوى كذلك وصفاً مثاليًا للطريقة التى يعمل بها النظام فى الواقع ، وصفاً يضيّق من الهوة التى تفصل بين الواقع والهدف الذى تحدده الأيديولوجية .

وبالرغم من أن الأيديولوجية للحكمة تساعد القادة الذين يحكمون على اكتساب الشرعية ، إلا أنه سيكون من غير الواقعى أن نخلص إلى أن وجود الأيديولوجية أو فحواها يمكن تغييره تماماً وقطع برده إلى رغبات القادة فى إسباغ الشرعية على تصرفاتهم ، ومن ثم فى تحويل القوة المسافرة إلى سلطة . فمن ناحية ، هناك الحقيقة القائلة بأن قبول الكثير من الناس ، من غير القادة ، الأيديولوجية ، إنما يعكس الرغبة فى الفهم وفى تفسير للخبرات والأهداف التى تدمهم بمعنى وغاية للحياة ، ولمركز الممر فى الكون . ويكون من الغريب ألا يرغب الناس ، الذين سعوا على مدار آلاف السنين لفهم حركة الكواكب والنجوم ، فى معرفة نظامهم السياسى أيضاً . بالإضافة إلى هذا ، وبالرغم من بعض المظاهر التى قد تبدو مناقضة لهذا ، فإن القادة لا يستطيعون أن يخترعوا أيديولوجية حكمة ويستغلوها بطريقة تحكمية ، لأنه حالما تصبح الأيديولوجية السياسية مقبولة على نطاق واسع فى النظام السياسى ، يصبح للقادة أيضاً سجناء لها ؛ وإذا ما انتهكوا معاييرها ، فإنهم يخالطون بتقويض شرعيتهم .

ولكنه من غير الواقعى أيضاً افتراض أن الأيديولوجية للحكمة هى كيان موحد ومتجانس من المعتقدات التى يتقبلها كل فرد فى النظام السياسى . فى المقام الأول ، فإن الحد الذى تتطور إليه الأيديولوجية فى الواقع ، وقدر التفصيل فيها ، إنما يختلف بشدة من نظام سياسى إلى نظام سياسى آخر . وفى المقام الثانى ، لا توجد مطلقاً أى أيديولوجية متكاملة تماماً أو متسقة داخلياً . ولنتذكر سبباً واحداً لذلك ، فالأيديولوجية ليست جامدة بالضرورة : فالمواقف الجديدة تخلق الحاجة إلى تفسيرات جديدة وكذا التأكيد على أهداف جديدة ، وبالتالي فإن عناصر مستحدثة ولا علاقة لها بالأيديولوجية الأساسية ، بل وأحياناً غير متسقة معها ، تبدأ فى الزحف والتسلل . وهكذا فإن فرداً من القموض أحياناً يكون مزية إيجابية ، لأنه يسمح بالمرونة والتغيير .

وفى المقام الثالث ، فمن المحتمل ألا يتقبل الأيديولوجية القائمة كل أعضاء نظام ما بنفس الطريقة . فكثير من الأعضاء لديهم معرفة بسيطة بالأيديولوجية السائدة . والتى تمت صياغتها بواسطة القادة . وبعض الأعضاء قد يؤمنون بالقليل - وربما بدون أية حصافة - بوجهات نظر خلسة ومتنوعة تتعارض مع الأيديولوجية الحاكمة .

وفي المقام الرابع ، فإن الأيديولوجية الحاكمة قد تضمنت مرفوضة . فيعض أعضاء النظام السيملي - الشيوعيون أو الفاشيون في دولة ديمقراطية ، أو الديمقراطيون في دولة سلطوية - قد يتمسكون بالأيديولوجيات متنافسة ومتصارعة . ولأن الناس يختلفون في أهدافهم ، فإن القادة في الحكم نادراً ما يحكمون دون أن يواجهوا معارضة مستترة أو معلنة ، وقليل من الأنظمة يستطيع الاعتماد على مساندة غير محدودة من جانب كل الأعضاء . والمعارضون لنظام ما عادة ما يطورون نقداً يرفض الاعتراف بشرعية النظام القائم . وعادة أيضاً ما يطرح المنتقدون بديلاً ، ويدعون أنه على خلاف الصورة التي يصورون بها النظام القائم ، يستند إلى أسس شرعية .

وأحياناً ما تصبح الأيديولوجية الثورية في مرحلة ما هي الأيديولوجية الحاكمة للمرحلة التالية . فخلال القرن الثامن عشر ، كان المذهب الديمقراطي أيديولوجية ثورية ؛ أما اليوم ، فالديمقراطية هي الأيديولوجية الحاكمة في الولايات المتحدة ومعظم أوروبا الغربية . وفي روسيا ، كانت كل من الماركسية واللينينية أيديولوجية ثورية حتى عام ١٩١٧ ، ثم أصبحت أيديولوجية حاكمة تم تحويلها بواسطة خلفاء لينين . ومع بروز ميخائيل جورباتشوف عام ١٩٨٦ تراجعنا بسرعة أمام برامجنا الجديدة .

تأثير النظام السياسية الأخرى

تتأثر الطريقة التي يتصرف بها نظام سياسي ما بوجود نظم سياسية أخرى . فاستثناء بعض الحالات العرضية النادرة جداً إلى درجة تسمح بتجاهلها - مثلاً نازي أو قبيلة صغيرة ومعزولة تملأ - فإن النظم السياسية لا تعيش في عزلة .

ويطرح الحالات الاستثنائية جانباً ، نجد أن كل نظام سياسي يرتبط بعلاقات خارجية ، لأن التصرفات المتاحة أمام أي نظام تتأثر بالتصرفات الماضية والمحتملة لنظم أخرى . فالمدينة لا تستطيع أن تتجاهل وجود الحكومة ؛ والحكومات لا بد وأن توائم تصرفاتها مع حقيقة وجود حكومات أخرى ، وتحالفات واقتلافات ومنظمات دولية أخرى . وحتى النادي أو المحفل الديني لا يستطيعان التصرف بملء يدهما ؛ وقادة نقابة عمالية ما لا بد أن يأخذوا في الاعتبار التصرفات الماضية والمحتملة للشركات والتغلبات الأخرى ، والحكومة .

وتؤثر النظم السياسية الأخرى أمر غاية في الوضوح ، إلى درجة تجعل مجرد الحاجة إلى الإشارة إليه نادرة ، لولا الحقيقة الغريبة والتي مؤداها أن معظم الناس

الذين يطرحون تصوراتهم عن النظام السياسي المثالي يتجاهلون القيود التي يفرضها وجود النظم السياسية الأخرى . فمن السهل تخيل « المجتمع الخيّر » إذا لم يشغل المرء نفسه بالمجتمعات الأخرى ، والتي من المحتمل جداً أن تكون سيئة ، والتي قد نشوء المساحة المحيطة بنا . وبالتالي ، فإن المدن الفاضلة السياسية عادة ما يتم بلورتها دون إشارة إلى القيود المعقدة التي تفرضها العلاقات الخارجية ، والتي عادة ما يتم التخلص منها إما بتجاهلها تماماً ، وإما بحلها وفقاً لخطة مبسطة .

حتمية التغيير

قد يكون من المناسب أن ننهي هذا الفصل بالتأكيد على نمط متكرر الحدوث يستيق موضوع الفصل التالي ، وهو أن كل النظم السياسية تتعرض للتغيير .

فمن زمن سحيق والمحللون السياسيون يشيرون إلى تقلب النظم السياسية . فوفقاً لأفلاطون : « بالنظر إلى أن كل شيء له بداية فلا بد له من نهاية ، فإنه حتى دستور مثل دستوركم لن يبقى إلى الأبد ، بل سوف يتحلل في زمن ما » . وبسبب تفضيله الواضح للمفاهيم التخيلية والنظرية الجامدة إلى حد ما ، والمستمدة من قدرة تأملية باهرة ولكنها غير مخبّرة على محك الخبرة الواقعية ، استطرد أفلاطون ليصف عملية التحلل الحتمية ، والتي منبج من خلالها أنه حتى الأرستقراطية الكاملة التي اقترحها سوف تتحلل حتماً إلى « الديمقراطية » ، أو حكومة الأشراف ، لتتبعها الأوليغارشية ، ثم الديمقراطية ، وأخيراً الطغيان .

وقد رفض أرسطو جدلية أفلاطون ، ولكنه كرس جزءاً مطولاً من كتابه « السياسة » لشرح أسباب الثورات والتغيرات الدستورية ، وطور نظرية التغيير السياسي إلى مدى أبعد مما أخذها إليه أفلاطون ، والواقع أن ملحوظته مازالت تستأهل القراءة وذلك بسبب عمقها .

وبالرغم من أن دارسي السياسة قد لاحظوا تقلب النظم السياسية ، فإنه من الحقائق المثيرة أن هؤلاء الذين يهتمون بإظهار قصمات الدولة المثالية عادة ما يسقطون احتمال حدوث أى تغيير في المدينة الفاضلة التي يتحدثون عنها . فلكونها كاملة ، فإن الدولة المثالية إما أنها لا يمكن أن تتغير ، وإما أنها إذا ما تغيرت فإنه لا بد أن تتغير إلى الأسوأ . وترتيباً على ذلك ، فإن المدن الفاضلة السياسية إما أنها تستبعد فكرة التغيير أو تنتقص منها . فقد افترض أفلاطون أن دولته المثالية سوف تتغير - وأكد أنها سوف تتدهور حتماً إلى أشكال أكثر تحللاً . (وكما أشار أرسطو : « عندما نصل إلى نظم الطغيان ، يتوقف أفلاطون : فهو لم يشرح مطلقاً هل ستتغير

هذه النظم أم لا ، وفى حالة تغييرها ، لماذا يحدث ذلك ، أو إلى أى دستور سوف تتحول ،) . أما كارل ماركس ، فقد قلب أفلاطون رأساً على عقب . لقد صور ماركس تاريخ الإنسانية بوصفه تغييراً مستمراً . ولكن عندما يتم الوصول إلى المرحلة النهائية للشيوعية ، فكل قوى التاريخ التى كانت تعمل حتى الآن من أجل التغيير ، سوف تختفى . حتى الديمقراطيون أحياناً ما يوجون بأن الديمقراطية هى مرحلة نهائية فى التطور السياسى للإنسانية . ولكن فى كل تاريخ المؤسسات السياسية لا يوجد نظام سياسى لم يتغير مطلقاً .

وبسبب الأهمية الواضحة والمميزة للتغيير السياسى ، السلمى أو العنيف ، التطورى أو الثورى ، فقد بُنيت عدة محاولات لفهمه وشرحه والتنبؤ به ، وكذا لتحديد الأنواع المختلفة للتغيير ، الأوضاع التى تفرزها والتسلسل أو المراحل التى يحدث التغيير وفقاً لها ، وهكذا . ولقد أنت الثورات على وجه التحديد إلى قدر هائل من البحث والنظرية فى الموضوع . ولكننا مازلنا نفتقد الفهم المنظم للتغيير السياسى ، ومازلنا نفتقد وجود نظرية مناسبة خاصة بالثورات ، كما أن قدرتنا على التنبؤ بالتغيرات السياسية الرئسية مازالت ضعيفة جداً . وبالرغم من هذا ، فهناك على الأقل توقعان يمكن طرحهما بقدر معقول من الثقة : (١) أن كل نظام سياسى ، بغض النظر عن مدى صلابته الفعلية أو للظاهرة ، لابد أن يشهد تغييرات هامة ، و (٢) لما كان من الصعب جداً التنبؤ بالتغيير ، فإن مساحة كبيرة من عدم التأكد تضحى سمة للحياة السياسية لا يمكن تجنبها .

وربما لم يكن هناك وقت كان فيه التغيير معلماً مميزاً للحياة السياسية فى كل أنحاء العالم - وكذا لكل مجالات الحياة الأخرى - كما هو الحال فى القرن الذى يزحف الآن نحو النهاية . لدينا العديد من الأميلاب التى تجعلنا نؤمن بأن سرعة ومدى التغيير لن يكونا أقل فى القرن القادم عما كنا عليه فى قرننا الحالى .

الفصل السادس

النظم السياسية : أوجه الاختلاف

إن محاولات تصنيف النظم السياسية إلى أنواع مختلفة ، هي بالتأكيد أمر قديم قدم دراسة السياسة ذاتها . فأرسطو ، على سبيل المثال ، قدم لنا تصنيفاً يمتد إلى معيارين : العدد النسبي للمواطنين الذين لهم حق الحكم ، واحد أم قلة أم كثرة ؛ وما إذا كان الحكام يحكمون بفرض تحقيق المصلحة العامة ، أم أنهم يعملون بأنانية من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية^(١) . هذا التصنيف المداسى الشهير (انظر الجدول ٦ - ١) ترك أثره على تاريخ الفكر منذ ذلك الوقت .

ولكن منذ نصف قرن مضى ، قدم ماكس فيبر Max Weber تصنيفاً آخر أصبح له أثر أعمق من أثر تصنيف أرسطو على أساتذة العلوم الاجتماعية اللاحقين .

(١) Ernest Barker, ed., *The Politics of Aristotle* (Oxford : Oxford University Press, 1952), Book 3, Chap. Six and Eight, esp. pp. 110-114.

ولكن لاحظ أن أرسطو قدم في مرحلة متأخرة نسفاً أكثر تعقيداً عندما قام بموازاة الأوليغاركية مع حكم الأغنياء من جانب ، وموازاة الديمقراطية مع حكم الفقراء من جانب ثان . انظر ص ١١٦ .

الجدول (٦ - ١) تقسيم أرمطو

الحكام يحكمون لتحقيق مصلحة		عدد المواطنين الذين لهم حق الحكم
أنفسهم	الجميع	
طفيلان أوليجاركية (حكم القلة) ديمقراطية	ملكية ارستقراطية دولة	واحد قلة كثرة

ولقد ركز فيرر اهتمامه على النظم التي تتمتع فيها الحكومات بالشرعية ، واقترح وجود ثلاثة أسس تمكن قادة النظام السياسي من ادعاء الشرعية لحكمهم ، وتجعل أعضاء النظام يقبلون ادعاءهم هذا . هذه الأسس هي :

(١) **التقاليد** : الشرعية التي تستند إلى « إيمان راسخ بقسمة التقاليد المتناهية القدم » ، وإلى الحاجة لطاعة القادة الذين يمارسون السلطة وفقاً لهذه التقاليد . وقد قرر فيرر أن هذه هي « أكثر حالات السلطة انتشاراً وبدائية » .

(٢) **سمات شخصية متميزة** : الشرعية التي تستند إلى « الولاء للقسمية والبطولة والشخصية النموذجية المتميزة لشخص فرد » ، وكذا للنظام الأخلاقي والسياسي الذي أوحى به أو رتبته .

(٣) **القانونية** : الشرعية التي تستند إلى اعتقاد بأن القوة يحسن استخدامها بالطرق القانونية ، فالقواعد الدستورية والقوانين وسلطات أصحاب المناصب تُقبل بوصفها ملزمة لأنها قانونية ، فما يتم إنجازه بطريقة قانونية يعتبره الناس شرعياً (٧) .

ويقابل كل أساس من أسس الشرعية هذه ، شكل « نقي » من أشكال السلطة :

(١) **السلطة التقليدية** ، (٢) **السلطة الكاريزمية** (وهذا المصطلح مستمد من كلمة يونانية كانت تستخدم بواسطة المسيحيين الأول وتعني « نعمة إلهية ») ، (٣) **السلطة القانونية** .

ولقد أدرك فيرر أن هذه الأشكال النقية هي مجرد تجريدات ، أو كما أسماها

(٧) Max Weber, *The Theory of Social and Economic Organization*, trans. A.M. Henderson and Talcott Parsons (New York : Oxford University Press, 1947) p.328.

هو ، أنماط مثالية . . ففى أى نظم سياسى قائم فى الواقع ، قد يواجه المرء الأنواع الثلاثة للسلطة الشرعية جنباً إلى جنب .

ولكن التصنيفات التى تزامنت فى السنوات الحديثة على ميدان التحليل السياسى قد أزاحت اجتهدات فير وأرسطو جانباً^(٢).

هل هناك تصنيف واحد يمكن اعتباره الأفضل ؟ من الواضح أن الإجابة بالنفى . فهناك الآلاف من المعايير التى يمكن استخدامها لتصنيف النظم السياسية . والتصنيفات التى سوف ننظر إليها بوصفها الأكثر إفادة لنا سوف تعتمد على ماهية الجوانب السياسية الأكثر إثارة لاهتمامنا . فالجغرافى قد يميز النظم السياسية وفقاً للمساحة التى تشغلها ، والديموجرافى قد يميزها وفقاً لعدد الأشخاص الأعضاء فيها ، أما القانونى فيميزها وفقاً لنظمها القانونية . أما الفيلسوف واللاهوتى ، فلأنهما يهتمان بتحديد النظام السياسى « الأفضل » ، سوف يستخدمان معياراً أخلاقياً ، أو دينياً . أما العالم الاجتماعى الذى يهتم بتحديد العلاقة بين الثورة من جانب والظروف الاقتصادية من جانب آخر ، فقد يصنف النظم باستخدام النخل النسبى ومدى تكرار الثورات . فكما أنه لا توجد طريقة فضلى لتصنيف الناس ، فإنه لا توجد أيضاً طريقة واحدة لتمييز وتصنيف النظم السياسية يمكن النظر إليها على أنها أسعى من غيرها ، إذا ما أخذنا فى الاعتبار كل الأغراض المستهدفة من التصنيف .

وبالرغم من أن هناك عدداً لا حصر له من الاختلافات بين النظم السياسية ، إلا أن بعضاً من هذه الاختلافات يترتب عليه نتائج هامة بعيدة المدى - خاصة بالنسبة للحكم الذى يحظى بتأييد شعبى - مما يجعل من اللازم إبرازه والتركيز عليه . هذه الاختلافات هي :

- (١) مسار النظام إلى الوضع الراهن .
- (٢) ، المستوى ، الاقتصادى والاجتماعى أو درجة « الحدثة » .
- (٣) توزيع الموارد والمهارات السياسية .
- (٤) جنور التصدع والتلاحم .
- (٥) حجم أو حدة الصراعات .
- (٦) مؤسسات اقتسام القوة وممارستها .

(٣) بعض من هذه التصنيفات ، خاصة التى لها علاقة بالنظم الديمقراطية ، تجدها ملخصة فى Arendt Lijphart, "Typologies of Democratic Systems," *Comparative Political Studies* 1(April 1968), pp. 3-44.

وللتصنيف الخاص به انظر له : "Democratic Political Systems: Types, Cases, Causes and Consequences," *Journal of Theoretical Politics* 1, no 1 (Jun. 1989) pp.33-48.

وبالرغم من أن هذه الاختلافات تنطبق كلها بدرجة أو بأخرى على كل أنواع النظم السياسية ، فدعنا نركز مناقشتنا بأن نجعل إطارنا المرجعي هو النظام السياسي للدولة .

مسار النظام إلى الوضع الراهن

كل نظام من النظم السياسية له ماضٍ متميز إذا ما أخذنا في الاعتبار بعض الجوانب . وهذه الملاحظة هي أكثر من كونها مجرد مسألة مجردة ، ذلك أن ميراث الماضي يترك بصمة قوية على الحاضر ، كما أنه يؤثر في المستقبل . ونمايز دول العالم فيما يتعلق بماضيها يعني أنها لا تملك نفس الخيارات بالضبط . فالشعب الذي خسر قروناً من الحكم السلطوي ، من غير المتوقع أن يتحول إلى ديمقراطية مستقرة في غضون أسبوع . وكما سوف نرى بعد قليل ، فإن المسار الذي سلكته الدولة للوصول إلى للحاضر يضع عادة على صراعاتها بصمة لا يمكن محوها . وهذه البصمة تكون من القوة بحيث لا تسمح بتحقيق السلام والاستقرار الداخليين نتيجة لمفاوضات قصيرة .

درجة ، الحداثة ،

عبر التاريخ تنشأ النظم السياسية في مجتمعات ، وتمر بمراحل مختلفة من التنمية ، أو ، التحديث . وهذه المصطلحات التي تستخدم الآن على نطاق واسع بين علماء السياسة ، رغم غموض المعنى الذي تشير إليه ، يمكن أن يضحى معناها محدداً للغاية إلى درجة تسمح بإمكانية القياس . باختصار ، هناك اختلافات عميقة بين الدول فيما يتعلق بحجم الدخل الفردي ، ومعرفة القراءة والكتابة ، والتعليم ، والمهارات التقنية ، والتكنولوجيا ، والتصنيع ، والتحضر ، وتوزيع الصحف والمجلات ، والاتصالات الإلكترونية ، ومرافق المواصلات ومثابه ذلك . وكل هذه الأمور تتزع نحو التداخل : فمن المرجح أن أي دولة تكون في مستوى أدنى (أقل ، تقنياً) في أحد الجوانب ، ستكون أيضاً في مستوى أدنى نسبياً في جوانب أخرى ، والعكس صحيح كذلك^(٤) .

وفي الجدول (٦ - ٢) منجد ١٤٩ دولة مقسمة إلى خمس فئات وفقاً لنصيب

(٤) انظر : Tatu Vanhanen, *The Emergence of Democracy, A Comparative Study of 119 States, 1850-1979* (Helsinki: The Finnish Society of Arts and Letters, 1964), Tables 3,4, pp. 46-47; Bruce M. Russett et al., *World Handbook of Political and Social Indicators* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1964).

الجدول (٦ - ٢) : الدول وفقاً للنتائج القومية الإجمالية وغيره من السمات

الخمسة العدد	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي	نسبة السكان في سن الدراسة المقيدون بالمدارس	معدل معرفة القراءة والكتابة	عدد السكان لكل طبيب	معدل وفيات الأطفال الرضع
الأول ٣٠	١٢١٢٨	٦٤	٨٨	٦٤٥	٢٣
الثاني ٣٠	٣٢٢٤	٦٣	٨٧	١٣٩٢	٣٧
الثالث ٣٠	١١٤٩	٥٥	٦٨	٥٧٣١	٦٩
الرابع ٣٠	٥٠٠	٤٦	٤٨	٩٠٠١	١٠٧
الخامس ٢٩	٢٣٥	٣٥	٣٩	٢٤٠٧٧	١٢١

المصادر : نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي مأخوذ من *The world Bank, world Tables, 3d ed., (Baltimore : Johns Hopkins University Press, 1983), vol. 1, Comparative Economic Data , Table II, pp.560- 565 and Table IV, pp. 510-15.* وبالنسبة للاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية وعدة بلدان أخرى لم ترد أرقامها ضمن بيانات البنك الدولي ، فقد أخذ نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من *U.S. Bureau of the census, Statistical Abstract of the United States 1988, 108th ed. (Washington : U.S. Government Printing Office, 1987), Table 1387, p.895.* من *Ruth leger sward, world Military and Social Expenditures, 11th ed. (Washington, D.C. : World Priorities, 1986), Table II, pp.33-46 and Table III, pp. 36-41*

الفرد من الناتج القومي الإجمالي . كما يتضح من الجدول أنه كلما زاد نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في الدولة ، ارتفعت نسبة السكان في سن التعليم المقيدون بالمدارس ، وارتفع معدل معرفة القراءة والكتابة ، وكل عدد الأشخاص لكل طبيب ، وانخفض معدل وفيات الأطفال للرضع^(٥) . ومن الممكن أن يجد المرء علاقات مشابهة بين متغيرات عدة أخرى مماثلة لما هو مذكور في الفقرة السابقة . ومن ثم فإن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي يعد مؤشراً مفيداً - ولكن ليس لما يمثلته

(٥) من المفيد أن نتذكر أن البيانات عن الناتج القومي الإجمالي ، وغيره من المؤشرات ، لا بد أن تُعامل ببعض الحذر . فمقارنة الناتج القومي الإجمالي عبر القوميات أمر يعمل في طريقه بعض المخاطر . بالإضافة إلى هذا ، فإن القدرات البيروقراطية على جمع الإحصاءات تتفاوت بشدة . فالدارسون أوردوا حالات في بعض الدول الأقل تقدماً لتلحق البيانات بواسطة الموظفين . كما أن حجم الخطأ في معدل وفيات الأطفال من المرجح أنه عالٍ جداً .

في ذاته . فسوف نرى في الفصل القادم أن العديد من الدول التي تسجل أعلى معدلات لتصيب الفرد من توزيع الناتج القومي الإجمالي توضع في رتبة دنيا جداً ، بالنظر إلى العوامل الأخرى الموضحة في الجدول (٦ - ٢) . ولكن ، وكما يتضح من الجدول أيضاً ، فإن نصيب الفرد من توزيع الناتج القومي الإجمالي يرتبط ارتباطاً وثيقاً في معظم الدول بمعلم أخرى هامة لمجتمع الدولة . فيصفة علمة ، فإن مجتمعات الدول في الخمس الأعلى للجدول تختلف جذرياً عن تلك الواقعة في الخمس الثالث أو الرابع أو الأدنى . ومجتمعات الدول في الخمس الأعلى تملك مجموعة متنوعة من الخصائص الملائمة للنظم الديمقراطية بوجه خاص . وعلى العكس من ذلك ، فكلما انحدر ترتيب الدولة في الجدول ، تقلصت الظروف المهيئة للديمقراطية . وسوف نعود إلى هذه النقطة الهامة في الفصل القادم .

توزيع الموارد والمهارات السياسية

تتوزع الموارد والمهارات السياسية بطرق متنوعة في النظم السياسية المختلفة . وبالرغم من أنها لا تتوزع بالتساوي في كل النظم السياسية ، إلا أن درجة عدم المساواة تختلف من نظام إلى آخر . فالمعرفة على سبيل المثال ، تعتبر مورداً سياسياً يسهم في تكوين المهارات السياسية . والقدرة على الحصول على المعرفة من خلال معرفة القراءة والكتابة ، والتعليم يتوزع بطريقة غير متساوية . ولكن عدم المساواة هذا يكون أكبر في بعض الدول عنه في دول أخرى . ففي عدد يعتد به من الدول ، فإن أكثر من نصف عدد السكان مما يزيد عمره على ١٥ سنة لا يستطيع القراءة والكتابة ، في حين أنه في البعض الآخر يستطيع كل فرد يزيد عمره على ١٥ سنة ذلك (الجدول ٦ - ٣) . وفي بعض الدول يذهب ثمانية من كل عشرة أفراد بين من ٥ و ١٩ عاماً إلى المدرسة ، وفي البعض الآخر يفعل ذلك ، ما قبل عن ثلاثة من كل عشرة أفراد (الجدول ٦ - ٤) . والتفاوت في نسب من يذهبون إلى مؤسسات التعليم العالي أكثر حدة من ذلك^(١) .

والثروة مورد سياسي ، وهي تتوزع في كل مكان بطريقة غير متساوية ، ولكن درجة عدم المساواة تختلف . فمثلاً عدم المساواة في توزيع الأرض ، وهي شكل هام من أشكال الثروة في الدول الزراعية ، واضح جداً في كل الدول . ولكن عدم المساواة في الملكيات الزراعية كان أكثر حدة في العراق ، حيث كان نصف إجمالي مساحة الأرض المزروعة تشغله ٧٪ من الضياع ، وذلك مقارنة بالاندمازك حيث كان نصف إجمالي المساحة المزروعة تشغله ٢١٪ من الضياع (انظر الشكل ١ - ٦) .

(٦) انظر : Charles Lewis Taylor and Michael C. Hudson, *World Handbook of Political and Social Indicators* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1972) Tables 4-4 and 5.5.

الجدول (٦ - ٣) : معدل معرفة القراءة والكتابة في ١٣٧ دولة

عدد الدول	معدل معرفة القراءة والكتابة * (نسبة مئوية)
٢	١٠٠
٢٢	٩٠ - ٩٩
٢٠	٨٠ - ٨٩
٢٨	٧٠ - ٧٩
١٣	٦٠ - ٦٩
١٣	٥٠ - ٥٩
٣٩	تحت ٥٠%
١٣٧	العدد :

* بين الأشخاص فوق سن ١٥ .

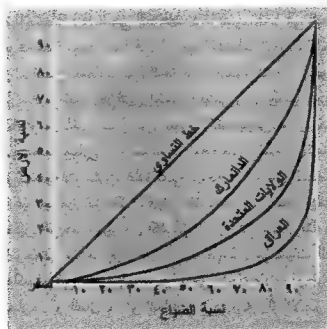
المصدر : Sivard, *World Military and Social Expenditures*, Table 3, pp. 36 ff.

ثم إن مدى الارتباط بين أوجه عدم المساواة يختلف أيضاً من مجتمع إلى آخر . افترض أن كل الأشخاص في نظام سياسي ما رُتّبوا وفقاً لمراكزهم النسبية بالنظر إلى أهم الموارد السياسية في ذلك المجتمع : دعنا نحددهما مثلاً في الثروة ، الدخل ، المعرفة ، الشعبية ، التحكم في الاتصالات ، والميطرة على قوات الشرطة والجيش . إذا كانت المراكز النسبية لكل الأشخاص متشابهة ، فإن ذلك سيؤدي إلى علاقة ارتباط كامل ، وسيصبح عدم المساواة في الموارد تراكمياً بصورة كاملة بحيث كلما زاد نصيب فرد ما من مورد ، زاد نصيبه من الموارد الأخرى . ولكن إذا لم يكن لمركز الفرد في رتبة ما أي علاقة بالترتيب الأخرى (أي إذا لم تكن هناك علاقة ارتباط) ، فإن عدم المساواة في الموارد سوف يكون مشتملاً . والتشتمل لايعني المساواة : ففي نظام يعرف تشتملاً كاملاً في عدم المساواة ، من الممكن أن يكون هناك عدم مساواة مرتبط بكل مورد من الموارد السياسية . وبلا رغم من هذا ، فإن الفرق بين عدم المساواة التراكمي وعدم المساواة للمشتمل هو فرق حيوي ، وذلك لأنه في مجتمع يتبهم بعدم مساواة مشتمل ، فإن الأشخاص المقفرون إلى مورد ما قد يعرضونه من خلال الحصول على تحكم أكبر في موارد أخرى .

الجدول (٤ - ٦) : نسبة الأطفال في سن الدراسة (السن من ١٩ - ٥) الذين يذهبون إلى المدارس

النسبة	عدد الدول
٨٠	٦
٧٩ - ٧٠	١٥
٦٩ - ٦٠	٣٨
٥٩ - ٥٠	٢٩
٤٩ - ٤٠	١٩
٣٩ - ٣٠	١٢
٢٩ - ٢٠	٩
تحت ٢٠%	٧
العدد :	١٣٥

المصدر : Sivard, World Military and Social Expenditures, Table 3, pp.36 ff



الشكل (١ - ٦) : منحنى لورنتز لتوزيع الأرض

المصدر : Taylor and Hudson, World Handbook, Table 4.14, pp. 267-68

وأى من هذين النوعين لا يوجد فى شكل خالص النقاء . وبالرغم من وجود نزعة قوية نحو عدم المساواة التراكمية فى النظم السياسية ، إلا أنه من الواضح وجود فروق هامة فى عدم المساواة فى هذه النظم . ففى الدول التى لازالت تحتل واحداً من المستويات الثلاثة الدنيا فى الجدول (٦ - ٢) ، نجد أن عدم المساواة يكون عادة تراكيمياً جذاً . ولكن فى المجتمعات التى تمر بثورة صناعية ، نجد الثروة والدخل ينتقلان بعيداً عن الارستقراطية الاقطاعية القديمة أو الأوليغارشية المرتبطة بالأرض إلى القادة الجدد - فى الصناعة والبنوك والتجارة . ولكن رغم الدخول التى تكون آخذة فى الارتفاع ، فإن عدم المساواة يستمر تراكيمياً بصورة قوية بالنسبة للجزء الأكبر من السكان . (هذه هى المرحلة التى عايشها ماركس فى أوروبا الغربية فى منتصف القرن التاسع عشر) . وبعد فترة من التصنيع ، نجد بعض الدول تتعرض لنحول آخر نحو نوع جديد من المجتمعات : حديثة ، ديناميكية وتعددية . ومع استمرار تزايد الدخول والاستهلاك العام ، نجد انتشاراً أكثر للتكنولوجيا ، ومعرفة القراءة والكتابة ، والتعليم والرخاء ووسائل الاتصال . هذا الانتشار قد يكون مصحوباً أيضاً باتساع واضح فى تنظييمات جماعات المصالح والمهارات السياسية والانتخاب . وحتى فى مثل هذه الظروف ، يستمر عدم المساواة فى الموارد السياسية ، ولكنه يكون أقل تراكيمياً وأكثر تفتتاً . ومن ثم يصبح من الصعب تمييز نخبة صغيرة محددة بدقة على أساس أنها ، تدبر الدولة ، وذلك لأن نخبة عديدة تتزع نحو ممارسة النفوذ فى مجالات عدة للأنشطة ، فتضحي العلاقات فيما بينهم غاية فى التعقيد . إذ تصبح المعلومات والمعرفة مثلاً موارد غلبة فى الأهمية لاكتساب النفوذ والاحتفاظ به عادة . ونجد العديد من : نخب المعلومات والمعرفة ، تلعب أدواراً محورية فى صنع القرارات . فممارسة مستشار للرئيس للأمن القومى ، أو المساعد الإدارى لمعضو مجلس الشيوخ ، أو موظفى لجنة من لجان الكونجرس ، أو مدير المخابرات المركزية للنفوذ يتطلب مهارة فى استقبال المعلومات الهامة وتفسيرها وتشكيلها وتحريرها ، وهى معلومات تكون عادة على درجة عالية من التخصص والتقنية ، ثم إرسالها إلى غيرهم من صانعى القرار السياسيين . ولكن أهمية الحاجة إلى المعلومات فى تمكين المتخصصين من اكتساب التأثير فى القرارات ، لا تقتصر على المستويات العليا وحسب ، فصانعو القرارات تدخل كل مؤسسات المجتمع الحديث يعتمدون أكثر وأكثر على المعلومات سواء فى الحكومات المحلية أو فى مجال الصناعة أو للتجارة أو للمال ، أو للقطاعات العمالية أو الأحزاب السياسية أو المنظمات الدولية .

التصدع والتلاحم

إن أنماط الخلافات والصراعات والانكلافات السياسية لها أسباب مختلفة في النظم المختلفة . هذا الافتراض ، وكذا الفقرات القادمة ، يجب أن تقرأ بحذر : تلك أنها تتعارض مع وجهة نظر منتشرة على نطاق واسع مؤداها أن الصراع السياسي يمكن تصيره برده إلى مصدر واحد فقط من مصادر التصدع ، عادة ما يكون ذا سمة اقتصادية مثل « الطبقة » أو « الملكية » .

وبالرغم من القدر الهائل من التأمل والتتظير والبحث ، فإن فهمنا للصراع السياسي مازال محدوداً . والمشروح أحادية العوامل لا تستطيع أن تصمد بقوة أمام قدر المعلومات المتوافر الآن . فالخصائص الفردية والجماعية ذات الصلة بالصراع السياسي في الدول لا تتضمن فقط الاختلافات في المركز الاجتماعي ، الطبقة الاقتصادية ، الدخل ، الثروة ، والوظيفة - ولكنها تتضمن أيضاً الاختلافات في التعليم ، والأيدولوجية ، والدين ، واللغة ، والإقليم ، والأصول الأسرية . وتخلق هذه العوامل العديدة أنماطاً مختلفة للتصدع السياسي والتلاحم السياسي في الدول المختلفة .

ففي المقام الأول ، لقد ترك التاريخ لكل دولة تراثاً مختلفاً من الخصائص التي يترتب عليها التصدعات والتلاحمات ، كاللغة على سبيل المثال وربما بسبب خبرتنا الذاتية - نحن الأمريكيين - نكون قد ألفنا الاعتقاد بأن الدول الأخرى يكون لكل منها لغة واحدة . وفي الواقع إن العديد من الدول لها بالفعل لغة واحدة ، ولكن جارتنا ، كندا ، بها لغتان . أو قنطارون الدول الواطئة : فهولندا لها لغة واحدة ، في حين أن بلجيكا جارتها يقسمها حد لغوي منذ أكثر من ألف عام ، ومازال موجوداً حتى الآن ، ويفرق بين الهولنديين الذين يتحدثون الفرنسية من جانب ، وبين الفلمنكيين الذين يتكلمون الفلمنكية - وهي لغة ذات أصل ألماني . أما في سويسرا ، فلم تتغير تقريباً الحدود بين المناطق التي تتكلم الفرنسية من جانب ، والتي تتكلم الألمانية من جانب آخر عما كانت عليه يوم بروزها لأول مرة في القرن الخامس الميلادي . وعلى الجانب الآخر من العالم ، نجد أكثر من ١٥ لغة رئيسية في الهند بالإضافة إلى ٥٠٠ لغة ولهجة فرعية . وفي الواقع ، فإن العديد من لغات الأقليات في الهند - والإنجليزية واحدة من هذه اللغات - يتحدثها عدد من البشر أكثر مما هو موجود في السويد كلها^(٧) .

(٧) ستود شينا عن مدى التنوع في التراث التاريخي للتميزات في : Marie R. Haug, "Social and Cultural Pluralism as a Concept in Social System Analysis," *American Journal of Sociology* 73 (Nov. 1967), pp. 294-304.

وفى المقام الثانى ، لقد ترك لنا التاريخ ميراثاً منوعاً فيما يتعلق بمعالجة هذه الفروق فى الماضى . تنتظر على ميلل المثال إلى الاختلافات العنصرية . فى الولايات المتحدة نجد أن نظام اللرق الذى خضع له الأشخاص من أصل إفريقى ، خلق نظاماً للتمييز أثبته بنظم التمييز الطائفى ، استمر قائماً لفترة طويلة جداً بعد الإلغاء الرسمى للرق ، بل إنه مازال ممتزجاً - وإن كان بدرجة أقل - حتى الوقت الحاضر ، ويعتبر مصدراً من مصادر الصراع الحاد . على العكس من ذلك نجد فى البرازيل التى كانت بها نسبة من السكان من أصل إفريقى كبير مما كان موجوداً فى أمريكا ، والتى لم يلبث فيها الرق إلا بعد جيل كامل من الحرب الأهلية الأمريكية ، أن السكان من أصل برتغالى ، وهم أغلبية السكان ، تقبلوا للتداخل العرقى بسهولة أكثر . ومن أجل هذا ، وبالرغم من أن التمييز العنصرى موجود فى البرازيل ، إلا أنه لم يكن مصدراً أساسياً من مصادر الصراع على خلاف الوضع فى الولايات المتحدة . أو فلتنتظر إلى اللغة مرة أخرى . فقد قامت الأمة السويسرية على أساس المساواة بين لغاتها ، وكنيجة لذلك نجد أن الصراعات السياسية والرفض السياسى الناتج عن الاختلافات اللغوية غير موجود تقريباً . أما فى بلجيكا ، على الجانب الآخر ، فبعد فترة ازدهار تقدم فيها الفلمنكيون وسلاوا (انعكس النبوغ هنا فى ظهور العديد من الرسميين الفلمنكيين فى هذه الفترة) حدث تدهور اقتصادى وثقافى أدى إلى تبعية الفلمنكيين للوالونيين . ولقد كان لهذا الوضع أثره السبى على السياسة البلجيكية . وفى السنوات الحديثة ، ازدهر مرة أخرى اقتصاد المناطق الفلمنكية ، أما إقليم اللوالون فتدهور مما أدى إلى انتشار الامتياز بين اللوالونيين . أو خذ الدين كمثال . فى الولايات المتحدة لا نلاحظ حدة واضحة فى الجدل الدائر بين الجماعات الدينية . أما فى أيرلندا الشمالية ، فإن الصراع بين الأغلبية البروتستانتية فى جانب ، والأقلية الكاثوليكية فى الجانب الآخر يودى إلى أحداث عنف يومية وعمليات قتل متكررة . وفى الشرق الأوسط توجد شبكة يصعب اختراقها من الصراعات بين المسلمين واليهود والمسيحيين ، بين الإسرائيليين والعرب ، بين العرب المسلمين فى العراق والمسلمين من غير العرب فى إيران ، وبين المسلمين السنة والمسلمين الشيعة .

وأخيراً ، فإن تبليان مراحل التقدم يعمل على نشوء قوى مختلفة تستثير

- ولقد سميت الكاتبة ١١٤ دولة وفقاً لتحليل تعديدي يعكس قدر الاختلاف فى اللغة والجنس والدين والجماعات الاثنية . انظر أيضاً الجدول (٤ - ١٥) ، "Ethnic and Linguistic Fractionalization" (in 136 countries) in Charles Lewis Taylor and Michael C. Hudson, *World Handbook of Political and Social Indicators* (New Haven, Conn: Yale University Press, 1971) pp. 271-74.

التصدعات والتلاحمات . ففي القرن التاسع عشر ، صاحب التحضر والتصنيع في دول أوروبا الغربية البؤس والصراع ، الذي كان ماركس واثقاً من أنه سوف يُستقطب في النهاية ليتخذ شكل الصراع الواضح بين البروليتاريا حضرية آخذة في الاتساع من جانب ، وبرجوازية رأسمالية آخذة في التقلص ، وأن النتيجة الحتمية لهذا الصراع ستكون فوز البروليتاريا . ولكن من منظور قرن ثلث يتضح أن ماركس كان متسرعاً في إسقاط سمات الأطوار الأولى للتصنيع على المستقبل البعيد . فماركس شهد أوروبا الغربية أثناء الثورة الصناعية ، وتنبأ بدقة بأن الصراعات السياسية سوف تحدث وتدور حول المطالبة بتغيير ظروف الطبقات العاملة في المدن . ولكن الذي لم يتمكن ماركس من التنبؤ به هو أنه قبل هزيمة البرجوازية في صراعاها مع البروليتاريا بزم طويل لا بد وأن تحدث ثلاثة أشياء : إن الثورة الصناعية سوف تبدأ التحول إلى مرحلة عالية من الاستهلاك الجماهيري ؛ وإن البروليتاريا الصناعية سوف تنقلص في الحجم وتصبح بصورة متزايدة أقلية صغيرة من إجمالي القوة العاملة (٨) ؛ ولأن العديد من المطالب التي طرحها زعماء الطبقات العاملة سوف يتم الاستجابة لها ، فإن البروليتاريا الصناعية ، ولكونها أقلية ، سوف نقل استجابتها للنداءات التضاللية المطالبة بإحداث تغيير ثوري .

ولكن في الدول التي تمر الآن بثورة صناعية ، فإن الصراعات حول مطالب تحسين ، أو تغيير أوضاع عمال المدن من المرجح أن تضحي أحد المعالم البارزة للحياة السياسية . وفي ذات الوقت ، نجد أسساً اجتماعية وأيديولوجية جديدة للصراع تبرز في المجتمعات ذات الاستهلاك الجماهيري المرتفع .

حدة الصراع

تختلف حدة الصراع باختلاف المرحلة الزمنية التي يمر بها أي نظام ، وتختلف كذلك من نظام إلى آخر في نفس الفترة الزمنية . ومهما كانت الصعوبات المرتبطة بفهم هذا الافتراض ، فإن ذلك ينبغي أن لا يخفى عنا أن هذا الافتراض - من الناحية المنطقية - ليس محل شك . فمنذ أكثر من قرن من الزمان كان الأمريكيون يقتلون بعضهم البعض على نطاق واسع في حرب أهلية ، ومن الواضح أن ذلك كان صراعاً حاداً . وانقلاب عام ١٩٦٦ في اندونيسيا الذي أطاح بنظام

(٨) ولكن لا ينبغي هذا أن الطبقات العاملة أصبحت أقلية . طالع من أجل عرض لإحصاءات تكل على
 Andrew Levison, *The Working Class Majority* (New York : Coward, McCann & :
 George, 1974).

سوكارنو ، وقُتل فيه بضع مئات الآلاف من الناس ، كان بلاشك صراعاً حاداً .
فلتمرد المسلح ، الحرب الأهلية ، الثورة العنيفة ، حرب العصابات ، معارك
الثلوع ، الفتى الجماعى : هذه كلها صراعات ذات طابع حاد للغاية . بينما
الخطب ، المحاورات ، التجمعات السلمية والانتخابات السلمية ، لا تعتبر كذلك .

إن درجة حرارة الصراع السياسى فى أى دولة ليست ثابتة ، ولكنها ترتفع
وتتخفض . حتى أكثر الدول استقراراً من المرجح أنها مرت بأوقات اضطراب
وعنف شديدين ؛ أوقات فتن واغتيالات وحروب داخلية - أوقات أزمات . ولكن
درجة حرارة السياسة تتفاوت أيضاً على مدار فترات زمنية قصيرة . فالعرب الأهلية
تمثل المرحلة التى شهدت أكثر الصراعات حدة فى تاريخنا ، ولكن على مدار تاريخنا
القومى ، وبدءاً من قوانين الأجانب والفننة فى نهاية العقد الأول من الدستور ونحن
نشهد صراعاً على درجة من الحدة مرة كل جيل تقريباً .

ولكن فى أية فترة زمنية محددة منجد أن بعض الدول تتمتع بالسلام فى
سياستها الداخلية أكثر من غيرها . ففى حين نجد بعض الدول تمر بالمرحلة فى
تاريخها المسممة بـ « وقت الأزمات » ، فإننا نجد البعض الآخر ينعم بجو من
المصالحة والوحدة . بل يمكن القول بأن الاختلافات القومية فيما يتعلق بالثقافة
والمزاج العام قد تجعل شعوب بعض الدول أكثر ميلاً من غيرها فى تول أخرى
للمسعى وراء حلول للخلافات تقوم على توافق الرأى . وبغض النظر عن هذا ، فإنه
من الواضح أنه فى أى عقد محدد من العقود يكون الصراع أكثر حدة فى بعض الدول
عنه فى الدول الأخرى .

وبالطبع ليس من السهل أن نصمم قياسات مرضية لمفهوم مثل « حدة
الصراع » ، وليس من السهل أيضاً أن نجتمع أو أن نفسر البيانات الخاصة به . فمنذ
أكثر من نصف قرن مضى ، قام أحد علماء الاجتماع بجهد كان الأول من نوعه فى
هذا المجال ، وهو عالم الاجتماع بيتيرام أ . سوروكين Pitirum A. Sorokin .
وبالرغم من المستوى العالى للعمل الذى قام به ، فإن النتائج التى توصل إليها تم
تجاهلها على نطاق واسع . ولقد طبق سوروكين مؤشرات تم تصميمها بنكاء
للاضطرابات على مر التاريخ الفرنسى من عام ٥٢٦ م وحتى عام ١٩٢٥ م ، وكذلك
طبقها على اليونان القديمة ، روما القديمة ، بيزنطة ، ألمانيا والنمسا ، إنجلترا ،
إيطاليا ، ألبانيا ، هولندا ، روسيا ، بولندا ، وعلى أوروبا بصفة عامة . ولقد خلص
سوروكين من دراساته العديدة والعميقة إلى أنه :

« فى معظم الدول الخاضعة للدراسة نجد ، فى المتوسط ، أنه فى مقابل كل سنة

شهدت اضطراباً اجتماعياً واضحاً ، توجد خمس سنوات فقط خالية من الاضطرابات .

« ليس صحيحاً أن هناك أمم أكثر اضطراباً من غيرها : فكل الأمم تكون منضبطة أو غير منضبطة وفقاً لطبيعة المرحلة الزمنية .

« وفي حين أنه توجد اختلافات بين الأمم فيما يتعلق بمدى عنف وتركز الاضطرابات ، فإن هذه الاختلافات ليست كبيرة كما أنها غير ثابتة .

« حوالي ٥ في المائة فقط من كل الاضطرابات المسجلة حدثت دون عنف ، وحدثت حوالي الربع بمصاحبة عنف طفيف . أما إمكانيات قيام « ثورة غير دموية » ، فهي تبدو ضئيلة .

« معظم الاضطرابات تستمر لأسابيع قليلة .

« لا تظهر المؤشرات تياراً مستمراً لا في اتجاه « تطور منضبط » بدرجة أكبر وأفضل ، ولا أيضاً في اتجاه عدم تضبط متنام بصفة مستمرة .

« لا توجد أية علاقة بين الاضطرابات الداخلية من جانب ، والحرب الدولية من الجانب الآخر .

« لا تحدث الاضطرابات فقط في فترات تحلل وتدهور المجتمع ، ولكن أيضاً في فترات الازدهار والنماء .

« والمسألة المحورية هنا هي شبكة القيم والعلاقات الاجتماعية - الثقافية : فعندما تكون الشبكة متكاملة وقوية ، فإن الاضطرابات تكون في أقل درجة لها » (٩) .

ولقد عاد العلماء الاجتماعيون في وقت أكثر حداثة إلى هذا الموضوع الهام . ففي عام ١٩٦٩ ، وفي تقرير اللجنة القومية الأمريكية حول أسباب ووسائل تجنب العنف ، قارن أحد علماء السياسة بين حجم الصراع في ١١٤ دولة . ووجد أنه بين عامي ١٩٦١ ، ١٩٦٥ تراوح حجم الصراع الداخلي من الحروب الأهلية المدمرة والعنف الجماعي الشامل في دول مثل الكونغو وأندونيسيا وفيتنام الجنوبية في جانب ، إلى الغياب التام لأي إشارة لصراع داخلي في دول مثل السويد ورومانيا والنرويج

(٩) Pitirim A. Sorokin, Social and Cultural Dynamics, Vol.3 (Boston : D.C. Heath & Co., 1937)

الفصل الرابع عشر .

الجدول (٦ - ٥) : للنزاعات الداخلية في الولايات المتحدة خلال سنوات الاضطراب في الستينات مقارنة بأمر أخرى

١٧ أمة أوروبية ديمقراطية	١١٣ دولة	الولايات المتحدة	
٦٧٦	٦٨٣	١١١٦	الانتشار : عدد المشاركين لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة رتبة الولايات المتحدة الحدة : الخسائر بسبب النزاع لكل ١٠ ملايين نسمة
السادسة	السابعة والعشرون	٤٧٧	رتبة الولايات المتحدة الحدة : رتبة الولايات المتحدة الحجم الإجمالي للنزاع الداخلي : رتبة الولايات المتحدة رتبة الولايات المتحدة ، ١٩٦٥ - ١٩٦١
١٢١	٢٠١٠٠		
الثالثة الأولى	الثالثة والخمسون السادسة		
الأولى	الرابعة والعشرون		
الخامسة	الواحدة والأربعون		

الأرقام للولايات المتحدة هي للأعوام ١٩٦٣ - ١٩٦٨ ؛ أما للدول الأخرى فهي للأعوام من ١٩٦٥ - ١٩٦١ .

المصدر : Ted Robert Gurr, "A Comparative Study of Civil Strife," in Hugh Davis Graham and Ted Robert Gurr, *The History of Violence in America: A Report to the National Commission on the Causes and Prevention of Violence* (New York : Bantam Books, 1969), pp. 572 - 632, Table 17 - 2, p. 578, and Table 17 - 15, p. 628

وتايوان ، في الجانب الآخر (١٠) . أما المقارنات مع الولايات المتحدة خلال سنوات الاضطرابات بها بين عامي ١٩٦٣ ، ١٩٦٨ فيوضحها الجدول (٦ - ٥) .

(١٠) Ted Robert Gurr, "A Comparative Study of Civil Strife," in Hugh Davis Graham and Ted Robert Gurr, *The History of Violence in America: A Report to the National Commission on the Causes and Prevention of Violence* (New York : Bantam Books, Inc., 1969), pp. 572-632.

مؤسسات اقتسام القوة وممارستها

وأخيراً ، تختلف النظم السياسية فيما يتعلق بمؤسسات اقتسام القوة وممارستها . والعديد منا يؤمن بنتيجة منطقية مرتبطة بذلك مؤداها أن النظم السياسية تختلف أيضاً في توزيع القوة - فالمعنى الذي ورد في عبارات أرمسطو ، تكون القوة موزعة إلى واحد أو إلى قلة أو إلى كثرة . ولكن إذا ما أخذنا في الاعتبار المشاكل المتعلقة بملاحظة وقياس القوة ، والتي ناقشناها في الفصل الثالث ، فإن الإيمان بهذه النتيجة لا بد أن يكون مستنداً إذن ، وبصورة تامة ، على دليل غير مباشر . وأكثر الأدلة غير المباشرة إقناعاً هو اختلاف المؤسسات المضطلة بتوفير الفرص للمواطنين للمشاركة في عملية صنع السياسات التي تطبقها الحكومة . وهذا الاختلاف هو موضوع الفصل القادم .

Ivo K. Feierabend, Rosalind L. Feierabend and Betty A. Nervold, "Social - انظر أيضاً : Change and Political Violence : Cross - National Patterns," pp. 632-87 of the Same Volume.

الفصل السابع

الاختلافات : حكم الكثرة وحكم اللاكثرة

من الاختلافات القائمة بين النظم السياسية ، والتي تحدث فرقا - بل وفرقا جذريا في الواقع - الاختلافات الخاصة بمؤسسات اقتسام القوة وممارستها^(١) . والحكومات الشعبية تنبج لأفراد الشعب فرصا أكبر بكثير من أى نظم سياسية أخرى للمشاركة في صنع القوانين التي يجب عليهم أن يطيعوها . وفي اليونان القديمة حيث ظهرت الحكومة الشعبية لأول مرة حول عام ٥٠٠ ق . م ، سميت هذه النظم « ديمقراطيات » . وحول نفس الوقت تقريبا ظهرت الحكومات الشعبية عند الرومان الذين أسموا نظامهم « جمهورية » . ومؤقتا ، سوف أكتفى بأن أسمى مثل هذه النظم « الحكومات الشعبية » .

ولقد تشكلت الأفكار والممارسات الخاصة بالحكومات الشعبية طوال الألفي العام التالية متأثرة بخبرات اليونان - خاصة في مدينة أثينا - وروما . وحتى بعد أن حلت نظم الهيمنة محل ممارسات الحكومات الشعبية في اليونان وروما ، فإن خبرة اليونانيين والرومان ظلت مهيمنة على الأفكار الخاصة بالحكومات الديمقراطية . وكان الايمان بعمق للرغبة في الحكم من خلال المجالس التي يكون لكل المواطنين

(١) لمعالجة مطولة لموضوع هذا الفصل انظر للمؤلف : *Democracy and its Critics* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1999) خاصة الفصلين السادس عشر والسابع عشر .

الحق في حضورها ، سمة أساسية لهذه الخبرة^(١) . ولهذا السبب ، وغيره من الأسباب ، فإن الافتراض الذي ساد على مدار ألفي سنة تقريباً كان مؤداه أن الحكومة الشعبية لابد أن تقتصر بالضرورة على النظم الصغيرة مثل الدولة - المدينة .

حكم الكثرة

في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، قام جيل جديد من دعاة الحكومة الشعبية بتحدى هذا الافتراض ، حيث أكدوا أنه يمكن اعتبار التمثيل بدلاً مناسباً ومرغوباً فيه مقارنة بالمشاركة المباشرة في مجالس المواطنين . ومن ثم ، بدأ ينمو نظرياً وعملياً ، شكل جديد تمالأ للحكومة الشعبية ، يختلف اختلافاً جذرياً في مناح عدة هامة عن كل نظم الحكم التي وجدت حتى ذلك الحين بما فيها الديمقراطيات اليونانية ، الجمهورية الرومانية ، وجمهريات الدولة المدينة التي وجدت في إيطاليا في العصور الوسطى وعصر النهضة . هذه النظم السياسية الحديثة التي تراوحت تسميتها بين النظم للجمهورية ، والنظم للديمقراطية ، والحكومات التمثيلية ، والجمهريات الديمقراطية والنظم البرلمانية^(٢) ، وسّعت حدود نظرية الحكومة الشعبية وممارستها لتخرج من النطاق الضيق للدولة المدينة إلى المجال الأرحب للدولة القومية .

(٢) مع امتداد الجمهورية الرومانية إلى ما وراء حدود المدينة الأصلية لتشمل إيطاليا كلها ، ثم ما هو خارج إيطاليا أيضاً ، ومع منحها المواطنة لكل رعاياها ، فإن الجمعيات التشريعية التي كانت تسد في روما أصبح يحضرها جزء صغير . وكان يتزايد في صفه - من إجمالي المواطنين . وهذا الجزء كان يتكون من الفلطينين قريباً من روما ، أو من الذين يملكون المال والوقت والدافع للقيام بالرحلة إلى روما . ومن ثم ، فإن للمشاركة المباشرة للمواطنين في صنع القوانين أصبحت نوعاً من الاستهزاء بالفكرة الأصلية وبالممارسة الأصلية . وبالرغم من هذا ، فإن الرومان لم يتبنوا مطلقاً الحكومة التمثيلية كبديل .

(٣) بثور للجدل أحياناً مؤكداً أنه خلال القرن الثامن عشر كانت ، الديمقراطية ، تعني الحكومة المباشرة أو حكومة الجمعية التشريعية ، هنا حين أن ، الجمهورية ، كانت تشير إلى الحكومة النيابية . والمرجع الذي يشار إليه عادة هنا هو جيمس ماديسون James Madison الذي أجرى هذا التمييز بين ، الديمقراطية النقية ، و ، الجمهورية ، ، في مقالة مشهورة كتبها دفاعاً عن الدستور الجديد المقترح للولايات المتحدة .

Alexander Hamilton, John Jay, and James Madison, *The Federalist* (New York: The Modern Library n.d.), pp. 58-59.

ولكن استعراض الخطبة السياسية في أمريكا خلال القرن الثامن عشر ، يؤكد أن المصطلحين كانا يستخدمان بطريقة تبادلية حتى بواسطة نفس المتحدث ، وفي نفس الجملة .

Cf. Willi Paul Adams, *The First American Constitutions, Republican Ideology and the Making of State Constitutions in the Revolutionary Era*, trans. Rits and Robert Kamber (Chapel Hill, N.C.: The University of North Carolina Press, 1980), Chap. 4, "Republic and Democracy in Political Rhetoric", pp. 99-117.

المؤسسات السياسية في حكم الكثرة

إن الذي جعل من هذه النظم نظاماً جديدة من المنظور التاريخي هو توليفتها الفريدة من المؤسسات السياسية . ومن بين هذه المؤسسات سبع بالتحديد لها أهمية خاصة ، ولذا سوف نناقشها بعد قليل . وبالرغم من أن بعض هذه المؤسسات نما بطريقة تدريجية في بعض الدول أثناء القرن التاسع عشر ، إلا أنها لم تتخذ الشكل الحالي حتى مجيء القرن العشرين . فخلال هذا القرن نجد أن المؤسسات التي تميز الحكومة الشعبية الحديثة بصورة إجمالية عن كل النظم الشعبية الأقدم ، وكذا عن كل النظم الأخرى ، معاصرة أو تاريخية ، أصبحت تعنى :

١ - أن حق التحكم في القرارات الحكومية المتعلقة بالسياسة يكمن - وفقاً لل دستور - في المسؤولين المنتخبين .

وهذه المؤسسة الحيوية لم تثبت بين بعض من أعرق وأعتى الدول الديمقراطية في الوقت الحاضر إلا مع نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين . فهي لم تثبت أقدامها في فرنسا مثلاً حتى بزوغ الجمهورية الثالثة عام ١٨٧١ . أما في الدول الاسكندنافية ، فإن استناد رئيس الوزراء ومجلس الوزراء إلى أغلبية الأصوات في البرلمان بدلاً من تعيينهم بواسطة الملك جاء متأخراً أكثر من هذا : في عام ١٨٨٤ في النرويج ، وفي عام ١٩١٥ في الدانمرك ، وفي عام ١٩١٨ في السويد .

٢ - أن اختيار المسؤولين المنتخبين واستبعادهم سلمياً يتم من خلال انتخابات دورية وعادلة وحرّة يغيّب عنها القصر ، أو يكون محدداً في أضيق نطاق .

وكما هو الحال بالنسبة لمفهوم المسؤولية ، فإن الاقتراع السري ، والذي يعتبر الآن على نطاق واسع عنصراً أساسياً للانتخابات الحرة العادلة ، هو واحد حديث على الحكومات الشعبية ، حيث لم يطبق في الانتخابات العامة بانتظام حتى الثمانينات من القرن التاسع عشر إلا نادراً . وفي العديد من الدول لم يطبق حتى السنوات الأولى من القرن العشرين .

٣ - أن لكل البالغين حق التصويت .

٤ - أن لمعظم البالغين أيضاً حق الترشيح للمناصب العامة في هذه الانتخابات .

هاتان المؤسستان الأخيرتان تعكسان التغيير العميق في أسلوب تفكيرنا الخاص بالديمقراطية سواء من حيث النظرية أو الممارسة . فحتى القرن الحالي ، كانت كل النظم الديمقراطية والجمهورية تستثنى جزءاً ضخماً من البالغين بها من المشاركة في صنع القوانين التي كانوا يخضعون لها . ففي ديمقراطية أثينا المشهورة كانت

المرأة تُستثنى ، وقلة من الأجانب كانت تستطيع للحصول على المواطنة حتى بعد الإقامة لأجيال في المدينة والمساهمة في دخلها المالى وفي بناء أمجادها ، كما أن العبيد ، وهم يمثلون جزءاً لا يمتهان به من السكان كانوا يستثنون أيضاً . وحتى القرن العشرين كان النساء - وهن نصف عدد كل البالغين - يُحرمن من حق التصويت في الانتخابات العامة في كل الدول ، بما في ذلك دول مثل سويسرا والولايات المتحدة ، وهما يعدان من أقدم « الديمقراطيات » في العالم^(٤) .

وفي الولايات المتحدة ، وبالرغم من الصياغة الواضحة للتعديل الخامس عشر والذي يحظر التمييز في الانتخابات بسبب الجنس^(٥) ، فإن السود في معظم ولايات الجنوب كانوا ينعون واقعاً من التصويت حتى بعد صدور القوانين الفيدرالية للحقوق المدنية وتطبيقها في الستينات .

٥ - أن للمواطنين الحق في حرية التعبير بما في ذلك نقد ومعارضة القادة أو الحزب الحاكم ، وهو حق يطبق عملاً عن طريق القضاء وممثلي الأجهزة الادارية .

٦ - أن للمواطنين القدرة على الوصول إلى مصادر المعلومات ، والتي ليست حكراً لا على حكومة الدولة ولا على أى جماعة أخرى منفردة ، كما أن لهم الحق في اكتساب هذه القدرة .

٧ - أن للمواطنين حق تكوين وعضوية المنظمات السياسية ، بما في ذلك الأحزاب السياسية وجماعات المصالح .

وعندما نتحدث اليوم عن « الديمقراطية » أو « الدول الديمقراطية » ، فعادة مانعني بذلك الدولة التي توجد بها هذه المؤسسات السبع ، ومع ذلك فإن مصطلح ديمقراطية يستخدم أيضاً ، وبصورة شائعة ، بمعنى الذي كان سائداً في القرن التاسع عشر ، عندما كان يشير إلى الدول التي توجد بها كل المؤسسات السبع السابقة باستثناء الثالثة والرابعة ، وهما المُتضمِنَتان الانخال الكامل أو شبه الكامل للبالغين في عداد

(٤) في الدول التي وُجدت بها المؤسسات السياسية المشار إليها هنا منذ ١٩٥٠ ، فإن النساء حصلن على حقوقهن الانتخابية بين ١٩١٠ و ١٩٢٠ . ففي الولايات المتحدة حصل النساء على حقهن في التصويت في الانتخابات الفيدرالية عام ١٩٢٠ بعد إجازة لتعديل التاسع عشر . أما في فرنسا وبلجيكا فقد تم استبعاد النساء حتى الحرب العالمية الثانية ، وفي سويسرا لم يكن ليهن حق دستوري للتصويت في الانتخابات الفيدرالية حتى عام ١٩٧١ .

(٥) لتعديل أُوِجِدَ عام ١٨٧٠ مع بزوغ الحرب الأهلية ، وينص على : « يجب ألا يحجب حق مواطني الولايات المتحدة في التصويت أو ينتقص منه بواسطة الولايات المتحدة ، أو أى ولاية ، على أساس من الجنس أو اللون أو وضع رقى سابق .. »

المواطنين المتمتعين بحق المواطنة الكامل . وكما رأينا حالياً ، فإن هذا التضمين الكامل هو تطور يتميز به القرن العشرون بالأساس ، فعندما صدر الكتاب الشهير للكاتب الفرنسي العظيم ألكسيس دو توكفيل Alexis de Tocqueville والمكون من جزعين ، والمعنون « الديمقراطية في أمريكا » ، على ١٨٣٥ و ١٨٤٠ ، لم يحاج أحد في أمريكا أو أوروبا في ذقة العنوان ، بالرغم من أنه في ذلك الوقت كان المواطنون الذين يتمتعون بحق المواطنة الكامل ، والذين لهم حق التصويت والاشتغال بالشئون العامة هم أقلية من البيض للذكور البالغين .

هل كانت الولايات المتحدة ديمقراطية في القرن التاسع عشر بالرغم من القيود التي كانت تضعها على المواطنة الكاملة ؟ وهل هي ديمقراطية اليوم ؟ بسبب غموض مصطلح الديمقراطية ومعانيه المتعددة ، أجد أنه من المفيد أن أطلق على النظام السياسي الذي توجد به المؤسسات السبع اسم حكم الكثرة أو حكم الكثرة الديمقراطية ، مع أني أود أن تتبع التقليد الشائع فأشير إلى الدولة المحكومة بواسطة نظام حكم الكثرة بوصفها دولة ديمقراطية .

والنظم التي تغيب عنها ولحده أو أكثر من هذه المؤسسات السبع ، أو التي توجد فيها هذه المؤسسات في مرتبة أدنى بكثير من الحد الأدنى الواجب توافره في نظم حكم الكثرة ، تشكل في الواقع شريحة كبيرة وهامة ومنوعة من النظم التاريخية والمعاصرة . ونظم حكم اللاكثرة الموجودة في عالمنا المعاصر عادة ما يشار إليها بوصفها نظاماً سلطوية أو مهيمنة أو شمولية أو ديكتاتورية . ولمساء الحظ ، وكما سوف نرى ، فإن أي مصطلح واحد منفرد ينقل صورة مبسطة جداً للتنوعيات المعقدة للنظم السياسية في عالمنا الحديث . وبالرغم من هذا ، سوف يكون أكثر ملاءمة إذا ملجئنا كلها وأسمايتها نظاماً لحكم اللاكثرة ، أو نظاماً سلطوية .

نمو حكم الكثرة

بسبب القيود الموضوعية على الانتخاب ، والتي أشرنا إليها قبلاً ، لم ينشأ أي من نظم حكم الكثرة بصورة كاملة حتى قرننا الحالي . وبالرغم من هذا ، فإنه أثناء النصف الثاني من القرن التاسع عشر تطورت في بعض الدول كل المؤسسات المذكورة قبلاً باستثناء شمول حق المواطنة للجميع . فمئذ ١٨٥٠ ، تزايد عدد نظم حكم الكثرة (للذكور أو لكل الأفراد) وذلك بصورة منتظمة ، باستثناء فترتي تدهور : واحدة بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٤٠ ، والأخرى في الستينات (انظر الشكل

١٠٧) (٢). ولكن لأن عدد الدول في العالم قد زاد أيضاً ، نجد أن حكم الكثرة مثل عام ١٩٩٠ تقريباً نفس النسبة من المجموع الكلى ، والتي مثلها من حوالى نصف قرن مضى (انظر الشكل ٧ - ٢) .

اختلافات أخرى بين حكم الكثرة وحكم اللاكثرة

إن المؤسسات السياسية السبع التي تم وصفها حالا ليست هي وحدها التي تميز حكم الكثرة عن حكم اللاكثرة ، فالدول التي تأخذ حكوماتها بحكم الكثرة الديمقراطية تختلف في عدة جوانب أخرى هامة عن الدول التي تحكمها نظم حكم اللاكثرة .

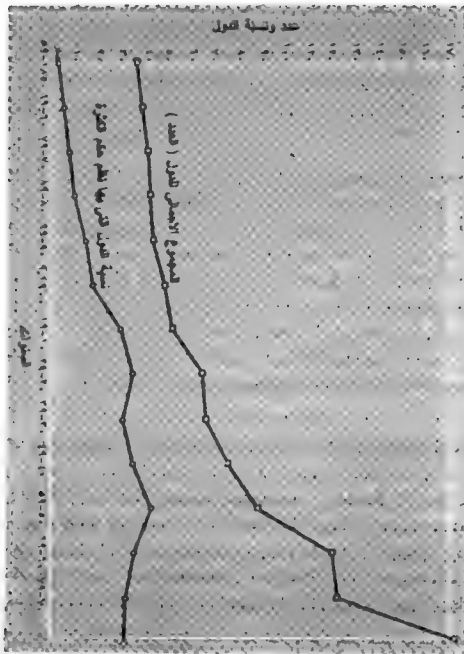
الحقوق السياسية : يتمثل أحد الاختلافات الهامة في وجود شبكة متسعة من الحقوق السياسية الأساسية في حكم الكثرة . والعديد من هذه الحقوق هو جزء مكمّل لواحدة أو أكثر من المؤسسات السبع لحكم الكثرة . فالحقوق المطبقة عملياً من خلال القضاء والادارة ، ضرورية لوجود هذه المؤسسات وعملها مثل : حق التصويت في انتخابات حرة وعادلة ، وحق معارضة شاغلي المناصب العامة ومعارضة سياساتهم ، وحق تشكيل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح وغيرها من المنظمات ، وهكذا . ولكن بالإضافة إلى هذا ، فإن للناس في الدول التي تحافظ على مؤسسات حكم الكثرة على مدار فترة معتدلة من الزمن ، من المرجح أنهم سوف يشتركون في عدة توجهات سياسية ، ومعتقدات واحدة تدعم بدورها العديد من الحقوق والحريات الأخرى . وبالتالي ، فإن شبكة الحقوق تنزع نحو التوسع خارج نطاق تلك الحقوق الضرورية لعمل مؤسسات حكم الكثرة .

الاعتمادية : الاستقلال مقابل التحكم : يعتبر الأفراد والنظم القرعية أكثر استقلالية في مواجهة حكومة ودولة حكم للكثرة ، عنها في حكم اللاكثرة . وفي الحقيقة ، فإن جزءاً من مصداقية هذا الاختلاف يرجع إلى طبيعة التعريف . فلأننى نمنيه بنظم حكم الكثرة في الواقع هو أنها نظم تتميز من بين أشياء أخرى ، بدرجة عالية نسبياً من التسامح فيما يتعلق باستقلالية الأفراد والمنظمات . فحقوق المشاركة في الحكومة

(١) يجب ملاحظة أنه في الشكلين (١ - ٧) و (٢ - ٧) يعد البلد خاضعاً لحكم الكثرة القم على حق الاقتراع للتكوير أو القم على حق الاقتراع المفرد ، إذا كان 71٠ على الأقل من مجموع السكان قد صوتوا بالحق في الانتخابات القومية . وهذه عتبة من عتبتين لقيام الديمقراطية وفقاً لتقنينيهما في :

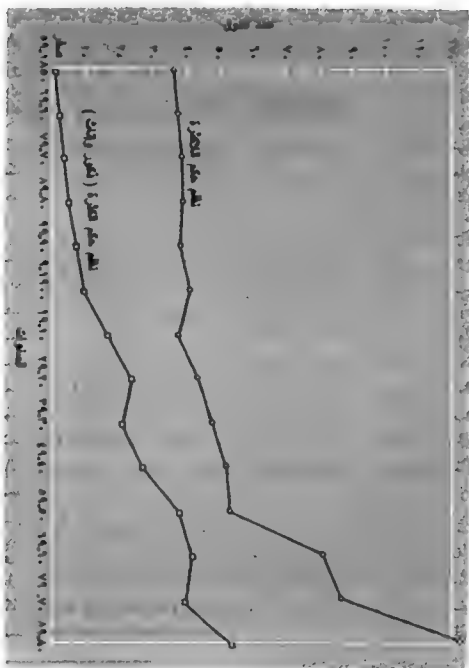
Tate Vanhamen, *The Emergence of Democracy: A comparative Study of 119 States, 1850-1979* (Helsinki: The Finnish Society of Sciences and Letters, 1984).

أما العتبة الثانية لدى فتنهاتين فهي : : عندما يكون نصيب الجماعات الأصغر على الأقل 7٢٠ ، (ص ٢٣) .



الشكل (١٠٧): نظم حكم الكثرة في الأعوام من ١٨٥٠ إلى ١٩٩٠.

المصادر : Tete Vanhanen, *The Emergence of Democracy: A Comparative Study of 119 States* (Helsinki : The Finnish Society of Arts and Letters, 1964); Michael Coppedge and Weylmann Reinkens, "A Measure of Polyarchy", مؤسسة هوفر بجامعة ستانفورد في الفترة من ٢٧ - ٢٨ مايو ١٩٨٨. ويقتضون الجدول أيضا معارفات إضافية مأخوذة من بحث غير منشور لكل من Coppedge, Reinkens & Dahl.



الشكل (٧ - ٢) نسبة الدول التي بها نظم حكم الكتلة والمتغير إلى كل الدول في الأعوام من ١٩٥٠ - ١٩٩٠ .
المصدر : انظر (الشكل ٧ - ١)

ومعارضتها ، وهى السمة المميزة لحكم الكثرة ، تتطلب من الدولة أن تسمح باستقلالية الأفراد والمنظمات ، بل وتحميها .

وكنتاج لهذه الحقوق ، نجد منظمات متنوعة إلى درجة لا يمكن حصرها، تنزع إلى القيام فى نظم حكم الكثرة : نواد خاصة ، منظمات ثقافية ، جماعات ضغط ، أحزاب سياسية ، نقابات ، وهكذا . والكثير من هذه المنظمات يسعى بجدية من أجل ممارسة النفوذ على الحكومة ، وعدد أكثر يمكنه أن يتحرك إذا ما اعتقد أعضاؤه أن مصالحهم الحيوية مهددة . والنظم السياسية التى توجد بها جماعات ومنظمات عديدة مستقلة نسبياً عادة ماتعتبر تعددية .

وعلى العكس من ذلك ، فإن نمو النزعة الاستقلالية تهدد طبيعة النظام السلطوى وتهدد قوة قائده . فالمنظمات المستقلة على وجه التحديد تعد خطيرة . ومن ثم ، فإن المنظمات لا بد أن تظل تحت سيطرة الحكومة . وبالتالي ، فإنه بالمقارنة بالتعددية فى نظم حكم الكثرة ، نجد أن النظم السلطوية أحادية بدرجة أكبر . وفى الحالات القصوى ، نجد أن الحكام السلطويين قد حاولوا أن يصبح كل فرد ، وكل منظمة ، جزءاً من نظام شامل للتحكم الهربرى . وبالرغم من أن هذا القيد لم يتحقق مطلقاً فى الواقع ، فإنه قد تم الاقتراب منه بشدة فى بعض الأحيان - مثلاً ، فى الاتحاد السوفيتى أثناء الفترة الأخيرة من حكم ستالين ، وفى ألمانيا فى ظل حكم هتلر . وكان هذا هو السبب ، كما رأينا قبلاً ، فى سك اسم جديد للدلالة على هذه الأنظمة ، وهو الشمولية .

الاتحاد مقابل القصر : فى نظم حكم الكثرة ، وعلى خلاف الوضع فى نظم حكم اللاكثرة ، يعتمد الزعماء السياسيون على الاتحاد بصورة مكثفة ، وعلى القصر بصورة أقل^(٧) . فبعض أشكال القصر مستبعدة بالتعريف من نظم حكم الكثرة أو يقل اللجوء إليها . فالنظام الذى يسجن زعماء الأحزاب المعارضة أو يضطهد الصحف الناقدة على سبيل المثال ، لا يعتبر بالضرورة من نظم حكم الكثرة . وبالمقابل ، فإن نظم حكم الكثرة لا بد أن تمد شعبيها بحقوق للمشاركة فى اختيار القادة السياسيين ومعارضتهم . ونظم حكم الكثرة تمد هذه الحقوق لتشمل كل السكان البالغين تقريباً . وكون هذه الاختلافات التى تميز نظم حكم الكثرة عن نظم حكم اللاكثرة هى

(٧) بالرغم من أن دافيد آستر David Apter يستخدم تصنيفاً مغايراً للنظم السياسية ، إلا أنه تنبى مقولة مشابهة فى :

Choice and the Politics of Allocation (New Haven, Conn.: Yale University press, 1971), PP. 32-33, and passim.

بالأساس اختلافات مبدئية لإيجعلها أقل أهمية ، بما أنها تعبر عن اختلافات حقيقية قائمة في الواقع . إضافة إلى هذا ، فإن الاختلاف في التوازن بين الإقناع والقصر ، ماهو إلا نتيجة عملية مترتبة على الاختلافات في المؤسسات السياسية ذاتها . فالجماعة التي تملك حقاً نافذاً للمشاركة في اختيار القادة السياسيين ، سيكون احتمال إخضاعها للقصر في حالة وجود صراع أقل مما هو الحال عليه مع جماعة لاتملك هذا الحق ، وهذا يبدو واضحاً جداً إذا كانت الجماعة كبيرة إلى حد يجعلها تشكل أغلبية . ومادامت مؤسسات الحكومة الشعبية لم يصبها أى خلل ، فإن أى محاولة لممارسة القصر على جماعة تمثل أغلبية السكان لابد أنها مستفشل ، مادامت الأغلبية الواقعة تحت ضَر يمكنها ببساطة أن تصوت ضد من هم في السلطة في الانتخابات التالية ، فتحل محلهم مسؤولين أكثر استجابة لها . وبسبب هذا الوضع ، فإن السياسيين في نظم حكم الكتلة نادراً ما يكونون من السناجة بحيث يساندون قوانين ضد رغبة الأغلبية من الناس ، فتجاهل الرأي العام من المرجح أن يكلفهم غالباً . وبالتأكيد ، بما أن القوانين نادراً ماتلقى مساندة جماعية ، فسوف نجد في أى نظام بعض الأشخاص الذين يخضعون لقوانين تحرمهم من فرصة أو امتياز أو حق كانوا يتمتعون به من قبل . ولكن حتى إذا كان الناس الذين يشاركون في صنع القرارات أحياناً ما يعانون من الناتج ، فإن هؤلاء الذين لا يستطيعون المشاركة بالمرة من المرجح أنهم يعلنون أكثر . ويبدو من المستبعد أن المؤتمر الدستوري كان سيسمح بالرق في أمريكا لو كان للسود نفس حقوق البيض الأمريكيين في المشاركة السياسية . ولغرض استعلاء البيض على العبيد المحررين حديثاً بعد الحرب الأهلية ، فلقد حُرم السود في الجنوب من حقهم في المشاركة السياسية ، وهو الحق الذي كانوا قد اكتسبوه مؤخراً .

وفي نظم حكم الكتلة ، عادة ما يكون من الصعب أن يُمارس القصر على عدد كبير من الناس حتى لو لم يشكلوا أغلبية . ففي حين أن القصر الواسع النطاق يشكل عبئاً على أى نظام سياسى ، فإن الحكومات الشعبية تجده أكثر صعوبة . فإذا كانت الحكومة تريد أن تتجنب احتمال اتساع نطاق العصيان المدني ، بل وأحياناً الحرب الأهلية ، في حالة تورطها في ضَر أقلية كبيرة ، فإنها تكون في حاجة إلى أن تملك في يدها مجموعة متنوعة من قوى القصر : نظام شرطة مركزياً ومنضبطاً ، بوليساً سرياً ، قضاء خاضعاً ، قوات عسكرية ومؤسسات بيروقراطية على أتم استعداد لطاعة الحكومة عندما يتطلبه الواجب ، قسراً أعداد كبيرة من المواطنين ، ومجموعة من القوانين والنصوص الدستورية والممارسات التي تسمح للحكومة أن توظف هذه القوى .

ومن ثم فإن نمط الحكومة نظاماً للقصر سوف يمثل إغراءً مستمراً للقادة غير المتربين ، وخطراً قائماً على كل معارضة . وبالرغم من أنه من المفهوم أن الحكومة الشعبية قد تمارس القصر على قطاع كبير من السكان في مناسبات متفرقة وتظل قائمة ، إلا أنه كلما زاد تكرار هذا فإنه ينتقص من فرص بقائها . فمثلاً ، عندما عادت ممارسة القصر الشديد ضد السود في الجنوب الأمريكي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، فإن الجنوب طوّر في الواقع نظاماً سياسياً مزدوجاً ، كان البيض يديرون فيه نظاماً شبيه بحكم الكثرة في حين كان سود الجنوب يحيون في ظل هيمنة قمعية .

التحكم المتبادل مقابل التحكم الأحادي : لأن حقوق المعارضة والمشاركة النافذة منتشرة بصورة أوسع في نظم حكم الكثرة عنها في نظم حكم اللكثرة ، ولأن الأفراد والجماعات في نظم حكم الكثرة يتمتعون باستقلالية أكثر في مواجهة الحكومة ، فإن فرص القادة السياسيين لاستخدام القصر ضد منتقديهم ومعارضيه تصبح أقل ، ويصبح الاقتاع متاحاً أكثر من القصر كأداة لممارسة النفوذ ، ويكون من الأرجح أن يشارك القادة السياسيون في شبكات من النفوذ المتبادل . وفي نظم حكم الكثرة ، من الأرجح أيضاً أن تُقرّر سياسات الحكومة عن طريق المفاوضة والمساومة . أما في النظم السلطوية ، فعلى النقيض تكون ممارسة القادة للنفوذ ذات طابع أحادي ، ويضحي من الأرجح أن تُنفّذ السياسات من خلال الهيراركية والأوامر .

مسار النظام إلى الوضع الراهن : لأن السبيل الذيملكته كل دولة لتصل إلى الحاضر فريد ، فإن كل دولة يكون لها تراث مختلف من الظروف التي تؤثر على فرص ظهور حكم الكثرة بها ، وعلى فرص التعايش للمسلمي .

وفي بعض الدول ، نجد أن الثورات العنيفة (خاصة الحروب الثورية من أجل الاستقلال الوطني) قد ساعدت على توحيد الشعب ، في حين نجد أن الثورات في دول أخرى قد خلّفت وراءها تصدعات مازالت قائمة . فلننظر مثلاً نتائج الثورة الأمريكية من جانب ، وقيام دولة أيرلندا الحرة ، التي تحولت بعد ذلك إلى جمهورية أيرلندا ، من جانب ثانٍ . ففي كلتا الحالتين نجد أن صراعاً عنيفاً ضد بريطانيا قاد إلى الاستقلال . ولكن في أمريكا نجد أن الثورة والكفاح المسلح ضد بريطانيا ، والخروج للجماعي للمحتلين البريطانيين ، ونمو أيديولوجية جمهورية متمسكة بها على نطاق واسع ، كلها عوامل ساعدت على احتضان وتقوية الأساطير الموحدة ، ولم تترك للشعب الأمريكي إلا القليل من معالم الانقسام . ولكن في أيرلندا ، فإن معاهدة السلام لعام ١٩٢١ والتي أقيمت على شمال أيرلندا البروتستانتية كجزء من المملكة المتحدة ، قادت سريعاً إلى صراعات حادة بين حكومة دولة أيرلندا الحرة

الوليدة والجيش الجمهورى الأيرلندى ، ثم إلى صراع دموى ومستمر فى شمال أيرلندا بين الأيرلنديين البروتستانت والأيرلنديين الكاثوليك ، مع دعم الجيش الجمهورى الأيرلندى للأقلية الكاثوليكية .

ومن منظور مختلف ، نجد بعض الدول قد تمتعت بقرون من الاستقلال الوطنى ، استطاعت خلالها أن تراكم خبرة سياسية ، وأن تطور مؤسساتها وتولد ولايات لها وتكسر حدة التصدعات الثقافية وترسخ شعوراً بالقومية ، وأن تصل إلى طرق لاحتواء الصراعات داخلها . وبعض الدول الأخرى لم تستقل إلا حديثاً بعد عقود أو قرون من الحكم والاستعمار الخارجى . هذه الدول جديدة ، وهى مازالت تتناضل من أجل تحقيق الهوية القومية ، ومازالت تعيش عصر الأزمات . ولأنها مازالت ممزقة بالصراعات القائمة فعلاً أو الكامنة ، فإن نُخبها تعتقد أنها مازالت غير قادرة على تحمل رفاة حكم الكثرة وقادتها يعتمدون بشدة على التصر ليحافظوا على تماسك الأمة ومؤسساتها .

ولكن يبرز الآن سؤال آخر : ماهى العوامل التى تساعد على قيام حكم الكثرة ، أو تعمل على منع قيامه ؟ والوصول إلى إجابة عن هذا السؤال هو أكثر من مجرد شغف نظرى ، وذلك لأن الاختلافات العامة بين نظم حكم الكثرة وحكم اللاكثرة التى تم وصفها فى هذا الفصل هى هامة جداً بالنسبة لنا . وفى الفصل القادم سوف نحاول إذن أن نشرح لماذا قام حكم الكثرة فى بعض الدول دون غيرها .

الفصل الثامن

نظم حكم الكثرة ونظم حكم اللا كثرة : تفسير

كما رأينا فى الشكل (٧ - ٢) ، فإن حوالى ٣٠٪ من كل دول العالم اليوم محكومة بوساطة حكم الكثرة . فى الثمانينات ، وصل عدد هذه الدول إلى حوالى ٥١ دولة من إجمالى ١٧٠ دولة مستقلة قانونياً فى العالم . كيف يمكننا أن نشرح حقيقة أن بعض الدول أنشأت وحافظت على مؤسسات حكم الكثرة ، فى حين أن بعضها الآخر لم يتمكن من ذلك ؟

كيف يوظف الحكام القصر العنيف^(١) .

فى الفصل الأول تم تمييز حكومة الدولة عن غيرها من الحكومات بالاستناد إلى نجاحها فى التمسك بادعائها حق التنظيم المطلق للاستخدام الشرعى للقوة المادية لفرض أحكامها داخل منطقة إقليمية معينة . فكل الدول توظف القصر أو التهديد باستخدام القصر داخلياً لفرض قوانينها وسياساتها ، وكثيراً ما توظفه خارجياً فى علاقاتها مع الدول الأخرى . والقدرات الدالة على الدولة والمميزة لها هى أدوات القصر المادى العنيف التى تملكها - خاصة تنظيمات الجيش والشرطة ، بما فى ذلك البوليس المرسى .

(١) من أجل معالجة مفصلة أكثر للمواضيع التى ستناقش فى هذا الجزء ، والجزء الذى يليه ، راجع للمؤلف *Democracy and Its Critics* (New Haven: Yale University Press, 1989), pp. 244-56.

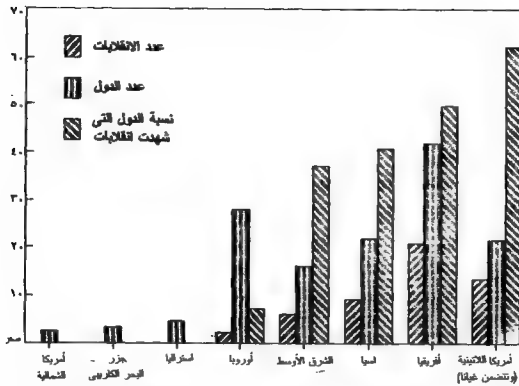
ماذا يمنع القادة من توظيف العنف القسرى كوسيلة للتدخل في الحياة السياسية ، أو لإعاقة مؤسسات حكم الكتلة أو الإطاحة بها ، أو لتأسيس نظام سلطوى والإبقاء عليه ؟ فعلى مدار التاريخ قام القادة بذلك ، ومازالوا يفعلونه حتى اليوم فى العديد من الدول (١) .

ولكن لكى تحكم دولة ما بواسطة حكم الكتلة فلا بد من توافر شرطين : (١) أن تكون منظمات الجيش والشرطة خاضعة للسيطرة المدنية ، و (٢) أن يخضع المدنيين الذين يسيطرون على الجيش والبوليس للرقابة من جانب مؤسسات حكم الكتلة .

الشرط الأول يتحقق بسهولة إذا كانت المؤسسة العسكرية ضعيفة أو غير موجودة أصلاً ، كما كان عليه الحال فى دول عديدة خلال فترة بروز نظم حكم الكتلة فى القرن التاسع عشر . فعلى سبيل المثال ، نجد أن الولايات المتحدة احتفظت خلال القرن ونصف القرن الأولين من وجودها القومى بمؤسسة عسكرية صغيرة خلال فترات السلم . وفى بعض الحالات الثلاثة لم توجد مؤسسة عسكرية على الإطلاق . فمثلاً أُلغيت القوات المسلحة فى كوستاريكا عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بعد فترة قصيرة من وصول الحكومة إلى السلطة بمساعدة القوات المسلحة . أما اليابان فقد أعلنت فى دستور ١٩٤٧ أنها لن تحتفظ أبداً بأى قوات برية أو بحرية أو جوية ، وذلك بعد أن كانت القوات المسلحة قد أصبحت فاعلاً سياسياً قوياً خلال الثلاثينات . وبالرغم من أن هذا النص قد ضعف نتيجة إنشاء الشرطة الاحتياطية ، القومية فى مرحلة تالية ، ثم ظهور قوات الدفاع القومى ، بعد ذلك ، إلا أن الأثر الذى أحدثته تمثل فى الحيلولة دون بروز القوات المسلحة كفاعل سياسى مؤثر فى حكم الكتلة .

وبالرغم من هذا ، فإن معظم الدول تحتفظ بمؤسسات عسكرية تتمتع بقدر من الأهمية . ففى عام ١٩٨٣ كان المتوسط العالمى للانفاق العسكرى هو ٥,٦٪ من إجمالى الدخل القومى للدولة (٢) . وتملك معظم الدول قوات عسكرية قوية إلى حد يجعلها تتفوق على المدنيين فى حالة حدوث أى مواجهة مباشرة عنيفة . وكما يوضح الشكل (٨ - ١) ، فإن القوات العسكرية قد تدخلت فى السياسة بالفعل فى العديد من

(٢) للتعرف على دور الجيش فى سياسات اليوم انظر : S.E.Fincer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics*, 2nd ed. (Boulder, Colo.: Westview Press and London: Pinter Publishers, 1988); Eric A. Nordlinger, *Soldiers in Politics: Military Coups and Governments* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1977); Amos Perlmutter, *The Military and Politics in Modern Times* (New Haven, Conn: Yale University Press, 1977); Samuel P. Huntington, *The Soldier and the State* (Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1957).
Ruth Leger Sward, *World Military and Social Expenditures*, 11th ed. (Washington D.C.: World (٣) Priorities, 1986), Table 2, pp. 33 ff.



الشكل (١٠٨) : الانقلابات العسكرية للنجاح موزعة على أقاليم العالم ، الأعوام ١٩٥٨ - ١٩٧٣ .

المصادر : S.E. Finer, *Ten Men on Horseback: The Role of the Military in Politics*, 2nd ed. (Boulder, Colo: Westview Press, 1988), p.312

الدول وينجاح ، وذلك بفرض إقامة حكومات تحوز رضا القادة العسكريين . وفي فترة الخمسة عشر علما من ١٩٥٨ إلى ١٩٧٣ نجد أن الحكومات قد تأثرت بالتدخلات العسكرية في أكثر من دولة واحدة من بين كل ثلاث دول .

ما الذي يمنع القوات المسلحة في بعض الدول من أن تتقدم لمسيطر على الحكومات وتحتي القادة المدنيين جانباً ؟ أحياناً ما يكون الاحتراف العسكري عاملاً مساعداً إذا أدى إلى وجود مجموعة معتقدات تتعلق بالنظام الذي يمنحه العسكريون ولاعهم وطاعتهم ، ويكونون ملتزمين إزاءه . ولكن الاحتراف لا يضمن السيطرة المدنية ، ولا يضمن ، من باب أولى ، السيطرة الديمقراطية . وذلك لأن الاحتراف قد يوجد أيضاً تصدعاً اجتماعياً ونفسياً عميقاً بين العسكريين من جانب ، والمدنيين من جانب آخر ، إلى درجة تجعل من العسكريين طائفة منفصلة ومتميزة لاصلة لها بمجتمع المدنيين . إضافة إلى هذا ، فإن العسكريين المحترفين قد يقلومون السيطرة المدنية ، أو يزيحونها كلية إذا ما اعتقدوا أن القادة المدنيين يشكلون خطراً على المؤسسة العسكرية . وهم قد يرفضون السيطرة المدنية أيضاً إذا ما اعتقدوا أن

استقرار أو سلامة أو قيام النظام ، أو التعم التي يلتزمون بالحفاظ عليها . على سبيل المثال : النظام الاجتماعي ، النظام الاقتصادي ، الدين ، الاستقلال القومي . مهددة بواسطة القادة المدنيين^(٤) .

وأكثر من هذا ، ففي حين أن السيطرة المدنية شرط ضروري لقيام حكم الكثرة ، فمن الواضح أن هذه السيطرة المدنية ليست كافية ، وهذا ما يشير إليه الشرط الثاني المذكور أعلاه . فبالتركيد أن العديد من النظم السلطوية يحكمها قادة منبئون يوظفون قوات الجيش أو الشرطة ، أو كليهما ، للقضاء على أى مقاومة لحكمهم . ويصبح واضحاً إذن أن حكم الكثرة يحتاج إلى شروط أخرى بالإضافة إلى ما سبق ذكره .

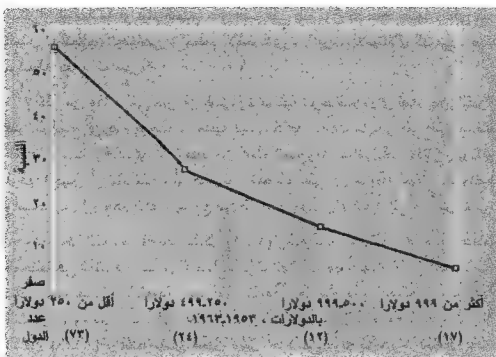
وأحد هذه الشروط يقرحه الشكل (٨ - ١) والذي يبين اختلافات حادة بين المناطق المختلفة في العالم فيما يتعلق باحتمال حدوث انقلابات فيها . هذه الاختلافات الإقليمية تشير بدورها إلى الأهمية المتوقعة للثقافات والمفاهيم والمعتقدات والتوجهات السياسية . وسوف نعود إلى هذه النقطة بعد قليل . وهناك اختلاف آخر يشير إليه الشكل (٨ - ٢) . فكلما نقص معدل دخل الفرد في دولة ما ، زاد احتمال حدوث انقلاب فيها . والواقع أنه ليس من الواضح مباشرة لماذا توجد هذه العلاقة . ولكن العلاقة الموضحة في الشكل (٨ - ٢) ، ماهى إلا جزء من علاقة أعم وأشمل بكثير تقوم بين حكم الكثرة من جانب ، والنظام الاقتصادي الاجتماعي للدولة من جانب آخر .

مجتمع حديث ودينامي وتعددي

يرتبط حكم الكثرة تاريخياً وبصورة واضحة بمجتمع يتميز بعدد من السمات المتداخلة : مستوى مرتفع نسبياً لدخل الفرد والثروة ، نمو اقتصادي طويل المدى ، التخصر ، قلة السكان الزراعيين وتجاههم إلى التناقص ، لندمان الأمية ، انتشار التعليم ، مجموعة متنوعة من المنظمات المستقلة نسبياً مثل شركات الأعمال ، النقابات ، الكتائس وغيرها ، معدلات عالية لمؤشرات ارتفاع مستوى المعيشة المتعارف عليها مثل نسبة وفيات الأطفال وتوقعات الحياة .

(٤) للحصول على نماذج لكل حالة ، انظر :

Alfred Stepan, *The Military in Politics: Changing Patterns in Brazil* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1971) and «The New Professionalism of Internal Warfare and Military Role Expansion,» in Alfred Stepan, ed., *Authoritarian Brazil* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1973), pp. 47-65. Eric Nordlinger, *Soldiers in Politics: Military Coups and Governments* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1977) .



الشكل (٨ - ٢) : الدخل الفردي ونسبة الانقلابات في الأعوام ١٩٧٣-١٩٥٨ .

المصدر : 313 , Finer

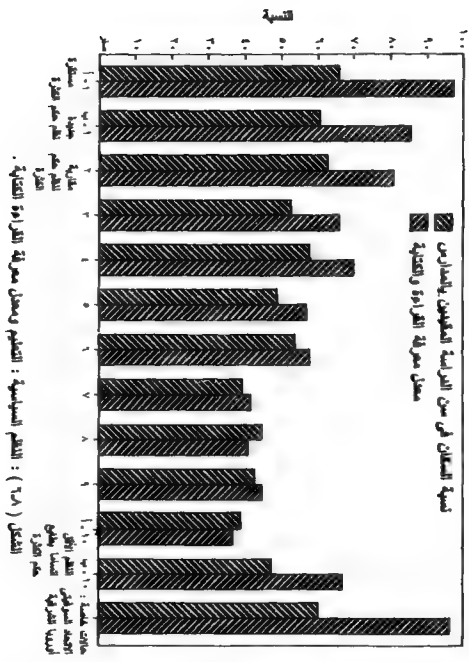
مثل هذه المجتمعات أطلق عليها مجتمعات ليبرالية ، رأسمالية ، برجوازية ، مجتمعات طبقة وسطى ، صناعية ، صناعية متقدمة (ومابعد الصناعية) ، حديثة (ومابعد الحديثة) ، تناضسية ، مجتمعات متجهة نحو السوق ، مقفوحة ، وغير ذلك . وهذه المجتمعات حديثة ، بمعنى أنها عبر التاريخ قد حققت مستويات عالية من الثروة والنخل ، والاستهلاك ، والتعليم ، والتمنن ، وغير ذلك من مثل هذه السمات ؛ وهي دينامية بفضل معدلات نموها الاقتصادي والمستويات المرتفعة للمعيشة ؛ وهي تعديلية بسبب وجود جماعات وجمعيات ومنظمات و وحدات عديدة غير ذلك تتمتع باستقلال نسبي . ومن ثم يمكن أن نصف هذه المجتمعات بأنها حديثة دينامية تعديلية (واخترالاً : مجتمعات ح د ت) .

ولنر كيف أن المجتمع ح د ت يزرع بقوة نحو أن يكون نظاماً لحكم الكثرة ، سيكون من المفيد أن نرتب دول العالم بالنظر إلى درجة تملكها لمؤسسات حكم الكثرة . وفي الشكل (٨ - ٣) تم تصنيف ١٦٣ دولة في ثلاث عشرة فئة . الفئة الأولى تتكون من الدول التي كانت تتمتع في منتصف الثمانينات بمؤسسات حكم الكثرة جميعها . ولكن هذه الدول تم تقسيمها إلى مجموعتين : (١ - أ) وتضم الدول التي

وجدت بها هذه المؤسسات بصورة منتظمة منذ عام ١٩٥٠ على الأقل (نظم حكم للكتلة المستقرة) ، و (١ - ب) وتضم الدول حديثة العهد بهذا النظام (نظم حكم الكتلة الجديدة) (٥) . وفي الفئات الأخرى ، وبإستثناء واحد هام ، تم ترتيب الدول وفقاً للقدر الذي توافرت به مؤسسات أربع رئيسية من مؤسسات حكم الكتلة ، وهي : القدرة على الوصول إلى مصادر معلومات متعددة وبديلة ، وحرية التعبير ، وحرية التنظيم ، وانتخابات حرة وعادلة . فمثلاً ، بالنسبة لدول الفئة الثانية فإن إحدى هذه المؤسسات كانت دون الحد الأدنى الضروري لوجود حكم الكتلة . وعلى طرف نقيض ، نجد غياباً تاماً من الناحية العملية لكل مؤسسات حكم الكتلة من الدول المنتمية إلى الفئة العاشرة . وهناك مجموعة هامة من الدول تتكون من الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا تشكل فئة خاصة بذاتها . فيالرغم من أنه في منتصف الثمانينات كان معظم هذه الدول يوجد ضمن الفئة العاشرة ، وقليل منها (بولندا والمجر) في فئة أعلى قليلاً ، إلا أنه بسبب للتغيرات السريعة والجزئية التي حدثت في هذه الدول في النصف الأخير من عقد الثمانينات ، أصبحت تحتل مكاناً متميزاً . وسوف نلقي مزيداً من الضوء عليها بعد قليل .

وكما رأينا في الفصل السابق ، فإن نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي يعتبر مؤشراً تقريبياً للمجتمع ال حد د ت ، لأنه يرتبط بالعديد من معالمه . ويوضح الشكل (٨ - ٤) أن معظم نظم حكم الكتلة المستقرة هي من بين الدول التي تقع في الخمس الأعلى ، طبقاً لنصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي . فثلاثة من بين أغنى أربع دول هي نظم لحكم الكتلة ، مستقرة أو جديدة . وعلى العكس من ذلك ، فليس من بين أفقر الدول - الخمس الأخير في الشكل (٨ - ٤) - مايعتبر نظاماً لحكم الكتلة . ولو وضعنا جانباً الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية ، سوف نجد أنه كلما قويت مؤشرات المجتمع ال حد د ت ، زاد احتمال أن تملك الدولة مؤسسات حكم الكتلة . وعلى النقيض من ذلك بالتأكيد ، فإنه كلما ضعفت المؤشرات ، ضعف احتمال قيام مثل هذه المؤسسات . ولكن ، وكما يبين الشكل (٨ - ٥) ، فإن مجرد ارتفاع متوسط دخل الفرد لا يولد نظم حكم الكتلة بطريقة آلية ، كما أن متوسط دخل الفرد المنخفض نسبياً لا يمنع قيامها بالضرورة . وإذا نحينا أوروبا الشرقية جانباً ، فإن الدول التي تشهد عن هذه اللقاءات في الشكل (٨ - ٥) هي دول النفط في الشرق الأوسط التي أصابها الثراء فجأة ، فهذه الدول احتفظت إلى حد كبير بأشكال الحكم التقليدية بها . أما بقية المؤشرات الأخرى للمجتمع ال حد د ت فتنبئ عن وجود علاقة أكثر انساقاً [الشكلان (٨ - ٦) و (٨ - ٧)] .

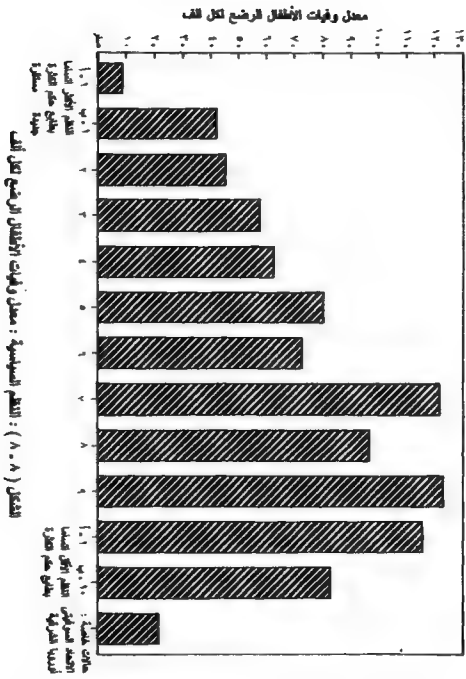
(٥) ومن ثم ، فيعضها يعتبر دولا حديثة ، وبعضها تمت مفرطته حديثاً ، أما البعض الثالث فنجد أن نظم حكم الكتلة قد أعيد تأسيسها فيه بعد فترة من الحكم السلطوي .



ثقافياً ونفسياً ومياسياً لأقامة الحقوق والحريات والفرص ، وتقويتها بهدف البحث عن المعلومات والحصول عليها من مصادر غير حكومية ، وتعبير المرء عن معتقداته ، وتكوين منظمات ميسية وثقافية واجتماعية واقتصادية مستقلة ، والمشاركة فى الانتخابات الحرة العادلة لاختيار أصحاب المناصب العليا فى الحكومة . وقمع للحركة للرامية إلى التغيير فى مثل هذه الحالة يضحي أمراً صعباً ، ومكلفاً للقيادة ، حيث سينشأ بالضرورة تناقض بين النظام الميسى السلطوى من جانب ، والطابع البارز للمجتمع من جانب آخر .

ومع حلول عقد الثمانينات ، كان الاتحاد الموفيتى ودول أوروبا الشرقية قد اكتسبت الكثير من سمات مجتمعات الحد د ، كما يتضح فى الأشكال من (٨ - ٣) إلى (٨ - ٨) . ومن ثم نشأ تناقض عميق بين أنظمتها التى تتسم بسلطوية شديدة فى جانب ، وبين الضغوط التى ولتها مجتمعاتها الحد د الوليدة فى جانب آخر . وكملت القيود المفروضة على المعلومات وحرية التعبير وتكوين المنظمات فى بولندا والمجر أقل منها فى الاتحاد الموفيتى . وعندما تقلد جورباتشوف السلطة فى الاتحاد الموفيتى عام ١٩٨٥ ، وتقدم ببرنامج يدعو إلى انفتاح أكبر وممارسات ديمقراطية أكثر فى الحكومة ، بدلت تبرز أمام الرأى العام القوى التى كانت حتى ذلك الوقت مقهورة ، وبدأ النظام الميسى الموفيتى يقترب من حكم الكثرة .

والعلاقة القوية القائمة بين نظم حكم الكثرة التامة من جانب ، والمجتمع الحد د المتطور جداً من جانب آخر ، ليمت موضع شك . ولكن إذا كان نصير هذه العلاقة يكمن فقط فى السمتين المذكورتين قبلاً ، فهذا يعنى إذن أن أى مجتمع تتوافر فيه هاتان السمتان سوف يكون مهياً لقيام نظام حكم الكثرة به . ولكن الإحدى والعشرين دولة التى قامت بها المؤسسات المميزة لنظم حكم الكثرة منذ عام ١٩٥٠ على الأقل - وهى الدول الأقدم والأكثر استقراراً والموضحة فى الشكل (٨ - ٣) - لم يكن بها مجتمعات حد د ت عندما تجذرت فيها هذه المؤسسات وتطورت . فالولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، كانت مجتمعاً تسيطر عليه الزراعة إلى حد بعيد . فلو كنا منعتمد على أنواع المؤشرات الموضحة فى الأشكال المستخدمة فى النص عالياً ، فقد نخلص إلى أن قيام نظام حكم الكثرة فى الولايات المتحدة كان احتمالاً بعيد التحقق . ولكن مجتمع أمريكا للزراعى كان يمتلك بالفعل السمتين الحيويتين ، على الأقل بين الذكور البيض : فقد كان يشقت القوة والنفوذ على نطاق واسع بين الذكور البيض ، كما أنه نمى بينهم معتقدات مشجعة للديمقراطية . وبالرغم من أنه من غير المحتمل أن تعاود للمجتمعات الزراعية ، على شاكلة المجتمعات التى ظهرت فى القرن التاسع عشر فى أمريكا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا والنرويج



وسويسرا ، الظهور مرة أخرى ، فلن فاقنتها تكمن في كونها تقوم بتكرينا بأن المجتمع الحد د لايمثل ضرورة حتمية لقيام نظم حكم الكثرة .

وبالرغم من وضوح قوة العلاقة إلا أن الانحرافات في الاتجاهين تنبئنا بأن هناك عوامل أخرى لابد أن تكون موجودة وقاعة . ولقد اختبرنا أحد هذه العوامل قبلاً ، وهو السيطرة على الجيش والشرطة . وهناك عامل آخر لابد أن يؤخذ في الاعتبار ، وهو الطريقة التي قد تؤثر بها الثقافات الفرعية في الحياة السياسية .

الثقافات الفرعية^(٧)

كما رأينا قبلاً ، فإن الدول تتباين في حجم ميراثها من الاختلافات الثقافية الفرعية في الدين والتجمعات الاثنية والجنس واللغة ، وكذا في قدر نكريات المعالجة الماضية لهذه الاختلافات ، وكلا المظهرين هام . ويتأثر مستوى التراضي في دولة ما ، وبالتالي مدى توافر فرص التعايش السلمي وقيام نظم حكم الكثرة بقدر تنوع الثقافات الفرعية في جانب ، وكذا بطريقة التعامل مع هذه الاختلافات في جانب آخر . وميراث الاختلافات بين الثقافات الفرعية يزيد من مساحة الصراع الكامن . فحقيقة أن نيوزيلندا والسويد والنرويج وإيسلندا تتمتع بتجانس ثقافي شبه تام ، تضر المستويات المنخفضة نسبياً للصراع فيها . وعلى النقيض من ذلك ، نجد أن الثقافات الفرعية التي لا حصر لها في الهند تضر بدرجة كبيرة المستوى العالي للصراع بها . وليس من المستغرب إذن أن نظم حكم الكثرة أكثر شيوعاً في الدول المتجانسة عنها في الدول التي تعاني من تصدعات عديدة في الثقافات الفرعية .

ولكن الطرق التي تواجه بها الدول اختلافات الثقافات الفرعية بها تساعد أيضاً على تفسير مستويات التوافق والصراع . فإذا كان مستوى الصراع أكثر ارتفاعاً في بلجيكا عنه في سويسرا على مبدل المثال ، فإن قدرأ كبيراً من تفسير ذلك نجده في حقيقة أن سويسرا استطاعت برغم وجود أربع مجموعات لغوية بها ، وديانتين ، وولاءات إقليمية قوية ، أن تتجنب أى تمييز خطير بين الثقافات الفرعية بها . على العكس من ذلك ، نجد أن بلجيكا مازالت تعاني من التمييز بين الوالونيين والفلمنكيين

(٧) تعاملت بعض الدول بنجاح مع تصدعات التكتلات الفرعية بها عن طريق خلق نظم ديمقراطية عشارية .. ولقي يشارك من خلالها كل الزعماء السياسيين المنتمين إلى الثقافات الفرعية المتميزة في تدخل كبير ، لا يسمح بأن يتم اتخاذ أى قرارات تؤثر في المصالح الحيوية لأى من الثقافات الفرعية دون اتفاق زعمائهم . ومن الحالات التي حظت نجاحاً : السويد ، هولندا ، بلجيكا . لوصف وتحليل للديمقراطية العشارية أنظر : Arend Lijphart, *Democracy in Plural Societies* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977).

والذى يمتد عمره لقرون عديدة مضت . أما الولايات المتحدة ، ورغم نجاحها النعبي في تجنب الصراعات بين شعب يتمم بالتنوع الدينى والاثنى ، فليها سجل لا يباريها فيه أى نظام آخر لحكم الكثرة ، فيما يتعلق بالتمييز ضد السكان من أصل إفريقى سواء كعبيد أو كمواطنين فيما بعد . وميراث التمييز هذا كان مبيأ مباشراً للتوترات الداخلية حول حقوق الأمريكيين الأفارقة والفرص المتاحة لهم ، والتي مالت الولايات المتحدة فى الميقات .

والعوامل التى تمت مناقشتها فى هذا الفصل ليست هى العوامل الوحيدة التى يتطلبها تفسير كامل لوجود ، أو غياب حكم الكثرة ، فلم يرد هنا ، مثلاً ، أى ذكر للمعتقدات أو الاتجاهات أو الأفكار أو التوجهات أو الثقافة السياسية . وبالرغم من هذا ، فإن كلاً من هذه العوامل يلعب دوراً كبيراً ومستقلاً . وبعض هذه الجوانب سوف يتم تناوله فى الفصل القادم .

من الواضح إذن أن العديد من الدول فى العالم يمتلك الآن الكثير من ، أو حتى كل الشروط الضرورية لقيام نظم حكم الكثرة . وإذا طورت هذه الدول تلك الشروط ، وكلما تزايد عدد الدول التى تطورها ، فإن لاحتتمال تطورها للمؤسسات المميزة لنظم حكم الكثرة سوف يزداد أيضاً . ولكن فى العديد من الدول ، على الجانب الآخر ، نجد أنه من غير المحتمل أن تظهر الشروط التى تمهد لنظم حكم الكثرة فى المستقبل المنظور . وفى مثل هذه الدول منقوم حتماً نظم سياسية لحكم اللاكثرة .

ومن المؤكد أنه لا يوجد ما يضمن تسوية الصراعات السياسية سلمياً ، أو تحقق المذاليات الديمقراطية بصورة كاملة ، أو أن نظاماً جديدة عديدة لحكم الكثرة سوف تبرز ، أو حتى أن نظم حكم الكثرة القائمة سوف تستمر ، ولكن سيكون فى حدود المعقول أن نأمل أنه مع نمو معرفتنا المتعلقة بالقضايا المحورية المطروحة فى هذا الفصل ، سيضحي الناس قلدرين على التحرك بطريقة أكثر حكمة لتقليل القصر ، ولتسوية صراعاتهم سلمياً ، ولترقية أداء حكوماتهم إذا ما قيس هذا بالمستويات الدقيقة غير المتحققة للديمقراطية .

الفصل التاسع

الرجال والنساء المهتمون بالسياسة

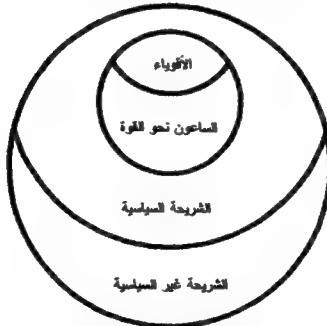
تتبع أى نظرية سياسية من حقيقة أن كل البشر يحيون معاً . وإذا ما طرحنا جانباً بعض الاستثناءات القليلة ، فنجد أن بنى البشر لايحيون فى عزلة تامة . وبغض النظر عما إذا كانت عناصر الغريزة ، أو العادة أو الضرورة أو الاختيار ، هى التى تجعل البشر ينزعون إلى تشكيل المجتمعات ، فإنها قد برهنت بوضوح ، وعلى مدار آلاف السنين ، أن الانسان حيوان اجتماعى . ولكن ، وبالرغم من كونهم حيوانات اجتماعية ، إلا أن البشر ليسوا بالضرورة أو بالغريزة أو بالتعليم ، حيوانات سياسية . على الأقل ليس بنفس المعنى . وبالرغم من أنهم يحيون فى مجتمع ، فإنهم قد لايشعرون بالحاجة إلى الاهتمام بسياسة ذلك المجتمع ، ولا بالحاجة أيضاً إلى المشاركة الفعالة فى الحياة السياسية ، ولا إلى الاعتزاز بالمؤسسات والقيم السياسية لذلك المجتمع . وإذا كان بعض الناس يهتم بهذه الأمور ، فإن الكثير منهم لاتعنيه تلك الأمور فى شيء .

وبالرغم من هذا ، فلأن البشر اجتماعيون نجدهم يقيمون أنظمة سياسية . فمن الواضح أن البشر لا يستطيعون أن يحيا معاً دون الدخول فى علاقات نفوذ . وعندما تصبح هذه العلاقات مستقرة ومتكررة ، توجد النظم السياسية .

وبهذا المعنى الضعيف يستطيع المرء أن يقول (مع أرسطو) إن الإنسان حيوان سياسى . فبغض النظر عن قيمهم واهتماماتهم ، يقع الناس لا محالة فى أحابيل النظم السياسية . سواء أحبوا هذه الحقيقة أم لا ، ومواء أدركوها أم لم يدركوها .

ولكن الأشخاص الذين يُوجَدون داخل حدود نظام ميساسى ما ، لا يكونون مهتمين ، وينفس الدرجة ، بالحياة السياسية . بالإضافة إلى هذا ، فإن الفرد قد يكون مرتبطاً بشدة بالحياة السياسية لنظام ما - الأسرة مثلاً ، أو النادي ، أو مكان العمل ، أو الشركة ، أو النقابة ، أو الكنيسة ، أو المدرسة ، ومثل ذلك من الأنظمة . ولكن ليس بالحياة السياسية المتعلقة بحكومة الدولة ، وهو ما أشرنا إليه فى الفصل الأول تحت اسم الحكومة . وبسبب أهمية الحكومة ، فإن هذا الفصل سوف يركز بالأساس على الأنشطة التى تقوم بها هذه الحكومة بالتحديد . ومن ثم ، فإن مصطلحات مثل السياسة ، والحياة السياسية ، والتوجهات السياسية وغيرها ، سوف تشير إلى الأنشطة المحيطة بحكومة الدولة . ومن ثم يجب أن نتذكر أن الوصف والتحليل فى الفصل الحالى لاينطبقان بالضرورة على أنشطة فى مجالات أخرى بخلاف حكومة الدولة .

لقد ذكرت منذ لحظة مضت أن الناس لايهتمون بدرجة متساوية بالحياة السياسية . وهذا يتضح أكثر فيما يتعلق بحكومة الدولة . فبعض الناس لايبالون بالسياسة فى هذا المجال ، وبعضهم الآخر يكون مهتماً جداً . وحتى من بين هؤلاء الذين يرتبطون بشدة بالسياسة ، فإن البعض منهم فقط هم الذين يسعون بنشاط وهمة نحو القوة . ومن بين الساعين نحو القوة ، فإن البعض يحصل على قدر من القوة أكثر من الآخرين . وهذه المجموعات الأربع - الشريحة غير السياسية ، الشريحة السياسية ، الساعون نحو القوة ، والأقوياء - يوضحها الشكل (٩ - ١) .



الشكل (٩ - ١) : الشرائح السياسية

الشريعة غير السياسية

بما أن الشريعة غير السياسية تتداخل بأشكال غير مدركة مع الشريعة السياسية ، فإن وضع أى حد قاطع بين الشريحتين لا بد أن يكون تحكيمياً . وبالرغم من هذا ، فإنهما - كما سوف نرى - متميزتان عن بعضهما البعض . ولأن العديد منا يعتبر أنه من الأمور المسلم بها أن الناس حيوانات سياسية بالطبع ، فإن وجود مواطنين نشيطين مهتمين ، وهم الذين يكونون الشريعة السياسية ، نادراً ما يحتاج إلى تصور . ولكن الذى يبدو محيراً أكثر هو وجود الشريعة غير السياسية .

ومع ذلك ، يبدو من الصحيح أنه فى معظم الدول فإن الذين يظهرون اهتماماً واضحاً بالمسائل السياسية ، ويكونون مهتمين ومطلعين على السياسة ونشيطين فى الحياة العامة ، لا يشكلون نسبة كبيرة من البالغين ، بل على العكس فهم عادة ما يمثلون أقلية . وحتى فى الدول التى بها حكومات شعبية حيث تكون فرص المشاركة السياسية كبيرة ، فإن الشريعة السياسية لاتشمل كل المواطنين بأى حال من الأحوال . وعلى العكس من ذلك ، فى كل نظم حكم الكثرة يبدو أن عدداً كبيراً من المواطنين يكون غير مبال بالسياسة ، وغير فعال نسبياً . باختصار يكون غير سياسى .

وبالتأكيد ، توجد تباينات هامة من نظام إلى نظام ، ومن وقت إلى آخر ، ولكن فضل جزء كبير من المواطنين فى استغلال فرص المشاركة فى الحياة السياسية ، يبدو كأنه ظاهرة عالمية تقريباً . حتى الدولة المدينة فى اليونان ، والذى تعتبر أحياناً نموذجاً للمشاركة الديمقراطية ، لم تكن محصنة ضد هذا^(١) .

وأحياناً تعتبر اجتماعات مدينة نيوزيلاند كنماذج للمشاركة الديمقراطية . ولكن مثلما كان الحال عليه فى أثينا ، فإننا نجد فى مدن نيوزيلاند أيضاً مواطنين غير

(١) الدليل الهامى مجزأ إلى حد كبير بدرجة لا تسمح بإمكانية الوصول إلى صورة متكاملة أو خلاصات جادة ، والباحثون الكلاسيكيون يختلفون فى تفسيراتهم . ومن الحجم المقدر لمواطنى أثينا (من ثلاثين إلى أربعين ألفاً) ، ومن النصاب القانونى الواجب لصحة الاجتماع والمطلوب لأغراض معونة (ستة آلاف) ، ومن تكدير مقاعد الجمعية العامة للمواطنين بثمانية عشر ألفاً حيث كانت تجتمع الجمعية ، يضحى من المعلوم أن تخلص إلى أن نسبة يسد بها من المواطنين الأثينيين لم يكونوا يحضرون اجتماعات الجمعية . ولقد تم الحصول على هذه الأرقام من : C.M. Bowra, *Classical Greece* (New York: Time Inc., 1965), p. 100., and H.D.F. Kitto, *The Greeks* (Baltimore, Md.: Penguin Books, 1951, 1957), p. 131.

وهناك وجهة نظر ترى أن الحياة السياسية فى أثينا كانت تتمتع بقدر عال من المشاركة والديمقراطية ، تنظر : Josiah Ober, *Mass and Elite in Democratic Athens* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1989).

مهتمين بممارسة حقوقهم ، أو بالتقييم بالتزاماتهم السياسية^(٦) . وحتى اليوم مازالت المشكلة تعتبر حادة . ففي معظم نظم حكم الكتلة نجد أن ما بين ، خمس وثلاث الناضجين الذين لهم حق التصويت لا يشاركون عادة في الانتخابات العامة ، ونسباً أكبر من ذلك بكثير يتمتعون عن المشاركة في أنواع أخرى من الأنشطة السياسية^(٧) .

فلماذا حتى في المجتمعات الحديثة ، ورغم انتشار التعليم والانتخابات العامة والنظم السياسية الديمقراطية ، نجد أن الشريحة غير السياسية كبيرة إلى هذا الحد ؟ ولنجيب عن هذا السؤال سوف نحتاج إلى مساحة أكبر بكثير مما يمكن أن يتاح هنا ، ولكن يمكننا أن نعطي إجابة قصيرة ، وإن كانت ستبدو شكلية إلى حد ما . ويبدو أن هناك مجموعة من الأسباب الأساسية التي توضح لماذا لا يخرط الناس في السياسة .

(١) سيكون من غير المرجح أن تتخرط في السياسة إذا ما اعتبرت أن المكافأة المتوقعة من وراء ذلك منخفضة القيمة مقارنة بالمكافأة التي تتوقعها من أنواع أخرى للنشاط . فالمكافآت التي قد يحصل عليها الفرد (أو يتوقعها) من النشاط السياسي يمكن أن تنقسم إلى نوعين : مكافآت مباشرة يتحصل عليها الفرد من النشاط ذاته ، وفوائد غير مباشرة يتحصل عليها كنتيجة مترتبة على هذا النشاط .

والمكافآت المباشرة التي يتم الحصول عليها من الاخرط في الحكومة تتضمن إحساس المرء بأنه يفي بالتزاماته كمواطن ، وتتضمن أيضاً متعة التفاعل الاجتماعي مع الأصدقاء والمعارف ، وارتفاع مستوى الاعتراف بالذات كنتيجة للاتصال

(٢) في نيو هافن ، على سبيل المثال ، تبدو المشكلة كأنها قائمة بصفة مستمرة . في عام ١٦١٧ نجد المحكمة العامة للمستصرة قد ، أفرت أن أي إنسان حر يتقاعس بعد تحفيزه عن التمثيل أمام المحاكم العامة قبل أن ينتهي سكرتير المحكمة من تلاوة قائمة للقضايا ، سوف يتم تفريره شلناً وستة داليم ، وأن أيًا من المزارعين الآخرين الذين يكتشف غيابهم بعد أن تكون أسماؤهم قد تليت سوف يتم تفريرهم شلناً . فبريق الحداثة للسنوات القليلة الأولى قد انتشع وأضحى حضور المحاكم العامة عبثاً تليلاً بالنسبة للكثيرين . . وبعد مرور قرن على هذا ، كانت المشكلة مازالت قائمة دون حل .

Charles H. Levermore, *The Republic of New Haven* (Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1896) pp.44,231.

(٣) نسب الأشكال المتعددة للمشاركة والموجودة في عدد من الدول يمكنك أن تجدنا في : Ronald Inglehart, *Culture Shift in Advanced Industrial Society* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1969), Chap. 10.C. Bingham Powell, Jr., «American Voter Turnout in Comparative Perspectives», *American Political Science Review* 80, No.1 (March 1986), pp. 18-43. Sidney Verba, Norman H. Nie and Jae-on Kim, *Participation and Political Equality: A seven-Nation Comparison* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1978). Gabriel A. Almond and Sidney Verba, *The Civic Culture* (Boston: Little, Brown & Company, 1965) Table II. 5, p.56.

بمخصصات هامة ، أو كنتيجة للقدرة على الوصول إلى معلومات غير متاحة ، ومتعة الميامة ذاتها بوصفها مباراة أو منافسة قد يكسب فيها الجانب الذى يميل له المرء أو يخسر ، وهكذا . ولكن بالنسبة للعديد من الناس ، فإن النشاط الميماي أقل مكافأة بكثير من غيره من الأنشطة - مثل الأسرة ، أو أملكن الترفيه ، أو ساعات العمل ، أو للجيرة . وبالنسبة للكثيرين ، فإن الاثخراط فى الحياة الميماية للدولة يربط مشاعر ونخلاً وأمناً واحتراماً ومتعة ، وغير ذلك من القيم التى تكون أقل بكثير مما يحقّه المرء من العمل فى مهنته ، أو مشاهدة التلفزيون ، أو القراءة ، أو صيد السمك ، أو اللعب مع الصغار ، أو مشاهدة مباراة لكرة القدم ، أو تركيب جهاز موسيقى جديد . ويرجع تصوير ذلك بلاشك إلى حقيقة أن الناس لايعتبرون كلثقات حكيمة متألمة مدنية بالفريزة . والكثير من رغباتنا الأكثر مبطرة ، ومصدر العديد من أقوى عناصر الاثباع بالنسبة لنا يمكن أن نرجعه إلى دوافع واحتياجات ومطالب بيولوجية ونفسية قيمة وثابتة . فالحياة الميماية المنظمة ظهرت فى مرحلة متأخرة من تطور الانسانية ؛ واليوم يتعلم الناس كيف يتصرفون كمشاركين فى الميامة وذلك بمساعدة من - وكثيرا فى إطار معوقات من - ملكة غريزية تكونت كنتاج لعملية تطور طويلة . فتجنب الألم ، وعدم الارتياح ، والجوع ، وإثباع الرغبات الجنسية ، والحب ، والأمان ، والاحترام هى احتياجات ملحة وأولية ، وعادة ماتفع الوسائل المبرعة والمحسوسة لاثباع هذه الاحتياجات خارج نطاق الحياة الميماية(٤) .

أما الفوائد غير المباشرة المتوقعة من النشاط الميماي ، فيمكن أن نتقسم إلى نوعين : فبعضها يعتبر فوائد خاصة يحصل عليها فرد معين أو أسرة بعينها - مثلاً وظيفة عن طريق قادة الحزب ، أو مكافأة مادية للقيام بالعمل فى مراقبة الانتخابات ، أو استقلال ما للنفوذ ، وهكذا . أو قد تتخذ الفوائد شكل قرارات حكومية تفضيلية : تعتمد الحكومة تصميماً للأرض غير موحد يمكن شخصاً ما من توسيع منزله ، أو تصدر الترخيصات ، أو تصدر إعفاء من أداء الخدمة العسكرية بسبب بعض الظروف الأسرية ، أو تزيل أعمدة الهاتف التى تشوه المناظر الجميلة ، أو تمنح مساعدات زراعية ، أو توافق على توصيل إمدادات مياه أفضل إلى بيت ما(٥) .

(٤) يقرن روبرت إلمين Robert E. Lane النقود والقوة بوصفهما مصدرين للإثباع والتعود ، وذلك فى : «Experiencing Money and Experiencing Power», in Ian Shapiro and Grant Reher, Power, Inequality and Democratic Politics (Boulder, Colo.: Westview Press, 1988), pp. 80-105.

(٥) Sidney Verba and Norman H. Nie, Participation in America (New York: Harper and Row, (٥) 1972), p. 49.

ولقد تم استخلاص التمييز بين شكلى المشاركة المذكورين فى هذه الفقرة . والفقرة التالية ، من مناقشات فوريا ونائى .

والفوائد الخاصة تشكل دافعا كافيا لبعض الناس للقيام بالمشاركة السياسية . فالآلة السياسية الأمريكية التقليدية بنت ولاء المؤيدين لها والعاملين في الأحزاب أساسا على المكافآت الخاصة .

ولكن المكافآت الخاصة نادرا ما تتمتع بصورة كافية لتشمل كل المواطنين . وغاية ما ينمى معظم المواطنين أن يحصلوا عليه من الحكومة هو المكافآت الجماعية . وتتمثل في النتائج المترتبة على تلك النوعية من القرارات التي تهم فئة كبيرة من الأشخاص مثل دافعي الضرائب ، أو الممنفين من سياسات التأمين الاجتماعي ، أو سائقي السيارات ، وهكذا . وفيما يتعلق بالقرارات الخاصة بالحرب والسلام ، وقرارات الشؤون الخارجية والسياسات العسكرية ، وما يشابه ذلك من مسائل أخرى ، فلنجد أن كل المواطنين يتأثرون بها . ولكن بعض الأشخاص لا يعتقدون أنهم يستفيدون من هذه الأنشطة الحكومية . ففي مسح للاتجاهات والأنشطة السياسية للمواطنين شمل أربعة نظم لحكم الكثرة بالإضافة إلى نظام يسوده الحزب الواحد (المكسيك) ، قرر حوالي ثلاثة أرباع السكان في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا أنهم يعتقدون أن أنشطة الحكومة تنزع نحو الارتقاء بمستوى مناطقهم ؛ وتبنى مثل هذا الاعتقاد ما يقرب من نصف السكان في كل من ألمانيا وإيطاليا ، وثمان السكان في المكسيك . أما الباقي فكانوا بدرجات مختلفة إما معادين ، أو متشككين ، أو غير متأكدين ، أو بدون رأي^(١) . فالمكافأة المتوقعة من الانخراط في السياسة هي إذن بعيدة ومبهمة بالنسبة لبعض الناس ، في حين أن المكافآت المتولدة من أنشطة أخرى تكون حائلة ومحسوسة بصورة أكبر .

وباختصار ، فإنه بالنسبة لبعض الناس فإن نفقات الانخراط في السياسة تكون ببساطة باهظة بدرجة لاتجعلها تستأهل المخاطرة . فهؤلاء الأشخاص لا يكونون مستعدين للتخلي عن الفوائد والمكافآت الحالية والمؤكد والمحموسة ، المستمدة من الأنشطة غير السياسية ، لكي يحصلوا على فوائد مؤجلة وغير مؤكدة ومجردة قد تتولد عن المشاركة السياسية .

(٢) ليس من المرجح أن تتخرط في السياسة إذا ما اعتقدت أنه لا يوجد فارق جوهري بين البدائل المتاحة أمامك ، وبالتالي فإن أي ماتقوم به لن يكون له تأثير . وبالتالي فإن الناس الذين يقولون إنهم لا يهتمهم ، أى حزب سيفوز في انتخابات الرئاسة هذا الخريف ، يكون احتمال تصويتهم في الانتخابات الرئاسية الأمريكية أقل بكثير من هؤلاء الذين يقولون إنهم يهتمون جدًا بهذا

Gabriel A. Almond and Sidney Verba, *The Civic Culture* (Boston: Little, Brown & Company, (١) 1965) Table II-3, p. 48.

الأمر (٢). وبعض الناس لا يصوتون ولا يشاركون في السياسة ، لأنهم يعتقدون أن المرشحين والأحزاب لا يتيحون لهم فرص اختيار حقيقية .

(٣) سيكون احتمال انخراطك في السياسة قليلاً إذا ما اعتقدت أن ماتقوم به لن يحدث فرقاً ، لأنك لا تستطيع أن تحدث تغييراً جوهرياً في النتيجة على أي حال . فقد أوضح عدد كبير جداً من البحوث المسحية وجود علاقة قوية بين ثقة المرء في أن مايقوم به له دلالة ، من جانب ، ومدى انخراطه في السياسة ، من جانب آخر . فكلما ضعف لدى المرء ، الاحساس بالفعالية السياسية ، قل احتمال أن يكون منخرطاً في السياسة (٤) .

وثقة المرء في قدرته على أن يكون فعالاً ومؤثراً في الحياة السياسية ، تعتمد على عوامل كثيرة . والثقة قد تعكس بالتأكيد تقييماً واقعياً لموقف ما . فمن يكون من المستغرب أن ينخفض بشدة احتمال تصويت الأشخاص الذين يشعرون بأن المنافسة في انتخابات ما قائمة ستكون موجهة تماماً لصالح طرف واحد . وهذا على خلاف الحال مع هؤلاء الذين يشعرون بأن مجال المنافسة سيكون قوياً جداً بين المتنافسين . وحتى هؤلاء الأشخاص الذين تهمهم نتيجة الانتخابات إلى حد كبير ، قد يتخذون قراراً بعدم التصويت إذا ما اعتقدوا أن الانتخابات ستكون متحيزة لجهة واحدة بدرجة تجعل صوتهم لا يحدث أي فرق (٥) . ولا يجب أن يكون مستغرباً أيضاً أن نعرف أنه

(٧) ظهر أول ربط بين التصويت من جانب ، والاهتمام لدى الناخبين الأمريكيين من جانب آخر ، في الدراسة كلاسيكية : Angus Campbell, Philip E. Converse, Warren E. Miller and Donald Stokes, (1960), p. 104.

ومنذ ظهور هذا العمل وبعض الدارسين طرح مقولة إن تدهور في اهتمام الناخبين الأمريكيين فيما يتعلق بالحزب الذي ينجح في الانتخابات أسهم بشدة في تدهور مشاركتهم في الانتخابات الرئاسية . ولكن البعض الآخر من الدارسين طرح مقولة مؤداها أنه نقرأ لأن العلاقة بين الاهتمام والمشاركة في الانتخابات متواضعة ، ولأن تدهور الاهتمام يكون متواضعاً أيضاً ، فلا بد أن تتضمن عوامل أكثر أهمية . Cf. Paul E. Abramson and John H. Aldrich, «The Decline of Electoral Participation in America», *American Political Science Review* 76, no.3 (September 1982), p.519; and Carol A. Connel and Robert C. Luskin, «Simple Explanations of Turnout Decline», *American Political Science Review* 82, no.4 (December 1988) p.1325.

(٨) لقراءة في آثار الفعالية السياسية على مدى إقبال الناخبين في تسع دول ، طالع : Powell, «American Voter Turnout», Table 4, p. 30

(٩) الفرضية التي مؤداها أن الانتخابات التي يكون التنافس فيها متحيزاً بوضوح نحو جهة واحدة ، تقل فيها دوافع الناخبين للإدلاء بأصواتهم ، في حين أن السليسات الانتخابية التي تتقارب فيها فرص المتنافسين تزيد من دوافع المواطنين للمشاركة في التصويت ، تلك الفرضية لها تاريخ طويل ، كما أنها تثير مناقشة وجدلاً لكادجماً مستمراً . وفي عام ١٩٣٠ ، وجد هارولد ف . جوستيل Harold F. Gosnell أن الانتخابات البريطانية قد أكتت هذه الفرضية ، وذلك في دراسته : *Why Europe Votes* : (Chicago: University of Chicago Press, 1938), p. 14.

من المحتمل أن يكون لدى الناس في بعض الدول ثقة في قدرتهم على أن يكونوا مؤثرين في تغيير توجه الحكومة على المستوى المحلي ، أكبر من الثقة في قدرتهم على إحداث ذلك على المستوى القومي (١٠) .

وبعض النظر عما إذا كان هذا التقييم واقعياً أم لا ، فإن للكثير من الناس بقدهم الشعور بأن المسؤولين لن يغيروا « أشخاصاً مثلهم » أي اهتمام . وفي الولايات المتحدة ، فإن الثقة المياسية ، أو الشعور بالفعالية المياسية ، ينزع إلى التزايد كلما ارتفع دخل الفرد أو مستواه الاجتماعي أو خبرته المياسية أو قدر التعليم الذي تلقاه ، وهذا العنصر الأخير يعتبر أهم من كل ما سبقه من عناصر .

وربما يكون « لشخصية » المرء علاقة بلحماسه بالفعالية . فالتفاؤل أو التشاؤم فيما يتعلق بفرص المرء للتأثير في السياسة ، من المحتمل أنهما يرتبطان بعوامل أعمق في شخصيته ، مثل الشعور بالثقة الذي يصبح نظرة المرء الكلية للأمور (١١) . وشعور المرء بالثقة سياسياً ، أو اعتقاده إلى ذلك ، قد ينمو ذاتياً . فالمرء الذي يفقد الشعور بالثقة يتجنب السياسة ، مما يقلل من فرصه لأن يكون مؤثراً ، وهذا بالتالي يقلل من ثقته بنفسه . وعلى العكس من ذلك ، فإن الشخص الواثق من نفسه قد يزداد ثقة كنتيجة لانخراطه في السياسة .

(٤) احتمال انخراطك في السياسة سيكون أقل إذا ما شعرت بأن النتائج سيكون عرضياً لك نسبياً دون أن تتدخل . فالمواطن الذي يشعر بأهمية قرار سياسي معين ، قد لا يحاول مع ذلك للتدخل بخصوصه إذا كان واثقاً من أن القرار

- وفي دراستهم المؤثرة للدراسة السابقة ، وجد كامبل وزملاؤه أن انتخابات الرئاسة الأمريكية قد أثبتت الفرضية أيضاً (The American Voter, pp. 516-19) . ولكن الدراسات المتأخرة أثبتت أن نفقات الحملات الانتخابية في الولايات المتحدة تزداد أيضاً في الدوائر الانتخابية التي تكون فيها فرص المتنافسين متقاربة . والافتراض هو أنه كلما زاد الإقبال ، زاد عدد الناهبين للتصويت . وبالرغم من هذا ، فإنه من الواضح أن تقارب الفرص بين المتنافسين له بعض التأثير على دوافع الناخبين للذهاب للإدلاء بأصواتهم في الولايات المتحدة . انظر على سبيل المثال : Samuel C. Patterson and Gregory A. Caldeira, «Getting Out the Vote: Participation in Gubernatorial Elections», American Political Science Review 77, no. 3 (Sept. 1983), pp. 675-89; Gary W. Cox and Michael C. Menger, «Closeness, Expenditures, and Turnout in the 1982 U.S. House Elections», American Political Science Review 83, no. 1 (March 1989), pp. 217-31. توافر هذه العلاقة في دول أخرى يعتبر أمراً غير واضح تماماً . انظر : Powell «American Voter: Turnout», and Robert W. Jackman, «Political Institutions and Voter Turnout in the Industrial Democracies», American Political Science Review 81, no. 2 (June 1987), pp. 405-24. Robert A. Dahl and Edward R. Tufte, Size and Democracy (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1973), pp. 53-65.

Campbell et al., The American Voter, pp. 516-19 (١١)

ميكون مرضياً في كل الأحوال . فكما أن انخفاض الثقة في فعالية المرء السياسية لايشجع على المشاركة ، فإن الثقة الزائدة في عدالة وشرعية واستقرار وصلاح القرارات في النظام السياسي الذي ينتمي إليه المرء ، قد تجعل مشاركة المرء تبدو كأنها غير ضرورية .

(٥) سينخفض احتمال انخراطك في السياسة إذا ما شعرت أن المعرفة التي لديك محدودة جداً إلى درجة لا تجعلك مؤثراً . ويبدو أنه في كل دولة توجد أعداد كبيرة من الناس يشعرون أنهم لا يفهمون السياسة جيداً^(١٢) . وليس من المستغرب إذن أن يتحول بعض هؤلاء بعيداً عن السياسة تماماً .

(٦) وأخيراً ، فإنه كلما زادت العقبات الموضوعية أمامك ، انخفض احتمال أن تتخبط في السياسة . فعندما يتوقع الناس أن يحصلوا على مكافآت عالية كنتيجة لنشاط ما ، فيكونون مستعدين للتغلب على عقبات كبيرة ، وللتضحية ، بنفقات ، مرتفعة من أجل الحصول على هذه المكافآت . ولكن إذا ما اعتقدوا أن المكافآت ستكون ضئيلة ، أو أنه لن تكون هناك مكافآت أصلاً ، فإن مجرد ظهور عقبات أو وجود نفقات ، ولو متواضعة ، سيكون كافياً جداً لتثبيطهم . فلم تتكد مشقة السور إذا لم تكن الحشائش على الجانب الآخر منه أكثر اخضراراً ؟

ومن ثم ، فهناك سبب قوي للاعتقاد بأن المشاركة المنخفضة في الانتخابات العامة في الولايات المتحدة ، مقارنةً بمعظم الدول الأخرى ، ترجع في جزء منها إلى عائق إضافي علاوة على عملية التصويت ، وهو متطلبات التسجيل . ففي الدول الأخرى ، لا يكون المواطنون في حاجة إلى « التسجيل » ، أو عندما يكون هذا واجباً فإنهم عادة ما يقومون به بطريقة بسيطة وملائمة بل وآلية . أما في الولايات المتحدة ، فإن الاختلافات في إجراءات التسجيل ومتطلباته تؤثر في نسبة السكان في سن التصويت الذين يقومون بالتسجيل^(١٣) .

كما أن نفقات الانخراط في السياسة قد تتفاوت أيضاً باختلاف الأنشطة . فكما أكد كل من فربا Verba ونای Nie ، فإن بعض الأنشطة مثل الحملات الانتخابية تتضمن

(١٢) Dahl and Tufte, *Size and Democracy*, Table 4.8, p. 54

(١٣) Steven J. Rosenstone and Raymond E. Wolfinger, *Who Votes?* (New Haven, Conn.: Yale

University Press, 1981). ولقد خلص باول Powell من دراسته للمقارنة لتسع دول إلى أنه ، إذا

ما تبنت الولايات المتحدة التسجيل الإلزامي ، أو شيئاً مشابهاً ، فقد يزداد الذهاب للتصويت

بنسبة ٧١٤ ٪ . (« American Voter Turnout » , p. 35)

صراعاً مع المشاركين الآخرين في الحملة ، وسيكون من المرجح إذن أن يبقى الأشخاص الذين يعضون الصراع خارج نطاق مثل هذه الأشكال للمشاركة . ولقد أشارا إلى أنه بالإضافة إلى هذا ، هناك بعض الأنشطة التي تتطلب قدراً أكبر من المبادرة عما عليه الحال في عملية التصويت ، على سبيل المثال : الاتصال بمسؤول ما^(١٤) . فلا يكون مستقرباً إذن أن نرى أن التصويت أكثر شيوعاً من مبادرة المواطنين بالاتصال بالمسؤولين .

الشريحة الميامية

كل القوى التي بحثناها توأ يمكن أن تعمل في الاتجاه المعاكس . فمن الواضح أن انخراطك في السياسة سيكون احتمالاً قلماً أكثر إذا كنت :

- (١) تقدر المكافآت التي سوف يتم الحصول عليها .
- (٢) تعتقد أن البدائل هامة .
- (٣) تثق في أنك تستطيع المساعدة على تغيير النتيجة .
- (٤) تعتقد أن النتيجة ستكون غير مرضية إذا لم تتحرك .
- (٥) تمتلك معرفة أو مهارة ذات علاقة بالمسألة المطروحة .
- (٦) تستطيع أن تتغلب على العوائق القليلة المعوقة لحركتك .

بسبب هذه العوامل وغيرها يضحى بعض الناس مهتمين بالميامية ، منشغلين ومتابعين لها ، ومشاركين في الحياة الميامية . هؤلاء الأشخاص يشكلون الشريحة الميامية في المجتمع .

ولكن نفس القوى يبدو كأنها تعمل داخل الشريحة الميامية . فبعض الأشخاص يكونون أكثر اهتماماً وانشغالاً واطلاعاً وحركة من البعض الآخر . ففي الدول التي يوجد بها حكومات شعبية ، حيث يكون للمواطنون أحراراً من الناحية القانونية في المشاركة في مجموعة متنوعة وكبيرة من الأنشطة الميامية ، نجد أنه كلما كانت الأنشطة أكثر إلحاحاً على الجهد والوقت ، وكلما كانت أكثر تكلفة وصعوبة ، انخفض عدد الأشخاص الذين يخرطون فيها . فمن المرجح أن يصوت المواطنون أكثر من أن يحضروا اجتماعاً ميامياً ، ثم من المرجح أن يحضروا اجتماعاً ميامياً عن أن يعملوا بصورة نشيطة من أجل مرشح ما أو حزب ما . وعدد ضئيل من المواطنين هو من يحاول أن يؤثر في نشاط الهيئة التشريعية أو حتى في أنشطة المسؤولين في الحكومة المحلية ، وإمكانية الوصول إليهم أكبر بالنسبة لهذا الأمر (انظر الجدول

٩ - ١ . ولقد أوضح فيربا Verba ونای Nie في واحدة من أكثر الدراسات شمولاً عن المشاركة السياسية لدى الأمريكيين (انظر الجدول ٩ - ٢) أن ، التصويت في الانتخابات الرئاسية هو مظهر المشاركة الوحيد في قلمتنا الطويلة للأنشطة ، الذي يؤديه أغلبية من تمت مقابلاتهم . (١٥)

الجدول (٩ - ١) : نسبة القائلين بأنهم قد حاولوا التأثير في الحكومة (بالدولة)

الدولة	الحكومة المحلية ^(أ) الهيئة التشريعية ^(ب) القومية	الرقم
الولايات المتحدة	٪٢٨	٩٧٠
المملكة المتحدة	١٥	٩٦٣
ألمانيا	١٤	٩٥٥
إيطاليا	٨	٩٩٥
المكسيك	٦	١٢٩٥

(أ) هل قمت بعمل أى شيء في محاولة منك للتأثير في قرار محلي ما ؟ ،

(ب) هل قمت بعمل أى شيء في محاولة منك للتأثير في مادة من مواد التشريع ؟ ،

المصدر : انظر للموند وفيربا والبحث الذي قلما به : بيانات غير منشورة .

ولكن بالإضافة إلى هذا ، لكتشف كل من فيربا ونای ظاهرة لم نعرها دراسات المشاركة السابقة اهتماماً كبيراً هي : أن هناك درجة عالية من التخصص داخل الشريحة السياسية . فلقد وجداً أنه يمكن تقسيم الأمريكيين إلى ستة أنواع بدءاً من غير النشيطين (٢٢٪) الذين لا يسطعلعون ، تقريباً بأى دور في الحياة السياسية ، (وهم الموازون للشريحة غير السياسية) ، ووصولاً إلى النشيطين تماماً (١١٪) الذين ، يخرطون في كل أنواع الأنشطة بصورة متكررة كبيرة . (١٦)

ومن ثم فإن أعضاء الشريحة السياسية هم أبعد مايكونون عن تشكيل كتلة متجانسة . فهم يختلفون بشدة ليس فقط في الحجم ، ولكن أيضاً في أشكال مشاركتهم في الحياة السياسية . وفي حين أنه من الحقيقي أن النشيطين تماماً هم - في إطار مقارن - أقلية صغيرة في كل دولة ، فإن النتائج التي توصل إليها فيربا ونای تبين

Verba and Nie, *Participation in America*, P.31 (١٥)

Verba and Nie, *Participation in America*, pp. 79-80 (١٦)

أن نصف المواطنين الأمريكيين ينخرون في شكل ما من أشكال النشاط السياسي بالإضافة إلى التصويت . ويبدو أن الشريحة السياسية في الولايات المتحدة تتكون في مجموعها من حوالي ثلاثة أرباع المواطنين البالغين . .

الجدول (٩ - ٢) : نسبة الأمريكيين المنخرطين في اثني عشر فعلاً مختلفاً من أفعال المشاركة السياسية

النسبة	نوع المشاركة السياسية
٧٢	١ - ينل بصوته بانتظام في انتخابات الرئاسة
٤٧	٢ - ينل بصوته دائماً في الانتخابات المحلية
٣٢	٣ - عضو نشيط في منظمة واحدة على الأقل تعمل في مجال مشكل المجتمع
٣٠	٤ - يتعاون مع آخرين بهدف حل بعض مشكلات المجتمع
٢٨	٥ - يحاول إقناع الآخرين للتصويت
٢٦	٦ - يشارك بنشاط في الحملات الانتخابية لحزب أو مرشحين
٢٠	٧ - قابل أحد موظفي الحكومة المحلية لطرح مشكلة أو قضية
١٩	٨ - شارك في اجتماع سياسي واحد على الأقل ، أو في تجمع سياسي في السنوات الثلاث السابقة
١٨	٩ - قابل أحد موظفي الحكومة للقومية أو أحد موظفي الدولة لعرض مشكلة أو قضية ما
١٤	١٠ - حاول تشكيل جماعة أو منظمة لمحاولة حل بعض المشكلات المحلية للمجتمع
١٣	١١ - أعطى مالا لحزب ما أو لمرشح ما خلال فترة الحملة الانتخابية
٨	١٢ - عضو حالي في ناد أو منظمة سياسية

المصدر : Sidney Verba and Norman H. Nic, Participation in America: Political Democracy and Social Equality, Table 2-1, p.31. copyright © 1972 by Sidney Verba and Norman H.Nic. Reprinted by permission of Harper & Row, Publishers, Inc.

المساعدون وراء النفوذ

يسعى بعض الأشخاص لدخول الشريحة السياسية لممارسة نفوذهم في حكومة الدولة على نحو أكبر كثيراً مما يسعى به غيرهم . ولكن يسعى وراء النفوذ ، والحصول عليه فعلاً لا يمكن اعتباره نفس الشيء بأى حال من الأحوال ، ليس فقط لأن بعض المساعين وراء النفوذ يفضلون في مسعاهم ، ولكن لأن بعض الأشخاص الذين يملكون النفوذ قد لا يسمعون بالفعل إليه . فقد يكتسبون بالوراثة مثلاً . باختصار فإننا نجد داخل الشريحة السياسية شريحة فرعية تتكون من المساعين وراء النفوذ ، وشريحة فرعية أخرى تتكون من القادة الذين يملكون النفوذ بالفعل .

وقد نلاحظ أن ماقلناه أولاً إنما هو إعادة صياغة لافتراضين وضعناهما قبلاً في الفصل السادس ، بوصفهما سمات امبريقية للأنظمة السياسية :

(١) أن بعض أعضاء النظام السياسي يسمعون لاكتساب النفوذ في السياسات والقوانين والقرارات التي تطبقها الحكومة .

(٢) أن النفوذ السياسي يتوزع بطريقة غير متكافئة بين أعضاء أى نظام سياسي .

ويصبح لدينا إذن سؤالان هامين : لماذا يسعى بعض الناس وراء النفوذ والقوة بصورة أكثر نشاطاً من غيرهم ؟ ولماذا يحصل البعض على نفوذ وقوة أكبر مما يحصل عليه الآخرون ؟

السمات الاجتماعية

وبالرغم من أنه لا يمكن إيراد إجابة عن هذين السؤالين يمكن تعميمها ، إلا أن بعض الخصائص الاجتماعية تظهر وكأنها ترتبط بالمستويات العالية للنشاط السياسي في الدول التي تحكمها نظم حكم الكثرة . ومن ثم فإن مستوى النشاط السياسي ينزع نحو الارتفاع بين :

الأشخاص الأكثر تعليماً

الرجال

الأشخاص ذوي المركز الاجتماعي والاقتصادي الأعلى من غيرهم

الأشخاص الأكبر سناً

المديرون ، المهنيون ، وغيرهم من العاملين ذوى الياقات البيضاء (١٧) .

لماذا يوزع الأفراد الذين يتمتعون بهذه الخصائص الاجتماعية إلى المشاركة أكثر في الحياة السياسية ؟ ذلك لأن الأشخاص الذين يملكون مثل هذه الخصائص عادة ما يمتلكون موارد ومهارات وحوافز سياسية أكثر من غيرهم ، فالمشاركة تضحي إذن أسهل وأقل تكلفة ، والمكافآت المتوقعة (بالرغم من أنها قد تختلف عن المكافآت الفعلية أو الكامنة) تكون أكبر ، والجزاءات أقل . (بعد قليل سوف نتعرض لتأثير إحدى هذه الخصائص وهي الجنس) .

الدوافع

وبالرغم من أهمية الفروق في المراكز الاجتماعية والاقتصادية ، فإنها لاتنصرف إلا جانباً صغيراً من التنوع في النشاط السياسي . فالفئات الذين يتمتعون بمراكز اجتماعية واقتصادية متشابهة ، ويملكون - كذلك - قدراً متشابهاً من الموارد ، نجد أن بعضهم يخاطر بصورة أكثر نشاطاً من غيرهم في البحث عن النفوذ وممارسته في حكومة الدولة (١٨) . فلماذا ؟

يمكن تجميع الاجابات في ثلاث فئات :

(١٧) للتعرف على بعض السمات المرتبطة بالمشاركة في الدول المختلفة أنظر : Ingelhart, Culture Shift, (12 Countries) and Powell, «American Voter Turnout, (11 Countries). See also Sidney Verba, Norman H. Nie and Jae-on Kim, Participation and Political Equality: A Seven Nation Comparison (Cambridge, England: Cambridge University Press, 1978).

ولقد وجد قريبا وثائق أن علاقة الارتباط بين المركز الاقتصادي / الاجتماعي من جانب ، والمشاركة من جانب آخر هي أعلى في الولايات المتحدة عنها في سبع دول أخرى (Participation in America, Table 20-1, p. 340). ولكن المركز الاقتصادي / الاجتماعي قد تم تبريرا لآل من خمس التحولات الإيجابية ، في حين أن ٨٠٪ أو أكثر من هذه التحولات ظل دون تفسير . والأكثر من هذا أن روزنستون ووالفنجور في دراستهما Who Votes? وجد أن التعليم كان هو أكثر مكونات المركز الاقتصادي / الاجتماعي أهمية فيما يتعلق بسلية التصويت . والواقع أنهما وجد أن المهنة والدخل ليس لهما مثل كبير بين الناخبين الذين يتمتعون بنفس مستوى التعليم .

(١٨) لابد أن نتذكر ما لفتنا إليه الأنظار في الفصل الرابع من غياب المصطلحات المقاييسية عن القوة والنفوذ ؛ وكذا الصعوبات والفضوض فيما يتعلق بتفسير معاني هذه المفاهيم . ورغم أن الاهتمام هنا ينصب على محاولات كسب النفوذ للتأثير في حكومة الدولة ، فإن المناقشات المتعلقة بهذا الموضوع ، وبعضها سوف تشير إليه فيما بعد ، قد تركز بصورة أوضح على ، الحكم ، أو قد تتسع أكثر لتشمل لسمي إلى ، القوة ، في أي مجال . وفي الأقسام القادمة ، سوف أتبع الطريقة التي يستخدمها المؤلف كلما بدا هذا مناسباً .

(١) أحيانا يقال إن الناس يسعون لكسب النفوذ للتأثير في الحكومة بفرض تحقيق الخير العلم . فهم يرغبون في حماية مصلحة كل المواطنين ، وفي تحقيق العدالة للجميع ، وفي تحقيق مصلحة للدولة ، أو في أن يعملوا من أجل الحياة والحرية والسعادة . وهذه هي المقولة التي تُنسب إلى سقراط في جمهورية أفلاطون :

« لا يوجد أي نوع من العلم والبراعة يسعى إلى ، أو ينظم ، مزايا خاصة به ، ولكنه يسعى لتنظيم المزايا للأضعف الخاضع له ولحكمه .

« ولقد حاول (ثراسيماكوس) أن يحص هذه النتيجة ، ولكنه في النهاية اتفق معها أيضاً . وبعد أن وافق ، قلت : وبالتأكيد أيضاً لا يوجد أي طبيب ، بقدر ما يعتبر طبياً ، يسعى نحو ، أو ينظم ، ما هو مفيد له ، وإنما يسعى نحو ، أو ينظم ما هو مفيد لمرضاه .

« فقال : نعم

« ألا يتبع هذا أن ربان السفينة ، والحاكم لن يسعى إلى ، وأن ينظما ما هو مفيد لهما شخصياً ، إنما ما هو مفيد للبحار ، والمحكوم ؟

« ولقد وافق على هذا ، ولكن بشق الأنفس .

« قلت ، إذن يثراسيماكوس لا يوجد أي حكم في أي نوع من أنواع الحكومات ، بوصفه حاكماً ، يسعى نحو ما هو مزية شخصية له أو ينظمها ، وإنما يسعى إلى ما هو مفيد للمحكومين ، وهو ما يشكل محور اهتمام الحرفة التي يحترفها ؛ فهذا هو ما يجعله نصب عينيه ، وكل أقواله وأفعاله موجهة نحو هذه الغاية(١٩) .

إن الصعوبة المتضمنة في هذه المحادثة التي دارت بين سقراط (أو أفلاطون) من جانب ، وثراسيماكوس من جانب آخر ، هي أن الرجلين لم يتحاورا فعلاً . وهذا عادة ما يحدث في المجادلات السياسية ، فكل طرف معارض لقي بعنف للآخر بمقولة لم يطرحها هذا الآخر ، ومن ثم يقتل في أن يتعامل مباشرة مع النقطة المحددة التي طرحها هذا الطرف الآخر . وفي الحالة التي أمامنا من الواضح أن سقراط كان ينوي أن يجعل مقولته قاعدة معيارية بالأساس ، في حين أن ثراسيماكوس كان يريد لملاحظاته أن تكون امبريقية في المقام الأول . فسقراط واجه محاولة ثراسيماكوس

(١٩) Plato's Republic, trans. by G.M.A. Grube (Indianapolis: Hackett Publishing Co., 1974), Lines 344d-4e.

لوصف كيف يتصرف الحكم بصفة عامة بالفعل عن طريق الإشارة إلى كيف يجب أن يتصرف الحكم الصالحون .

ولقد كان سقراط وأفلاطون على علم تام بأن حكام الدول لا يحكمون في الواقع تحقيقاً لمصالح رعاياهم . بل إن المعنى الحرفي للدولة الفلاسفة عند كل من سقراط وأفلاطون هو أنها الدولة التي لا يسعى الحكم فيها من أجل تحقيق صالح هؤلاء الذين يحكمونهم . وفي الأجزاء التالية من « الجمهورية » ، وبعد أن يصف أفلاطون كيف تولد الديكتاتورية من الديمقراطية ، يبدأ في شرح كيف ينشأ « الرجل الديكتاتوري ذاته » :

« بعض من متعنا ورغبتنا غير الضرورية تبدو لي غير قانونية ، فهي موجودة لدى كل واحد منا ، ولكن يتم السيطرة عليها من خلال القانون ، وأيضاً عن طريق الرغبات الأسمى وذلك بمساعدة العقل . وعند القلة من الرجال ، نجد هذه الرغبات قد زالت تملأ أو أن عدداً قليلاً منها مازال موجوداً ولكن في حالة ضعف ، في حين أنها لدى آخرين تكون أقوى وأكثر عدداً . « الذي نريد أن نؤكد أنه : أن هناك نوعاً من الرغبات خطيراً وغنيماً وغير قانوني ، موجود لدى الجميع ، حتى لدى القلة منا الذين يبدوون معتدلين .

« وهذا يصديقي العزيز ، كما أقول ، هو بالتحديد بيان لكيف يضحى الرجل ديكتاتورياً ، عندما تجعله طبيعته أو ما يصبو إليه أو كلاهما مخدراً وشهوانياً ومجنوناً . (٧٠)

وإجمالاً ، قرر العديد من الفلاسفة الميسمين أن القادة يجب أن يسعوا للحكم بفرض ممارسة السلطة لتحقيق صالح الجميع . ولكن لا يدعى أى من دارسي الميسلمة أن هذا هو المبدأ الوحيد ، أو حتى المبدأ الرئيسي ، الذي يدفع الناس فعلاً للسعي نحو الحكم .

(٢) حاج آخرون بأن الناس يسعون لكسب النفوذ للتأثير على الحكومة كنوع من المتابعة المقصودة لمصالحهم الشخصية . وهذه كانت مقولة ثراسيماخوس التي هاجمها سقراط . فقد قال ثراسيماخوس (وقفاً لأفلاطون) :

« أنا أقول إن العدل ماهو إلا مصلحة القوى هل تعلم ... أن بعض المدن يحكمها طاغية ، وأن منداً أخرى يحكمها الشعب ، والبعض الثالث يحكم بواسطة الطبقة الأرستقراطية ؟ ... نعم ، وكل حكومة تصنع القوانين التي تحقق فوائدها : فالديمقراطية تصنع قوانين ديمقراطية ، والاستبدادية تصنع قوانين استبدادية ، وهكذا الحال مع الآخرين . وعندما يصنعون هذه القوانين يعلنون أنها تحقق العدل لراعيهم ، أي أنها لصالح الراعي أنفسهم ، ويعاقبون من يتعدى على القوانين بوصفه خارجاً على القانون وغير عادل . هذا إذن ، بلسيدي للفاضل ، ما أقول إنه هو العدالة ، وهو الذي يوجد في كل المدن ، أنه مصلحة الحكومة القائمة ، والتأمل للصائب سوف يخلص إلى أن العدل هو واحد في كل مكان ، وهو مصلحة الأقوى^(٧١) . »

قد يكون ثراسيماخوس ممثلاً لمحاولة يونانية قيمة لإيجاد تفسيرات مستمدة من الطبيعة للسلوك السياسي . وبما أن كل متعرفيه تقريباً عن ثراسيماخوس جاءوا من خلال عدوه أفلاطون ، فمن المرجح أن تكون مقولته المذكورة في « الجمهورية » مشوهة بصورة ما . فمن الواضح أن ثراسيماخوس كان يحاول أن يفسر تقريباً كيف أن الحكام المختلفين يفرضون مفاهيم مختلفة عن العدالة على دولهم ، بالرغم من أنهم جميعاً يعلنون دائماً أنهم إنما يسعون وراء العدالة . فيالتمية لثراسيماخوس ، فإن التفسير الواضح لهذه المعضلة هو ببساطة أن كل حاكم يتبع مصلحة الشخصية : لم تكن « العدالة » كما عرفت بالفعل في قوانين كل دولة سوى مجرد صياغة أيديولوجية للمصلحة الشخصية للحكام . ومن المحتمل جداً أن ثراسيماخوس استخدم تحليله هذا للمحافظة على المؤسسات الديمقراطية الأثينية التقليدية في مواجهة احتمال تفويضها بواسطة مبادئ الأوليغاركية (حكم القلة) الذين كانوا يصرون على أنهم وحدهم المهتمون بصلاح الدولة .

ولاشك أنه استخدم تحليله أيضاً ليحط من قدر الدفاع المطول لأفلاطون عن الأرستقراطية ، والتي ربما كان ثراسيماخوس يعتقد أنها لا تعدو كونها صياغة نكية لمفاهيم الفريق الأوليغاركي المعادي للديمقراطية في أثينا^(٧٢) .

وفرضية ثراسيماخوس التي تتضمن أن الأشخاص يسعون قسداً نحو الحكم بسبب مصالحهم الشخصية ، قد أعيد صياغتها مرات كثيرة . فهويز على سبيل المثال ،

(٧١) المرجع السابق عه 338c.

(٧٢) لهذه النقطة أنظر : Eric A. Havelock, *The Liberal Temper in Greek Politics* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1957), p. 231 and *Passim*.

أعتقد أن الناس تدفعهم عواطفهم ويرشدتهم عقولهم . وأن العاطفة هي بمثابة الريح التي تملأ أشرعة السفن ، في حين أن العقل هو بمثابة اليد الممسكة بالدفعة . وفي مجاز آخر ، نجد أن الإنسان بمثابة المركبة التي تجرها جياذ العاطفة غير الممتنسة ويوجهها العقل . والرغبات الإنسانية شرمة ، ولكن العقل يفرض الاعتدال . وبمساعدة العقل يستطيع الناس أن يكتشفوا قواعد أو مدركات عامة تمكنهم من تحسين فرص الوصول إلى الغايات التي تملأها عليهم عواطفهم . ومن ثم فإن كل الناس يسعون إلى القوة من أجل إشباع عواطفهم ، ولكن عقولهم هي التي تدلهم إلى كيف يسعون إلى القوة بصورة تقلل من الاحبطات والهزائم واحتمالات الموت العنيف .

وإحدى الصعوبات في هذه الفرضية ، كما أشار أفلاطون بحق ، هي أن فكرة « المصلحة الخاصة » ، والتي قد تبدو واضحة للغاية ، هي في الواقع فكرة غريبة في التقعيد . فالذي يعتبره المرء « شخصي » يعتمد على التعريفات التي يبتناها ، وهذه من الواضح أنها تختلف وتباین بشدة . فإدراك المرء « للذات » لا يعتمد بصفة تامة على الغريزة وحدها ، ولكن يبدو أن هذا الأمر أيضا له صلة بالوعي الاجتماعي والتطور الشخصي^(٢٣) . وبالتالي ، فإن ما يراه المرء محققا لمصلحة ذاته إنما يتشكل بالتعليم وبالخبرة وبالتقليد والثقافة . وترتبط على ذلك ، فإن تفسير فعل ما بالمصلحة الشخصية لا يشرح الكثير .

فمصلحة جون الشخصية قد تعني متابعته لمزية خاصة به وحده . أو قد تعني محاولته الحصول على مزايا متعددة لنفسه ولأسرته . فأسرة جون تصبح في هذه الحالة هي « الذات » ، و « مصالحها » تشمل الرغبة في اكتساب مستويات أفضل لها ، وكذا إشباع احتياجاتها البيولوجية الأساسية . أو قد تعني مصلحة جون الذاتية محاولة الحصول على مزايا لشريحة أكبر من الناس يشعر أنه ينتمي إليهم - الحي الذي يقطن به مثلاً ، أو للمنطقة أو الطبقة أو الدين أو جماعة إثنية أو الجنس أو الأمة . ومن ثم ، فإن كلاً من « الذات » التي يشعر جون أنه ينتمي إليها ، وكذا

(٢٣) علماء النفس من أمثال جان بياجيه Jean Piaget ، والذين لاحظوا الأطفال عن كثب ، خصوا إلى أن ، ألا ، تنمو عند الطفل بصورة طبيعية مروراً بمراحل معينة . انظر : *The Moral Judgement of the Child* (New York: The Free Press, 1948), and Erik Erikson, *Childhood and Society* (New York: Norton 1950).

ونقد أحد علماء النفس لورنس كولبرج Lawrence Kohlberg أن البشر لديهم نزعة ذاتية لتطوير الفهم الأخلاقي الخاص بهم مروراً بمراحل معينة . انظر له :

The Philosophy of Moral Development, Vol I (San Francisco: Harper & Row Publishers, Inc., 1981).

ونظر أيضاً الفصل التاسع من هذا الكتاب هامش ٣١ ، ص ١٣٦ .

نطاق الغايات التي يعتبرها من « مصالح » الذات ، قد يكونان غاية في الضيق ، وقد يكونان أيضاً غاية في الاتساع ، اعتماداً على التعليم ، والخبرة والتقاليد والثقافة . وتتناقش الدراسات الأنثروبولوجية على حقيقة أن مفاهيم الذات ، والمصلحة ، والمصلحة الشخصية يتباين بشدة من شخص إلى آخر .

أما الاعتراض الثاني على المصلحة الشخصية الرشيدة بوصفها تفسيراً ، فقد وضعه علم نفس مابعد الفرويدية . لقد صر كل من ثرلسماخوس وهويز وبنثام وماركس البحث عن القوة بوصفها متابعة « عقلانية » وواعية للمصلحة الذاتية . ولكن فرويد أظهر أن الرغبات ، الخطيرة ، غير المستأنسة ، وغير القانونية ، التي تحدث عنها سقراط إنما تفعل أكثر من مجرد دفع البشر إلى الصراع مع بعضهم البعض (كما ادعى هويز) ، ذلك أنها تدفع البشر أيضاً إلى الصراع مع نواتهم . هذه الصراعات الداخلية ، وفقاً لفرويد ، ماهي إلا رياح عاتية علة مانطفيء نور العقل المتوهج . فالعقل كما رآه فرويد لا يمكنه دائماً أن يَرشِد المركبة التي تجرها العاطفة ، لأن هذه الجياد الجامحة العنيفة تتقلب على بعضها البعض وفي خضم معركتها تتشارك أعنة العقل .

وإذا كان فرويد قد اكتشف وحال ، وأكد ملكان يعرفه دائماً الدارسون المهتمون بعلم نفس الإنسان وكتاب المسرحيات والروايات العظام ، إلا أنه منذ وقت فرويد والعديد من علماء الاجتماع يحاولون تطوير نظريات منظمة تتعامل مع موضوع البحث عن القوة .

(3) عادة ما يقال إن الناس يسعون إلى القوة لأنهم مدفوعون باحتياجات وآمال ورغبات وبنوافع لا يدركونها تماماً .

ووجهة النظر التي مؤداها أن بعض الناس يشتهي القوة بطبيعته ، هي طبعاً وجهة نظر قديمة . فرجل أفلاطون الديكتاتوري أصبح ديكتاتوراً كما رأينا ، عندما جعلته طبيعته أو مایصبو إليه أو كلاهما مخدراً وشهوانياً ومجنوناً . والدارسون المحذون صاغوا نفس وجهات النظر ، ولكن في مصطلحات حديثة . فمذد فرويد وهم عادة ما يؤكدون دور الشهوات غير المدركة . فعالم السياسة الأمريكي هارولد لازويل أكد أن الساعى إلى القوة إنما يقوم بذلك كوسيلة لتعويض الحرمان النفسى الذى عاناه أثناء مرحلة الطفولة . وأن أشكال الحرمان التنمطية التي يعتقد أنها تستثير السعى إلى القوة ، تتمثل في افتقاد الشعور بالاحترام والنفء في من صغيرة ، والذي يؤدي إلى تقلص الشعور بتقدير الذات . وفي مرحلة الطفولة ، أو بعدها ، يتعلم الساعون إلى القوة كيف يعوضوا هذا الشعور المتمثل في انخفاض تقديرهم لذواتهم من خلال السعى

نحو القوة : فحصلهم على القوة سوف يجعلهم مهمين ومحبوبين ومحترمين ومقترين . وفي رأى لازويل ، أن الماعين إلى القوة لا يملكون بالضرورة وعياً وإدراكاً واضحاً لمسبب مسيهم وراء القوة ، فهم عادة مايبررون مسيهم إلى القوة في عبارات تغلبها قيمهم اللواعية ، وربما تغلبها أيضاً الأيديولوجية السائدة بين هؤلاء الذين ينتمون إليهم^(٢٤) .

ويتخذ العديد من علماء النفس الاجتماعي مساراً آخر فيما يتعلق بافتراض أن الأشخاص يختلفون في مدى قوة نوازعهم الداخلية التي تدفعهم للمسي نحو القوة ، وطوروا طرقاً لقياس الدافع إلى القوة ، وطبقوها^(٢٥) .

ولكن مثلها مثل النهج الأخرى ، فإن للتفسيرات المعطاة للمسي إلى النفوذ بوصفه ناتجاً فرعياً عن دوافع غير مدركة ، أو عن بعض الاستعدادات للمتجذرة في شخصية الفرد ، لا تعتبر مقنعة تملأ على الأقل عند تطبيقها على أشخاص يخرطون بنشاط في المسي إلى كسب النفوذ للتأثير في حكومة الدولة . وبعض من أكبر الصعوبات هي :

(١) أن الشخص الماعى إلى النفوذ أو القوة لا يسعى للحصول عليها بالضرورة في الحكومة . فقد يسعى إلى الحصول عليها في مؤسسات أخرى مثل مجال الأعمال الخاصة والكنيسة والجامعة .

(٢) أن الشخص الذى تقوده رغبة عارمة في القوة والنفوذ ، قد لا ينجح في الحصول عليها إذا كان من المحتمل أن يستثير ضده مشاعر بغض وعدم ثقة لدى الآخرين .

(٣) أن القوة والنفوذ يمكنهما أن يخرضا غايات عدة . فاعتماداً على الثقافة والمجتمع

Harold D. Lasswell, *Power and Personality* (New York: W.W. Norton & Co. Inc., 1948), (٢٤) chap. 3, «The Political Personality».

فكرة تعويض الضعف أُنشأت في مرحلة لاحقة على وصف الشخصية التسلفية ، . ولقد قيل إن إحدى سمات هذا النوع من أنواع الشخصيات هي وجود مركب قوة ، . والذي يظهر ، عندما يجبر الفرد على الخضوع لسلطات ... لا يكون متعلطاً معها تملأ ، ومن ثم ، يترك مع إحساس بالضغف مزعج ، . وبما أن الإقرار بمثل هذا الضغف يجرح كبرياء المرء فإنه ينشأ كل مجهود ممكن لاكثر هذا الضغف . أحياناً بالسلط الضغف على جماعات خارج تلكه .. أو عن طريق استغلال آلية التعويض للمبالغ فيه ، والتي يسعى من خلالها إلى أن يكسب للعالم مظهر القوة والشدة . . Nevitt Sanford, «Authoritarian Personality» in *Contemporary Perspectives in* Jenne N.Kantson, ed., *Handbook of Political Psychology* (San Francisco: Jossey-Bass Publishers 1973), p. 145.

(٢٥) للحصول على وصف لقياس دافع القوة ، أو الحاجة إلى القوة ، وبعض تطبيقاتها ، طالع : David C. McClelland, *Human Motivation* (Glenview Ill.: Scott, Foresman and Company, 1964), Chapter 8, pp. 268-332.

والاقتصاد والنظام السياسى قد يُستخدم النفوذ (كما أشار لازويل وغيره) لاكتساب الشهرة والتبجيل ، والأمان والاحترام ، والنفء والثروة ، وغير ذلك كثير من القيم . ومن ثم فقد يسعى المرء إلى القوة والنفوذ مدفوعاً بدوافع مختلفة ، بما فى ذلك كل الدوافع التى تمت مناقشتها فى الفصل الحالى وغيرها من الدوافع .

(٤) أخيراً ، لقد تم تقديم أدلة لمبريقية قليلة جداً ، لايتأت أن الرجال والنساء الذين ينخرطون بقوة فى الحياة السياسية المتعلقة بالحكومة إنما يفعلون ذلك حقيقة لأنهم مضاؤون بالدوافع التى اقترحتها للتطريات .

ويتضح إذن أنه من غير المحتمل أن يكون الأشخاص الذين يسعون لاكتساب النفوذ للتأثير فى حكومة الدولة ، يفعلون ذلك لنفس الأمباب . فهناك أسباب كثيرة جدا ومختلفة ، مدركة وغير مدركة ، تضر لماذا قد يرغب شخص ما فى القوة والنفوذ ، وهناك ثقلوت كبير جدا من نظام سياسى إلى آخر ، ومن فترة زمنية إلى أخرى فيما يتعلق بتكاليف القوة وفوائدها . فكل من كالبجولا وأبراهام لينكولن كانا يسعيان إلى القوة ، ولكن سيكون من غير المنطقى أن نفترض أن كليهما كان مسافاً بنفس الدوافع .

الأقوياء

لقد ذكرنا قبلاً أنه ليس صحيحاً أن كل الساعين إلى القوة يحصلون عليها . فلماذا يحصل بعض الأشخاص على قوة أكبر ونفوذ أكثر مما يحصل عليه الآخرون ؟

من حيث المبدأ ، إذا حصل شخص ما على نفوذ أكبر من شخص آخر (على س ، بالنسبة لـ ص) فإنا قد نجد سببين محتملين لتفسير ذلك : أولهما الاختلافات فى حجم الموارد المستخدمة ، وثانيهما الاختلاف فى مستوى المهارة والكفاءة اللتين تستخدم بهما الموارد . فبعض الأشخاص يستخدمون موارد أكثر من غيرهم للحصول على النفوذ . والبعض الآخر يستخدم أى موارد متاحة لهم بصورة أكثر كفاءة وأكثر مهارة من غيرهم .

لماذا يستخدم بعض الناس موارد أكثر ؟ ربما لأنهم يتوقعون أن يكسبوا أكثر ، إذا ما فعلوا هذا . فقد « لكسب أكثر » منك إذا تصرفت بطريقة معينة ، إما لأن للتصرف « أقل تكلفة » ، وإما لأن نتاجه « أكثر قيمة » بالنسبة لى . فإذا كان « أ » يمتلك موارد أكثر من « ب » . للثروة على سبيل المثال - فلن أى اتفاق سيكون أقل تكلفة لـ « أ » عن « ب » (إذا كانت كل الأمور الأخرى متساوية) لأن « أ » سيكون

عليه أن يتنازل عن عدد من البدائل أقل من « ب » . أو باستخدام لغة رجل الاقتصاد فإن تكلفة المخاطرة « أ » تكون أقل .

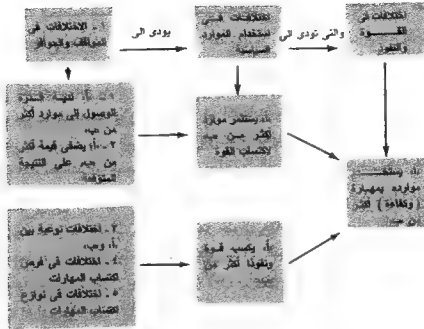
فالشخص الذى يتمتع بالثروة ويقر كبير من الرفاهية يستطيع أن يخصص مئين مائة أربوعاً للقيام بأنشطة ميسية لا تدر عليه عائداً ، وذلك بتكلفة مخاطرة أقل بكثير مما يكون عليه الوضع فى حالة الشخص الذى يكون لازماً عليه أن يعمل ساعات طويلة جرياً وراء لقمة العيش . وبختصار ، إذا كان « أ » يمتلك موارد أكثر من « ب » ، فإن تكلفة المخاطرة لتخصيص جزء محدد من هذه الموارد لكسب النفوذ ستكون أقل لـ « أ » عنها لـ « ب » : فـ « أ » يمكنه أن يقوم بنفس القدر من الانفاق بتكلفة مخاطرة أقل من « ب » ، أو يمكنه أن يقوم بإنفاق أكبر ولكن بنفس تكلفة المخاطرة . بصفة عامة إذن ، يستخضم بعض الناس موارد أكثر من غيرهم للحصول على النفوذ ؛ ذلك لأنهم يملكون قدرة الوصول إلى موارد أكثر . ومع بقاء كل الأمور الأخرى متساوية ، فإنه يكون من المنطقى أن نتوقع أن يكسب الناس الذين يملكون موارد أكثر نفوذاً أكثر . وإلى هذا الحد إذن تكون الاختلافات فى النفوذ وفى السعى نحوه ، مرتبطة بالتباينات فى الظروف الموضوعية .

ولكن « كل الأمور الأخرى » عادة لا تكون متساوية . وحتى لو كانت مواردنا متطابقة موضوعياً ، قد يخصص « أ » موارد أكثر من أجل الحصول على النفوذ إذا ماعلق قيمة أكبر على النتائج . ولكن لماذا قد يعلق « أ » قيمة أكبر من « ب » على النتائج المترتبة على إنفاق الموارد من أجل الحصول على النفوذ ؟ .

- (١) لأن « أ » قد يتوقع نتائج مخالفة لما يتوقعه « ب » .
- (٢) لأنه حتى فى حالة اشتراكهما فى توقع نفس النتائج ، نجد أن كليهما يستخدم قيمة مختلفة ، أو مقياس مختلف لتقييم النتائج .
- (٣) لأنه ، رغم توقعهما لنفس النتائج ، نجد أن « أ » يمتلك شعوراً بالثقة فى النتائج أكبر مما يمتلكه « ب » .

وبالرغم من هذا ، فإن استخدام « أ » لموارد أكثر قد لا يودى إلى حصوله على نفوذ أكبر ، أو قوة أكبر إذا كان « ب » يمتلك مهارة أكثر منه . ذلك أن المياسى الحاذق قد يحقق الكثير باستخدام القليل على خلاف ما يمكن أن يحققه المياسى الأرعن باستخدام قدر أكبر من الموارد . ولكن لماذا يكون بعض الناس أمهر فى الميامة من غيرهم ؟

هذا سؤال تصعب الإجابة عنه . ومحاولة ذلك سوف تأخذنا إلى أبعد من حدود هذا الكتاب . ولكننا باختصار نستطيع أن نورد ثلاثة أسباب ممكنة لوجود اختلاف



الشكل (٩ - ٢) : لماذا يحصل بعض الأشخاص على قدر من التفوق أكثر من الآخرين .

في المهارة بين شخصين ، وبغض النظر عن ماهية المهارة سواء كانت المشي على جبل ممتد فوق شلالات نياجرا ، أو كانت القيام بدور ميمي في مسرحية البوهيمي ، أو القيام بدور زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ الأمريكي . هذه الأسباب هي : (١) الاختلافات الوراثية ، (٢) الاختلاف في فرص التعلم ، (٣) الاختلاف في الحوافز الدافعة للتعلم . فالسببان الأولان يتعلقان باختلافات في الظروف ، أما الثالث فهو لاختلاف في الدوافع .

ولقد بدأنا هذا القسم بسؤال مؤداه : لماذا يحصل بعض الناس على نفوذ أكثر من غيرهم ؟ ، وهناك إجابة عامة يمكن تلخيصها في الشكل (٩ - ٢) .

التغير والتنوع في التوجهات السياسية

إن فحصنا للماسعين نحو النفوذ ولمن يمتلكونه يشير إلى التنوع اللانهائي في الدوافع والحوافز والتوجهات الانسانية ، بل وحتى في الشخصيات الفاعلة في الحياة السياسية . ولقد كانت هناك محاولات تكية ومتعمقة معنت لتحقيق نوع من التفكير المنظم لهذه المنظومة غير المنضبطة من الأنماط الانسانية . ولكن كل هذه المحاولات السابقة لم يصادفها سوى قدر ضئيل من النجاح ، وفي السنوات الأخيرة أكد العلماء الاجتماعيون على خمسة عوامل يمكن أن تفسر تنوع الأنماط السياسية .

فالتوجهات الخاصة لشخص ما تجاه السياسة يمكن تصورها بدرجة ما فى ضوء :

- ١ - الشخصية والخلق .
- ٢ - الثقافة العامة ، أو أكثر تحديداً ، الثقافة السياسية التى يشترك فيها مع الآخرين فى القبيلة أو القرية أو المدينة أو الدولة أو العالم .
- ٣ - التوجهات السياسية الأولية وكيف تم اكتسابها - أى التنشئة السياسية .
- ٤ - الخبرات والظروف الشخصية - الأوضاع الحياتية .
- ٥ - الموقف المحدد أو للمعتقدات التى يواجهها المرء فى لحظة تاريخية معينة .

وبالرغم من أن كل سبب مما سبق يمكن أن يساعد فى تكوين توجهات سياسية تتمتع بدرجة عالية من الثبات ، ربما تستمر طوال حياة المرء كنسان بالغ ، فإن كلاً منها قد يجعل من السهل أيضاً حدوث تغيرات فى التوجهات . فعلى سبيل المثال ، فإن شخصية المرء قد يكون قوامها سعة الأفق والمرونة وتقبل الأفكار الجديدة ، بدلاً من ضيق الأفق والتصلب والخوف من الجديد . ومن نفس المنطلق ، قد تحتضن الثقافة معانى الانفتاح والمرونة بدلاً من التمسك للتصلب بفكر وسلوك تقليديين . وأكثر من هذا ، فإن الثقافات السياسية قد تتغير هى ذاتها . وفى حين أن التنشئة السياسية تترك بصمة دائمة ، إلا أنها مثل الشخصية والثقافة قد تساعد على ظهور المرونة والتسامح وسعة الأفق . ومثلهما أيضاً نجد أن أنماط التنشئة السياسية ممكن أن تتغير . ومن الواضح أن العاملين الآخرين يمكنهما أن يساعدا على حدوث التغيير .

فكما لاحظنا فى الفصل السادس ، فمن بين الأشياء التى تشترك فيها كل الأنظمة السياسية ، هو أنها جميعاً معرضة للتغيير . أما فى الفصل السابع فقد لاحظنا ، وبصورة محددة ، التحولات الهامة الحادثة فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية فى ثمانينيات قرننا الحالى ، وربما تكون قد لاحظنا أيضاً بعض التحولات الهامة فى دول أخرى مثل الصين مثلاً ، أو فى عودة نظم حكم الكثرة إلى العديد من دول أمريكا اللاتينية . وعندما تحدث تغيرات مثل هذه ، فإن أكثرها وضوحاً للعيان يكون عادة هو التحولات البنيوية ، خاصة فى البنى السياسية والاقتصادية ، كما فى الانتقال من نظام سلطوى إلى نظام حكم الكثرة ، أو من اقتصاد تخطيط مركزى إلى اقتصاد السوق . ومن المنطقي إدراك أن التحولات البنيوية فى النظم السياسية عادة ما يصاحبها - بل وأحياناً يسبقها - تغيرات فى التوجهات والمعتقدات والاتجاهات ، أو إذا أردنا أن نستخدم مصطلحاً أشمل فننقل تغيراً فى الوعي لدى قطاع من الناس مؤثر فى النظام ، رغم أن مثل هذا التغيير يكون من الصعب ملاحظته .

بعض التغيرات الحديثة

وكمثال على ذلك ، نجد أن إجازة القوانين الفيدرالية التي تحمي الحقوق المدنية والمساوية للمواطنين المود في الولايات المتحدة ، وماتلى تلك الإجازة من إجراءات متحمسة لتطبيق تلك القوانين . وهو ما يعد جزءاً من عملية تغيير عميقة في البنى التي تمتعت بمدى طويل من الثبات مع قدر عجيب من الاستقرار . قد سبقها وصاحبها تغيرات في الاتجاهات والمعتقدات الأساسية للأمريكيين المود والبيض على حد سواء .

مثال آخر هو تغير القيم لدى الأجيال الأصغر في أوروبا واليابان والولايات المتحدة ، والتي يسميها رونالد إنجلهارت Ronald Inglehart مابعد المادية . فعلى خلاف القيم المادية التي سادت بين الأشخاص الأكبر سناً في هذه الدول ، والذين أعطوا أولوية تامة ، للسلامة والاستمرارية المادية ، وجد إنجلهارت أن الأشخاص الأصغر سناً يعطون ، وزناً أكبر للانتماء والتعبير عن الذات ونوعية الحياة ، بما في ذلك البيئة الطبيعية . ولقد صر إنجلهارت هذا التغير بوصفه نتاجاً لفترة الازدهار الطويلة التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية ، وبلتالي فإنه في حين أن الأجيال السابقة نضجت وكتمت قيمها في فترات الندرة وانهدام الأمن ، فإن الأشخاص الذين ولدوا بعد الحرب العالمية الثانية نموا في وقت وفرة نسبية وأمان مما شجع على نمو قيم جديدة والتعبير عنها^(٢٦) .

النساء

يقدم النساء نموناً مدهشاً للتغيرات في التوجهات المساوية . فعلى مدار التاريخ المدون في كل أنحاء الكرة الأرضية نجد أن النساء كن دائماً مجالاً لميطرة الرجال . فوفقاً للقانون العام الانجليزي والأمريكي ، على سبيل المثال ، لاستطيع المرأة المتزوجة أن تحتفظ بأى ملكية خاصة : فكل ممتلكاتها الشخصية هي قانوناً ملك

(٢٦) لقد أعلن إنجلهارت عن نظريته ، وما توصل إليه لأول مرة في «The Silent Revolution in Europe: Intergenerational Change in Post-Industrial Societies», *American Political Science Review* 65, no.4 (December 1971), pp. 991-1017; and *The Silent Revolution: Changing Values and Political Styles Among Western Publics* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1977). ولقد اكتشف أن المسوح المتأخرة كتبت هذا التوجه بالرغم من أن النمو الاقتصادي كان قد بدأ . cf. «Post-Materialism in an Environment of Insecurity.» *American Political Science Review* 75 (December 1981), pp. 880-900 and *Cultural Shift in Advanced Industrial Society* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1989).

لزوجها ، كما كانت هذه الممتلكات قبل زواجها ملكاً لوالدها . ثم إنها لامتطيع أن توقع باسمها عقداً ملزماً ، ولاستطيع أن تترك وصية . وواقعياً ، فإن المرأة المتزوجة كانت ، بكثر من معنى ، ومن الناحية القانونية ملكية خاصة لزوجها .

وبالرغم من أن المعايير القانونية للتقليدية في أوروبا والدول الناطقة بالإنجليزية ، مثل تلك الموجودة في القانون العام ، قد خفت حثتها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من خلال تغييرات طرأت إما على التشريع وإما على تفسير قواعده ، فإننا نجد أنه حتى بدايات القرن العشرين كانت النساء مازلن يعانين من التمييز بأشكال متعددة ، وهو التمييز الذي كان مدعوماً بالقانون وبممارسات الواقع . وفي عام ١٩٠١ قضى أحد قضاة المحكمة الأمريكية العليا بأن « ارتكاب الزنا مع زوجة أحد الأشخاص ، حتى إذا تم هذا برضاها ،... يعتبر تعدياً على حقوقه الشخصية وعلى حقوق الملكية » . (٢٧)

وحتى بعد أن استقرت كل المؤسسات الأخرى لنظم حكم الكثرة بصورة نامة في عدد متزايد من الدول ، فقد استمر حرمان النساء من حقوق المواطنة الكاملة خاصة حق التصويت وحق الخدمة في الوظائف العامة . وكما رأينا في الفصل السابع ، فإن نظم حكم الكثرة كانت في الحقيقة نظماً يسيطر عليها الرجال (في الولايات المتحدة ، كانت تقتصر على البيض من الذكور) . حتى مشاهير الدعاة للحكومات الديمقراطية والجمهورية عارضوا (أو ببساطة تجاهلوا) المطالبة بأن تصبح النساء مواطانات كاملات المواطنة . وفي معظم الأحيان ، نجدهم قد تبنوا وجهة النظر السائدة التي مؤداها أن دور المرأة الحقيقي هو الزواج والولادة والأمرة وليس السياسة . ومن ثم ، بالرغم من أن جون لوك John Locke قرر أن « كل البشر متساوون بالطبيعة » فإنه لم يوص مطلقاً بأن يسمح للمرأة بالتصويت ، واعتبر أنه من الواضح دون حاجة إلى تفصيل أو تبرير أنه في الشؤون الأمرية لا بد أن يكون للزوج القول الفصل (٢٨) . أما جان جاك روسو Jean Jacques Rousseau والذي يُعتبر أحياناً

Tinker v. Colwell, 193 U.S. 473, 481 (1904), cited in Rogers Smith, «One United People: (27) Second Class Female Citizenship and The American Quest for Community», *Yale Journal of the Law and the Humanities* 1, no.2 (May 1989) 229-93 at p. 269.

(٢٨) ، بالرغم من أن الزوج والزوجة يتشاركان في نفس الهم والاهتمام ، لكن لامتلاكهما إرثاً مختلفاً ، فحسباً ما سيكون لهما إرادات مختلفة أيضاً ؛ ومن ثم يضحى من الضروري أن يوضع للقرار النهائي ، أي الحكم ، في مكان ما ، ويكون هذا من نصيب الرجل بالطبيعة ، لكونه الأكثر والأقوى . . . فطر :

John Locke, *The Second Treatise*, in *Two Treatises on Government* (1690), Peter Laslett, ed. (Cambridge, England: Cambridge University Press, 1978), p. 339 (par. 82).

ولمؤلفاته ، كل الرجال متساوون بالطبيعة ، فطر : Par. 54, p. 322 and par. 4, p. 287

مفكراً راديكالياً في دعوته للديمقراطية والمساواة ، فقد قال للنساء (ومن السخريّة أن هذا قد جاء في إهداء لمقالة له عن أصل عدم المساواة بين البشر) : أن هـ حظ جنسك هو أن تتحكم في جنسنا دائماً . ولكن كزوجات وأمهات وليس كمواطنات^(٢٩) . وفي حين أكد هـ إعلان الاستقلال ، بثقة أن كل البشر قد خلقوا متساوين ، فإن توماس جيفرسون Thomas Jefferson كاتبه الأساسي هـ ادعى أن النساء لا بد أن يستتين دائماً من المناقشات والوظائف العامة ، لأن هـ الانحطاط الأخلاقي هـ سوف ينتج إذا ما اختلطن عبثاً في تجمعات الرجال^(٣٠) .

وبالرغم من أنه من المنحيل تتبع الأصول التاريخية لميطرة الرجال ، فإن أحد التفسيرات المعقولة جداً يبدو في الاختلافات الجسدية . فالرجال في المتوسط أثقل وأطول وأقوى جسمانياً من النساء ، ومن ثم يكونون أقدر منهن على فرض رغباتهم عن طريق العنف الجسماني أو التهديد باستخدام العنف . بالإضافة إلى هذا ، فإن دور المرأة في حمل الأطفال ورعايتهم يزيد من ضعفها . وحالما بدأ خضوع المرأة ، فإن هذا الخضوع تكرر عن طريق العادات والتقاليد والممارسة والمعتقدات . ولكن بالإضافة إلى العنف المباشر والتهديد باستخدامه والعادات والمعتقدات ، فإن خضوع المرأة كما رأينا تراء قد تم تدعيمه بواسطة القانون الذي كانت تعف خلفه القوة القهرية التي تمثلها الدولة .

حتى علماء النفس والأطباء النفسيون (الذين كانوا لأجيال طويلة أساساً من الرجال) تبنوا ، ومن ثم دعموا ، تفسيراً تكريماً للمرأة . فمُنظرون بلرزون مثل سيجموند فرويد Sigmund Freud وجان بياجيه Jean Piaget وأريك اريكسون Erik Erikson وقعوا هـ في نفس التحيز في الملاحظة والمشاهدة . فبتبنيهم للاشعوري لحياة الذكر بوصفها النموذج ، حاولوا أن يشكلوا المرأة من نميج تكرر هـ . ومن ثم فإنهم عند صياغتهم نظرياتهم عن تطور الانسانية ، إما أنهم لم يعيروا الاثلاث أي انتباه منظم ، أو أنهم أعاروه انتباهاً قليلاً ، وإما أنهم فسروا تطور الاثلاث بوصفه انحرافاً عن نموذج الذكر بالأساس^(٣١) .

والغريب هو أن بعض النساء دعون بصراحة إلى التغيير . ومعارضتهن تذكرنا

^(٢٩) Discourse on the Origin of Inequality (1754) in Jean Jacques Rousseau, *On the Social Contract*, (٢٩)

Discourse on the Origin of Inequality, Discourse on Political Economy, (Indianapolis, Ind.:

Hackett Publishing Co., 1963), pp. 111-12

^(٣٠) Smith, «One United People», p. 31. : منكورة في :

^(٣١) Carol Gilligan, *In A Different Voice: Psychological Theory and Women's Development* (٣١)

(Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1982) pp. 6 ff.

بالملاحظة المذكورة في الفصل الخامس ، والتي مؤداها أن الأيديولوجية الحاكمة - وسيطرة الرجال كانت أيديولوجية حكمة بالتأكيد تقريباً في كل مكان - نادرأ ما يتم تبنيها بواسطة كل أعضاء نظام سياسي ما ، بل إنها قد يتم الاعتراض عليها بالفعل من جانب البعض . وفي عام ١٧٩٢ كتبت امرأة إنجليزية اسمها ماري وولستونكرافت Mary Wollstonecraft مقالاً باسم « دفاع عن حقوق النساء » . أما في الولايات المتحدة ، فقد قامت النساء بدور نشيط في حركة معارضة الرق ، وخلصن إلى أن حقوقهن أيضاً هي بالتأكيد في حاجة إلى حماية . وفي عام ١٨٤٨ دعت كل من اليزابيث كلادي ستانتون Elizabeth Cady Stanton ولوكريشيا موت Lucretia Mott إلى مؤتمر عن حقوق المرأة ، وبعد ذلك بقليل شارك في قضيتهم بعض دعاة حق المرأة في الانتخابات من النساء ، وأشهرهن لوسي ستون Lucy Stone ، وموزان ب . انتوني Susan B. Anthony . أما في إنجلترا ، فقد كونت إيميلين بانكهيرست Emmeline Pankhurst أول لجنة لحق المرأة في الانتخاب عام ١٨٦٥ . وبالرغم من أن الداعيات إلى حقوق سياسية متساوية للمرأة كن عادة ما يقابلن بالازدراء والسخرية لملوكهن « غير الأنثوي » ، وكن أحياناً يلقين معاملة فضلة من الشرطة ، إلا أنهن قد ساعدن على إحداث تغييرات قانونية (بل وأحياناً دستورية) أدت - كما رأينا في الفصل السابع - إلى إقرار حق المرأة المتساوي في الانتخاب وغيره من الحقوق السياسية في كل الدول الديمقراطية .

ولكن حصولهن على حقوق سياسية مماثلة لحقوق الرجال لا يعني أن النساء قد حصلن بصورة آلية على نفوذ مساو لنفوذ الرجال في الحياة السياسية والاقتصادية ، أو أن الفروق بينهم وبين الرجال في التوجهات السياسية قد تلاشت . فكما رأينا قبلاً ، فإن مستوى النشاط السياسي كان ينزع إلى أن يكون أقل بين النساء عنه بين الرجال . وسواء بسبب التمييز ، أو بسبب اتجاهات النساء ذواتهن ، أو بسبب مسؤوليات الأسرة ، أو بسبب كل هذه الأمور مجتمعة ، فإنه في الدول التي بها مجتمعات حددت ، استمر الرجال يبرزون النساء في قوة العمل (النساء اللاتي يقمن بأعباء المنزل دون مقابل لم يحسبن ضمن قوة العمل أو بوصفهن موظفات بمقابل) ، وفي سنوات التعليم الرسمي ، وفي مجال الأعمال والحياة المهنية ، وفي المناصب ذات الهيبة ، وفي الدخول وفي النفوذ ، بما في ذلك المناصب بالانتخاب . ومع التسليم بوجود استثناءات واضحة ، إلا أن القليل من النساء (والأقل من الرجال) قد رفعن أصواتهن بالاعتراض على هذه الأوضاع . وظاهرياً على الأقل ، يبدو أنه عندما انتهى التمييز في الحقوق السياسية من الناحية القانونية ، قبلت النساء بصورة عامة الاختلافات الأخرى في الفرص المتاحة لهن مقارنة بالرجال بوصفها اختلافات طبيعية .

ولكن ابتداء من الستينيات تزايدت قوة للنساء ، خلاصة في العقود التالية ، حيث أصبحن يشعرون بقوة بأن هذه الفروق في الفرص ليست عادلة وأنها قابلة للعلاج . وفي الولايات المتحدة خاصة ، اضطلعت الحركات النسائية هناك بالعمل على تغيير ممارسات واقعية مثل تلك المذكورة أعلياً ، وعلى تغيير اتجاهات النساء نحو ذواتهن ونحو المجتمع (٣٢) . وه زيادة الوعي ، من خلال العمل في مجموعات تقتصر على النساء وحسب ، وبدون وجود التهديد المحتمل من الرجال ، أصبحت تكتيكا لمساعدة النساء على اكتشاف توجهات جديدة وتطويرها (٣٣) .

وفي الوقت الراهن ، تشكل للنساء أعدادا كبيرة جدا من قوة العمل . وفي دول عديدة ، ارتفع أيضاً مستوى تعليمهن . وفي بعض الدول الأخرى قارين ، أو حتى تخطين الرجال في مستوى الوعي والنشاط السياسيين . كما أن عددهن في المناصب القيادية والمؤثرة تزايد ، بالرغم من كونه مازال صغيراً (٣٤) .

(٣٢) ولكن هناك مؤلفا لكتيبة فرنسية هي سيمون دي بوفوار كان له تأثير غير طبيعي . فكتبتها ، الجنس الثاني ، *The Second Sex* ، والذي صدر في فرنسا عام ١٩٤٩ ، أعيد طبعه في الولايات المتحدة عام ١٩٥٣ (H.P. Parley, trans. and ed., New York: Knopf). حيث نال تقديراً هائلاً . ولقد تبعه بعض سنوات الكتاب الذي أضحي لفترة من الوقت المرجع الرئيسي للحركة النسائية الأمريكية المساعدة : . (Betty Friedan's *The Feminine Mystique* (New York: Norton, 1963).

(٣٣) لوصف ، انظر : Catharine A. Mackinnon, *Toward A Feminist Theory of the State* (Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1989), Chapter 5, «Consciousness Raising», pp83-105.

(٣٤) كانت التغيرات غير متكافئة بوضوح في الدول المختلفة . ففي الولايات المتحدة في عام ١٩٤٠ كان ٢٧٪ من النساء في سن ١٤ سنة وما فوقها في قوة العمل . وفي عام ١٩٨٧ كان ٥٥٪ في سن ١٦ سنة وما فوقها في قوة العمل . وارتفع مستوى التعليم للمرأة في الولايات المتحدة مع ارتفاع مستوى تعليم الرجال : ففي ١٩٨٦ كان ٢٤٪ من الرجال في سن ٢٥ سنة وأكثر قد انتهوا من أربع سنوات أو أكثر من التعليم في المعاهد ، و ١٦٪ من النساء كن قد فطن هذا . ولكن في عام ١٩٨٦ شكل النساء ٩٤٪ من العاملين في مهنة التمريض ، و ٧٣٪ من العاملين في التدريس (باستثناء التدريس في المعاهد والجامعات) و ٨٥٪ من العاملين بالنقل و ٨٥٪ من مشرفي المكتبات . ولكنهن شكلن ٣٧٪ فقط من الموظفين والإداريين والمديرين ، و ١٧٪ من الأطباء ، و ٤٪ من أطباء الأسنان ، و ٣٦٪ من العاملين بالتدريس في المعاهد والجامعات . ومتوسط الدخل الأسبوعي للعاملين وقتاً كاملاً في عام ١٩٨٦ كان ٤١٩ دولاراً للذكور ، و ٢٩٠ دولاراً للإناث . وفي عام ١٩٨٤ كان من بين الأفرد في سن التصويت ٦٩٪ من النساء مسجلات وصوت منهن ٩١٪ في انتخابات الرئاسة ، مقارنة بـ ٦٧٪ و ٥٩٪ للرجال على التوالي . ولكن في عام ١٩٨٧ كان ٢٢٪ فقط من بين ٤٣٥ عضواً في مجلس النواب من السيدات ، وسينتان من بين مئة شيخ . ومن بين ٢١ مجتمعاً صناعياً كانت النسبة المسجلة للنساء اللاتي يتحدثن في السياسة : ٧٧٪ في فنلندا و ٧٧٪ في الولايات المتحدة و ٦٠٪ في بريطانيا و ٤٧٪ في إيطاليا و ٣٥٪ في اليابان . ومن بين ١٦ دولة أوروبية ، شكل النساء ٣٥٪ من أعضاء البرلمان الأدنى في الترويج و ٢٠٪ في فنلندا و ١٢٪ في سويسرا و ٤٪ في فرنسا و ٣٪ في بريطانيا (بالرغم من كون رئيسة الوزراء امرأة) انظر :

وبالرغم من أننا لامتطيع أن نقدم هنا تصوراً تاماً عن النقلة في الوعي ، والتي مازالت بعيدة جداً عن أن تكون قد تمت وانتهت ، إلا أن قدر التغيير هذا - مضافاً إليه التغييرات التي ذكرت قبلاً - يُمكننا من اقتراح الخلاصات التالية :

(١) التغييرات في التوجهات السياسية الأساسية والتي تقسم بالاستمرار لفترة طويلة ، والتي تبدو صلبة صلابة الصخور ، تحدث بالفعل ، بل وأحياناً ما تعبر عن نفسها بسرعة بتأثير الدهشة .

(٢) هذه التغييرات عادة ما يمكن تفسيرها بصورة مرضية من خلال مراجعة العوامل الخمسة المذكورة في بداية الجزء الحالي .

(٣) نادراً ما يستطيع المعاصرون أن يتنبأوا بطبيعة التغييرات الأساسية في التوجهات السياسية والتي تكون على وشك الحدوث ، أو هم يفضلون في التنبؤ بموعد حدوثها أو بمداهها أو قوتها ، أو بكيف ومتى تضعف ، أو بما سوف ترتبه في السياسة والبنى .

ويبدو من المؤكد أن تغييرات جذرية أخرى في التوجهات السياسية لشعب الولايات المتحدة وغيره من شعوب الدول الأخرى سوف تحدث خلال فترة حياة قراء هذا الكتاب .

ولكن ماهي هذه التغييرات ، أين ومتى سوف تحدث ، لامتطيع سوى التخمين .

U.S. Bureau of the Census, Statistical Abstract of the United States: 1982, 100th ed. (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1987), Tables 201, p. 125; 409, p. 244; 418, p. 249; 608, p. 366; 627, p. 376; 651, p. 394; 653, p. 395; Inglehart, *Culture Shift*, Table 1-3 and Figure 1-7, pp. 000.

الفصل العاشر

التقييم السياسى

من المرجح أنك ، مثل معظم قراء هذا الكتاب ، تؤمن بأن الديمقراطية أفضل من الليكثاتورية . ولكن هل اعتقاد مثل هذا يوازى بالضبط القول بأنك تحب القهوة أكثر من الشاى ؟ إذا كان الأمر كذلك ، فإن قراراتك السياسية لن يمكنك الدفاع عنها عقليا بدرجة كبيرة . فهل يمكنك تجنب هذا ؟ وإذا كنت قراراتك السياسية غير عقلانية فى جوهرها ، أفلا يكون من المضيعة للوقت أن تحاول أن تتصرف بحكمة فى مجال السياسة ؟ ألا يمكن تبرير القرار المبني على جهل تام فى النهاية ، كما يبرر القرار المبني على المعرفة ؟ إذا لم يكن هناك أحد يعرف كيف يضع أساسا ويبنى هيكلا خرسانيا قويا بدرجة تكفى لإقامة منزل ، يكون من السفه أن يحاول أى شخص أن يعيش فى منزل ؛ منكون كلنا أفضل حالا إذا ما سكنا الخيام بدلا من المنازل . هل تعتبر المعتقدات السياسية ، بغض النظر عن مدى الحرص الذى روعى فى صياغتها ، مشابهة إلى حد كبير للمنزل القائم بدون أساس أو بدون هيكل خرسانى قوى بما يكفى لتحميك هذه المعتقدات ؟

عندما نبحث فى أسئلة مثل هذه ، يغدو واضحا أننا يجب أن نتحرك فى اتجاه أكثر معيارية عما كان عليه الحال فى الفصول السابقة . فهذه الفصول السابقة كانت مهمة أساسا إما بتوضيح معانى المصطلحات كما فى الفصلين ١ و ٣ أو بالوصف كما فى الفصول ٢ و ٥ و ٦ ، أو بالشرح كما فى الفصلين ٤ و ٧ ، أو بتوليفة من كل هذا كما فى الفصلين ٧ و ٨ اللذين يجمعان بين توضيح معانى المصطلحات

والوصف والشرح . وهذه تعتبر طرقاً شائعة لتفسير وفهم العالم في الحياة اليومية ، وكذلك في العلوم الطبيعية والطبية والاجتماعية والانسانية .

ولكن الفصل الرابع قدم لنا بوضوح طريقة أخرى أساسية أيضاً لتفسير وفهم العالم بوصفه مكاناً يمكنه بشر يصدر عن أحكاماً تتعلق بالأفضل والأسوأ . أحكاماً وتقييمات أخلاقية وقيمية ومعيارية . والأشكال المختلفة للنفوذ والقوة لا تدعو إلى إصدار تقييمات وحسب ، ولكن للتمييزات القائمة بين الأشكال المختلفة ذاتها . الإقناع العقلاني والإقناع الخداعي على سبيل المثال ، والنفوذ القسري وغير القسري - تعتبر هامة بالنسبة لنا لأننا نقيم أشكالاً مختلفة للنفوذ بوصفها أفضل وأسوأ . ونفس الشيء يحدث مع الاختلافات في النظم السياسية . فنحن نميز بين النظم السياسية الديمقراطية وغير الديمقراطية ، وبين نظم حكم الكثرة ونظم حكم اللاكثرة ، أساساً لأننا نؤمن بأن هذه الاختلافات هامة . ومن ثم فإن التقييمات تمدنا بالأسباب التي تجعلنا نجرى بعض التمييزات التي نستخدمها في التحليل السياسي وتجعلنا نرغب في وصف كيفية تحقق أشكال معينة من السلوك والأفعال والمعتقدات والأنظمة وتفسيرها .

ولكن هذا يأخذنا مرة أخرى إلى الأسئلة التي بدأنا بها هذا الفصل . ما هي الأسس المقبولة التي نملكها وتجعلنا نؤمن بأن شيئاً ما أفضل من غيره ؟ ان الديمقراطية مثلاً أفضل من الدكتاتورية ؟

مشكلة القيم في الفلسفة السياسية

يُعتقد أن أرشميدس قال : أوجد لي رافعة طويلة بدرجة كافية ونقطة ارتكاز أنبتها عليها وأنا أستطيع أن أحرك العالم . ومن أكثر المشاكل الفلسفية استعصاء على الحل في القرن العشرين ، محاولة التوصل إلى ما أسماه الفيلسوف جون راولز John Rawls نقطة ارتكاز أرشميدية لتثبيت رافعة الفلسفة السياسية عليها ، ألا وهي التبرير العقلاني للأحكام الأخلاقية^(١) .

(١) أعيد طبعه بعد الحصول على إذن من الناشرين ، أخذاً عن :

A Theory of Justice by John Rawls, Cambridge, Mass: The Belknap Press of Harvard University Press, copyright © 1971 by the President and Fellows of Harvard College. والفلسفة ، وهم كلاً بلا شك ، يرون أنه لا يوجد شيء في الفلسفة أو لدى الفلاسفة ، يميزهم بصفتهم تلك فيجعلهم أكثر قدرة على الوصول إلى الحقيقة ، ومن ثم على الوصول إلى معرفة أصول المعرفة ، سواء تمكنت هذه في الأخلاقيات أو فيما وراء الطبيعة ، أو في أي شيء آخر . فطى سبيل المثال يرى روزنرorty أن الفلسفة يمكنهم أن يتفكروا ولكنهم لا يستطيعون اكتشاف حقائق خاصة تتعلق بأصول المعرفة . ومن ثم فإن هدف الفلاسفة لابد أن يقتصر على المساهمة في ، النقاش ، الدائر حول مسائل هامة ، والبقاء على استمرارية النقاش . Richard Rorty, *Philosophy and the Mirror of Nature* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1979.)

وأحد الإسهامات البارزة للفلسفة السياسية كان اهتمامها المتميز بالمعتقدات الخاصة بالقيم والمعايير والمقاييس . وحتى القرن التاسع عشر كان الفلاسفة (مثلهم مثل غيرهم من الناس) يميلون إلى الاعتقاد بأن الأفكار الأخلاقية يمكنها أن تكون على نفس قدر الموضوعية واليقين اللذين تتمتع بهما المعرفة الامبريقية ، لأن الأفكار كانت مؤسمة في التحليل الأخير على الوحي الإلهي أو الطبيعية أو الإلهامات الواضحة بذاتها . ولكن منذ نهاليات القرن التاسع عشر ، وبصورة أكثر تزايدا ، في القرن العشرين ، نجد العديد من الفلاسفة ، بل وربما أصلا كبيرا من الشريحة المسيحية في كل المجتمعات الحديثة ، قد تبينوا وجهة نظر أكثر ذاتية . وفي الحالات المتطرفة ، كما سوف نرى ، سنجدهم يؤكدون أنه لا يوجد مطلقا أى اعتقاد يمكن تبريره عقلانيا مادام يتعلق بمعيار قيمي . من هذا المنظور يضحي قولك بأنك تؤمن بأن الحرية أفضل من الرق ، هو قول لا يتسم بأى قدر من الموضوعية بكثير مما ينتمى به قولك إنك تفضل القهوة على الشاي .

وتنامى وجهات النظر الذاتية ، يمكن إرجاعه إلى عدد من العوامل . فأحد العوامل يكمن في التدهور العام في تمسك البشر بالمعتقدات الدينية بدءا من القرن الثامن عشر ، الذي كان يعنى أنه لم يعد من الممكن النجاح في تبرير القيم بردها إلى حقائق دينية موحاة من قبل الله . فجون لوك John Locke (١٦٣٢ - ١٧٠٤) والذي أثرت أعماله بشدة على التفكير الأمريكى أثناء الثورة الأمريكية والمؤتمر المستورى ، كان في إمكانه أن يجادل قائلا إن : « كل الرجال متساوون بالطبيعة ، لأننا كلنا وبنفس القدر أولاد الله . ولكن بعد قرنين من الزمان اعتبر الفلاسفة مقبته المنطقية هذه واهنة إلى درجة لا يمكنها من دعم مقولته . وبالإضافة إلى هذا ، فإن التقدم الواضح للعلوم جعل المعرفة غير العلمية تبدو شاذة بالمقارنة . وفي الواقع ، فإن وجهة النظر الفلسفية القائلة بأن المعرفة العلمية هي وحدها القادرة على ادعاء الموضوعية بدلت تكسب أرضا صلبة . فعالم الرياضة والفيلسوف الفرنسى كونت Auguste Comte (١٧٩٨ - ١٨٥٧) أكد أن تاريخ الإنساني مر في تطوره بثلاث مراحل : المرحلة الدينية ، المرحلة الميتافيزيقية ، والمرحلة العلمية . ومن ثم ، فإن العلوم ، الوضعية ، يجب أن تشكل أسس المسياسة والأخلاق والقانون ، بل وحتى الدين ذاته . والوضعية ، كما سميت وجهة نظره ، عادت إلى الظهور بصورة مستقلة في فيينا في العشرينات ، وتجسدت في حركة فكرية تعددت تسميتها من الوضعية المنطقية إلى الوضعية الجديدة إلى الإمبريقية المنطقية إلى الإمبريقية العلمية . وبالرغم من أن الوضعية الجديدة كانت في الأساس تفسيرا فلسفيا للطبيعة الأصلية للمعرفة العلمية ، فإن اتباعها دأبوا على رفض العبارات الأخلاقية بوصفها غير ذات معنى . وفي عام ١٩٣٦ أكد أحد أساتذة جامعة أوكسفورد المثيلان ، وهو أ . ج .

اير A.J. Ayer ، بجرأة واضحة أنه مادام لا يمكن التأكد من حقيقة الأحكام الأخلاقية ، وذلك على خلاف العبارات العلمية ، فإن العبارات الأخلاقية لابد أن تكون خالية من أى معنى^(٢) . ولكن إذا كانت العبارات الأخلاقية لامتني لها - أو إذا كانت على أى حال بلا معنى عقلاني (كما كان الوضعيون للجدد يقولون أحيانا) أو « إدراكي » - فإن الأسس الأخلاقية للفلسفة السياسية لابد أن تكون أيضا غير ذات معنى ، وإذا كانت أسسها الأخلاقية لامتني لها فى ذاتها ، فإن الفلسفة السياسية نصيب مجهودا عقيما لاطائل من ورائه .

ونمثل أحد التيارات الفكرية الأخرى التى عمقت من حدة المشكلة فى وجهة النظر القائلة بأن كل الفكر الفلسفى (بل وفى بعض الصياغات كل أنواع الفكر بما فى ذلك العلوم الطبيعية) تحده أسباب تقع خارج نطاق الوعى ، ويتجاوز سيطرة أولئك الذين يؤمنونه . وفى الصياغات التى تتبنى الحتمية ، تتم نسبة الأسباب الخارجية إلى المرحلة التاريخية المعينة التى يعاصرها الشخص ، وثقافته ، والطبقة التى ينتمى إليها ، ومصالحه ، وتطوراته النفسية^(٣) . فإذا كان المنظور الفلسفى المرء لا يبدو كونه

(٢) A.J. Ayer, *Language, Truth and logic* (London: Collier, 1936; and New York: Holt, Rinehart & Winston, 1973), pp 226-7

(٣) وجهة النظر التى ترى أن الإدراك والأنسل الإنسانية يتم تحديدها كلية بواسطة عوامل خارجية ، يطلق عليها بصفة « علمة الحتمية » . وإحدى الأطروحات المساندة للحتمية على أساس من عوامل نفسية أقامها عالم النفس ب . ف سكينر B.F. Skinner فى *Beyond Freedom and Dignity* (New York: Alfred A. Knopf., Inc., 1971)

انظر أيضا: *Walden Two* (New York: MacMillan Inc. 1948) and *Finley Carpenter, the Skinner: Primer* (New York 1974)

ومصطلح النسبية عادة ما يستخدم فى الأطروحة التى مؤداها أن العوامل المختلفة تنتج بين الأفراد والجماعات المختلفة ، طرقا مختلفة بل ومتضادة ، ولكنها متساوية فى إمكانية تبريرها للفهم وتفسير وشرح العالم . ولحد الأشكال الشائعة للنسبية خاصة عند علماء الأنثروبولوجيا هو ، النسبية الثقافية وعند تطبيقها على الأخلاقيات ، فإن وجهات النظر تلك تضمنى نسبة أخلاقية . والتاريخية مصطلح عادة ما يستخدم لوصف المؤرخين أو غيرهم الذين يرون أن الفكر السياسى (أو غيره) يمكن شرحه وتفسيره تماما بوصفه نتاجا فرعيا لفرضيات لها جذور فى المرحلة التاريخية التى يحيا فيها الكاتب . والأطروحات المساندة للتاريخية يمكن مطالعتها فى Quentin Skinner, "Meaning and Understanding in the History of Ideas," *History and Theory* 8 (1969): 3-53 and "Some Problems in the Analysis of Political Thought and Action," *Political Theory* 2 (1974): 277-303.

ولحد الأشكال الهامة والتميزة لاستخدام التاريخ نجدها فى ، الحتمية التاريخية ، التى قال بها ماركس ولتباعه ، لتفسير حديث انظر : G.A. Cohen, *Karl Marx: Theory of History* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978).

ناتجا فرعيا لعوامل غير عقلانية مثل هذه ، فإن محاولة بلورة فلسفة سياسية ، أو حتى مناقشتها بصورة جادة ، تصبح مرة أخرى أمرا غير واعد على الإطلاق .

تيارات معاكسة

مثل هذه الاعتراضات الموجهة ضد إمكانية أن تكون الفلسفة السياسية ، مجهودا عقلانيا أو على الأقل معقولا ، لم يثبت أنها فتلكة أو مدمرة . فمن ناحية ، نجد أن الأنكباء والمفكرين ، بما في ذلك علماء المياسة والفلسفة ، قد استمروا في عرض الأفكار السياسية ومناقشتها بجدية تامة ، وأثناء قيامهم بهذا وضح أنهم يؤمنون بأن مناقضاتهم ليست بلا هدف أو أنها غير عقلانية ، بغض النظر عما قد يقوله الوضعيون الجدد أو الحتميون أو التاريخيون أو غيرهم . فالاهتمام الجاد بالأفكار السياسية ، ومن ثم ببعض الأسئلة الأساسية في مجال الفلسفة السياسية والأخلاقية ، أثارته بالتأكيد اضطرابات القرن العشرين . حربان عالميتان وحروب صغيرة لا حصر لها ، الكساد الاقتصادي العالمي في الثلاثينات ، ثورة ، انهيار الديمقراطية في دول عدة ، استخدام الأسلحة النووية وانتشارها ، احتمال الغناء النووي ، أحداث الشغب في المدن الأمريكية في الستينات ، حرب فيتنام ، فضيحة ووترجيت ، ومانترتب عليها من محاولة سحب الثقة من الرئيس نيكسون ثم استقالته - نجد أن هذه الأحداث وغيرها قد أضعفت الكثير من المعتقدات المتفائلة والأكثر إشراقا . حتى بين الأمريكيين - التي سادت في وقت سابق ، وقد تكون قد استتارت اهتمامنا لبعض الأسئلة الأساسية التي وضعها للفلاسفة السياسيون^(٤) .

بالإضافة إلى هذا ، فإن تأثير الوضعية الجديدة وصل إلى القمة ثم - وكما يحدث عادة للحركات الفلسفية - ذبل سريعا . ففي عام ١٩٧٧ تحسر أ . ج . آير لأنه انتقل من كونه « مفكر متمرد » إلى « مفكر عجوز » دون أن يمر بمرحلة الاحترام الرصين^(٥).

(٤) في قول ملثور أشار الفيلسوف جورج فولهلم فريدريك هيجل Georg Wilhelm Friedrich Hegel (١٧٧٠ - ١٨٣١) إلى أن بومة مينرفا تطير وقت الضيق ، في إشارة إلى أن الفلسفة تزدهر ليس وقت قوة الحضارة عندما تطبق معاييرها دون أدنى مسابغة ، ولكن في فترات التدهور عندما تتم مسابغة مصداقية معاييرها التي لا تبدو وقتها ملائمة .

(٥) منصوص عليها في : Brian Barry, "And Who Is My Neighbor?" *The Yale Law Journal* 88:629-631 (1979), 629-58, at p. 631 *A Part of My Life* (London: Oxford University Press, 1977), pp. 294-95.

ولقد أصبح واضحاً أيضاً أن الفراغ الفلسفى لا يمكن ملؤه بصياغات حتمية
بحثة^(١).

تحليل المعنى

يعتقد بعض للفلاسفة ، خاصة فى الدول الناطقة بالإنجليزية ، أن الأساس
الملائم للتأمل فى القضايا المعيارية فى مجال للفلسفة السياسية يمكن أن نجده فى
اللغة ، وذلك عن طريق تحليل المعنى الذى نسبته على الكلمات والمفاهيم فى
الاستخدام العادى لها . وقد تأثر تحليل المعانى فى التقييم الأخلاقى والسياسى بشدة
بالعمل الأخير للفيلسوف لودفيج فيتغنشتاين Ludwig Wittgenstein (١٨٨٩ - ١٩٥١)^(٢) . ويصفه عامة فئان الفلسفة ، التحليلية ، أو ، اللغوية ،
نمعى نحو التعرف على معانى المصطلحات كما تستخدم بالفعل فى اللغة العادية غير
الفلسفية . وكنتيجة لتأملنا فى الكيفية التى نعبر بها عن المعانى عندما نرغب فى القيام
بأحكام أخلاقية وقيمية ، فى تمييزها عن الأحكام المتعلقة بمسائل تقع فى مجال العلم
الإمبريقي ، نجد أن بعض الكتّاب قد خلصوا إلى أن اللغة تنقسم فى الواقع إلى
مناطق ، مختلفة . وتضطلع لغات ، للمناطق ، المختلفة بقضايا مختلفة . ف لغة منطقة
ما عادة ماتكون غير ملائمة بل ومشوشة عندما تستخدم للتعبير عن قضايا تتطلب
نوعاً آخر من اللغة .

والخطاب الأخلاقى هو أحد هذه المناطق ، كما يطرح البعض^(٣) . فالاعتماد
بصورة مطلقة على لغة العلوم الأمبريقية لاستكشاف مجال الخطاب الأخلاقى (كما

(١) وكما كتبت ديورا بومجولد Deborah Baumgold معلقة على لتاريخية : : ليس مستغرباً ، أن النهج
لتاريخي .. ينزع نحو إنهاء الأهمية السياسية للنصوص الكلاسيكية . ، وفى مقالها "Political
Commentary on the History of Political Theory," *American Political Science Review* 75:4
(December 1981), pp. 928-40. وصفاً ونقداً مفيدتين لبعض النهج الحديثة للفلسفة السياسية .

(٢) للعمل الأخير لفيتغنشتاين يتمارض بصورة ما مع عمله الأسبق الذى أثر بشدة فى القضية
المنطقية . لتقرير عن عمله انظر : David Pears, *Ludwig Wittgenstein* (New York: The Viking Press, 1969, 1978).

(٣) Hanna Fenshel Pitkin, *Wittgenstein and Justice* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1972)
Brian Barry من كونه أقل تثيراً بصورة مباشرة لفيتغنشتاين ، إلا أن بريان بارى Brian Barry
Barry, *Political Argument* (New York: Humanities Press, Inc., 1967) أكد أيضاً وضرب أمثلة
تظهر إمكانية توضيح الأحكام السياسية جزئياً من خلال التحليل الدقيق للمعنى . ولقد لعبت أعمال
فيتغنشتاين دوراً هاماً أيضاً فى انتقاد بيتر وينش Peter Winch للعلوم الاجتماعية فى : *The Idea
of a Social Science and Its Relation to Philosophy* (New York: Humanities Press, 1958).

اقترح بعض الباحثين المعارضين للمدرسة الإدراكية (يعد أمرا غير منطقي بنفس قدر المطالبة باستخدام لغة الطبيعة أو الكيمياء لمناقشة الصفات الجمالية لرسم ما . وإن أحد أهداف هذا النهج - بل والهدف المطلق له وفقا للبعض - هو إثراء الخطاب الأخلاقي والتقييم السياسي ووضاحهما عن طريق إعلاء فهمنا للغة التي نستخدمها عندما نناقش قضايا أخلاقية ، كما يفعل كل الناس عمليا .

ولكن بوصفه نهجا لإحياء الفلسفة الأخلاقية السياسية ، فإن التحليل للقوى سرعان ما أظهر بعض القصور . وربما كان أهم أوجه القصور هو فضله في أن يوضح بصورة مقنعة كيف أن تحليل المعنى يمكن أن يتجنب ما أسماه الفلاسفة الأولون **المغالطة الطبيعية** : وهي محاولة استخلاص عبارة تتعلق بما يجب أن نعمله من عبارات تقرر ما هو قائم بالفعل . فحتى إذا كان من الممكن أن نوضح مانقصده بمصطلح « عدالة » في سياقات محددة ، فإنه لا يبدو أنه يترتب على ذلك أننا يجب أن نتصرف بعدالة . بالإضافة إلى هذا ، لا يوجد فيلسوف تحليلي أنتج بالفعل عملا في الفلسفة السياسية بلغ من القوة والإقناع ما يجعله دليلا على نجاح هذا النهج . وأخيرا ، إن هناك من تحليل معاني المصطلحات ما يضحى مملا وهامشيا وغامضا إلى درجة لا تجعل أحدا ، سوى الفلاسفة الجهابذة ، قادرا على متابعة المناقشة ، أو حتى يهتم بأن يفعل ذلك^(٩).

التراضى العقلاني : هابرماس

تقترح المناقشة الخاصة بتفضيل الإقناع العقلاني والتي طرحت في الفصل الرابع ، إمكانية أن نجد نقطة الارتكاز الأرشيميدية إذا ما استطينا أن نثبت أن الناس إذا ما وضعوا في موقف غير مسموح فيه إلا بالإقناع العقلاني فإنهم سوف يتفقون على قيم محددة . ويمكن تشبيه اتفاقهم هذا بعقد يتم بينهم للالتزام بهذه القيم . وربما يكون أكثر التيارات المضادة للذاتية والنسبية تأثيرا هو التيار الذي يدعو إلى اتباع هذا الخط . وبالرغم من أنه من المستحيل أن نقدم هنا أكثر من مجرد رسم كروكي مختصر وغير كامل ، إلا أنني أرغب في ذكر اثنين من مثل هذه النهج^(١٠).

(٩) « لقد تحرك بتدول الساعة بدرجة حادة إلى الجهة الأخرى حتى أنني لا أستطيع أن أفكر لأمر مرة قرأت فيها مناقشة حول معيار ماهية زهرة الصبار الجميلة أو الثقلة الشهية جدا . »

Barry, «And Who Is My Neighbor?» P.632

(١٠) « ولقد قدم لنا دافيد جوثيه David Gauthier مثالا ثاقبا مؤثرا في : *Morals by Agreement* (Oxford 1986) فقد حاول جوثيه أيضا ، تطوير نظرية عن الأخلاق بوصفها جزءا من نظرية الاختيار العقلاني . ولقد جادل ، أن للمبادئ العقلانية لتحديد الاختيارات أو القرارات ، من بين العديد من الأمثال الممكنة ، تتضمن البعض الذي يمتنع الفاعل من متبعة مصالحه الخاصة -

في سلسلة من المؤلفات منذ عام ١٩٧٠ (١١)، اقترح الفيلسوف الألماني يورجان هابرماس Jürgen Habermas أن توافقاً رشيداً في الرأي بخصوص قضايا تتعلق بالحقيقة وبالأخلاق يمكن الوصول إليه بالخطاب «discourse» في موقف خطابي مثالي . وفي مثل هذا الموقف فإن الظروف « يجب أن تضمن ليس فقط مناقشة مفتوحة ، وإنما أيضاً خالية من التأثيرات المشوهة ، سواء كان مصدرها السيطرة الصريحة أو السلوك الاستراتيجي الواعي أو عوائق الحوار الأكثر خطورة والنتيجة عن خداع الذات » . ولابد أن يتمتع كل المشاركون بفرص متساوية ، للتعبير عن اتجاهاتهم ومشاعرهم ونواياهم ... وهكذا ، وذلك حتى يمكن للمشاركين أن يكونوا صادقين ، ولابد أن يتمتعوا بمراكز متساوية إلى حد كاف حتى تصبح المساواة الرسمية في بدء ومتابعة الحوار أمراً يمكن ممارسته في الواقع .

ومن حيث المبدأ ، سيطبق هابرماس متطلبات توافق الرأي التي يتم الوصول إليها في موقف خطابي مثالي على كل من الأحكام الامبريقية والأخلاقية . والمسائل الامبريقية - على سبيل المثال ، الوصف والشرح في الفصول السابقة - تتطلب خطاباً نظرياً ، يفضي إلى أحكام تتعلق بالحقيقة . أما المسائل الأخلاقية فتتطلب خطاباً عملياً ، يفضي إلى أحكام تتعلق ، بالصواب ، أي أحكام أخلاقية .

وإذا كانت كل الاحتياجات والمصالح ذاتية بحتة ، وتختلف من شخص إلى آخر ، ومن ثم تجعل من الممنهجل الوصول إلى إجماع بخصوصها ، فإن نهج هابرماس لن يمدنا بالتأكيد بنقطة ارتكاز أرشميدية ، وسوف تظل مشكلة التوصل إلى

- بطريقة منزهة عن القرض . هذه نعرتها بوصفها مبادئ أخلاقية ، . (٢ - ٣) بالرغم من أن أطروحة جوتييه بلغت من التجريد والصعوبة حدا يجعلنا غير قادرين على تلخيصها هنا ، فإنه من الهام أن نقرر افتراضاً أن نظريته تستلزم من الاعتبار المواقف التي تكون فيها الأحزاب غير متساوية ابتداءً وبصورة إجمالية . « فهين غير المتساويين قد يستلزم حزب واحد بشدة من خلال قهره للآخرين ، ووفقاً لنظريتنا لن يكون هناك أي سبب يجعله يحجم » . (١٧) وبالرغم من أن جوتييه قدم تبريراً آخر لافتراضه أن المواقف الأولى للأحزاب لإجراء اتفاق ما لا يكون قهرياً (من ١٩٢ - ١٩٧) ، فباعتبار تسيد عدم المساواة والقسر في الحياة السياسية ، سوف يبدو هذا وكأنه تحجيم هائل لمحيط للنظرية . ولكن عند بنائه لمواقفه بوصفها جزءاً من نظرية الاختيار العقلاني ، بنى جوتييه على واحد من أكثر التجهج للتحليل السياسي والاقتصادي سرعة في النمو . نظرية الاختيار العقلاني وشار إليها أيضاً بوصفها نظرية الاختيار الاجتماعي ، ولحقاً بوصفها اقتصاداً سياسياً والانبثبات الخاصة بهذا الموضوع كثيرة للغاية ، وجزء كبير منها يعتمد على الرياضيات . (١١) هناك تحليل متماثل مع أعمال هابرماس نجد باللغة الإنجليزية في Thomas McCarthy, *The Critical Theory of Jürgen Habermas* (Cambridge: The MIT Press, 1978). ولقد أخذت من هذا

المصدر الشذرات الموجودة في الصفحات التالية (306-7,314) (pp)

تبرير عقلائي للأحكام الأخلاقية دون حل . ولكن هابرماس يطرح مقولة « أنه لا توجد مصالح خاصة وحسب ، بل وتوجد مصالح مشتركة أو « قابلة للتعميم » ، وتصبح المهمة المحددة للخطاب العملي هي اختبار أى المصالح يمكن أن ترضى « مقسمة من خلال الحوار » (قابلة للإجماع حولها) ، وأنها غير صالح لذلك (قابلة - فى أفضل الأحوال - لإمكانية التفاوض للوصول إلى حل وسط بخصوصها) . وفى الحالة الأولى .. سيكون عندنا إذن إجماع معال عقلائي . .

وهناك على الأقل صعوبتان تكمنان فى الحل الذى قال به هابرماس : الأولى هي أن الوضع الخطابى المثالى ، كما يعترف هو ذاته ، وضع مثالى نادرا ما يتحقق فى عالم الواقع ، بل وقد لا يتحقق مطلقا . الثانية ، نتيجة لهذا فقد تركنا خاليى الوافض فيما يتعلق بالأحكام الأخلاقية التى يمكنها أن تقرب من إمكانية الوفاء بالمتطلبات التى يفرضها اختياره الشديد المثالية . ففى أعمال هابرماس ذاته نظل نبحث دون جدوى عن أحكام أخلاقية يمكن تبريرها بوصفها نتاجا لتراض عقلائي فى موقف خطابى حر .

العدالة من خلال العقد : راولز

فى عام ١٩٧١ ، أصدر جون راولز John Rawls أستاذ الفلسفة فى جامعة هارفارد كتابه الذى طال انتظاره « نظرية فى العدالة » ، A theory of Justice (١٩) . وفور صدوره ، تم اعتماد الكتاب فى الدول الناطقة بالانجليزية بوصفه إضافة أساسية فى ميدان الفلسفة السياسية . ولقد استثار الكتاب فيضانا لم يسبق له مثيل من المقالات ، بل وحتى كتباً كاملة ، تفسر وتعضد ، أو كما هو الحال عادة بين الدارسين ، تهاجم مقولات راولز (٢٠) . وبعض النقاد الذين رفضوا نظريته ، أو رفضوا أجزاء هامة منها استخدموها بالرغم من ذلك كنقطة انطلاق لتطوير وجهات نظر بديلة . وعلى مدار العقد التالى ظهرت ، ربما سنويا ، مؤلفات تتعامل مباشرة مع بعض القضايا الكبرى فى ميدان الفلسفة السياسية محاولة أن تضع حلولا لها . ومن المبكر جدا أن نحدد الآن ما إذا كان كل هذا يشير الى وجود صحة ستكون طويلة المدى فى ميدان الفلسفة السياسية ، أم أن الأمر لا يعدو كونه ومضة تظهر

(١٩) انظر هامش (١) من الفصل الحالى .

(٢٠) على سبيل المثال ، Brian Barry, *The Liberal Theory of Justice* (Oxford, England: Clarendon Press, 1973); and Robert Paul Wolff, *Understanding Rawls* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1977). انظر أيضاً المقالات التى كتبت عن راولز فى : *The American Political Science Review*, 69:2 (June 1975)..

على شاشات رادار تاريخ الفكر . ولكن في الوقت الراهن نستطيع أن نقول إن التوجه المعيارى أصبح يشكل جبهة تتمتع بسرعة واضحة في مجال العلوم السياسية تماماً كما كان الوضع بالنسبة للتحليل الإمبريقي قديماً . ولكن من حسن الحظ أن صعوبة الظيفة السياسية لاتعوق بالضرورة استمرار نمو التحليل الأميركي ، بل وقد يزيد من قوة هذا التحليل من خلال اقتراح معايير تساعد الباحثين الإمبريقيين على الحكم على الأهمية النسبية للقضايا التي يقومون بدراستها .

مقولة راولز

تعكس مقولة راولز إيمانه بمصادقية واحد من نوعين أساسيين للتفكير الأخلاقي . ويقترح أسلوبها يمكن من الوصول إلى المبادئ الحاكمة لنوع من التفكير . ويقدم مبدئين للعدالة ، ويدعى أنه يبررهما باستخدام هذا الأسلوب .

نوعان من التفكير الأخلاقي : أحد الأشكال الشائعة للتفكير الأخلاقي ينهض بصورة مطلقة على تقدير للمجموع الصافي لقيمة للنتائج البديلة والذي يتم التوصل إليه عن طريق جمع الأرباح والخسائر لكل شخص : كما ، على سبيل المثال ، في المبدأ الذي مؤداه أن أفضل قاعدة للسياسة العلمية هي أن تسعى نحو « الخير الأقصى للعدد الأكبر من الناس » . ولأمياري بادية للأعين ، فإن هذا النوع من التفكير الأخلاقي يعتمد على تقييمه للنتائج . وبالتأكيد سيضحي لزاماً أن نقيم النتائج بالنظر إلى مقياس ما لما هو خير ومن غوب . وبعض المقاييس الشائعة هي السعادة والمنة والقناعة والمنفعة ، ومثل ذلك . والأطروحة التي تستخدم معايير مثل هذه عادة ماتسمى نفعية . والنفعيون يؤمنون بأن أفضل سياسة هي تلك التي تعظم قيمة معينة مختارة - السعادة ، المنفعة ، المصلحة أو أي قيمة أخرى^(١٤) . ومنذ البداية اعتبر الاقتصاديون

(١٤) ومن ثم ، تبنى جونتييه في *Morals by Agreement* الفرضية التي مؤداه أن الأفراد يتصرفون بعقلانية فقط إذا مسعوا نحو تعظيم مصلحتهم أو أرباحهم الخاصة (ص ٧) . وإحدى المشاكل في أساليب التعظيم ، ومن ثم في النظرية النفعية ، هي ما إذا كنت تستسي إلى تعظيم المجموع الكلي للقيمة أو متوسطها . فالتنفعيون الكلاسيكيون افترضوا أن المجموع الكلي للقيمة هو بالتحديد الأمر الواجب للتعظيم ، ولكن افترض أن دولة ما يمكنها أن تختار بين : (١) مضاعفة عدد سكانها وزيادة الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٢٠ ٪ أو (٢) الإبقاء على كل من عدد السكان والناتج القومي الإجمالي على ما كانا عليه . فتعظيم المجموع الكلي سيتطلب تنفيذ السياسة الأولى بالرغم من أن متوسط نصيب الفرد سوف ينخفض بنسبة ٦٠ ٪ . والتنفعيون المعنثون دعوا من ثم إلى تعظيم المنفعة المتوسطة ، وهو ما يؤدي بالطبع إلى اتباع السياسة الثانية . انظر المناقشة في Rawls, pp. 161 ff. وبالتأكيد لا يكون الناتج القومي الإجمالي مساو بالضرورة للسعادة أو المنعة أو القناعة أو المنفعة أو غيرها من المعايير المعقولة للمصالح ، ولكن هذا يشير إلى مشكلة أخرى في النظرية النفعية : كيف تستطيع أن تقرر القيمة النسبية للبدائل .

المجدنون أن مصداقية التفكير النفقي هي أمر ممل به ، وذلك بالرغم من أن مفهوم النفعية في مجال الاقتصاد أصبح الآن غاية في التجريد والتجزئ ، إلى درجة تجعله مجرد طيف الصورة المتدفقة بالحيوية والتي كان عليها المفهوم قديما ، عندما كان يتخذ صورة السعادة أو المتعة . ويرتكز العديد من أحكامنا للخاصة بالسياسات العامة على اعتبارات نفعية . فنحن نحاول أن نقدر الأرباح والتفقات للأشخاص والجماعات المختلفة في المجتمع ، لكي نصل إلى حكم يعطي من قدر السياسة التي تحقق أكبر فائدة صافية لمجموع الأفراد والجماعات كلهم . وفي الواقع ، فإنه من الصعب أن ترى كيف يمكنك أن تصدر حكما فطنا بخصوص السياسات العامة إذا كنت ممنوعا من استخدام التفكير النفقي بشكل تام .

ولكن في نظريته في العدالة لم يخف راولز معارضته للتفكير النفقي (١٥) . وعوضا عن هذا نجد أنه يؤسس نظريته على فكرة أخرى شائعة : معظمنا يعتقد أن بعض الأشياء صائبة وخيرة أو عادلة بالرغم من أنها قد لا تؤدي مثلا ، إلى السعادة القصوى لأكثر عدد من الناس ، وبالتالي إذا كان للناس حقوق طبيعية لا يمكن التغاضي عنها ولا يمكن التحدى عليها ، فإن مثل هذه الحقوق لا يجوز تخطيها من أجل مجرد تجميع للمنفعة الصافية أو المتعة الصافية أو السعادة الصافية للآخرين . فلو كان للأشخاص حق في محاكمة عادلة لا يجب للتعدى عليه ، فلا يجب أن يحرموا من هذا الحق بسبب المتعة التي سيحصل عليها آخرون من جراء إدانتهم ، سواء كان هؤلاء الآخرون مجموعة مستتارة من الدهماء الباحثين عن ضحية يحكمونها بلا قانون ، أو كانوا هيئة مشرعين يرغبون في ضمان إدانة مجموعة من المعارضين الذين لا شعبية لهم ، أو حتى لو كان هؤلاء الآخرون هم غالبية المواطنين . فكما يقول راولز : العدالة ترفض أن يكون فقدان البعض لحريتهم صائبا لأنه سيؤدي إلى خير أكبر يقسمه آخرون (١٦) . فعلى خلاف التفكير النفقي ، نجد أن إصرار راولز على الأولوية المطلقة لبعض مبادئ العدالة إنما يعكس مألما بارى مذهب الحكم المطلق (١٧) ومألما راولز مذهب الالتزام الأخلاقي (١٨).

(١٥) Rawls, *Theory of Justice*, pp. 22-27 and 150-92.

(١٦) المرجع نفسه ، ص 28.

(١٧) Barry, "And Who is My Neighbor?" p.630

(١٨) لقد عرف راولز نظرية ، الالتزام الأخلاقي ، بأنها : إما أنها لاتتحد الخير باستقلالية عن الصواب ، وإما أنها لاتفسر الصواب على أساس أنه تعظيم الخير . وهذا يعني أنه في نظرية الالتزام الأخلاقي إما : (١) الأفضل ليس غاية منفصلة مستقلة مثل السعادة ، ولكن الأفضل هو ببساطة تحقيق ما هو صائب ، مثل العدالة ، دون اعتبار للقيود الأخرى ؛ أو (٢) الأفضل لاتتحد من خلال تعظيم المتعلق من غاية مرغوبة مثل السعادة ، ولكنه مطلب مطلق ، وينض النظر عن المجموع الكلي -

ولا يعتبر راولز أول من انتقد التفكير النفعي . وإذا كان قد حقق دويا أكبر ممن سبقه من نقاد في مجال الفلسفة السياسية ، فإن هذا يمكن إرجاعه إلى حقيقة أنه قدم أسلوبا لتبرير المبادئ المطلقة ، وأيضاً مبدئين محددين نسبياً ينتفع بهما .

أسلوب راولز : من المشاكل المحورية في التفكير الأخلاقي ، تحديد كيفية الوصول إلى مبادئ يمكن الادعاء بقدر من المعقولة بأنها عامة أو حتى عالمية . فالمبادئ المؤسسة على مصلحتك الذاتية وحسب قد لا تكون مقبولة لأي شخص آخر مصالحه تتعارض مع مصالحك . وأسلوب راولز يهدف إلى التغلب على هذه الصعوبة .

فهو يدعوكم إلى أن تتخلوا أنفسكم تحاولون مع آخرين الوصول إلى اتفاق أساسي ، عقد اجتماعي ، يجمد مبادئ العدالة في البناء الأساسي لمجتمعكم . والمبادئ هي ماسوف تقبله أنت بوصفك إنساناً حراً وعقلانياً تهتم بتحقيق مصالح الخاصة وأنت في موقف مساواة مبدئي مع الآخرين . بمعنى آخر ، من المفترض أنك أنت والآخرين تمتلكون نفس الحقوق في اختيار وتحديد المبادئ ، فكل واحد منكم يمكنه أن يقدم اقتراحات ، وأن يشرح الأسباب المرجحة لقبول هذه الاقتراحات ، وهكذا . ولكن راولز اقترح في واحد من أكثر أفكاره نكاه وإثارة للجدل ، أن تتخيل نفسك في وضع اقتراضي مؤداه أنك مسريل في حجاب من الجهل ، فيما يتعلق بمصالحك الشخصية الفردية المحسومة . وسوف تختار قواعد للعدالة وكذلك لتعلم بالتأكيد ماسيكون عليه وضعك في المجتمع الجديد . ما إذا كنت متصبح مميزاً أم لا ، غنياً أم فقيراً ، قوياً أم ضعيفاً ، نكياً أم غيبياً ، وهكذا . في هذا الوضع الأولي ، ماهي القواعد الأساسية التي سوف ترغب في تضمينها في العقد الاجتماعي ثم بعد ذلك ترغب في أن تنعكس في الدستور^(١٩) ؟ يرى راولز أنه

- المساعدة . مثلاً . والذي قد ينتج عن هذا . وعند راضيه للتفعية ، فإن راولز لا يفرض الملوات المعتمدة على تقييم النتائج بصفة عامة . ففكرات الالتزام الأخلاقي مثل قوله لا ، شخص مدى صواب للمؤسسات والأفعال في استقلال عن النتائج المترتبة عليها . فكل المذاهب الأخلاقية التي تستأهل أن تسترعى انتباهنا تأخذ النتائج في الاعتبار عند الحكم على الصواب . والذي لايفضل ذلك سيكون بمسألة غير عقلاني ، مجنوناً ، (نظرية في العدالة Theory of Justice ص ٢٠) . ووجهة نظره هي أنه في حين أن العدالة تتطلب منا بوضوح أن نأخذ النتائج في الاعتبار . مثلاً ما إذا كانت المحاكمة العادلة هي نتاج لإجراءات معينة أو أنها ليست نتاجاً لذلك . فإن العدالة ليست مسألة مجموع صفاتي أرباح وخسائر فرد ما ولكنها حق مطلق .

(١٩) المرجع السابق . ٢٢-١١-٢٢ لقد تجاهلت جاتين آخرين هامين ومثيرين لدرجة عالية من الجدل في إجراءات راولز ، وهما فكرته عن التوازن التأملي (ص ٤٨ - ٥١) والتي ستناقش باختصار بعد ذلك في هامش ٢٦ ، وكذا تنبيهه لاستراتيجية قصوى (ص ١٥١ - ١٥٦) .

بسبب عدم تأكدك ، فسوف نرغب فى ضمان أن تقف القواعد حائلا دون أن تعامل معاملة قسوية إذا حدث وكنت واحدا من الأشخاص الأقل تميزا فى المجتمع . فأنت لا يمكن أن تضمن ما الذى سيحمله المستقبل ليس فقط لك ، ولكن أيضا للأعضاء الآخرين فى أسرتك - لأطفالك .

مبدأن للعدالة : يزعم راولز أنك فى مثل هذه الظروف سوف تتبنى المبادئ العامة التالية للعدالة :

« أن كل القيم الاجتماعية - الحرية والفرص ، الدخل والثروة ، وأسس احترام الذات - يجب أن توزع بالتساوى إلا إذا كان التوزيع غير المتساوى لأى من هذه القيم ، أو لها كلها ، هو فى مصلحة كل الأفراد » (٢٠) .

ولقد استخرج راولز من هذا المبدأ العام مبدأين للعدالة : الأول يضمن مساواة نامة فى الحقوق السياسية للمواطنين فى نظام ديمقراطى - والثانى يضمن معاملة عادلة (وإن لم تكن بالضرورة متساوية تماما) فى توزيع القيم الاجتماعية والاقتصادية .

فايتداء لا بد إذن أن يمتلك كل فرد حقا متساويا فى أكبر عدد من الحريات الأساسية ، وأن يكون هذا متكافئا مع حق الآخرين للتمتع بنفس الحريات .

« الحريات الأساسية للمواطنين هى بصورة تقريبية ، الحرية السياسية (حق التصويت وحق تولد المناصب العامة) بالإضافة إلى حرية التعبير وحرية الاجتماع ، وحرية الإدراك وحرية التفكير ، والحرية الشخصية بما تتضمنه ذلك من حق الاحتفاظ بملكية (شخصية) ، والتحرر من الضبط والحجز التعسفيين كما يحددهما مفهوم حكم القانون . كل هذه الحريات مطلوب أن يكون هناك تساو بخصوصها وفقا للمبدأ الأول ، بما أن مواطنى أى مجتمع عادل لا بد وأن يتمتعوا بنفس الحقوق الأساسية » (٢١) .

ومن ثم ، فإن مبدأ راولز الأول يؤسس ماهية الحقوق الأصلية للمواطنة فى نظام سياسى ليبرالى ديمقراطى . وهذا المبدأ الأول له أولوية مطلقة مقارنة بالمبدأ الثانى : « للتخلى عن مؤسسات الحرية المتساوية التى يتطلبها المبدأ الأول لا يمكن تبريره ، أو تعويضه ، بامتيازات اجتماعية واقتصادية أكبر » (٢٢) .

(٢٠) المرجع السابق p.62

(٢١) المرجع السابق p.62

(٢٢) المرجع السابق p.61 ، طالع أيضا تبريره لأولوية الحرية فى الصفحت ٢٢٠-٢٤١ pp

وبالرغم من هذا ، فإن المبدأ الثاني لراولز يفوق بكثير المبادئ المساعدة في الدول الديمقراطية : فعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن السماح به إلا في ظل شرطين : أن يمثل عدم المساواة فائدة لكل فرد في المجتمع ، وأن يكون لكل فرد فرصة متساوية للمعاشرة نحو الأوضاع التي ترتب المكافآت غير المتساوية (٢٣) . ومن ثم ، ففي ظل المبدأ الثاني ، فإن عدم المساواة في الثروة والدخل يمكن تبريره على أساس أنه نتيجة مرتتبة على حق التملك ، أو على اختلاف القدرات والمواهب والعمل . فالدخل والثروة لابد أن يوزعا بطريقة متساوية بين المواطنين إلا إذا كان في الإمكان إثبات أن عدم التساوي سوف يجعل كل فرد في وضع أفضل - ربما عن طريق تقوية الدوافع والمخرجات بما يؤدي إلى ارتفاع دخل كل فرد . ومن الواضح أن تطبيق مبادئ راولز للعدالة على الولايات المتحدة سوف يتطلب تغييرا جذريا في سياستها العامة .

بعض الأفكار المتضمنة

بالرغم من أن مثل هذه المناقشة الموجزة لا تعطي بالتأكيد مقولات راولز حقها ، فإنها تبرز بعض النتائج .

١ - إن تقدم العلوم لم يمح الفلسفة السياسية

من الواضح ابتداءً أن وجهة نظر كونت ، والتي تكررت قبلاً ، والتي يشاركه الإيمان بها بصورة ضمنية بعض الوضعيين الجدد - والتي مؤداها أن التحليل العلمي الدقيق سوف يحل محل الفلسفة الأخلاقية والسياسية - لم تتحقق - وحتى في أحلك الأيام عندما كانت الفلسفة السياسية الأنجلو أمريكية خائرة القوة ، كانت هناك مناقشات جادة ومحاولات لدفع هذه المناقشات قداماً عن طريق استخدام وسائل جديدة مثل تحليل المعاني الذي يستخدم في الفلسفة التحليلية . وفي الواقع ، ربما يكون أحد أسباب الاهتمام غير الطبيعي الموجه نحو كتاب ، نظرية في العدالة ، هو أنه ظهر في الأفق مثل اللوحة في الصحراء ، ومن ثم حظى بترحاب كبير من قبل المنظرين الاجتماعيين المتعطشين والمتطلعين إلى مناقشات منشطة ومرطبة .

وليس هناك أي سبب واضح يصر لماذا يُعتبر التوجه الإمبريقي أو العلمي على طرف نقيص جذري مع التوجه المعياري . فكل منهما يمكنه أن يثرى الآخر . فإذا لم يُخطط الواقع استناداً على تحليل ذي توجه إمبريقي ، فإنه يكون من السهل أن

تصبح الفلسفة السياسية منقطعة الصلة بالواقع ، بل وأن تصبح ببساطة ، بلهاء .
ويدون الاهتمام ببعض القضايا الأساسية التي تعد نموذجاً لما يطرحه الفلاسفة
السياسيون ، سواء السابقون أو المعاصرون ، فإن التحليل المبرقي يخطر ببالنا
أن يتحلل إلى شيء هامشي .

٢ - إن المناقشة ذات المعنى للقضايا الأخلاقية قائمة بالفعل

إذا كان مثلاً من الدارسين العقلانيين قد ناقشوا بجدية كتاب ، نظرية في
العدالة ، وضروه وحلوه وتجادلوا حوله ، وقبلوه أو رفضوه ، كلياً أو جزئياً ، فإنه
من قبيل التعسف والتحكم إدعاء أن نظرية مثل نظرية رولوز هي بلا معنى ، وأنها
تفتقد بالضرورة أى معنى ، إدراكى ، ، وأنها فى ذاتها غير قادرة على تقديم تبريرات
عقلانية ، وأنها من ثم تقع خارج نطاق المناقشة المتعلقة . ذلك أنه من الواضح تماماً
أن الأشخاص العقلانيين والعالميين يجدون نظرية راولز ذات معنى بالفعل ، وبالتأكيد
هم قد لا يجدونها ذات معنى من نفس المنطلق الذى يجد فيه عالم الطبيعة عبارة مثل
« بالرغم من أن الجزئيات الافتراضية هي مكون أسلمى فى البروتونات ، فإنه من
غير الممكن فصلها وملاحظتها » . وبالتأكيد فإن نظرية مثل نظرية راولز قد تكون
خاطئة . ولكن من حيث المبدأ ، فإن ذلك قد ينطبق على أى افتراض إمبريقي بما
فى تلك الافتراض الخاص بالجزئيات الافتراضية .

٣ - إن الفلسفة السياسية مثيرة للجدل بصورة لا يمكن تجنبها

وبالرغم من هذا ، فمن غير المحتمل أن تحقق أى نظرية فلسفية درجة من
إجماع الخبراء حولها مماثلة لدرجة الإجماع التى تحدث حول النظريات العلمية .
فمنذ بدايتها الأولى ، نجد أن العبارات والنظريات فى الفلسفة السياسية قد أثارت جدلاً
واسعاً . فقد عاش سقراط وتغذى على الجدل ، كما أن أرسطو اختلف جزئياً مع
معلمه أفلاطون ، أشهر تلامذة سقراط . وكما أشرت قبلاً ، فإن أحد الإنجازات الهامة
لكتاب « نظرية فى العدالة » هو قدر الجدل الذى فجّره . فالتقاد هاجموا تقريباً كل
جزء من نظرية راولز . ومن بين الاعتراضات المتعددة التى ادعاها النقاد نجد :

● أن من غير المنطقي أن تعطى أولوية مطلقة لمبادئ العدالة على كل
الاعتبارات النفعية .

● أن حجاب الجهل المفترض اصطناعي إلى حد كبير ، فمن غير المعقول
أن نتوقع أنه يمكنك القيام باختبار المبادئ وأنت جاهل تماماً بأوضاعك
المستقبلية .

- أن قدر الحذر في مواجهة عدم اليقين ، والذي يؤمن به راولز ليس من الضروري أن يكون عقلانياً . فإذا أردت أن تقامر بفرصة الصعود إلى القمة ، فإنك ستكون في حاجة إلى قواعد تسمح بقدر من عدم المساواة أكبر مما يتيح مبدأ راولز .
- أن إعطاءك أولوية مطلقة للحقوق السياسية مقارنة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية ، لا يعتبر بالضرورة صفقة معقولة ربما باستثناء الدول الغنية^(٢٤) .
- سوف يقف المبدأ الثاني حائلاً دون تبني أى سياسة لا يجنى في ظلها الأسوأ حالاً أى شيء ، أو سوف يعاني في ظلها خسارة طفيفة ، وإن كانت مستمرة ، حتى لو كان كثير من الناس الأفضل حالاً بدرجة ضئيلة سوف يجنون للكثير . وهذا يبدو غير معقول بالمرّة .
- وهكذا .

وبما أن الماضي لا يمكن اعتباره صورة لا تتغير لما سيكون عليه المستقبل ، فالحقيقة القاتلة بأن الفلسفة السياسية كانت دائماً مثيرة لجدل واسع من أيام سقراط وحتى راولز بل وحتى الأمل ، لا تعني أنها بالتأكيد متظل هكذا دائماً . فالمعتقدون في فلسفة أو أيديولوجية معينة عادة ما يؤمنون بأن وجهات نظرهم معقولة جداً إلى درجة لا تسمح لأى شخص متعلّ بالآ يتفق معهم إذا ما فهمهم . وترتبط على هذا ، فإن الأمل لم يمت مطلقاً في أن بعض المنظورات الفلسفية أو الأيديولوجية المحددة . وهي عادة الفلسفة أو الأيديولوجية التي يبنيناها المرء . سوف تلقى قبولاً واعترافاً شاملاً مع مرور الزمن .

(٢٤) يفترض راولز ، وضع ندرة معتدل ، لتكون فيه ، الموارد الطبيعية وغيرها متوافرة تماماً ، وبدرجة تجعل نساق التعلون تبدو لا معنى لها ، كما أن الظروف لا تكون قاسية جداً بما يحتم تعظم المفارقات المثمرة ، (ص ١٢٧ ، ٢٥٧) . وبما أنه يبدو من غير المحتمل أن ، المفارقات المثمرة يجب أن تتعظم حتماً ، في أى مجتمع ، فإن التفسير الحرقي للظلم لشرط راولز لوضع الندرة للمعتلة سوف يجعله قائماً حتى في بنجلاديش ، ومن ثم سوف يقوم عملاً في كل مكان في العالم . ولكن من الواضح أن راولز لم يكن يقصد أن تفسر كلماته حرفياً في هذه المسألة . فقط وهو يقرب من نهائات كتابه الطويل ، قام راولز بشرح لماذا أعطى أولوية للحرية : مع تحسن أوضاع التحضر ، فإن الأهمية الهامشية للحصول على امتيازات اقتصادية واجتماعية أكثر لو تحظى صالحتنا ، سوف تتناقص مقارنة بالمصالح المتولدة عن الحرية .. لأنه ، كلما ارتفع المستوى المعيشي للعالم للمعيشة ... فإن الحاجات الأقل إلحاحاً هي وحدها التي سوف تنقل في حلجة إلى درجة أعلى من التكلم كي تتحقق ، في حين أن لمزايا المترتبة على الحرية سوف تتزايد (ص ٥٤٢ - ٥٤٣) .

ولكن حقيقة أن سجل التاريخ حافل بالخلافات والجدل لا يمكن بالتأكيد اعتبارها من قبيل المصادفة . فهناك في الواقع أسباب قوية للاعتقاد بأنه لا توجد فلسفة سياسية محددة قادرة أبداً على أن تحقق اتفاقاً علمياً بصدها بين الفلاسفة السياسيين ، والمنظرين الاجتماعيين ، والقادة السياسيين ، والأيدولوجيين ، والنشيطين سياسياً ، والمواطنين العاديين - على الأقل في الأماكن التي نتاح فيها فرص معقولة للمناقشة الحرة .

كيف نقرر صحة النظريات الفلسفية ؟ بداية ، فإن تشخيص كيفية إقرار صحة النظرية الفلسفية هو في ذاته أمر صعب ومثير لدرجة عالية من الجدل ، وبالتأكيد فإن العلاقات بين النظرية والتجربة والحقيقة في مجال العلوم الطبيعية هي أكثر تعقيداً مما يفترض عموماً ، وربما ينطبق ذلك بصفة خاصة على حقل فيزياء الجسيمات الذي يتمتع بصورة مريعة (٢٥) . ولكن ما زالت الطبيعة لديها طرقها - الرقيقة أحياناً ، والعنيفة أحياناً أخرى - لتذكرك المنظرين بما سوف تقبله هي كوصف نظيري صائب لها . ولكن من القضايا التي تثير جدلاً حاداً ، قضية ما إذا كانت الطبيعة ، أو أي واقع آخر ، يفرض حدوداً على مدى صحة النظريات الأخلاقية ، وإذا كان هذا هو الوضع فكيف يحدث وما هي هذه الحدود (٢٦) . والنظريات الأخلاقية بنواتها لا تثير قدراً كبيراً من الجدل قط ، بل يبدو أن علماء الطبيعة أنفسهم لا يستطيعون الاتفاق حول ما إذا كانت البروتونات موجودة بالفعل حتى يستقروا على حل للمشكلة الفلسفية التي تتعامل عما إذا كان يوجد أي شيء على الإطلاق ، بعيداً هناك ، وكيف يمكننا أن نعرف ذلك في حالة وجوده بالفعل .

أسس رئيسية ؟ أحد الأسباب الهامة لعدم الاتفاق حول الكيفية التي يجب أن نقرر

(٢٥) انظر في مثال متطرف عن ذلك : "Bernard d'Espagnat, "The Quantum Theory and Reality," Scientific American, Vol 241 (November, 1979) pp. 158-81. المذهب الذي مؤداه أن العالم مصنوع من مواد وجودها مستقل عن إدراكات البشر ، يظهر أنه يضاد الميكانيكا الكمية ويضاد الحقائق المؤسدة عن طريق التجربة ، (ص ١٥٨) .

(٢٦) ومن ثم يقدم راويز ، فكرة التوازن التأملي ، كوسيلة لاختيار مصداقية الفلسفة الأخلاقية . ومن غير الواضح تماماً ما الذي يقصده بهذا . فهو يقترح أن تتأمل في المفاهيم البديلة بطريقة معينة ، في ظل ظروف لا تكون فيها ، متقربين باهتمام زائد بمصالحنا الخاصة ، . في ظل هذه الظروف أنت تختير - متخيلاً - المفاهيم البديلة ، معتبراً ، حصة بالعدالة ، . ومعدلاً صياغة أحكامك الأولية لكي تصل في النهاية إلى أفضل حكم يتناسب مع حصة بالعدالة (ص ٤٨ وما بعدها) . واحتمال أن تنتهي من حيث يفت ، ولكن في وضع أكثر صلاية وعقلانية ، هو أمر لا يمكن استبعاده .

بها مدى صواب الأحكام الأخلاقية هو أن الناس يختلفون حول الأسس الرئيسية التي يجب أن تُبرر الأحكام الأخلاقية وفقاً لها . هذه الأسس تشمل الوعي الإلهي كما في الوصايا العشر ؛ السلطة كما في صياغات الوعي الإلهي المعتمدة مثل الإنجيل والقرآن ، وللتفسيرات التالية لهذه الصياغات التي قدمها الأخيار والقدسيون والقلة الدينيون وعلماء الدين والرهبان .. الخ ؛ الإدراك المتولد عن الاتحاد الصوفي بالكون في حالة وعي غير طبيعية ؛ الحسن ؛ المشاعر ؛ الخبرات الشخصية أو العلمية ؛ القطرة السليمة للإنسانية ؛ والعقل . والمفخص الذي يبرر حكماً أخلاقياً بالإشارة إلى أحد هذه الأسس ، أن يكون من المرجح أن يفتح بمصاديقه في حالة إذا ما كنت تؤمن أن هذا الحكم لا يمكن أن يبرر إلا بالاستناد إلى أسس غير تلك التي اعتمد عليها هو .

معنى المفاهيم المحورية ؟ لأن المصطلحات المحورية في النظريات الفلسفية عادة ما تشير إلى مفاهيم غالية في التعقيد ، فإن اللغة في حد ذاتها كثيراً ما تكن عائقاً في سبيل الوصول إلى اتفاق . وقد يسهم غموض المعاني في تبني إدراكات متناقضة تماماً ، كما قد يؤدي إلى دعم سياسات متصارعة جذرياً . ولتأخذ مثلاً ، خذ مفهوماً كان دوره محورياً في وجهات النظر المتعلقة بالديمقراطية والعدالة منذ أفلاطون وأرسطو وحتى راولز ومننديه : وهو المساواة . ما الذي نقصده بالمساواة ؟

كتب دوجلاس راي : « المساواة هي من أبسط وأكثر الأفكار تجريداً ، ولكن ممارسات العالم لها صلابة ومعقدة بصورة لا يمكن علاجها . كيف يمكن للأولى (الفكرة) أن تسيطر على الأخيرة (الممارسة) ؟ لا يمكنها هذا . فنحن دائماً ما نواجه بأكثر من معنى عملي واحد للمساواة ، والمساواة ذاتها لا يمكن أن تقدم لنا أساساً يمكناً من الاختيار بينها » (٢٧) .

ويدعي راي أنه لا يمكننا أن نفكر بوضوح في المساواة دون وجود « علم نحو وصرف للمساواة » يُجلى معانيها المتعددة والمتناقضة عادة . وأنت إذا لم تكن على وعي بهذه المعاني المختلفة ، سوف تقع بسهولة في فخ اختيار سياسات متناقضة وتبريرها كلها باسم المساواة . وبالرغم من أنه لا توجد هنا مساحة كافية لتقديم علم النحو والصرف الذي اقترحه راي بصورة شاملة ، فإنني أود أن أنكر هنا مثالين مدهشين لكيف يمكن للمعاني أن تكون متناقضة جذرياً . فالمساواة في الفرص ،

(٢٧) تمت إعادة طباعها بعد الحصول على تصريح من الناشر وذلك من :

Equalities by Douglas Rae, Cambridge, Mass: Harvard University Press, copyright © 1981

by the President and Fellows of Harvard College.

كما يشير راي ، ليست شيئاً واحداً ، ولكنها شيئان مختلفان تماماً . فالفرصة المتساوية قد تكون إما :

- من زاوية الاحتمالات - أن يكون لكل فرد نفس احتمال تحقيق هدف محدد ، مثل الحصول على وظيفة ما أو القبول في كلية الطب ؛ أو
- من زاوية الوسائل - أن يكون لكل فرد نفس الوسائل التي تمكن من تحقيق هدف محدد .

إذا أردت أن توجد النوع الأول من الفرص المتساوية ، فسوف تحاول ضمان أن يكون لكل فرصة متساوية للحصول على الوظيفة أو المكان في كلية الطب ، بغض النظر عن ماهية ومساثلهم أو مواردهم . وإذا أردت أن توجد النوع الثاني ، فسوف تحاول أن تضمن أن تتوافر للجميع نفس الوسائل والأدوات والموارد والقدرات لكي يصلوا إلى هناك . ولكن ، وكما يشير راي :

« بالنظر إلى المواهب غير المتساوية إطلاقاً ، فلن كل مياسة تأخذ في اعتبارها الوسائل لخلق فرص متساوية لا بد أن تنتهك المساواة في الاحتمالات ، وكل مياسة تأخذ في اعتبارها الاحتمالات لخلق فرص متساوية سوف تنتهك بالضرورة المساواة في الوسائل(٢٨) .

ببساطة لا يمكنك أن تحقق الأمرين معا

ويبرز صراع جذري آخر في السياسات بسبب أن المساواة قد تكون إما :

- ١ - من زاوية الأتصبة - يكافأ للناس بأنواع متمثلة من الأشياء أو الكميات أو الأجزاء أو مثل تلك ؛ أو
- ٢ - من زاوية الشخص - الأشخاص المختلفون يكافأون بأشياء متساوية في قيمتها بالنسبة لكل الأشخاص ، بالرغم من إمكانية اختلاف هذه الأشياء من حيث الكم .

والمساواة من زاوية الأتصبة تعنى معاملة متشابهة لكل الأفراد . ومن قبيل المساواة من زاوية الأتصبة أن يكون لكل مواطن صوت واحد ، أن تضمن لكل فرد اثنا عشر علما من التعليم المجاني ، أو أن تضمن لكل فرد بين سن ١٨ و ٣٠ فرصة

(٢٨) المرجع السابق pp. 64-69 . لصعوبات المحيطة بفكرة الفرص المتساوية تمت مناقشتها أيضاً في :

John H. Schaar, "Equality of Opportunity and Beyond" in J. Roland Pennock and John W. Chapman, eds. *Equality (Notes IX)*. (New York: Atherton Press, 1967), pp.228-249.

مساوية تماماً لكي يدرج في الخدمة العسكرية . ولكن ، وكما يشير راي ، فإن المطلوبين للخدمة العسكرية سوف يحصلون على مساواة من زاوية الأنصبة إذا ما تسلموا جميعاً أفضية مقاس ٨ د . ومن الواضح أنه سيكون من الأفضل - ومن الأفضل أيضاً - ألا تصرف أفضية متطابقة للجميع ، ولكن أن يصرف لكل فرد الحذاء المناسب له . ولكن هذه هي المساواة من زاوية الشخص . ولأحد الأمثلة الشائعة الاستخدام في هذا المضمار هو : افترض أنك تملك كليتين مليميتين في حين أن صديقك الذي لا يتمتع بنفس الوضع سوف يموت إذا لم يتم بضميل كلوى دورى مكلف جداً . فالمعاملة المتطابقة ، أو المساواة من زاوية الأنصبة ، سوف تتطلب إما أن يحصل كلاهما على غسيل للكلبي ، أو أن كليهما لا يحصل عليه . ومن الواضح أن كلا من السياستين تتسلمان بالفناء ، إضافة إلى أن السياسة الثانية تعنى الموت لصديقك . وفي هذه الحالة فإن السياسة القائمة على المساواة من زاوية الشخص سوف تجعل من الممكن لصديقك أن يحصل على غسيل كلوى ، في حين أنك لن تحصل على أى علاج بالمرءة^(٢٩) .

وعادة ما يكون من السهل تحديد سياسة من زاوية الأنصبة وتطبيقها ، لأن كل ما تحتاج أن تفعله هو أن تقدم حزمًا متطابقة من الأشياء - دولارات ، أصوات انتخابية ، فرص التجنيد ... الخ . سوف لا تحتاج إلا إلى أن تقدر ما إذا كانت حزمتان أو أكثر من الأشياء لهما نفس الحجم . ولن تكون محتاجاً إلى أن ترتب الأشياء في أكوام تختلف من حيث الحجم لكي تعطى نفس القيمة للأشخاص المختلفين . فالمشكلة إذن هي أنه بالرغم من أن السياسة القائمة على المساواة من زاوية الأنصبة سوف تكون أسهل في التطبيق إلا أنها ستكون غير عادلة إجمالاً ، في حين أن سياسة المساواة من زاوية الأشخاص برغم أنها تكون أحياناً أكثر عدلاً ، إلا أنها تكون أكثر صعوبة عند التطبيق لأنه يجب عليك أن تحدد بطريقة ما القيمة التي تتضمنها الأشياء لأشخاص مختلفين . ومن ثم قد تقع تحت إغراء المضى في تطبيق سياسة المساواة من زاوية الأنصبة (والتي أحياناً ما تكون عادلة بالرغم من كل شيء) ، أو لتتخلى عن فكرة المساواة إجمالاً . ورغم أنك إذا ما اخترت المسار الأول فسوف تؤدى إلى حدوث ظلم شديد في الغالب الأعم ، إلا أنك إذا ما اخترت المسار الثانى ، فسوف تكون ببساطة كمن يرمى بمساحه ويسلم .

تعهد في المناظير الحديثة لا يمكن تجنبه ؟ ومن ثم ، لا يجب أن يكون مستغرباً أن نرى هذا الجدل الدائر في مجال الظلمة السياسية والأخلاقية . وبالرغم من أن

(٢٩) Cf. the discussion in *Raw, Equalities*, Chapter 5, pp. 82-103.

العديد من الكتاب مثل هابرماس وراولز^(٣٠) يبدو وكأنهم يؤمنون بأن البشر المتعقلين يجب أن يكونوا قادرين على الوصول إلى اتفاق ، فإن بعض الفلاسفة تشبثوا بأن ميدان القيم يتضمن تنوعاً في قيم معينة مثل الحرية ، المساواة ، الحب والشجاعة ، والتي لا يمكن مزجها في نظام واحد متناسق بالضرورة . ومن أهم المبرزين في عرض وجهة النظر تلك ، عالم النفس والفيلسوف الأمريكي وليام جيمس William James (١٨٤٢ - ١٩١٠) ، الذى أكد أن عالم القيم تعددى ، وأن هذا لا يمكن تجنبه^(٣١) . وإذا ما استخدمنا اصطلاحاً معاصراً نستطيع القول إنه إذا كان عالم القيم تعددياً ، فإنه لا مناص من حدوث مبادلات بين القيم المتصارعة .

أما توماس ناجل Thomas Nagel ، فقد طرح في وقت أحدث مقولة مؤداها أن صراع القيم يظهر أيضاً بسبب أن الأنظمة المختلفة للقيم قد تحدد مسارات مختلفة للتصرف الملموس . وهو يصف خمسة أنواع أساسية للقيم التي تؤدي إلى ظهور صراعات رئيسية . وهذه تتمثل في التزامات محددة مثل تلك التي تشعر بها تجاه أصدقائك وأسررتك (من الذى يجب أن تعمل على إنقاذ حياته أولاً في حالات الطوارئ ؟) ؛ المنفعة ، والتي نكلمنا عنها قبلاً بوصفها أبرز أشكال التفكير الذى يستند إلى تقييم النتائج ؛ الحقوق العامة والشاملة ، كما عند راولز ؛ قيم المثالية مثل الحرية والحب والكرامة والاحترام والعدالة وهكذا ؛ والتزامك بأن تحقق خطتك في الحياة . أن تكون الشخص الذى تريد أن تكونه . وأحياناً ما تفرض هذه القيم متطلبات متصارعة على تصرفاتك وسياساتك ، ومن وجهة نظر ناجل فإن هذه القيم مختلفة جدرئياً إلى درجة أنه لا توجد ، أى طريقة واحدة ومختزلة أو أى مجموعة واضحة من الأولويات ، تساعد في حل للصراعات التي تنشأ بينها^(٣٢) .

(٣٠) وجونيه الذى وصف نظرية الإجماع الأخلاقى بوصفها ، نظرية عقلية للأخلاق ، (ص ١٧) .

(٣١) William James, *A Pluralistic Universe* (New York: Longmans, Inc., 1909).

(٣٢) Thomas Nagel, "The Fragmentation of Value," in *Mortal Questions* (Cambridge: Cambridge

University Press, 1979), pp. 128-41. James S. Fishkin, in *The Limits of Obligation* (New Haven,

Conn.: Yale University Press, 1982). يؤكد ناجل أن ، فرضيتنا الأخلاقية العامة ، والتي تصل

بصورة جيدة جداً في النطاق الضيق ، تنهار عندما يتم تطبيقها على أعداد أكبر نوعاً ، (ص ٣) .

ولقد أوضح أن الفرضية الشاملة في مجال التفكير الأخلاقى ، والتي مؤداها أننا جميعاً علينا

الالتزامات عامة وشاملة ، تصطدم عند تطبيقها على نطاق واسع بفرضيتين شائعتين أخريين

متعلقين بالالتزامات الأخلاقية : (١) لابد أن يكون هناك حد للبطولة - فهناك مستويات معينة

للتضحية لا يمكن أن يطلب بها أى فرد من وجهة النظر الأخلاقية ، (٢) أن هناك منطقة حيوية

لعدم المبالاة - فجزء يعد به من أنشطة أى فرد تقع داخل منطقة يكون مسموحاً فيها بحرية الاختيار

الشخصى من وجهة نظر أخلاقية (أى ليس من المطلوب أن نقوم بكل ما نقوم به بسبب الالتزام

الأخلاقى ، لأن ذلك سيجعل الحياة جحيماً مقيماً) .

تأثيرات بخيلة على التفكير الأخلاقي ؟ لقد تجاهلت بصورة كبيرة وحتى الآن الآثار الممكنة للعديد من التأثيرات ، الدخيلة ، على أحكامنا الأخلاقية . ولكننا لا نستطيع تجاهل قوة مصالحنا الشخصية الخاصة ، والتزاماتنا الأيديولوجية ، والتأثيرات الخاصة التي تطرحها ثقافتنا ، وبيئتنا ، والمرحلة التاريخية التي نعيشها ، وولاءاتنا ، والتي بالرغم من احتمال كونها غير عقلانية إلا أنها ضرورية لاستمرار وبقاء أى جماعة (٣٣) . وأنت لا تستطيع أن تصدر أحكاماً أخلاقية أو تتبنى فلسفة سياسية أو تخلق واحدة ، فى فراغ شخصى واجتماعى وتاريخى تام .

التنوع والصراعات والعهود السياسية

ومن ثم يبدو الصراع حول القيم - وحول الفلسفات السياسية ، كأنه أمر لا يمكن تجنبه . وهذا يمثل مشكلة للفرد وللنظام السياسى على حد سواء .

وكما نكرت فى بداية هذا الفصل ، لا يوجد أى إنسان يستطيع أن يتجنب تماماً استخدام معايير قيمة عند إصداره الأحكام . فإذا قلت إنك ترفض أن تصدر أى أحكام إلا إذا كنت متأكدًا تماماً من المصادقية التامة لقيمك الخاصة ، فهذا هو فى حد ذاته حكم أخلاقى . وهو حكم مؤسس ، كما أراه ، على معيار قيمى غير مؤكد بدرجة عالية ، بل ومشوش إلى درجة لا تسمح بالاستفادة منه . ولكن يمكنك أن تحاول بدلاً من ذلك أن تصل إلى أحكام بشكل مبدئى ، وذلك عن طريق محاولتك فهم دلالات البدائل المتاحة ونتائجها . ويمكنك بالتأكيد أن تختار أن تنصرف بطريقة غير مسؤولة إذا ما رغبت فى ذلك .

(٣٣) أوجهة النظر المضادة لتي مؤداهما أنه فى كل الشعوب وينض للنظر عن الثقافة أو للتاريخ .. الخ ، فإن نوعاً من التفاهم الأخلاقى مثل اللغة أو العلاقات المكتنية والزمانية أو الأرقام ينمو فى مراحل معينة ومحددة . انظر أعمال عالم النفس لورنس كوهلبيرج Lawrence Kohlberg خاصة :

The Philosophy of Moral Development, Moral Stages and The Idea of Justice (San Francisco: Harper & Row Publishers, Inc., 1981).

وبالرغم من أن معظم الناس لن يصلوا إلى المرحلة السادسة ، وهى الأعلى فى المبادئ الأخلاقية السليمة ، فإن كوهلبيرج يزعم أن كل فرد يمر بنفس المراحل . وهذه تبدأ بطاعتك الأوامر لتجنب العقاب ، ثم تطورك إلى مرحلة ثنية من القوانين والتقاليد للحصول على مكافآت ، ولاسترداد الجميل ... وهكذا ؛ حتى تصل إلى المرحلة الخامسة ، والتي تقرر فيها صواب التحرك بالنظر إلى حقوق الأفراد المتناق عليها بين أفراد المجتمع جميعاً ؛ وأخيراً إلى المرحلة السادسة والتي تختار فيها المبادئ الأخلاقية التي تنسجم بالشمول والعالمية والتوافق مع وجهة نظر منطقية ، وذلك مثل : القواعد الذهبية ، أو : الأمر الحملى ، والذي قال به كاتو . ويمكنك أن تتطلع لتخصيص المراحل فى ص ١٧ - ٢٠ . ولأسنا فى حاجة إلى أن نقول إن مصاديقاً نظرية كوهلبيرج الإمبريقية هى فى نفسها مثل جدل .

ووجهات النظر المتصارعة حول القيم وحول السياسات التي قد تديرها هذه القيم ، تضع أيضاً النظام السياسي في مواجهة مع مجموعة من المشاكل . كيف يمكن التعامل مع هذه الصراعات ، وما هي أفضل المؤسسات للتعامل معها ؟ والإجابة عن هذه الأسئلة بصورة ممثولة تتطلب منك أن ترجع إلى المواضيع التي تم تناولها في الفصول السابقة : أشكال النفوذ ، تقييمك للقصر والإقناع العقلاني ، دلالة الاختلافات في الأنظمة السياسية ، مؤسسات نظم حكم الكثرة ومتطلباتها-والموقع منها ، وحتى الطبيعة السياسية للبشر . إن إجابتك سوف تشكل ظمفك الأخلاقية والسياسية .

الفصل الحادى عشر

اختيار السياسات : استراتيجيات الاستقصاء والقرار

إن اختيارك لمياسة ما يعنى أنك تمتلك مقاييس معيارية ، وأنت تمتلك كذلك أحكاماً إمبريقية . ذلك أنه عند اختيارك لمياسة ما ، فإنت إنما تحاول التحرك نحو هدف ما تعتقد أنه مرغوب ، ومن ثم فإنت تجد نفسك مجبراً على إصدار أحكام تتعلق بالميل الممكنة للوصول إلى هذا الهدف ، وتتعلق كذلك بمدى سهولة أو صعوبة كل سبيل من هذه المسيل . والمياسة الجيدة ماهى إلا طريق يقودك إلى أفضل الأوضاع التى يمكنك الوصول إليها بتكلفة تعتقد أن إنفاقها مجد تماماً .

ولأسباب أوضحتها الفصول السابقة نجد أن تبني مياسة ما ، خاصة إذا كانت سياسة هامة ، هو أمر محاط دائماً بمشابة من الشك وعدم اليقين . فنحن لانكون موثقين بخصوص المسائل المتعلقة بحقائق واقعة : فإذا ما انتخبنا ، من ، فما الذى نقوم به بالفعل بعد أن يتقلد المنصب ؟ هل من المرجح أن تنفذ السياسات التى أرغب فيها من خلال حزب ثالث ، وليس من خلال أحد الحزبين للكبيرين ؟ هل المجتمع الذى اتمناه يَرْجُحُ تحققه عن طريق تزايد المشاركة السياسية ؟ وإذا كان هذا صحيحاً ، فما الذى استطيع أن افعله لأوسع من نطاق المشاركة ؟ هل استخدام العنف لتحقيق غايات محددة أحببنا ، يزيد بصورة واضحة من احتمالات ظهور رد فعل قمعى ؟

كما أننا عادة ما لانكون متأكدين أيضاً من المسائل المتعلقة بالقيم : هل سأقوم بمسئلة قدرأ أكبر من التحكم المحلى ، وهو ما أحببه ، حتى إذا ما كان هذا سيعرقل

تحقق هدف آخر لى هو الانتماج العنصرى ؟ هل العنف العنصرى ، والذي اعتبره سينا فى ذاته ، يمكن أن أجد له تبريراً فى بعض الحالات - مثلاً فى حالة الثورة الأمريكية أو الحرب الأهلية ؟ وإذا لم يكن هذا صحيحاً ، فهل أسمح للآخرين بممارسة العنف العنصرى ؟ وإذا كان هذا هو الحال ، فما هى الظروف التى أسمح فيها بهذا ؟ متى يكون الضيق بالرأى الآخر وبالندفاع عنه مبرراً فى النظام الديمقراطى ، إذا كان هذا ممكناً أصلاً ؟

يبدو أن عدم التيقن من وجود إجابات قاطعة عن أسئلة مثل هذه ، وهناك آلاف من الأسئلة على هذه الشكلة ، هو جزء لا يتجزأ من الحياة السياسية ذاتها . فمافى نوعية استراتيجيات الاستقصاء التى قد تساعد على الارتقاء بمستوى قرارات المرء السياسية وسط هذا الخضم الذى لا يمكن تجنبه من الإجابات غير المؤكدة .

استراتيجيات العلم البحث

كان هناك دائماً أمل جامع لدى دارسى السياسة فى إمكان أن يتأسس الاختيار بين مجموعة من البدائل السياسية على علم بحث للسياسة . وفى أوقات سابقة ، كان العلم للبحث يتضمن ليس فقط العناصر الوقتية والإمبريقية ، كما هو الحال فى الطبيعة والكيمياء ، ولكنه كان يضم أيضاً العناصر المعيارية والقيمية . ولكن فى القرن الحالى ، وبما أن مصطلح « علم » أصبح يضئ وبصورة متزايدة ، العلم « الإمبريقى » ، فإن التطلع نحو إقامة علم سياسة بحث أصبح يعنى التطلع نحو إقامة علم سياسة إمبريقى . ووفقاً لوجهة النظر هذه ، فإن علم للسياسة الإمبريقى سوف يهتم بصورة شبة تامة بلإثبات صحة العناصر الوقتية و الإمبريقية وحسب . فبالتركيد ، المعرفة المضمنة فى مثل هذا العلم سوف تطبق فى الممارسة ، وأما مدى صحة الغايات والأهداف والقيم التى نرمى إليها الممارسة فموقوف خارج نطاق هذا العلم البحث .

وبعض دعاة علم السياسة البحث يشاركون بعض الوضعيين الذين ذكرناهم فى الفصل السابق ، الإيمان بأنه على العكس من وجود إجراءات علمية للتحقق بموضوعية من مصداقية الفرضيات الإمبريقية ، فإنه لا توجد أى إجراءات للتحديد الموضوعى لصواب أو خطأ عبارة ما تؤكد أن شيئاً ما خير أو له قيمة . ولكن الدعوة إلى علم سياسة بحث ليس من الضرورى أن يعارضها هؤلاء الذين يؤمنون بإمكانية التوصل إلى معايير قيمة تتسم بالموضوعية . فبالرغم من كل شيء ، فإن الشخص الذى يؤمن بقيمة الصحة من المحتمل أن يرغب فى وجود علم طب إمبريقى يمكن للطبيب أن يستخدمه لمساعدة المريض على الشفاء . وبالتقياس فإن الشخص الذى

يؤمن بأن شكلاً ما من أشكال المساواة هو - موضوعياً - أفضل من عدم المساواة ، قد يدعو إلى علم سياسة إمبريقي يمدنا ، بالإضافة إلى أشياء عديدة ، بمعرفة علمية يمكن الاعتماد عليها فيما يتعلق بالشروط التي إما أن تسهل أو تعوق الوصول إلى هذه المساواة .

هل قيام علم سياسة بحث مجرد أمر مأمول أم أنه قابل للتحقق بالفعل ؟ إن السؤال أيضاً يثير الكثير من الجدل ، مثله مثل كل الأسئلة التي سوف نتعرض لها في هذا الفصل . وضيق المساحة لا يمكننا من استعراض كل القضايا الكبرى المتعلقة بهذا الموضوع^(١) ، ولكن لتوضيح مدى تعقد المسئلة ، قد يكون من المفيد أن نلقي نظرة سريعة على بعض من هذه القضايا :

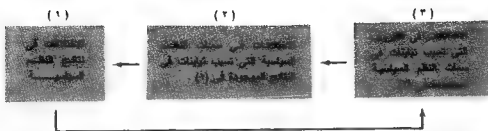
هل يمكن قياس الظاهرة السياسية ؟

كما نعرف جميعاً ، فإن الاكتشافات في مجال العلوم الطبيعية قد ساعدها توافر إمكانيات القياس . فكما يقال ، فإن الطبيعة تحب الكم . وأحد المواضيع الهامة التي تثير الجدل هو مدى إمكانية تطوير قياسات صادقة يمكن الاعتماد عليها لقياس الظاهرة السياسية ، مقارنة بما يستخدم في العلوم الطبيعية .

وفي مجال السياسة ، كما في غيره من المجالات ، يعتبر تحقق القدرة على قياس الاختلافات مزية واضحة وعظيمة . افترض أن شخصاً ما يبحث جاهداً عن إجابة للسؤال الذي يدور حول ماهو أفضل نظام سياسي . فقد يجد المرء نفسه في حاجة ماسة هنا إلى أن يعرف ما الفرق بين أن يكون النظام هو حكم الكثرة ، أو أن يكون أي بديل آخر من البدائل المتعددة لنظم حكم الكثرة .

وبالنظر إلى الطريقة الشائعة لتحليل الخبرة والمثثلة في الشكل (١١ - ١) ، نجد أن هذا النموذج شائع جداً ليس فقط في العلوم الطبيعية أو في الطب أو في العلوم الاجتماعية أو السلوكية ، ولكن حتى في الحياة اليومية . وفي الفصل الخامس ، صمنا بتطبيقه على النظم السياسية ، ولكننا نستطيع أن نطبقه أيضاً على التقييم السياسي . افترض على مبدل المثال أن الاختلافات في « القصر » أو « الصراع » أو « الحرية الشخصية » يعتقد أنها هامة ، ومن ثم فقد نرغب في أن نعرف ما إذا كانت الاختلافات في سمات النظم السياسية (٢) لها نتائج تتعلق « بالقصر » أو « الصراع » ،

Cf. J. Donald Moon, «The Logic of Political Inquiry: A Synthesis of Opposed Perspectives.» (١)
in *The Handbook of Political Science*, Fred I. Greenstein and Nelson W. Polsky, eds. (Reading,
1975). وهناك إشارة إلى مراجع أخرى في ص



الشكل (١١ - ٦) : تحليل الخبرة : نموذج شائع .

أو ، الحرية الشخصية ، (١) . فإذا كانت ترتب هذه النتائج ، فقد نرغب بعد ذلك في معرفة ماهية الظروف (٣) التي من الأرجح أن تحقق أو أن تمنع نمو نظام ، تعظيم الحرية ، أو نظام الحد الأدنى للقصر ، أو نظام « التسمية الميسمية » . هذا النوع من التفكير اسمه التحليل الميسمي ، وتعني به محاولة فهم الأسباب . ففي الميسمية ، كما هو في الطب ، يرغب المرء في فهم الأسباب حتى يستطيع الوصول إلى نتائج مرغوبة مثل حرية أعظم ، مساواة أكبر ، أمن أكثر ، قسر أقل ، سلام اجتماعي أكثر شيوفاً ، أو غير هذا من الأهداف .

ولكن كيف يمكننا أن نكتشف التغيرات في الظروف (٣) التي يمكن أن ينتج عنها اختلافات في الأنظمة (٢) ، والتي سوف تؤدي بدورها إلى اختلافات في النتائج (١) ؟ لأسباب واضحة بذاتها تستثنى الميسمية بدرجة كبيرة إمكانية التجريب بمعناه الحرفي . ولكن لحسن الحظ ، فإن شيئاً مقارباً جداً للتجريب يمكن الوصول له عن طريق تطبيق وسائل وادوات كمية قوية إذا ما توافرت البيانات لدينا في صورة كمية . واحد الإبداعات الحديثة في مجال التحليل الميسمي ، والتي تعتبر سبباً لتدفق المعلومات ونتيجة له في أن واحد ، هو المحاولة الدعوية لتطوير وسائل لقياس الظواهر الميسمية بفرض توفير بيانات كمية ، وليس فقط كيفية ، متعلقة بالاختلافات موضوع البحث .

وبعض من أقدم الشكوك في البيانات للكمية إنما هو نتائج للأفكار غير الدقيقة عن القياس . فعظم الناس يفهمون « القياس » على أنه هو فقط ما يسميه المتخصصون في القياس باسم القياسات البينية ، مثل تلك المستخدمة لقياس الارتفاع والوزن والسكان والمساحة وهكذا . وبالرغم من أن القياسات البينية تستخدم في قياس بعض الظواهر ذات الصلة بالاختلافات بين الأنظمة الميسمية - نسبة مشاركة المصوتين في الانتخابات على سبيل المثال - فإن معظم الظواهر الميسمية لا تخضع في أفضل الأحوال إلا إلى القياسات الترتيبية ، وهي لا تعني إلا الترتيب وفقاً لتقديرنا : أكثر

من ، ، مساو لـ ، ، أو أقل من . . ولكن لحسن الحظ فإن الترتيب أو البيانات الترتيبية يسمحان أيضاً باستخدام وسائل قياس كمية قوية للتعامل مع البيانات . فإن إحدى مزايا البيانات الكمية إذن هي أنها تسهل كثيراً إمكانية القيام بتحليل مبدئي . وهناك مزية ثانية هي أن البيانات الكمية يمكن تحليلها بكفاءة أعلى جداً مما هي في حالة البيانات الكيفية ، خاصة بمساعدة الحاسب الآلي . ومن ثم فالوسائل الكمية تقدم طريقة ممكنة للتعامل مع تدفق المعلومات المتعلقة بالنظم السياسية التي تهدد اليوم بإغراقنا في خضمها . وبالرغم من ضعف احتمال أن تحل الأساليب الكمية تماماً محل الأساليب الكيفية ، إلا أنه لا يوجد أدنى شك في أن التحليل المياسي في المستقبل سوف يستخدم البيانات والأساليب الكمية بصورة أكبر بكثير مما كان عليه الحال في الماضي^(٧) .

متى يحدث الاختلاف فرقا ؟

متى يكون الاختلاف هامشياً ومتى يؤخذ في الاعتبار ؟ المرء يمكنه هنا أن يصرع برسم خط يوصله إلى نقطة البداية عبر دائرة ضيقة جداً : فالاختلاف يؤخذ في الاعتبار إذا ماظن المرء أنه يرتب ، إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، نتائج ضخمة بصورة ملحوظة تتعلق بالقيمة التي يؤمن بها . ولكن السؤال هو : ضخمة بصورة ملحوظة إلى أي حد ؟ والاجابة هي : ضخمة بصورة ملحوظة إلى حد أن تؤخذ في الاعتبار .

في أي جدل سياسي ، لا يكون من السهل دائماً الخروج من أسر هذه الدائرة . فما يكون هاماً جداً لأحد المراقبين قد يبدو لمراقب آخر هامشياً للغاية .

وإذا كان الخلاف حول ما إذا كان اختلاف ما يعتبر هاماً أم هامشياً لا يمكن دائماً حسمه ، فإن الخلافات من هذا النوع قد تكون مفيدة في بعض الأحيان . ذلك أنه في الواقع عادة ما يتقاسم أشخاص كثيرون وجهات نظر متشابهة حول الأهمية النسبية لاختلافات محددة . وأكثر من هذا ، فإن التوصل إلى حل مرض للجميع أحياناً مايتحقق عن طريق تحليل يأخذ في الاعتبار كل الاختلافات التي تعتبر ذات صلة بالموضوع . فتفسير لماذا تطور المجتمعات الحديثة المختلفة نظماً سياسية متنوعة مثل نظم حكم الكثرة ، الأوليغاركيات (حكم القلة) المتنافسة ، الأنظمة السلطوية

(٧) إن موضوع القياس والتحليل السياسي الكمي موضوع عظيم الاتساع . والمناقشة هنا لا تفعل قطعا أكثر من مجرد إزالة الطبقة السطحية له . ولقد تم معالجة هذا الموضوع بصورة أكثر شمولاً في Edward R. Tufte, *Data Analysis for Politics and Policy* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, Inc., 1974).

المحافظة ، والديكتاتوريات المحدثة ، مهم لأنصار كل نوع من أنواع تلك النظم . وكل هذه الاعتبارات تقودنا إلى نتيجة واضحة غير هامشية : إذا ما اخذنا في الاعتبار أياً من السمات التي تختلف حولها النظم السياسية ، فنجد أنه ، كلما زاد كم التنوع أو الاختلاف الذي يمكن أن يضره التحليل الذي يستخدمه المرء ، زادت فائدة أو « قوة » التحليل .

ولكن يظل السؤال للناقم هو ما إذا كان يمكن قياس الاختلافات ، الهامة ، الخاصة بالظواهر السياسية بصورة مناسبة . من الواضح أن مدى النفع الذي يمكن أن يقدمه علم السياسة يعتمد بشدة على إجابة هذا السؤال . وللوصول إلى إجابة ، قد يرغب القارئ في التأمل في بعض الدلالات الواردة في العديد من الفصول السابقة لهذا الكتاب خاصة للفصلين ٦ ، ٧ . فحتى عقود قليلة مضت ، كان معظم علماء السياسة ينظرون إلى محاولات مقارنة دول العالم عن طريق ترتيبها على مقياس للديمقراطية أو حكم الكثرة على أسس أنها محاولات غير معقولة . وما زال العديد من علماء السياسة يتمسكون بنفس الرأي . ولكن هناك أقلية وإن كانت أخذت في النمو ترى أن البيانات الكمية ، حتى وإن كانت غير كافية ، إنما تمثل إضافة مفيدة للأحكام الكيفية التي عادة ما تستند إلى أدلة تنسم بدرجة عالية جداً من الانطباعية .

وبالرغم من هذا فإنه يعتبر مبالغاً للأوان أن نخلص إلى أنك سوف تستطيع قريباً أن تقوم بتحديد خياراتك السياسية بالاعتماد على تقييمات تستند إلى الوقائع ، وتستند إلى أرضية صلبة ، كما هو الحال في العلوم الطبيعية أو في الهندسة . ويبدو أنه لا توجد أى طريقة مرضية للتنبؤ بمعدل تزايد المعرفة المستندة إلى الوقائع المطلوبة للخيارات السياسية . ولكن من المنطقي أن نخمن أن تدفق البيانات الذي يفرقنا الآن في خضمه ، سوف نواكبه مع تقادم الزمن زيادة في كم الفرضيات والنظريات التي تم التأكد من صحتها . ولكن استمرار تاريخ العلوم الطبيعية يوضح أن الزيادة في البيانات لا تقود بطريقة آلية إلى اكتشاف منظومات الطبيعة .

وحتى مع تبني أكثر الافتراضات تفاؤلاً فيما يتعلق بمعدل الزيادة في معرفتنا المستندة إلى الوقائع ، فإنه يبدو واضحاً جداً للعيان أنه في الوقت الحاضر ، وكذا في المستقبل القريب ، سوف يظل عدد كبير جداً من خياراتنا السياسية أميراً لضباب عدم اليقين . ذلك أنه بالمقارنة بالعلوم الطبيعية أو بالطب أو بالهندسة ، والتي تكون فيها الأحكام المتعلقة بالقيم أو بالسوء الأخلاقي أو بمدى صلاح البدائل المختلفة غالبة ، أو تكون في حالة وجودها بسيطة للغاية ، فإن الأحكام الأخلاقية في ميدان السياسة منتشرة وقوية ومعقدة . وهكذا فإن الأهمية التسمية لـ « حقيقة » ما ، كما رأينا ، إنما تعتمد على المعيار القيمي الفردي .

الاستراتيجيات الكلية

بما أن الخيارات السياسية عادة ما يقيم عليها عدم اليقين ، فإن بعض دارسي صنع القرار حاولوا تطوير استراتيجيات تتواءم بواقعية مع المواقف التي تكون المعرفة فيها محدودة . ونهجهم هذا يمكن فهمه على أنه استجابة لاستراتيجيات الرشد الكامل ، وهي أحياناً ما تسمى بالنهج الاجمالية أو الكلية ، والتي تؤكد أهمية إجراء بحث شامل عن إجابة عقلانية قبل القيام بأى خيار . وما يُعتقد أحياناً أنه يمثل الاستراتيجية الأمثل للرشد الكامل يشمل الآتى :

- ١ - فى مواجهة مشكلة ما ،
 - ٢ - يقوم الشخص الرشيد أولاً بتوضيح أهدافه أو قيمه أو مراميه ثم يرتبها أو ينظمها فى ذهنه ،
 - ٣ - ثم يضع قائمة بكل الطرق الهامة الممكنة - السياسات - لتحقيق أهدافه ،
 - ٤ - ويبحث كل النتائج الهامة التى سوف تترتب على كل واحدة من السياسات البديلة ،
 - ٥ - وفى هذه المرحلة سيكون فى وضع يسمح له بمقارنة النتائج المترتبة على كل سياسة بديلة مع الأهداف التى يبغيها ،
 - ٦ - ومن ثم يختار السياسة ذات النتائج الأقرب إلى أهدافه (٣) .
- مثل هذا النوع من الاستراتيجيات يبدو برفاقاً جداً طالما كان فى حيز التجريد . ولكن إذا ما انتقلنا إلى الواقع المعاش نجد أنه لايقم أكثر من تعريف لماهية الرشد الكامل . والرشد الكامل لم يتحقق لا فى السياسة ولا فى غيرها من الميادين . وفى الواقع ، قد لا يكون المرء مطلقاً فى موقف يمكنه من اكتساب كل المعرفة التى يحتاجها للقيام بقرار عقلانى رشيد على نحو تام فيما يتعلق بالمسائل السياسية الهامة . ولكن حتى إذا كان من المستحيل أن تتحقق الاستراتيجية الكلية بصورة تامة فى الواقع ، أفلا تكون هى ، بالرغم من ذلك ، الاستراتيجية المثالية ؟ وحتى إذا لمكننا نعلم أننا حتماً قاصرون عن الوصول إلى الرشد الكامل ، ألا نمننا الاستراتيجية الكلية بالنموذج الذى يجب أن نصبو إليه ؟ بالرغم من أن الرد بالإيجاب مفر ومعتول ، فإن النقاد أوضحوا فى السنوات القليلة الماضية أن النموذج الكلى مضلل إلى حد كبير . ففى حين أنه قد يقدم تعريفاً للرشد الكامل ، إلا أنه كنموذج لصنع القرار عادةً ما يكون غير مفيد ، بل وأحياناً ما يكون ضاراً تماماً .

ومنتقدو النموذج الكلي^(٤) يؤكدون أن صنع القرار في الواقع المعاش نادرًا ما يمر بالخطوات المحددة عاليًا ، بل وأحيانًا ما لا يمر بها على الإطلاق . وبسبب محدودية المعرفة التي نملكها ، فإن القرارات تصنع - بل ويجب أن تصنع - في خضم من عدم اليقين . فإذا ما أجلنا القرارات حتى نتقرب من الرشد الكامل ، فسوف لا نقوم باتخاذ أي قرار .

استراتيجيات الرشد المحدود

تستطيع أن تجابه عدم اليقين في الواقع المعاش بأكثر من طريقة مفيدة . فأنت تستطيع أن تبحث عن حلول مرضية للمشاكل بدلاً من بحثك عن حلول كاملة أو مثالية . كما يمكنك أن تتخذ قرارات أولية وترى ما الذي سيقترن عليها . ويمكنك أيضاً أن تستفيد من التغذية الاسترجاعية ومن المعلومات التي ولدها القرار الأولى ذاته^(٥) . وكنتيجة للتغذية الاسترجاعية يمكن أن تغير أهدافك ، بما في ذلك أهدافك التي هي على درجة عالية جداً من الأهمية . كما يمكنك أيضاً افتراض أن القرارات التي سوف تتخذها ماهي إلا سلسلة لانهائية من الخطوات ، بحيث أنه يمكنك تصحيح أخطائك وأنت تتقدم في هذه السلسلة . ومن ثم يمكنك أن تتبنى مراراً وتكراراً استراتيجية « تزايدية » : مبدئاً من وضع قائم تعرف عنه القدر الكثير ، يمكنك أن تقوم بعمل تغييرات صغيرة أو متزايدة في الاتجاه المرغوب فيه ، ثم ترى بعد ذلك

(٤) ويصير ليندبلوم *Lindblom* أحد المنتقدين البارزين لنهج الإحاطة في صنع القرار ، وأحد دعاة الاستراتيجيات المحدودة . ويستجد آراءه هذه في المرجع السابق ، خاصة الصفحات ١٤ - ٢٧ .
D. Braybrooke and C.E. Lindblom, *A Strategy of Decision* (New York: Free Press, 1963).

ونظراً كذلك : *The Intelligence of Democracy* (New York: The Free Press, 1965) .
وبالرغم من أنه في كتابه *Politics and Markets* (New York: Basic Books, Inc., Publishers, 1977) ، فإنه وجه انتقاداً حاداً لإبعاوت العقلانية في الخط الشاملة في التخطيط المركزي . انظر تحديداً الصفحات ٣٢٧ - ٣٢٤ . ومنتقد بارز آخر لاستراتيجيات الإحاطة هو هيربرت أ. سيمون Herbert A. Simon الذي طرح مقولة إن السلوك الفعلي لايفي بالمرءة بمتطلبات نماذج السلوك العقلاني . ولقد اقترح بدلاً من ذلك أسماء ، مبدأ العقلانية المقيدة . . انظر *Models of Man* (New York: John Wiley and Sons, 1957) pp. 196 ff. and *Administrative Behavior*, 2nd ed. (New York: Macmillan, 1957) pp. 391.

وهناك صياغة مختصرة ومفروءة تجددها في كتابه :

Reason in Human Affairs (Stanford, Calif. Stanford University Press, 1963) especially pp. 12-35 and 75-187.

(٥) انظر : Karl W. Deutsch, *The Nerves of Government* (New York: The Free Press, 1963) .
الفصل الحادي عشر ، « Government as a Process of Steering: The Concepts of Feedback, Goal, and Purpose, » pp. 182-199.

ما يجب أن تكون عليه الخطوات التالية . يمكنك أن تستمر في القيام بعمل تغييرات تزايدية إلى ما لا نهاية . وسلسلة التغييرات التزايدية يمكن أن تتراكم فتضحي مع الوقت تحولاً عميقاً . فإذا ما زدت شيئاً ما بمعدل ٥% في العام فإنك سوف تضاعفه في أربعة عشر عاماً .

فالاستراتيجيات التي تستهدف الرشد الكامل مقبولة ومغرية ، ولكنها تبدو مستحيلة التنفيذ . أما الاستراتيجيات التي تهدف إلى رشد محدود فقد تبدو أقل عقلانية بصورة ما . ولكن في معظم المواقف فإن الاستراتيجيات المحدودة تكون هي كل ماتملكه أنت أو أى شخص آخر لاتخاذ أو صنع القرارات .

الاستراتيجيات التجريبية

بعض المحللين السياسيين الذين ينتابهم القلق بسبب الدرجة العالية من عدم اليقين المحيطة بصنع الحكومات للسياسة ، وأيضاً بسبب المستوى المنخفض للمعرفة التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ، وكذا بسبب القشل الواضح للسياسات التي تشكلت عن طريق الاستراتيجيات الكلية والتزايدية ، بدأوا في التركيز على إمكانية تقليص قدر الجهل وعدم اليقين في صنع السياسة عن طريق التجريب المقصود أو من خلال الاختبارات المحدودة التي تميق تبني السياسات .

من الواضح أنه لا يمكن أن نميق كل القرارات المحورية باختيار ضيق النطاق . فالسياسات الخارجية على سبيل المثال من الصعب جداً أن تخضع لتجربة مسبقة . ثم إن الفكرة تخلق أيضاً صوراً من تجارب لإنسانية باعتبار أنها قد تجرى على ضحايا يعدمون القوة ، مثل المسجونين الذين قد يجبروا على الاشتراك في هذه التجارب ، أو الرعايا الذين يزودون بمعلومات مضللة فيتم الحصول على رضاهم ، عن طريق الإقناع الخداعي .

والمعارضون للتجريب في صنع السياسات يشيرون بالرغم من ذلك إلى أنه في الواقع المعاش تصنع للحكومات القرارات الخاصة بمجموعة متنوعة من المسائل دون الاعتماد على قدر كاف من المعرفة المتعلقة بالنتائج التي يجب توقعها . ولا يتوقف الخطر عند حد تبني سياسات كانت مترفض لو كانت النتائج المترتبة عليها تم توقعها بصورة صحيحة ، ولكن يصل الأمر إلى حد رفض سياسات كان سيتم تبنيها إذا كانت نتائجها قد تم إدراكها بطريقة أفضل . فتبني أو رفض أحد البدائل السياسية يرتب نتائج نافعة ونتائج ضارة تمس ملايين الناس وتكلف بلايين الدولارات في كلا المجالين الخالص والعام . ومن ثم ، فإن قرارات السياسة تجري بالفعل ، تجارب ،

تتعلق بمساعدة الناس ورفاهيتهم . ولكن هذا النوع من التجريب واسع النطاق ومكلف ، كما أنه يفقد معيار التجربة العلمية المصمم للوصول إلى نوع المعرفة التي يمكن الاعتماد عليها . وبالتالي ، فإنه عادة ما يقال إن إجراء اختبارات مسبقة ضيقة النطاق مسيطر عليها ومدروسة جيداً هو أمر يمكن تحقيقه ، كما أنه أمر أكثر حكمة^(١) .

البحث عن بدائل

لايضمن لنا أى من هذه الاستراتيجيات أنه سوف يقودنا إلى اكتشاف أفضل البدائل المتاحة . فكما هو الحال فى الفنون وفى العلوم وفى الرياضيات وفى استكشاف الفضاء ، فإن الاكتشاف يتطلب خيالاً بحثياً .

فى التحليل السياسى إذن توجد حاجة لاغنى عنها إلى الخيال الذى يمتد إلى المعرفة ، وإلى التنبؤ الذى تقومه المعرفة والذى يخطئ الحقائق المتلقاة ، وإلى بناء المدن الفاضلة والتأمل فيها ، وإلى الاستعداد والرغبة فى التفكير بجديّة فى البدائل التى لاخطر ببال ، والتى يمكن أن تحل محل كل الحلول السهلة جداً التى عادة ما يدور التفكير حولها . باختصار ، هناك حاجة إلى بحث خلاق يلهمه الإحساس بأنه يوجد هناك فى موقع ما بين الوضع الأفضل الذى لايمكن الوصول إليه من جانب ، وهذا الوضع التوسيطى الذى عادة مايمت التوصل إليه فى المسائل السياسية ، عالم من البدائل الأفضل والبدائل الأسوأ أيضاً - كلها فى انتظار أن تكتشف .

(١) قام معهد بروكينجز بتأسيس هيئة متخصصين تختص بموضوع التجريب الاجتماعى ، مهمتها : تقييم أهمية التجارب كوسيلة لزيادة المعرفة الخاصة بالآثار المترتبة على السياسات الاجتماعية المحلية وعلى برامج الحكومة الفيدرالية . . والدراسات التى قيمت تتضمن :

Edward M. Gramlich and Patricia P. Kusel, *Educational Performance Contracting: An Evaluation of an Experiment* (1975); Joseph A. Pechman and P. Michael Timpane, eds., *Work Incentives and Income Guarantees: The New Jersey Negative Income Tax Experiment* (1975); and Alice M. Rivlin and P. Michael Timpane, eds., *Planned Variation: Should We Give Up or Try Harder?* (1975)

الفهرس (*)

اختلافات عنصرية، الصراع بينها ٩٤ ،

١٢٥ - ١٢٦

اختلافات موروثية ٧٥

اعتبار اجتماعي، نظريته ١٢٤ ح

إخضاع ٦٤ - ٦٥

المرأة ١٥١ - ١٥٥

أخلاقيات الأنتكال أو التفوذ ٦٦ - ٧٠

أنوار ١٨ - ١٩

أنوار سوسية ١٨ - ١٩

أنوار أ. سولز ١٦ ح

أنوار د. ر. تافت ١٢٤ ح، ١٣٥ ح، ١٨٤ ح

أنوار م. جرافيك ١٨٩ ح

أنوار هنتر ٢٧، ٢٨، ٢٤، ٣٥، ٣٨،

٥٨ ح، ١٠٨

أرسطو ٨ - ١٠، ٢٠، ٤٢، ٧٦، ٧٧، ٨٢،

٨٤، ٨٦، ١٢٧، ١٧١

أرسيمس ١٥٨

الأرض، توزيعها ٨٩، ٩١

أرنست ليجفرت ٨٦ ح، ١٢٥ ح

إرنست بلركر ٩ ح، ٨٤ ح

أريك أ. فوردينجر ١١٣ ح، ١١٥ ح

أريك أ. هافوك ١٤٣ ح

أريك أركسون ١٤٤ ح، ١٥٣

الاستراتيجيات الإيجابية ١٨٦ - ١٨٧

استراتيجيات الاستقصاء والقرار ١٨٥ - ١٨٩

البحث عن بدائل ١٨٩

تجريبية ١٨٨ - ١٨٩

رشد محدود ١٨٧ - ١٨٨

علم بحث ١٨١ - ١٨٥

كلية ١٨٦ - ١٨٧

الاستراتيجيات التجريبية ١٨٨ - ١٨٩

(١)

أ. ج. أير ١٥٩ - ١٦٠، ١٦١

أبراهام كابلان ٩ ح، ٣٦ ح، ٤٠، ٦٢ ح

أبراهام لينكون ١٤٧

الاتحاد السوفيتي ١٥٠

تطور مجتمع حديث دينلي تندي فيه ١٢٣

قوة متفان فيه ٢٧، ٣٤ - ٣٥، ٣٨،

٥٨ ح، ١٠٨

مستوى تعلم قوة المولدين فيه ٢٧ - ٢٨

اتصال إقناعي ٦٠، ٦٦، ١١٠

أفينا القديمة ٢٠، ١٠٠، ١٠٢، ١٢٩

إيجار مادي (قوة مادية) ٦٤، ٦٧

تنظيم الاستخدام الشرعي له ٢٠ - ٢١،

٦٢ - ٦٣

اجتماعات مدينة نيو جيرسي ١٢٩ - ١٣٠

اعتزف عسكري ١١٤

احتمالات (مكتوبات) ممارسة التفوذ ٤١، ٥٦ -

٥٧

اعتبارات، الصاعين وراء التفوذ المتفوعون

باعتبارات لا شعورية ١٤٥ - ١٤٧

الإحساس بالتمالية السوسية ١٣٣ - ١٣٤

اختلافات (عناصر الاختلاف) :

بين النظم السوسية، أقاليم : النظم السوسية

تحديد الأهمية القصبة لها ١٨٤ - ١٨٥

في الدوافع ٧٥

في المهارات السوسية ١٤٨ - ١٤٩

في التفوذ ٥٣ - ٥٥، ٧٦ - ٧٧

موروثية ٧٥، ٨٧

اختلافات إقليمية، واحتمال حدوث اختلافات ١١٥

اختلافات للتأقبات القرعية ١٢٥ - ١٢٦

(*) حرف : ح، الموضح بجوار الرقم يرمز إلى : حاشية .

امبريقية منطقة ١٥٩
 أمريكا اللاتينية ١٥٠
 الأمريكيون الأفارقة :
 التمييز ضدهم ٩٤ ، ١٢٦
 وحركة الحقوق المدنية ١٥١
 الفرق ٢٥ ، ١٠٩ ، ١٢٦
 مكثف (اتصالات) ممارسة النفوذ ٤٠ -
 ٤١ ، ٥٦ ، ٥٨
 مكثف الحكومة المحلية ٤١
 مكثف شاملة ٤١
 مكثف محلية ٤١
 مكثف أسرية ٤١
 أموس بيرلمانر ١١٣ ح
 انتخاب ، النظر أيضا : تصويت
 قيود عليه ١٠٢ - ١٠٣
 المرأة ١٥٤
 تجمعات كميل ١٣٢ ح ، ١٣٤ ح
 أندرو تيمون ٩٥ ح
 اندونيسيا ، انقلاب فيها ٩٥ - ٩٦
 انعدام القوة ، أمثلة للانعدام التام للقوة ٢٣ - ٢٨
 انقلابات ، عسكرية ٩٥ - ٩٦ ، ١١٣ - ١١٥
 انضمام ، العلاقة بين التصويت وبينه ١٣٢ - ١٣٣
 الأهداف ، تبنى وحل الأهداف المتعارضة ٧٧
 أوجست كوتس ١٥٩ ، ١٧٠
 أوروبا الشرقية ١٢٤ ، ١٥٠
 إيلان شليبرو ٤١ ، ٤٣ ح
 أيديولوجية ، تطورهما ٧٩ - ٨١
 أيديولوجية تورية ٨١
 الأيديولوجية للحكمة ٧٩ - ٨١
 أيرلندا الشمالية ٩٤ ، ١١٠ - ١١١
 أيسلندا ١٢٥
 أيفر ك - فرايند ٩٩ ح
 إيمانويل كانت ٥٩ ، ٦٠
 إيمانويل فلكهبرست ١٥٤
 (ب)
 ب . ف . مكينز ١٦٠
 ب . مايكل تيمبلين ١٨٩ ح
 ب . موسوليني ٥٨ ح
 باتريشيا ب . كوشيل ١٨٩ ح

الاستراتيجيات الكلية ١٨٦ - ١٨٧
 استراتيجية تزايدية ١٨٧ - ١٨٨
 إسرائيل ٢٣ ، ١٢٣
 استقصاء ، استراتيجياته : النظر : استراتيجيات
 الاستقصاء والقرقر
 الاستقلال مقابل التحكم ١٠٥ - ١٠٨
 الأسرة كنظام سياسي ٧٢
 اشتراكية ، نزيها ١٤
 إعلان الاستقلال ١٥٣
 أفلاطون ٦٠ ، ٨٢ - ٨٣ ، ١٤١ - ١٤٥ ، ١٧١
 اقتدار ٤٠
 اقتراع مسرى ١٠٢
 الاقتصاد :
 والمساواة ١٣
 والنظرة النقدية ١٦٦ - ١٦٧
 اقتصاد سياسي ١٦٤ ح
 إقليمية (مكون إقليمي) ٩ ، ١٠
 إقناع ٥٩ - ٦١
 خداعي ٦٠ - ٦١ ، ٦٧ ، ٦٨
 عقلاني ٥٩ - ٦٠ ، ٦٦ - ٦٨
 القصر مغفلة ، في نظم حكم الكتلة وحكم
 للكتلة ١٠٨ - ١١٠
 المبدأ المطلق له ٦٨
 إقناع خداعي ٦٠ - ٦١ ، ٦٧ ، ٦٨
 إقناع عقلاني ٥٩ - ٦٠ ، ٦٦ - ٦٨
 المبدأ المطلق له ٦٨
 أقتان ، مستوى انعدام قوتهم ٢٥ - ٢٦
 الأقوياء ١٢٨ ، ١٤٧ - ١٤٩
 اكتساب الشرعية ٧٨ - ٧٩
 ألفريد ميهان ١١٥ ح
 ألكسندر هاملتون ١٠١ ح
 ألكسندر دو توكفيل ١٧ ، ١٠٤
 ألمانيا :
 الديمقراطية المساوية فيها ١٧ - ١٨
 حظر والنازية ٢٤ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٤ ، ٣٥ ،
 ٣٨ ، ٥٨ ح ، ١٠٨
 ألبريخت كادي سكتون ١٥٤
 آبيس م . ريفلين ١٨٩ ح
 امبريقية علمية ١٥٩

البحث عن استراتيجيات بدولة ١٨٩

البحث عن التفويض السياسي ٧٦

البدائل ، عدم الاكتراث نتيجة قلة الاختلافات
الوطنية بينها ١٣٢ - ١٣٣

البرازيل ، الاختلافات العنصرية والصراع فيها
٩٤

بركليف ٦٧

برلمان ١٠٧

برنارد اسجلنا ١٧٣ ح

بروس م . ريسيت ٨٧ ح

بريان بارى ٤٠ ، ١٦١ ح ، ١٦٧ ح ، ١٦٣ ح ،

١٦٥ ح ، ١٦٧

بريمو ابني ٢٤

بلجيكا :

اختلافات التكتلات الفرعية فيها ١٢٥ - ١٢٦

حقوق التصويت للمرأة فيها ١٠٣ ح

اللغة والصراع فيها ٩٣ ، ٩٤

البنى بوصفها دائرة تحكم ٣٧ - ٣٨

بول ر . أورامسون ١٣٣ ح

بولندا ١١٧ ، ١٢٣

البيان التشريعي (ملوكس وإيجلز) ٧٦

بيتر بلتراخ ٣٧ ح

بيتر موريس ٤٠

بيتر ولفش ١٦٢ ح

بيترلر أ . سوروكين ٩٦ - ٩٧

بيتي أ . نسولد ٩٩ ح

بيتي فريدلن ١٥٥ ح

(ث)

ث . د . لوستكو ٢٨

ث . س . أليوت ٦٥ ح

تقوى القوميتين ١٠٥ ح ، ١٠٦ ، ١٠٧

تاريخية ١٦٠ ح ، ١٦٢ ح

تلكوت باروسون ١٦

تبنى الأهداف المتعارضة ٧٧

التحضر ، والصراع ٩٥

التحكم ٥٩ . انظر أيضا : التفويض

الاستقلال مقابلة ١٠٥ - ١٠٨

في الحكومة بواسطة مسؤولين منتخبين ١٠٧

دائرتة ٣٧ - ٣٨

في الموراد السياسية ، غير المتكافئة ٧٤ -

٧٦

المقابل مقابل الأحادي ١١٠

ميراثية التحكم ٢٩ - ٣٢ ، ٧٩

تحكم أحادي ، مقابل تحكم مقابل ١١٠

تحكم مقابل ، مقابل تحكم أحادي ١١٠

تحليل إمبريقي (تجريبي) ١٥٩ - ١٦٠ ، ١٦٦ ،

١٧٠ - ١٧١ ، ١٨١ - ١٨٥

تحليل سياسي ١٨٣ ، ١٨٤

تحليل كمي ٥٢ ، ١٨٢ - ١٨٤

تحليل كمي ١٨٣ - ١٨٤ ، ١٨٥

تحليل لغوي ١٦٢ - ١٦٣

تحليل المسار ٥٠ ح

التخصص :

لدخل القريحة السياسية ١٣٧ - ١٣٨

في الوظائف ٧٤

تد روبرت جر ٩٨ ، ٩٨ ح

تراض ٧٧

عقائ ١٦٢ - ١٦٥

تسجيل القنطين ١٢٥

تشارلز (. ليندولم ٦٦ ح ، ١٨٦ ح

تشارلز لويس تيلور ٨٩ ح ، ٩١ ، ٩٤ ح

تشارلز ه . ليفر مور ١٣٠ ح

تكتلت عدم المساواة ٩٠ - ٩٢

التصديق ٩٣ - ٩٥ . انظر أيضا : الصراع

التصنيع ٩٢

والصراع ٩٥

تصنيف انظم السياسية ٨٤ - ٨٧

انظر أيضا : الاختلافات بين انظم السياسية

تصويت :

بالاقتراع السري ١٠٢

العلاقة بين الاهتمام وبينه ١٣٢ - ١٣٣

علاق لمه ١٣٥

المرأة ١٠٣ - ١٥٤

التطور التاريخي (مسار انظم إلى الوضع

الراهن) ٨٧ ، ٩٤ - ٩٥ ، ١١٠ - ١١١

تحدد في المناظير الحديثة ، لا يمكن تجنبه ١٧٦ -

١٧٧

التعددية

- دليل (مؤشر) التعددية ٩٤ ح
في نظم حكم الكثرة مقابل نظم حكم للاكثرة
١٠٥ - ١٠٨
التعديل التاسع عشر ١٠٣ ح
التعديل الخامس عشر ١٠٣
تنظيم القيمة ١٦٦
تعليم :
المرأة في الولايات المتحدة ١٥٥ ح
ونظم سياسية ١٢١
تغذية استرجاعية ، والاستراتيجية للتزويد ١٨٧ -
١٨٨
تطفل السياسة ١١ - ٢١
التغير :
حتميته ٨٧ - ٨٣
في التوجه السياسي ١٤٩ - ١٥٦
تغيرات بنوية في النظم السياسية ١٥٠
تفضيلات ٤٤
التفكير الأخلاقي - أفكار أيضا : قصة سياسية
أسس رئيسية لتقريره ١٧٣ - ١٧٤
أسلوب راوازي فيه ١٦٨ - ١٦٩
أنواعه ١٦٦ - ١٦٨
تأثيرات دخلة عليه ١٧٨
مرحلة كوهلبرج له ١٤٤ ح ، ١٧٨ ح
مناقشة ذات معنى له ١٧١
التقاليد كأسس للشرعية ٨٥
التقدم ، الصراع والمراحل المختلفة له ٩٤ - ٩٥
تصميم العمل ٧٤
تقلب للنظم السياسية ٨٢
تعييم أشكال النفوذ ٦٦ - ٧٠
تقييم سياسي ١٥٧ - ١٧٩
ترانس عقلاني ١٦٣ - ١٦٥
التنوع ووجهات النظر المتعارضة ١٧٨ - ١٧٩
تواريخ محكمة ١٦١ - ١٦٣
الحالة من خلال العقد ١٦٥ - ١٧٠
الأفكار المتضمنة فيها ١٧٠ - ١٧٨
مشكلة القيم في الثقافة السياسية ١٥٨ - ١٦١
تلاحم ٩٣ - ٩٥
تفصيل ١٠١ - أفكار : نظم حكم الكثرة

- التمييز ضد الأمريكيين الأفارقة ٩٤ - ١٢٦
تنشئة سياسية ١٥٠
تنظيم الاستخدا للشرعي للقوة العنابية ٢٠ - ٢١ ،
٦٣ - ٦٢
تنظيمات الشرطة ، السيطرة المدنية عليها ١١٣ -
١١٥
تهديد باستخدام القوة ٦٤
توازن تلمعي ، مفهومه ١٧٣ ح
توجه معياري ١٦٦ ، ١٧٠
توجهات سياسية ١٢٧ - ١٥٦
للأقوياء ١٧٨ - ١٢٩ ، ١٤٧ - ١٤٩
لتغير والتنوع فيها ١٤٩ - ١٥٦
المساعون وراء النفوذ ٧٦ ، ١٢٨ ، ١٣٩ -
١٤٧
الشرعية السياسية ١٢٨ ، ١٣٦ - ١٣٨
للشرعية غير السياسية ١٢٨ ، ١٢٩ - ١٣٦
معايير ١٦٦ ، ١٧٠
توزيع
لقوة ٣٣ - ٣٤
القيم الاجتماعية والاقتصادية ١٦٩ - ١٧٠
المهارات ٨٩ - ٩٢
الموارد السياسية ٨٩ ، ٩٢
النفوذ ٤٩ - ٥٠ ، ٧٦ - ٧٧
توماس بيكيت ٦٥
توماس جيفرسون ١٥٣
توماس مكارتني ٥٩ ح ، ١٦٤ ح
توماس نابل ١٧٧
توماس هوبز ٧٧ ، ١٤٣ - ١٤٤ ، ١٤٥
تواريخ محكمة ١٦١ - ١٦٣
(ث)
تراسيمفوس ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٥
النفوذ كمورد سياسي ٨٩
الثقة :
في صفية المرء السياسية ١٢٣ - ١٣٤
في نتائج للنظم السياسي ، والاضطراب الضعيف
١٣٤ - ١٣٥
تفصيلات ١٤

ثورة ٢١، ٦٧، ٨٣، ٩٦، ١١٠

الثورة الأمريكية ١١٠

الثورة الصناعية ٩٥، ٩٧

(ع)

ج. أ. كوهين ١٦٠ ح

ج. دونالد مون ١٨٢ ح

ج. م. أ. - جروب ٦٠ ح، ١٤١ ح، ١٤٢ ح

جابريل أ. ألسوند ١٣٠ ح، ١٣٢ ح، ١٣٧

جارى و. كوكس ١٣٤ ح

جالك ه. نجل ٤٣ ح، ٤٤ ح، ٤٩ ح، ٥٠ ح

جان بيلاجيه ١٤٤ ح، ١٥٣

جان جاك روسو ٦٧، ٧٦، ٧٧، ١٥٢، ١٥٣

جاي لون كيم ١٤٠ ح

جانيتر موسكا ٧٣، ٧٦، ٧٩

جندول الأصمال كثررة تحكم ٣٧

جدل لا يمكن تجنبه حول القسفة السياسية ١٧١ -

١٧٨

جورجت ريبير ٤١، ٤٣ ح

جريجورى أ. كلابيرا ١٣٤ ح

جماعات، توزيع القوة بينها ٣٣ - ٣٤

جمهورية ١٠٠، ١٠١ ح

الجمهورية (أفلاطون) ١٤١، ١٤٢، ١٤٣

جمهورية أيرلندا ١١٠

جورج فولهلم فريدريك هيجل ١٦١ ح

جوزيف أ. بينتمان ١٨٩ ح

جوزيف ستالين ٢٧، ٣٤، ٣٥، ٣٨، ٥٨ ح،

١٠٨

جوسيا لوير ١٢٩ ح

جون جافنتا ٣٠ ح

جون جاي ١٠١ ح

جون د. ماي ٧٤ ح

جون راولز ١٥٨، ١٦٥، ١٧٨

جون ل. لويس ٣٢ ح

جون لوك ٦٢ ح، ١٥٩

جون ملقى ٥٩ ح، ٦٢ ح

جون ه. أندريخ ١٣٣ ح

جون ه. شار ١٧٥ ح

جيرمي بنتام ١٤٥

جيرهارد لينسكى ٧٥ ح

الجيش الجمهورى الأيرلندى ١١١

جويس ج. مارش ٣٩ ح، ٤٥، ٤٨، ٥٨ ح

جويس دلفيد بلير ١٩ ح

جويس س. فيشكين ١٧٧ ح

جويس مانيسون ١٠١ ح

جويس ه. ميسل ٧٣ ح

(ح)

حتمية ١٦٠ - ١٦١

حتمية تاريخية ١٦٠ ح

حدة الصراع ٩٥ - ٩٩

الحدود المؤسسة على القوة ٣٥

حدود لتنظيم ١٥

حدود التفوذ ٥٦ - ٥٨

الحرب الأهلية ٢١، ٦٧

الأمريكية ٦٧، ٦٨، ٩٥

حرب فيتنام ١٦١

حركة مناصرة الحقوق المدنية ١٥١

حمران، لماسعون وراء التفوذ المدفوعون به ١٤٥

حقوق التصويت ١٠٢ - ١٠٣

حقوق سياسية:

في نظم حكم لكثرة مقابل نظم حكم للانكثرة

١٠٥، ١٠٨ - ١١١

التصويت ١٠٢ - ١٠٤

المساواة فيها ١٦٩

حقوق طبيعية ١٦٧

حكم، القصر لطيف لاني بونغفوه ١١٢ - ١١٥

حكومت شعبية ١٠٠ - ١٠١، أنظر أيضا: نظم

حكم لكثرة

المؤسسات المميزة للحديث منها ١٠٢ - ١٠٣

حكومة، أنظر أيضا: نظم سياسية؛ نظم حكم

الكثرة

أشخاص وسعرون لاكتساب التفوذ للتفكير

عليها ٧٦، ١٢٨، ١٣٩ - ١٤٧

تنظيم الاستخدام للشرعى للقوة ٢٠، ٦٣

(ل) حكومة ١٩ - ٢٠

حل الصراع عن طريقها ٧٧

والدولة ٢٠ - ٢١، ٦٣

سحبها نهر أمداف أسمى وأقبل ١٩

شريعة ٧٨ - ٧٩ ، ٨٥

العلاقات الخارجية لها ٨١ - ٨٧

الحكومة والمعارضة ٤٠

حل الصراع ٧٧

حلول وسط ٦٨

حوافز ٦١

عن طريق الإيجار ٦٤

عن طريق القصر ٦٤ ، ٦٩ ، ١٠٨ - ١٠٩ ،

١١٢ - ١١٥

عن طريق المكافآت ٦١

(خ)

الخبرة ، تحليلها ١٨٧

الضرائب الأخلاقى ١٦٢ - ١٦٣

خوزيه فيجيريس فبراير ٣٨

الخبر العام ١٧

الساعون وراء تنفيذ المدفوعون به ١٤٦ -

١٤٧

(د)

د. د. رايبروك ١٨٧ ح

دائرة التحكم ٣٧ - ٣٨

دافيد لينر ١٠٨ ح

دافيد لينتون ١٤ ح

دافيد بيرس ١٦٧ ح

دافيد جونيه ١٦٣ ح ، ١٦٦ ح ، ١٧٧ ح

دافيد س. ملكيلاند ١٤٦ ح

الدعم ١٠٧

دخل الفرد ١١٥ . انظر أيضاً نصيب الفرد من

النتاج القومى الإجمالى

الدخل للفرد ، واحتمال حدوث انقلاب ١١٥

درجة ، الحدثة ٨٧ - ٨٩

مستور :

تعريف أرسطو له ٨ - ٩

مستور المستور الأمريكى ٣٨

نظام عن حقوق النساء (وولستونكرافت) ١٥٤

نيل (مؤثر) تحديده ٩٤ ح

ننح زيلو بنج ٣٨

دوافع :

الاختلافات فيها ٧٥ ، ١٤٠ - ١٤٧

غالبها من تعريف انتظام السيسى ١١ - ١٢

دوافع لاشعورية ، الساعون وراء التنفيذ

المدفوعون بها ١٤٥ - ١٤٦

دوجلاس راي ٤١ ، ١٧٤

الدول - المدينة ، اليونانية ٢٠ ، ١٠١ - ١٢٩

دول نامية ، مستوى لتحمل قوة المواطنين فيها

٢٥ - ٢٦

الدول الوليدة ، الكفة والقصر اع فيها ٩٣

الدولة ٢٠ ، ٦٣

دولة إيرلندا الحرة ١١٠

دولة المدينة (رابطة سياسية) ٨ ، ٦٧

دونالد ستوكس ١٣٣ ح

ديورا بومبولد ١٦٢ ح

ديكتاتورية :

لتعلم قوة المواطنين فى ظلها ٢٦ - ٢٧

تعريفها ١٣

رجل أطفالون للديكتاتورية ١٤٧ ، ١٤٥

شمولية ٢٨ ، ٥٨ ح ، ١٠٨

ديستراتلية ١٠٠ انظر أيضاً : نظم حكم الكثرة

أجلب نموها ١١٢ - ١٢٦

تعريفها ١٣

العلامة إلى الشريعة فيها ٧٨ - ٧٩

عشارية ١٢٥ ح

فى القرن الثامن عشر ١٠١ ح

المؤسست المميزة لها ١٠٢ - ١٠٣

نصيب الفرد من نتائج القومى الإجمالى

وشروطها ٨٨ - ٨٩

ديستراتلية عشارية ١٢٥ ح

الديستراتلية فى أمريكا (نوكس) ١٧ ، ١٠٤

(ز)

لرأسمالية ، تعريفها ١٤

لرئيس ، دوره ١٨

رايموند آ. ولينجر ١٣٥ ح ، ١٤٠ ح

رد الفعل المتوقع ، قرون ٦٦ ح

الساعون وراء القنوذ ٧٦ ، ١٢٨ ، ١٣٩ - ١٤٧
دوافعهم ١٤٠ - ١٤٧
السمات الاجتماعية لهم ١٣٩ - ١٤٠
السيبية ، والقنوذ ٤٣ - ٤٤ ، ٥٤ - ٥٥
مقنين ج . روزنسون ١٣٥ ح ، ١٤٠ ح
مقنين ليوكس ٤٥ ، ٤٨
مقراط ١٤١ - ١٤٧ ، ١٧١

سلطة :

أرسطو بخصوص أشكالها ٨
أشكالها ٨٥ - ٨٦
ولكتساب للشرعية ٧٨ - ٧٩
تطور ليدولوجيتها ٧٩ - ٨١
فير بخصوصها ٩
سلطة شرعية ٨٦
السلطة التقنوية ٨٥
سلطة كاريزمية ٨٥
السمات الشخصية ، كملس للشرعية ٨٥
السود . أنظر : الأمريكيون الأفارقة
سوزان ب . لتوني ١٥٤
موكلتون ، نظلمه ٩٦
السويد ٣٨ ، ١٧٥
مويسرا ١٠٣ ، ١٢٥
السياسات ، استراتيجيات لغيرها ١٨٠ - ١٨٩
البحث عن بدائلها ١٨٩
تجريبية ١٨٨ - ١٨٩
رشد محدود ١٨٧ - ١٨٨
علم بحث ١٨١ - ١٨٥
كفية ١٨٦ - ١٨٧

السياسة :

أسباب تحليلها ٧ - ٨
والاقتصاد ١٣
بوصفها مطلعية ٧٤
تعريفها ٩ - ١٠
تخلطها ١١ - ٢١
طبيعتها ٨ - ١٠
للمساسة ، (أرسطو) ٨ ، ٧٦ ، ٨٧
ميجوند فرويد ١٤٥ ، ١٥٣

رشد (عقلانية) :

كامل ١٨٦ - ١٨٧
محدود ١٨٧ - ١٨٨
مفيد ١٨٧ ح
رشد كامل ، استراتيجيته ١٨٦ - ١٨٧
رشد محدود ، استراتيجيته ١٨٧ - ١٨٨
رغبات :

الساعون وراء القنوذ المدفوعون برغبات
لاشعورية ١٤٥ - ١٤٦
المصالح مقابلها ٤٤ - ٤٥
رق ، في الولايات المتحدة ٢٥ ، ١٠٩ ، ١٢٦
روبرت أ . دال ١٠٦ ، ١٣٤ ح ، ١٣٥ ح
روبرت | - لين ١٣١
روبرت بول وولف ١٦٥ ح
روبرت كونكست ٢٧ ح
روبرت هوز ٢٣ ح
روبرت و . جاكمان ١٣٤ ح
روبرتو ميتشاز ٧٣ ، ٧٤
روث بينديكت ١١ ح
روث أوجير سيفرود ٩٠ ، ٩١ ، ١١٣ ح
روجر سميت ١٥٢ ح ، ١٥٣ ح
روزليند ل . فيرلاند ٩٩ ح
روما القديمة ١٠٠ ، ١٠١ ح
رونالد لندلهارت ١١٩ ح ، ١٢٠ ح ، ١٥١
رونالد ج . هلدان ٣٨ ح
روي مينغديف ٢٧ ح
ريتشارد رورتي ١٥٨ ح
ريتشارد م . نيكسون ٦١ ، ١٦١
(٣)

زُمر ٥٧

(س)

س . أ . فير ٧٤ ح ، ١١٣ ح ، ١١٤
س . بينجهام بلول (الابن) ١٣٥ ح ، ١٤٠ ح
س . م . بورا ١٢٩ ح
الساعون وراء القنوذ ١٢٨ ، ١٣٩ - ١٤٧
دوافعهم ١٤٠ - ١٤٧
السمات الاجتماعية لهم ١٣٩ - ١٤٠

ميدنى فيوما ١٣٠ ح ، ١٣١ ح ، ١٣٢ ح ،
١٣٧ - ١٣٨

سيطرة ٥٦ - ٥٨ ، ٦٤ - ٦٥
السيطرة المدنية على تنظيمات الجيش والبوليس
١١٢ - ١١٥

سيمون دى بوفور ١٥٥ ح

(ش)

شبكة السببية ٥٤ - ٥٥

شخصية :

والإحسان بالمصالح السياسية ١٣٤
تملطية ١٤٦ ح
والقصور فى القوچه السولى ١٥٠
شخصية تملطية ١٤٦ ح

شرعية :

لكتساها ٧٨ - ٧٩
غير فيما يتعلق بأسسها ٨٥
لشرق الأوسط ١١٧
الاختلافات الدينية والصراع فيه ٩٤
للشرعية السياسية ١٢٨ ، ١٣٦ - ١٣٨
للشرعية غير السياسية ١٢٨ ، ١٢٩ - ١٣٦
صامويل ب . هانتنجتون ١١٣ ح
صامويل من جيترسون ١٣٤ ح
صافو القصور الأمريكى ٢٨

صحة النظريات النفسية : إقرارها ١٧٣
الصراع :

ولاختلافات الثقافات القوعية ١٢٥ - ١٢٦
ألماط الصراع السياسى ٩٣ - ٩٥
حدته ٩٥ - ٩٩
حله ٧٧
القيم ١٧٧ - ١٧٩

الصراع الأملى (الدلى) :

للثورة والعرب الأملية ٢١ ، ٦٧ ، ٦٨ ،
٨٣ ، ٩٥ - ٩٦ ، ١١٠ - ١١١
حدته ٩٥ - ٩٨
الصين ١٥٠

(ط)

طليقة اجتماعية :

البرجوازية ، مقابل العمالة ٩٥
الحكمة ٧٢ ، ٧٧
موسكا بخصوص وجودها ٧٢
الوضع الاجتماعى / الاقتصادى للساعين وراء
القفز ١٤٠
طليقة حلكمة ٧٢ ، ٧٧
الطبيعة الأحادية لتنظيم السلطوية ١٠٨

(ع)

عدالة :

ثرويلانوس فيما يتعلق بالمصلحة
للشخصية ومنايبتها ١٤٢ - ١٤٣
من خلال المخذ ١٦٥ - ١٧٠
بعض الأفكار المتضمنة فيها ١٧٨ - ١٧٠
انتقالات موجهة إليها ١٧١ - ١٧٢
مبدؤها ١٦٩ - ١٧٠
عدد الأشخاص لكل طليق ١٢٢
عدم الاكترات بالسياسة ١٢٩ - ١٣٦
عدم المساواة ، نظرها أيضا : الاختلافات ، التوزيع
تركضى مقابل مشقت ٩٠ - ٩٢
فى الموارد ٥٣ ، ٧٤ - ٧٥ ، ٨٩ - ٩٢
موروث ٧٥
فى القفوذ ٥٣ - ٥٥ ، ٧٦ - ٧٧
عدم مساواة تركضى ٩٠ - ٩٢
عدم اليقين ، استراتيجيات لمجابهته ١٨٧ - ١٨٨
عسكرية (العسكريين) :

لحترافها ١١٤
لثقلات ٩٥ - ٩٦ ، ١١٣ - ١١٥
السيطرة المدنية عليها ١١٢ - ١١٥
عقبت ألام الاضطراب فى السياسة ١٢٥
عقد اجتماعى ١٦٨
للمخذ ، المحلة من خلاله ١٦٥ - ١٧٠
بعض الأفكار المتضمنة فيه ١٧٠ - ١٧٨
المخاتية (الرشد) المقيدة ، مبدؤها ١٨٧ ح
عقوبات ، القوة ولستعملها ٦٢ - ٦٣

عقيدة دينية :

للتدور العلم فيها ١٥٩

الصراع حول اختلافات فيها ٩٤

علاقات خارجية ٨١ - ٨٢

علم :

اجتماعي ١٨٢

بحث ، استراتيجيته ١٨١ - ١٨٥

طبيعي ١٨٢ ، ١٨٥

الفلسفة العلمية وتقدم العلوم ١٧٠ - ١٧١

علم اجتماعي ١٨٢

علم ميلمة بحث ، استراتيجيته ١٨١ - ١٨٥

علم المسطحات العلمية ٤٢ - ٤٣

وعروض للمعاني ١٧٤ - ١٧٦

علوم طبيعية ١٨٢ ، ١٨٥

عمل ، تقسيمه ٧٤

عنف ٦٧ . فظن أيضا : صراع أعلى (داخل)

فكر ملدي يوظفه للحكم ١١٢ - ١١٥

(غ)

غرض المعنى ١٧٤ - ١٧٦

(هـ)

ف . انجاز ٧٦

ف . لينين ٣٨ ، ٨١

فولكلين د . روزنت ٣٨

فرص :

المسلوة فيها ١٧٤ - ١٧٥

ممارسة الفنون ، الوعى بها ٣٩ - ٤٠

فرصة متساوية من زاوية الاحتمالات ١٧٥

فرصة متساوية من زاوية الوسائل ١٧٥

فرنسا ١٠٢

فضائية ميلوية ، الإحساس بها ١٣٣ - ١٣٤

لقصة ميلوية :

نراض عقلائي ١٦٣ - ١٦٥

وتطور العلم ١٧٠ - ١٧١

تبلرات مملكة فيها ١٦١ - ١٦٣

صحة التنبؤات ، إقرارها ١٧٣

الحالة من خلال العقد ١٦٥ - ١٧٠

بعض الأفكار المتضمنة فيها ١٧٠ - ١٧٨

لا يمكن تجنب كونها جدلية ١٧١ - ١٧٨

مشكلة القيم فيها ١٥٨ - ١٦١

فوائد غير مباشرة من التنبؤات الميلوية ١٣٠ ،

١٣١ - ١٣٢

فيل كاسترو ٣٨

فيلريدو بلاريو ٧٣

فيليب (- كونفيس ١٣٣ ح

فيليكس أرنهيلم ٤٠

فيللى كلينتر ١٦٠ ح

(ق)

قائد ميلوي ، النظر : قادة

قادة ٨

استخدام المصطلح ٧٨

اكتساب (القادة) للشرعية ٧٨ - ٧٩

تطوير (القادة) للأيدولوجية ٧٩ - ٨١

تقوى رد القتل المتوقع ٦٦ ح

التقوية ، كأسلحة للشرعية ٨٥

قرار ، استراتيجيته ، النظر : استراتيجيات

الاستقصاء والقرار

القصر :

والإجبار الملدي ٦٣ - ٦٤

والإقناع مقبلة ، في نظم حكم للكرة ونظم حكم

للأكثر ١٠٨ - ١١٠

تقييمه ٦٧ - ٧٠

عنيف يوظفه للحكم ١١٢ - ١١٥

كشكل من أشكال التفوذ ٦٣ - ٦٤

لقوة ، النظر أيضا : التفوذ

والإجبار الملدي ٦٤

تراتبها ٣٤

تعريف ملرش لها ٤٥

تعدلات في تعاليمها ٣٣ - ٤٠

تقييمها ٦٧

توزيعها ٣٣ - ٣٤

حدود مؤسسية عليها ٣٥

ذكره التحكم ٣٧ - ٢٨

سلبية ٤٨ ح

كشكّل من أشكال التفاوض ٦١ - ٦٣

فردية وجماعية ٣٦

بوصفها قدرة ٤٠

القصر بوصفه شكلا لها ٦٢ - ٦٤

قيلسها ٤٩ - ٥١

كلمة ومحتقة (فضلية) ٣٤ - ٣٥ ، ٤٠

محيطها ومجالها ٣٦

مزاجيا التفرقة بين المصالح وبينها ٤٧ - ٤٨

مفهوم لوبوكس عنها ٤٥

مؤسسات انقسام القوة وممارستها ٩٩

القوة : تحليل قضى (موريس) ٤٠

قوة جماعية ٣٦

قوة سلبية ٤٨ ح

القوة ، عدم المساواة والسياسات الديمقراطية

(شليرو وريهر) ٤١

قوة العمل ، المرأة فيها ١٥٤ - ١٥٥

قوة فردية ٣٦

قوة كلمة ٣٤ - ٣٥

تتويعات فى تعريفاتها ٤٠ - ٤١

قوة ملوية (إيجار ملوى) ٦٤ - ٦٧

تنظيم الاستخدام الشرعى لها ٢٠ - ٢١ ، ٦٢ -

٦٢

لقوة المنعقة (الفضلية) ٣٤ - ٣٥ ، ٤٠

لقوة والمجتمع (لازويل وكابلان) ٤٠

قوة نظرية كلمة ٣٥

فيلس :

الظواهر السياسية ، لسمالاته ١٨٢ - ١٨٤

التفاوض ٤٩ - ٥١

القيم :

نحولات فيها ١٥١

تحدية مجالها ١٧٧

نظامها ١٦٦

توزيع قيم الاجتماعية والاقتصادية ١٦٩ -

١٧٠

صراع ١٧٧ - ١٧٩

فى النضجة السياسية ، مشكلتها ١٥٨ - ١٦١

ما بعد الملوية ١٥١

مؤشر تحقق نمط منها ٤٠

التفاوض ٥٦ - ٥٧

وجهات لتنظر المصممة على تفهيم التناكج مقابل

وجهات لتنظر القضية يتنطق بها ١٦٦ - ١٦٧

قيمة كلمة ٤٠

قيم ملويد الملوية ١٥١

(٥)

كاثرين أ . ملكيون ١٥٥ ح

كارل ج . فريديش ٦٦

كارل فينسون ٦٢

كارل ماركس ٧٦ ، ٨٢ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ١٤٥

كارل و . دويتش ١٨٧ ح

كارول جوبلجان ١٥٢ ح

كالفجولا ١٤٧

الكساد الاقتصادى الكبير ٣٠

كتبا ٩٢ ، ١٢٢

كوسماريكا ٣٨ ، ١١٢

الكونجرس الأمريكى ٣٢ ، ٥٨ ، ٦٢

كويبتين سكوتر ١٦٠ ح

كينيث شارب ٢٥ ح

(٦)

لينان ٢١

اللجنة القومية الأمريكية حول أسباب تجنب العنف

ووسلته ٩٧

لغة :

تطبيقات ١٦٢ - ١٦٣

التصدع والتلاحم نتيجة لها ٩٢ - ٩٤

لودفريج فينشتاين ١٦٧ ح

لورنس كوهلبرج ١٤٤ ح ، ١٧٨ ح

لوسى ستون ١٥٤

لوكريشيا موت ١٥٤

ايندون ب . جونسون ١٩

(٧)

المؤتمر القومى (١٧٨٧) ٦٨ ، ١٠٩

- مؤسسات سياسية :
- لاقسام القوة ومعارفها ٩٩
- نظم حكم الكثرة ١٠٢ - ١٠٤ ، ١١٣ ، ١١٧ - ١١٨
- مؤشر تحقق نمط القيم ٤٠
- مؤشر (داخل) التحدية ٩٤ ح
- في نظم حكم الكثرة مقابل نظم حكم للاكثرية ١٠٨ - ١٠٥
- مارك ر . ليندر ٣٠ ح
- ماري ر . هوج ٩٣ ح
- ماري وولسونكرافت ١٥٤
- ماكس فير ٩ ، ١٠ ، ٨٤ - ٨٥
- مارتيني تونج ٣٨
- مايكل س . ماجر ١٣٤ ح
- مايكل س . هلمسون ٨٩ ح ، ٩١ ، ٩٤ ح
- مايكل كويديج ١٠٦ ، ١١٨
- المبادئ الأخلاقية لكشف ٥٩ ، ٦٠
- مباديء الحالة ١٦٩ - ١٧٠
- الديناء المطلق للإقناع المتكافئ ٦٨
- مجال القوة ٣٦
- مجال التنوؤ ، قيسه ٥١
- مجتمعات ح د ت ١١٥ - ١٧٥
- مجتمعات حديثة دينامية تحدية ٩٢
- نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي كؤشر لها ١١٧ ، ١١٩ ، ١٢٠
- نظام سطوى يتطور إليها ١١٩ - ١٢٣
- نمو نظم حكم الكثرة بينها ١١٥ - ١٢٥
- مجتمعات زراعية ١٢٣
- مجتمع :
- حديث ديمتري تيندي ٩٢ ، ١١٥ - ١٧٤
- ديمقراطي ١٧ ، ٢٨ - ٣٣
- زراعي ١٢٣
- سطوى ١٧ - ١٨
- متالي ٦٧
- مجتمع ديمقراطي ١٧ ، ٢٨ - ٣٣
- قوة للمولدين فيه ٢٨ - ٣٣
- مجتمع سطوى ١٧ - ١٨
- مجتمع متالي ، إقناع عكاسي باعتباره جوهره ٦٧
- لمجر ١١٧ ، ١٢٣
- معارضة عن جدور عدم المسولة (روسو) ٣٦
- المحكمة الأمريكية العليا ١٥٢
- محيط القوة ٣٦
- قيسه ٣٦
- المدن الفضلة ٧٤ ، ٨٢
- مذهب أعضاء التتبع على النتائج ١٦٦
- مذهب الانزلام الأخلاقي ١٦٧
- مذهب الحكم المطلق ١٦٧
- مراتب القوة ٣٤
- مركز (وضع) ، القو : طبقة اجتماعية
- مزارع (مستوطنات) ، انطام قوة العبيد فيها ٢٥
- مزارعون ، مستوى لتعليم قوتهم ٢٥ - ٢٦
- مسؤولون متفهمون ، والتحكم في القرارات الحكومية ١٠٢
- مسار لتتظم إلى الوضع الراهن ٨٧ ، ٩٤ - ٩٥ ، ١١٠ - ١١١
- مسولة :
- في الحقوق السياسية ١٦٩
- موضوع في معناها ١٧٤ - ١٧٦
- في القرض ١٧٤ - ١٧٥
- مسولة من زاوية الأشخاص ١٧٥ - ١٧٦
- مسولة من زاوية الأنصبة ١٧٥ - ١٧٦
- مشاركة سياسية ١٣٦ - ١٣٨ . انظر أيضا :
- توجهات سياسية
- المساعون وراء التنوؤ ١٢٨ ، ١٣٩ - ١٤٧
- مصالح :
- الزخبات مطالبها ٤٤ - ٤٥
- محولت في مفهومها ٤٥ - ٤٧
- مزليا للتفرقة بين القوة وبينها ٤٧ - ٤٨
- نظرية المصالح ، الجدل حولها ٤٦ - ٤٧
- مصطلحات التنوؤ ١٠ ح ، ٢٢ - ٢٣ ، ٤٢ ، ٤٨ - ٤٩
- مصلحة شخصية ، المساعون وراء التنوؤ
- المدفوعون بها ١٤٢ - ١٤٥
- مصلحة شخصية عقلانية ١٤٢ - ١٤٥
- مطالبة ، السياسة ٧٤
- محل معرفة القراءة والكتابة ٩٠ ، ١٢١

معدل وفوات الأطفال الرضع ١٢٤

معرفة :

بوصفها مورداً سياسياً ٨٩

الترجمة غير السليمة و المعرفة المصحوبة ١٣٥

مسكرات الاعتقال ، انعدام قوة ضحاياها ٧٤

مسكرات الاعتقال بأوشفيتز ٧٤

مسكرات الاعتقال السوفيتية ٧٤

مسكرات الاعتقال النازية ٧٤

مسكرات اعتقال اليهود ٧٤

محتس :

تجليله ١٦٢ - ١٦٣

غرضه ١٧٤ - ١٧٦

مقاطعة طبيعية ١٦٣

المفاهيم السياسية (لويتهلم) ٤٠

منظمة هارلان بولاية كنتاكي ، جهود التغطية فيها ٣١

مقبس بيني ٤٩ ح ، ١٨٣

مقبس تروبي ٤٩ ح

مكلفات :

قيمتها من الانحراف في السلسلة ١٣٠ - ١٣٢

ممارسة التفرد باستخدامها ٦١

مكلفات مباشرة للانحراف في السلسلة ١٣٠ - ١٣١

مكان العمل :

بوصفه نظاماً سياسياً ٧٢

هيراركية التحكم فيه ٢٩ - ٣٢

من يحكم (دال) ٤٠

المناسب ١٨

مهارات سياسية .

اختلافات فيها ١٤٨ - ١٤٩

توزيعها ٨٩ - ٩٢

مصادر سياسية :

للأقوياء ١٤٧ - ١٤٨

تحكم غير متكافئ فيها ٧٤ - ٧٦

تنوع في مدى استخدام (الموارد السياسية)

للتدليات السياسية ٥٣ - ٥٤

توزيعها ٥٣ - ٨٩ - ٩٢

حدود عليها ٥٦ - ٥٧

نقطة مخطرة تخصيص الموارد السياسية ١٤٧ -

١٤٨

مولدو الدول الديمقراطية :

قوتهم ٢٨ - ٣٢

موروثون من - بارافز ٣٧ ح

موريس ج - بلاشمان ٣٨ ح

موقف خطابي مثالي ١٦٤

ميخائيل جورباتشوف ٢٧ ، ٨١ ، ١٢٣

(٥)

الترويج ١٠٢ ، ١٢٣ ، ١٢٥

للتساء :

تغيرات في التوجهات السياسية ووضمهم

١٥١ - ١٥٥

حقوق التصويت لين ١٠٣ ، ١٥٤

نسبة مشاركة (حضور) قللحين ١٣٣ - ١٣٥

نسبية ١٦٠ ح

نسبية أخلاقية ١٦٠ ح

نسبية ثقافية ١٦٠ ح

نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي :

تضم الدول وفقاً له ٨٧ - ٨٨

ومجتمع ح دت ١١٧ ، ١١٩ ، ١٢٠

نظام موكرنو ٩٥ - ٩٦

نظرية الاختيار الاجتماعي ١٦٤ ح

نظرية الاختيار العقلاني ١٦٣ ح ، ١٦٤ ح

النظرية التنموية ١٦٦ - ١٦٧

نظرية في الحداثة (رولانز) ١٦٥

بعض الأفكار المتضمنة فيها ١٧٠ - ١٧٨

نظم ١٤ - ١٥

نظم اجتماعية :

تعريف بارمونتز لها ١٦

ونظم سياسية ١٥ - ١٨

نظم اقتصادية ، ونظم سياسية ١٣ - ١٤ ، ١٦ -

١٧

نظم التحكم الهريركية ٢٩ - ٣٢ ، ٧٩

نظم حكم الكثرة ١٠١ - ١٢٦

الاختلافات بينها وبين نظم حكم للاكثرة ١٠٤ ،

١٠٥ - ١١١

- أسياب تطورها ١١٢ - ١٢٦
 لاختلافات التكتلات الفرعية ١٢٥ - ١٢٦
 كيف يوظف الحكم قصر المنيف ١١٢ - ١١٥
 مجتمع حديث دينامي تعدى ١١٥ - ١٢٤
 الأشخاص غير المسلمين فيها ١٢٩ - ١٣٠
 المؤسسات الدينية فيها ١٠٢ - ١٠٤ ،
 ١١٣ ، ١١٧ - ١١٨
 نموها ١٠٤ - ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧
 وضع المرأة فيها ١٥٢ - ١٥٥
 نظم حكم الكثرة المتممة بالديمقراطية تنظر : نظم
 حكم الكثرة
 نظم حكم للكثرة :
 الاختلافات بينها وبين نظم حكم الكثرة ١٠٤ ،
 ١٠٥ - ١١١
 نظم سلطوية ١٠٤
 الاختلافات بين نظم حكم الكثرة وبينها ١٠٤ ،
 ١٠٥ - ١١١
 اكتساب سمات المجتمع ح د ت فيها ١١٩ -
 ١٢٢
 الطبيعة الأخلاقية لها ١٠٨
 نظم سياسية :
 الاختلافات بينها ٨٤ - ٩٩
 تصدع وتلاحم ٩٣ - ٩٥
 لتصنيف بالمستخدما ٨٤ - ٨٧
 توزيع المورود والمهورات السياسية ٥٣ ،
 ٨٩ - ٩٢
 حدة الصراع ٩٥ - ٩٩
 درجة : المخلقة ٨٧ - ٨٩
 مسار التنظيم إلى الوضع الراهن ٨٧
 مؤسسات اقسام القوة وممارستها ٩٩
 تأثير (النظم السياسية) الأخرى ٨١ - ٨٢
 تطورها ١٢٧
 تعريفها ١٠ - ١٧ ، ٢٧
 والتسامح ١٢١
 تغيرات بنوية فيها ١٥٠
 سماتها ٧٤ - ٨٣
 عندها ٧١ - ٧٢
 عناصر (أوجه) التشابه بينها ٧١ - ٨٣
 والتنظم الاجتماعية ١٥ - ١٨
- والنظم الاقتصادية ١٣ - ١٤ ، ١٦ - ١٧
 وجهتا نظر متطرفتان بخصوصها ٧٢ - ٧٤
 نظم شمالية ٧٨ ، ٥٨ ح ، ١٠٨
 نظم فرعية ١٤ - ١٥
 نظم هيئة ١٠٠ - تنظر أيضا نظم سلطوية
 نظمت :
 الاختلاف في السياسة ١٣٥ - ١٣٦
 مخلفة ١٣٢ ، ١٤٨
 نفقة (تكلفة) المخلفة :
 للاختلاف في السياسة ١٢٢
 لتخصيص المورود للسياسة ١٤٧ - ١٤٨
 التفوذ :
 لاختلافات فيه ٥٢ ، ٥٥ ، ٧٦ - ٧٧
 لشكله ٥٨ - ٦٦
 تنوعها ٦٦ - ٧٠
 امتكثاته (احتمالاته) والحدود عليه ٤٠ -
 ٤١ ، ٥٦ ، ٥٨
 الإيجابي ٤٤
 تعريفه ٤٨ - ٤٩
 تصوره ٤٢ - ٥٢
 والجدل حول تعريفه ٤٤ - ٤٩
 والسببية ٤٣ - ٤٤ ، ٥٤ - ٥٥
 غياب مصطلحات معيارية متفق عليها بشأنه
 ٤٢ - ٤٣
 وقيلبه ٤٩ - ٥١
 توزيعه ٤٩ - ٥٠ ، ٧٦ - ٧٧
 السلبى ٤٤
 قيمته ٥٦ - ٥٧
 وصفه ٢٢ - ٤١
 أمثلة من الأدنى إلى الأعلى نفوذنا ٢٣ - ٢٨
 وتباين تمريفات القوة ٤٠ - ٤١
 امتكثات فيه ٣٢ - ٤٠
 للمولدين ٢٨ - ٣٢
 نفوذ ليجابي ٤٤
 نفوذ سلبي ٤٤
 نفوذ ضمني ٦٥ - ٦٦
 نفوذ ظاهري ٦٥ - ٦٦
 نظمت عمليات ٢١ ، ٣٦

ثقافة عمال المناجم المنحدرين في أمريكا ٣١ - ٣٢
 نلسون بولسبي ١٨
 نورمان هـ - ناي ١٣٠ ح ، ١٣١ ح ، ١٣٥ -
 ١٣٨ ، ١٤٠ ح
 نيفيت ستفورد ١٤٦ ح
 نيكولو ملكلافيلي ٤٢
 نيوزيلندا ١٢٢ ، ١٢٥

(هـ)

هارولد د - لازويل ٩ ، ١٠ ، ٣٦ ح ، ٤٠ ،
 ٦٢ ح ، ١٤٥ ، ١٤٦
 هارولد ف - جوشيل ١٣٢ ح
 هانا فينكل بينكين ١٦٢ ح
 هربرت أ - سيمون ١٨٧ ح
 الهند :
 اختلافات الثقافات القرعية فيها ١٢٥
 اللغة والصراع فيها ٩٣
 هنري لفتي ، ملك تجلثرا ٦٥ - ٦٦
 هنود الزوني ١١

(و)

ولرن أ - ميلر ١٣٢ ح
 وجهات نظر ثقافية ، نموها ١٥٩
 وجهات نظر سياسية ١١٩ - ١٢٠
 الوضع الاجتماعي الاقتصادي للسكان وراء القنود
 ١٤٠

وضعية ١٥٩ - ١٦٠

الوضعية الجديدة ١٥٩ - ١٦١

وضعية منطقية ١٥٩

الوعي بفرص ملامسة القنود ٣٨ - ٤٠

الولايات المتحدة ١٥٤

الاحسان بالقضائية السياسية ١٣٤

اختلاف الثقافات القرعية ١٢٦

الاختلافات التصورية والصراع فيها ٩٤ ،

١٢٥ - ١٢٦

تسجيل القنود ١٢٥

التطور إلى مجتمع ح د ت ١٢٢

القنود ١١٠

حرب أطية ٦٧ ، ٦٨ ، ٩٥

حركة الحقوق المدنية فيها ١٥١

حقوق التصويت فيها ١٠٢ - ١٠٣

عدد القنود السياسية فيها ٧١ - ٧٧

علاقة القنود السياسية فيها ٤٩ - ٥٠

المؤسسة العسكرية فيها ١١٣

المجتمع الديمقراطي فيها ١٧

التزامات الأهلية خلال سنوات الاضطراب في

السينات مقترنة بأسم أخرى ٩٨

وضع المرأة فيها ١٥٤ - ١٥٥

ولقجالتج ولينيك ١٠٦ ، ١١٨

وليام أ - جالستون ٥٩

وليام جيمس ١٧٧

ووترجيت ٦١ ، ٦٦

ويلبور ميلز ٤٢

ويلي بول أدمز ١٠١ ح

(و)

الويبان ١١٢

يورجان هارميس ٥٩ ح ، ١٦٢ - ١٦٥ ، ١٧٧

الويبان ، القديمة ٢٠ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٢٩

يوهان ب - أولمن ٤٠ ح

رقم الإيداع

١٩٩٣ / ٨٦٢٥

مطالع الأنعام التجارية - كتيوب - مصر

يعرض هذا الكتاب ، بطريقة سلسة وسهلة ،
وعلمية ودقيقة في نفس الوقت ، ومن خلال
الأمثلة والنماذج التطبيقية ، المفاهيم والأفكار
والأدوات الضرورية لتحليل السياسة واستيعاب
حقالها . وفي هذا يعرض عشرة أنماط من
النظم السياسية المختلفة وعددا من الأشكال
البيانية والجداول تعكس الأوضاع في ١٧٠ بلدا
بما يساعد على توضيح فكوته .

ويقدم المؤلف روبرت دال ، من جامعة ييل
الأمريكية في هذه الطبعة الخامسة من الكتاب
وصفا وتحليلا للقضايا التي تشغل ذهن الإنسان
المعاصر : الديمقراطية ، السلوك السياسي ،
التقييم السياسي ، صنع السياسة . ويتناول
قضية القوة والنفوذ من خلال أمثلة محددة لمن
يحوزون درجات مختلفة منها . بما يساعد
القارئ على الإدراك الخلاق لحقائق عالم
السياسة وصناعها .

الناشر

Bibliotheca Alexandrina



0436439

التوزيع في الداخل والخارج : وكالة الأهرام للتوزيع
ش الجلاء - القاهرة

مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام

طابع دار الأهرام للنشر